المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

دائـرة السـياسة والحـكم

الانتخابـات الفلسطينية الثانية:

(الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)

٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

تحرير

د. خليل الشقاقي وجهاد حرب

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٧

الانتخابات الفلسطينية الثانية:
(الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)
٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

تحرير

د. خليل الشقاقي وجهاد حرب

دائرة السياسة والحكم

المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٧

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

Palestinian Center for POLICY and SURVEY RESEARCH

تأسس " المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية " في مطلع عام ٢٠٠٠ كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة . يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث : السياسات الفلسطينية الداخلية ، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية ، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام . يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية : إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة ، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها ، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة . إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء .

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة رأي المركز .

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ص . ب ٧٦ ، شارع الإرسال ، رام الله ، فلسطين
ت ٢٩٦٤٩٣٣ (٠٢) ، فاكس ٢٩٦٤٩٣٤ (٠٢) ، بريد الكتروني : pcpsr@pcpsr . org

المؤلفون

د . خليل الشقاقي : مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله ، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية ، تخرج عام ١٩٨٥ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها ، **المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير ، مراجعة فلسطينية أولية** (رام الله ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، ٢٠٠٤) .

جهاد حرب : باحث غير متفرغ في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، يحمل درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس ، تخرج عام ١٩٩٩ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها ، **تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية** (رام الله ، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ٢٠٠٦) .

د . سمير عوض : رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت ، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة ، تخرج عام ٢٠٠١ . له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي وعملية تعزيز الديمقراطية .

د . أحمد أبو دية : مدير عام اللجان في المجلس التشريعي ، ومحاضر غير متفرغ في قسم العلوم السياسية في جامعة القدس عام ٢٠٠٠ الى اليوم ، يحمل درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة ، تخرج عام ٢٠٠٠ . له العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها ، المشاركة في كتاب المرجعية "**نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**" (بيروت ، منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٥) .

عدنان عوده : مدير وحدة البحوث البرلمانية في المجلس التشريعي ، يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كراتشي في الباكستان ، العام ١٩٨٥ . له العديد من الدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية المنشورة آخرها ، المشاركة في كتاب المرجعية "**نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**" (بيروت ، منظمة الشفافية الدولية ، ٢٠٠٥)

علاء الحلوح: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة جامعة بير زيت، تخرج عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية آخرها، **بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية الثانية: تحديات كبيرة تواجه حركة فتح** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٦).

وليد لدادوة: مسؤول وحدة البحوث المسحية في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في علم الاجتماع من جامعة بيرزيت، تخرج عام ٢٠٠٣. أشرف على العديد من استطلاعات الرأي العام المحلية والإقليمية.

عائشة أحمد: باحثة في الهيئة الفلسطينة المستقلة لحقوق المواطن، تحمل درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بير زيت عام ٢٠٠٠، ودرجة الماجستير في السياسة الدولية وحقوق الانسان من جامعة City University بلندن، تخرجت عام ٢٠٠٥. لها العديد من الدراسات المنشورة حول قضايا التحول الديمقراطي آخرها، **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني** (رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤).

سائد الزين: باحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يحمل درجة الماجستير في التنمية ودراسات السلام، ودرجة الماجستير الأوروبية في حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، عام ٢٠٠٣. له العديد من النشاطات البحثية حول عملية التحول الديمقراطي.

قائمــة المحتــويات

تقديم		١٣
الفصل الأول	: البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات د. سمير عوض	١٥
الفصل الثاني	: قانون الانتخابات الفلسطيني جهاد حرب	٢٥
الفصل الثالث	: منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات وليد لدادوة	٤١
الفصل الرابع	: الخصائص الديمغرافية للناخبين وليد لدادوة	٥٩
الفصل الخامس	: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية د. احمد أبو دية	٧٧
الفصل السادس	: نتائج انتخابات الحكم المحلي عدنان عودة	٩٧
الفصل السابع	: نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية علاء لحلوح	١١١
الفصل الثامن	: السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية د. خليل الشقاقي	١٤٧
الفصل التاسع	: فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج علاء لحلوح	١٦٧
الفصل العاشر	: النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين عائشة أحمد	١٧٩
الفصل الحادي عشر	: مشاركة القوى "الثالثة" في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ سائد الزين	١٩١
الفصل الثاني عشر	: البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني جهاد حرب	٢٠٧
الملاحق		٢١٩
ملحق رقم ١	: قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات	٢٢١
ملحق رقم ٢	: جدول مقارن لقانون الانتخابات الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ بقانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥	٢٧٥
ملحق رقم ٣	: نتائج الانتخابات الرئاسية	٢٨٣
(٣-١) النتائج الرسمية الخام للانتخابات الرئاسية		٢٨٣

جدول رقم (٣-١-١) : أعداد ونسب أصحاب حق الاقتراع والمقترعين في السجل المدني والسجل الانتخابي ٢٨٣

جدول رقم (٣-١-٢) : عدد المسجّلين في السجّل الانتخابي حسب الدائرة الانتخابية والجنس ٢٨٤

جدول رقم (٣-١-٣) : عدد المسجلين (الذكور والإناث) في السجل الانتخابي حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية ٢٨٥

جدول رقم (٣-١-٤) : عدد المقترعين الإجمالي حسب الدائرة الانتخابية والجنس ٢٨٦

جدول رقم (٣-١-٥) : عدد الأصوات والنسبة التي حصل عليها كل مرشح في الانتخابات الرئاسية ٢٨٧

جدول رقم (٣-١-٦) : ملخص النتائج النهائية (السجل الانتخابي والسجل المدني) حسب الدائرة الانتخابية ٢٨٨

جدول رقم (٣-١-٧) : ملخص النتائج النهائية (السجل الانتخابي) حسب الدائرة الانتخابية ٢٩٠

جدول رقم (٣-١-٨) : ملخص النتائج النهائية (السجل المدني) حسب الدائرة الانتخابية ٢٩٢

(٣-٢) النتائج الرسمية المعالجة للانتخابات الرئاسية ٢٩٤

جدول رقم (٣-٢-١) : نسب المشاركة في المحافظات في الانتخابات الرئاسية حسب السجل ٢٩٤

جدول رقم (٣-٢-٢) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب مكان السكن (سجل انتخابي) ٢٩٥

جدول رقم (٣-٢-٣) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب مكان السكن (سجل انتخابي) ٢٩٥

(٣-٣) نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية ٢٩٦

جدول رقم (٣-٣-١) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والجنس (نسب مئوية) ٢٩٦

جدول رقم (٣-٣-٢) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن وحالة اللجوء (نسب مئوية) ٢٩٦

جدول رقم (٣-٣-٣) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن ودرجة التدين (نسب مئوية) ٢٩٧

جدول رقم (٣-٣-٤) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والعمر (نسب مئوية) ٢٩٧

جدول رقم (٣-٣-٥) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والموقف من عملية السلام (نسب مئوية) ٢٩٨

جدول رقم (٣-٣-٦) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن ودرجة التعليم (نسب مئوية) ٢٩٨

جدول رقم (٣-٣-٧) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والتأييد السياسي (نسب مئوية) ٢٩٩

جدول رقم (٣-٣-٨) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والدخل (نسب مئوية) ٢٩٩

شكل رقم (٣-٣-١) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب حالة اللجوء ٣٠٠

شكل رقم (٣-٣-٢) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسيةحسب حالة التدين ٣٠٠

شكل رقم (٣-٣-٣) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب الموقف من عملية السلام ٣٠١

شكل رقم (٣-٣-٤) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب الدخل الشهري للأسرة ٣٠١

شكل رقم (٣-٣-٥) : توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب التعليم ٣٠٢

ملحق رقم ٤ : نتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٣٠٣

(٤-١) النتائج الرسمية الخام للانتخابات التشريعية الثاني ٣٠٣

جدول رقم (٤-١-١): عدد المسجلين أصحاب حق الاقتراع حسب الدائرة الانتخابية والجنس ٣٠٤

جدول رقم (٤-١-٢): عدد المسجلين (الذكور والإناث) حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية ٣٠٥

جدول رقم (٤-١-٣): عدد المسجلين الذكور حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية ٢٩٨

جدول رقم (٤-١-٤): عدد المسجلات الإناث حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية ٣٠٦

جدول رقم (٤-١-٥): إحصائيات اقتراع القوائم (الناخبين المسجلين، المقترعين، نسب الاقتراع) ٣٠٧

جدول رقم (٤-١-٦): إحصائيات اقتراع الدوائر (الناخبين المسجلين، المقترعين، نسب الاقتراع) ٣٠٨

جدول رقم (٤-١-٧): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الفئات العمرية ٣٠٩

جدول رقم(٤-١-٨) : توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الفئات العمرية والجنس ٣١٠

جدول رقم (٤-١-٩): عدد الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية ٣١١

جدول رقم (٤-١-١٠): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الدوائر المختلفة ٣١٢

جدول رقم (٤-١-١١): أسماء أعضاء المجلس التشريعي حسب القوائم ٣١٥

جدول رقم (٤-١-١٢): أسماء أعضاء المجلس التشريعي حسب الدائرة والانتماء السياسي وعدد الأصوات التي حصلت عليها ٣١٧

جدول رقم (٤-١-١٣): عدد المقاعد التي حصلت عليها كل كتلة في انتخابات الدوائر حسب المحافظة ٣٢١

جدول رقم (٤-١-١٤): أسماء النساء الفائزات بعضوية المجلس التشريعي (مرتبة ترتيباً هجائياً) ٣٢٢

(٤-٢) النتائج الرسمية المعالجة للانتخابات التشريعية الثانية ٣٢٣

جدول رقم (٤-٢-١): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في الضفة والقطاع ٣٢٣

جدول رقم (٤-٢-٢): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في الضفة الغربية ٣٢٣

جدول رقم (٤-٢-٣): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في قطاع غزة ٣٢٣

جدول رقم (٤-٢-٤): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم حسب منطقة السكن ٣٢٤

جدول رقم (٤-٢-٥): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الوطن حسب مكان السكن والفئة (قرية، مدينة، مخيم، أمن) ٣٢٤

جدول رقم (٤-٢-٦): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الضفة الغربية حسب مكان السكن والفئة (قرية، مدينة، مخيم، أمن) ٣٢٥
جدول رقم (٤-٢-٧): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في قطاع غزة حسب مكان السكن والفئة (قرية، مدينة، مخيم، أمن) ٣٢٥
جدول رقم (٤-٢-٨): عدد الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية ٣٢٦
جدول رقم (٤-٢-٩): نتائج انتخابات الدوائر حسب الانتماء السياسي ٣٢٦
جدول رقم (٤-٢-١٠): نسبة عدد المرشحين في الدوائر لعدد المقاعد المخصصة للدوائر ٣٢٧
جدول رقم (٤-٢-١١): توزيع المقاعد التي حصلت عليها كل كتلة في الدوائر والقوائم ٣٢٨
جدول رقم (٤-٢-١٢): مقارنة بين نتائج القائمة ومتوسط الدائرة في الوطن والدوائر ٣٢٩
(٤-٣) نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية الثانية ٣٣٠
جدول رقم (٤-٣-١): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والجنس ٣٣٠
جدول رقم (٤-٣-٢): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن وحالة اللجوء ٣٣١
جدول رقم (٤-٣-٣): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن ودرجة التدين ٣٣٢
جدول رقم (٤-٣-٤): نتائج الانتخابات التشريعية حسب مكان السكن ودرجة التدين ٣٣٣
جدول رقم (٤-٣-٥): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والعمر ٣٣٤
جدول رقم (٤-٣-٦): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والتأييد السياسي ٣٣٥
جدول رقم (٤-٣-٧): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والدخل الشهري للأسرة ٣٣٦
جدول رقم (٤-٣-٨): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن ودرجة التعليم ٣٣٧
جدول رقم (٤-٣-٩): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والموقف من عملية السلام ٣٣٨

شكل رقم (٤-٣-١): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب حالة اللجوء ٣٣٩
شكل رقم (٤-٣-٢): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب التدين ٣٣٩
شكل رقم (٤-٣-٣): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الموقف من عملية السلام ٣٤٠
شكل رقم (٤-٣-٤): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب التعليم ٣٤٠
شكل رقم (٤-٣-٥): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الدخل الشهري ٣٤١

ملحق رقم ٥ : نتائج انتخابات الحكم المحلي رسمية معالجة ٣٤٣

جدول رقم (٥-١): توزيع الذكور والإناث الفائزين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب منطقة السكن ٣٤٣
جدول رقم (٥-٢): توزيع الذكور والإناث المرشحين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب منطقة السكن ٣٤٤
جدول رقم (٥-٣): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي ومنطقة السكن ٣٤٥
جدول رقم (٥-٤): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي والمحافظة ٣٤٦
جدول رقم (٥-٥): توزيع المقاعد بين القوى السياسية في المراحل الانتخابية الأربعة حسب منطقة السكن ٣٥٣
جدول رقم (٥-٦): توزيع المقاعد بين القوى السياسية في المراحل الانتخابية الأربعة حسب المحافظة ٣٥٤
جدول رقم (٥-٧): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية على (أكثر عدد من المقاعد) في انتخابات الحكم المحلي حسب المرحلة الانتخابية ومنطقة السكن ٣٥٨
جدول رقم (٥-٨): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية على (أغلبية المقاعد) في انتخابات الحكم المحلي حسب المرحلة الانتخابية ومنطقة السكن ٣٥٩
جدول رقم (٥-٩): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب منطقة السكن والمراحل الانتخابية كافة ٣٦٠
جدول رقم (٥-١٠): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب المحافظة والمرحلة الانتخابية ٣٦١

ملحق رقم ٦ : التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي ٣٦٥

جدول رقم (٦-١): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي حسب كل دائرة ٣٦٥

جدول رقم (٦-٢): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي عن القوائم (٦٦ عضوا) ٣٧٣

جدول رقم (٦-٣): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي عن الدوائر (٦٦ عضوا) ٣٧٤

جدول رقم (٦-٤): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة أعضاء المجلس التشريعي عن الدوائر والقوائم (١٣٢عضوا) ٣٧٤

تقديم

شهدت الأشهر الأربعة عشر بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تحولات هامة في النظام السياسي الفلسطيني كان أبرزها إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية.

بعد مرور تسعة أعوام على الانتخابات الرئاسية الأولى أجريت الانتخابات الرئاسية الثانية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥، وبعد مرور عشرة أعوام على الانتخابات التشريعية الأولى أجريت الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦. وفي الفترة ما بين نهاية كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ وحتى كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ أجريت أربع مراحل من الانتخابات المحلية فكانت هذه هي الانتخابات المحلية الأولى التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٧٦ عندما أجريت انتخابات محلية في مدن الضفة الغربية.

إن نجاح الفلسطينيين في إجراء هذه الانتخابات خلال تلك الفترة الصعبة يعتبر إنجازاً كبيراً يؤكد على التزام جدي بالعملية الديمقراطية. شهدت تلك الفترة الحصار والإغلاق الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، واستمرار المواجهات المسلحة الفلسطينية-الإسرائيلية، والتوقف الكامل لعملية السلام، وانهيار قدرة السلطة الفلسطينية على توفير العديد من الخدمات. كما شهدت استمرار معاناة الجمهور الفلسطيني من بقايا الأزمة الاقتصادية الخانقة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية منذ انطلاق الانتفاضة الثانية التي أخذت في الانحسار ببطء شديد خلال عام ٢٠٠٥.

لكن هذه الفترة شهدت انفتاحاً سياسياً داخلياً كبيراً كانت أبرز معالمه وثيقة القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥ التي سمحت بقيام توافق وطني حول إجراء الانتخابات التشريعية ومشاركة كافة القوى السياسية فيها بما في ذلك تلك التي تم استثناؤها أو استثنت نفسها من المشاركة في الانتخابات الفلسطينية الأولى مثل حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها. وبالتالي فإن انتخابات الأشهر الأربعة عشر قد أذنت بميلاد نظام سياسي جديد أكثر انفتاحاً ومشاركة من سابقه الذي أنتجته انتخابات كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦ الذي هيمنت عليه حركة فتح بمفردها.

يستهدف هذا الكتاب دراسة تلك الانتخابات من خلال وصف ظروفها وشروطها ونتائجها. وقد تم توزيع موضوعاته إلى اثني عشر فصلاً. تقوم الفصول الأربعة الأولى بوصف الواقع السياسي السائد آنذاك، والقانون الذي حكم العملية الانتخابية، والمنهجية البحثية المتبعة في إجراء استطلاعات أيام الانتخابات، والخصائص الديمغرافية للناخبين. أما الفصول الثلاثة التالية فتقوم باستعراض نتائج الانتخابات بأنواعها الثلاثة: الرئاسية (الفصل الخامس) والمحلية (الفصل السادس) والتشريعية (الفصل السابع).

تقوم الفصول الأربعة اللاحقة بتناول قضايا محددة في العملية الانتخابية. يقوم الفصل الثامن بإجراء مقارنة بين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية والسلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية، ويقوم الفصل التاسع بالتركيز على أسباب ونتائج فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ويقوم الفصل العاشر باستعراض الفروقات بين سلوك المرأة والرجل الانتخابي، ويقوم الفصل الحادي عشر بمناقشة أسباب الضعف الانتخابي للقوى "الثالثة" على الساحة الحزبية الفلسطينية. أخيراً يقوم الفصل الثاني عشر بوصف البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني.

قام الباحثون المشاركون في هذا العمل المشترك بالاعتماد في كتابة أبحاثهم على مصدرين إحصائيين رئيسيين: الإحصاءات الرسمية التي أعدتها لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية واستطلاعات الرأي واستطلاعات أيام الانتخابات التي قام بإجرائها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وقد تم اختيار العديد من الجداول الإحصائية الرسمية الخام أو المعالجة بالإضافة لنتائج الاستطلاعات ووضعها في الملاحق الست لهذا الكتاب.

يود المحرران التقدم بجزيل الشكر لكافة الأطراف التي ساهمت في إنجاح هذا العمل وخاصة الحكومة اليابانية ومؤسسة فورد ومؤسسة كونراد أديناور الذين قدموا تمويلاً سخياً مباشراً أو غير مباشر، ولجنة الانتخابات المركزية التي قدمت كافة أشكال التعاون لإنجاح الاستطلاعات التي أجراها المركز وقدمت المعلومات والإحصاءات اللازمة للباحثين، والباحثين المشاركين الذين تقبلوا الانتقادات والاقتراحات برحابة صدر، والباحثين والعاملين الإداريين والفنيين في المركز، وليد لدادوة وألفت حماد وعزة حلاوة، لجهودهم الجبارة في التدقيق والتصميم والإنتاج.

المحرران

الفصـل الأول

البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات

د. سمير عوض

مقـدمـة

تستعرض هذه الورقة بالتحليل الفترة التي تمتد إلى ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية (٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦) بحوالي عام وبالتحديد منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من كانون الثاني (يناير) لعام ٢٠٠٥ والتي فاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس (أبو مازن) على برنامج يتضمن ضمان السلم الاجتماعي الداخلي والتحرك باتجاه إنجاز العملية السلمية وإتاحة المجال لتطوير فرص التنمية الاقتصادية.

بشكل عام، اتسمت العناصر الرئيسية المؤثرة في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة ما قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية بعدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية لدى القوى الفاعلة. تميزت هذه الفترة بإضطرابات على كافة المستويات، الأمنية والسياسية والاقتصادية، استمرت حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح في الانتشار، ولم تنجح قوات الأمن الفلسطينية بفرض سيادة القانون والحد من التجاوزات الأمنية، وتعثرت محاولات تنفيذ خطط الإصلاح لإعادة تنظيم بنية وهيكلية الأجهزة الأمنية.[١] في غضون ذلك استمرت إسرائيل بسياسة الاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقامت بسلسلة من الاغتيالات للقيادات الفلسطينية.

أما على الصعيد السياسي فقد تميزت هذه الفترة بإصرار إسرائيل على أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني، وباتخاذها خطوات من جانب واحد تهدف إلى وضع الحدود النهائية

[١] يزيد صايغ وجاريت شوبرا: في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب ٢٠٠٥.

للدولة الفلسطينية مع ما يعنيه ذلك من ضم واسع للأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات وإكمال بناء جدار الفصل العنصري. كما أن إسرائيل قامت بانسحاب شبه كامل من قطاع غزة تم الانتهاء منه في ١٢ (أيلول) ٢٠٠٥، تضمن إخلاء المستوطنات وتدميرها وإخلاء المستوطنين وسحب القوات العسكرية إلى مناطق على أطراف قطاع غزة. ومن ناحية أخرى قامت إسرائيل بإحكام سيطرتها على الضفة الغربية وقد اقتربت من تنفيذ مخططاتها الرامية إلى ضم القدس الشرقية والكتل الاستيطانية الكبيرة إلى إسرائيل وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بخطة الانسحاب أحادي الجانب (خطة الانطواء أو التجميع).

أما في الجانب الاقتصادي فقد أدى تفاقم الوضع المعيشي المتردي للشعب الفلسطيني إلى إضعاف الثقة بإيجابية نتائج العملية السلمية وفقدان الأمل بإمكانية أن يتغير الحال البائس إلى الأفضل ضمن نفس الشروط وموازين القوى والسياسة القديمة. ترافق ذلك مع فرض حصار خانق على الشعب الفلسطيني أصاب الاقتصاد الفلسطيني العام بالشلل باستثناء بعض القطاعات المحلية. تحكمت إسرائيل خلال هذا الحصار تماماً بالواردات الفلسطينية وفرضت قيوداً شديدة على الصادرات. فعملية السلام المتعثرة على مدى أكثر من عشر سنوات لم تؤت ثمارها سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وبدا الحل النهائي القاضي بزوال الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعيد المنال. ومثل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة نموذجاً مناقضاً لفشل المفاوضات واتفاقيات السلام. فقد صور على أنه نجاح واضح للمقاومة وللموقف الرافض للاعتراف بإسرائيل والرافض للحلول السلمية.

هذه المحاور الثلاثة أثرت بشكل متفاوت على رؤية وتوجهات الناخب الفلسطيني وعلى ترتيبه للأولويات والهموم والتحديات التي يواجهها.

(١) السياسة الداخلية في فلسطين

شاركت كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في جولات حوار القاهرة الذي أسفر عن اتفاق في آذار(مارس) ٢٠٠٥ حسمت بشأنه مسألة مشاركة جميع القوى الفلسطينية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي في جولة الانتخابات التشريعية الثانية. وتم الاتفاق فيه على خمسة بنود تشكل أساساً للسياسة الفلسطينية، وبالأخص تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها واستمرار "سياسة التهدئة" أو الهدنة الموجهه نحو البيت الداخلي الفلسطيني وكذلك نحو إسرائيل.[٢] لم يتم إنجاز قانون الأحزاب الفلسطيني، ولم يتم الاتفاق على قواعد المشاركة في الانتخابات التشريعية

[٢] عبد الناصر النجار: إعلان القاهرة: التهدئة، استراتيجية فلسطينية.. أم خلطة مصالح"!!"، جريدة الأيام، ٢٠٠٥/٣/١٩

لضمان استمرارية النظام السياسي كمسألة الاعتراف بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية كشرط للمشاركة. إذ يمثل الموقف الحالي للحكومة الفلسطينية شكلاً من أشكال التضارب في المواقف ما بين القبول بشرعية السلطة الفلسطينية وعدم القبول بشرعية مرجعية هذه السلطة أي منظمة التحرير الفلسطينية.

دخول القوى السياسية للانتخابات، "إعلان القاهرة"

جرى الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية على إجراء الانتخابات التشريعية الثانية (التي أجريت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦) وذلك خلال جولات الحوار التي تمت في القاهرة، اتفقت هذه الفصائل والقوى الفلسطينية أيضاً على جملة إصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتجديد شرعية هذه المؤسسات وتوسيع عضويتها.

النص الحرفي لـ "إعلان القاهرة"

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عُقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٧ آذار ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١- أكد المجتمعون التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢- وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ

الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

كما أن جميع الفصائل والأحزاب الفلسطينية اتفقت على ضرورة إعادة بناء المؤسسة السياسية الفلسطينية سواء كان ذلك من خلال تجديد شرعية السلطة الفلسطينية بإجراء الانتخابات، أو من خلال إعادة صياغة منظمة التحرير الفلسطينية ووقف حالة الترهل وعدم الفاعلية المزمنة في مؤسساتها. وأتفق على إنجاز الشق الأول من البرنامج عبر إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في فلسطين. شكل هذا الاتفاق قاسماً مشتركاً بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وحافظ على التوازن المطلوب لإنجاز الاتفاق وتطبيقه. وتمكن وفد السلطة الفلسطينية من حمل الأطراف الأخرى المشاركة في الحوار على الالتزام بالتهدئة وإتاحة المجال للعمل السياسي والدبلوماسي، بالمقابل حصلت قوى المعارضة، وبخاصة حركة حماس، على اتفاق بإجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في موعدها ودون تأخير.

يمثل موقف حماس من الانتخابات التشريعية تحولاً هاما في أهداف الحركة مقارنة بموقفها من الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦ حين قاطعت الانتخابات بدعوى عدم اعترافها باتفاق أوسلو ورفضها للمشاركة في أي ترتيب مؤسسي ينبثق عنه. أما في عام ٢٠٠٥ فقد قررت حماس أن تحول رصيدها الجماهيري "الكبير" إلى عدد من المقاعد في المجلس التشريعي للمشاركة في النظام السياسي عوضاً عن استمرارها بالعمل من خارج النظام السياسي.

جرت أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية في عهد السلطة الفلسطينية بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم إنجاز أربعة مراحل حتى نهاية عام ٢٠٠٥ بانتظار تحديد موعد إجراء المرحلة الخامسة والأخيرة. وقد تميزت هذه الانتخابات بالنزاهة والشفافية، وحصلت فيها قوائم حركة فتح على ما نسبته (٣٧٪) وحركة حماس على (٣٤٪) وفيما

توزعت بقية الأصوات على قوائم انتخابية أخرى.[٣] كانت نتيجة هذه الانتخابات بعد إتمام مراحلها الأربع فوز حركة فتح في أغلبية المجالس المحلية في فلسطين وفوز حماس بأغلبية المقاعد في معظم المدن الكبرى في فلسطين.

تبنى قانون الانتخابات التشريعية الجديد نظاما انتخابيا مختلطا يجمع ما بين النظام الأغلبي (ذي الدوائر المتعددة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم)، ورفع عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ١٣٢ عضواً ينتخب نصفهم بقوائم نسبية على مستوى الوطن ونصفهم الآخر بالأغلبية البسيطة على مستوى الدوائر (المحافظات). أما بالنسبة للشق الثاني فقد تم الاتفاق بين الفصائل وخصوصاً حركتي فتح وحماس على إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تتسع للقوى السياسية الهامة والمؤثرة في الشارع الفلسطيني وخصوصاً حركة حماس التي تحظى بشعبية كبيرة في الشارع الفلسطيني. إن الاتفاق على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية من شأنه أن يتجاوز الأزمة حول شرعية ووحدانية تمثيل هذه المنظمة للشعب الفلسطيني، وأن يضمن انضواء كافة القوى السياسية وبخاصة الإسلامية على الساحة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

السلطة الوطنية الفلسطينية

ظهرت في العام ٢٠٠٥ قضيتان ذات أولوية في السلطة الفلسطينية، الأولى معالجة الفلتان الأمني وضبط فوضى السلاح والاحتكام إلى القانون وضم المجموعات المسلحة إلى أجهزة السلطة الفلسطينية. ما من شأنه أن يمهد الطريق لوجود سلطة واحدة وبندقية شرعية واحدة وفقا لرؤية رئيس السلطة الفلسطينية واللجنة الرباعية ومعظم الخبراء الاستشاريين الذين صمموا خطة الإصلاح الأمني الفلسطيني.[٤] لكن محاولات الإصلاح في المجال الأمني جميعها فشلت. فلم تنته المظاهر المسلحة للمجموعات المختلفة، وزادت الاقتحامات لمراكز السلطة الفلسطينية ومقراتها، وارتفعت حالات خطف الأجانب والاعتداء على المواطنين دون تحرك جدي من الأجهزة الأمنية الفلسطينية لاعتقال منفذي هذه الأعمال أو منعها. أظهرت استطلاعات الرأي العام أن حوالي ثلثي المواطنين (٦٤٪) يفتقدون الأمن والسلامة لهم ولأسرهم.[٥]

---

[٣] أنظر ورقة عدنان عودة في هذا الكتاب "نتائج انتخابات الحكم المحلي" ص ١٠٠، وجمال الشوبكي: **الانتخابات في فلسطين: نظرة عامة**، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، ص٣.

[٤] جاريت شوبرا وجيم ماكاللوم: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني – إسرائيلي، في يزيد صايغ وجاريت شوبرا: **في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي**، تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، فلسطين، آب ٢٠٠٥، ص ٢٦.

[٥] استطلاع رقم (١٧)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، رام الله، فلسطين ٧–٩ أيلول ٢٠٠٥

أدى عدم التمايز ما بين حركة فتح كتنظيم سياسي والسلطة الفلسطينية كنظام حكم دون فصل هذه العوامل على أساس مؤسسي إلى تحمل حركة فتح مسؤولية هذه الأعمال أمام المواطنين. في المقابل أبدت حركة حماس حنكة سياسية واضحة خصوصاً في الخطوات التي اتخذتها لإظهار انضباطها واحتكامها إلى القانون وتفعيل شبكة الخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها الحركة، وبخاصة في قطاع غزة. أما بالنسبة للأحزاب والقوى الفلسطينية الأخرى فلم تنجح في تشكيل ائتلاف سياسي "تيار ثالث موحد" يخفف من حالة الاستقطاب بين فتح وحماس في الشارع الفلسطيني.

أما الأولوية الثانية فتتمثل بانتشار الفساد، فقد بينت نتائج استطلاعات الرأي العام أن ٨٧٪ من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن الفساد منتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. كما أن فترة ما قبل الانتخابات شهدت الكشف عن حالات فساد في مؤسسات السلطة تمت إحالتها إلى النائب العام تتعلق بهدر المال العام والاختلاس وسوء الإدارة.

بقي دور مؤسسات السلطة غير فاعل. كما أنها بقيت عاجزة عن بسط سيطرتها، ولم يتبق من السلطة الفلسطينية سوى قدرتها على دفع رواتب موظفيها من أموال الضرائب والقروض والمساعدات الخارجية، مما أثر على الناخبين وتقييمهم لأداء السلطة والحزب الحاكم "حركة فتح".

(٢) سياسات إسرائيل

ازدادت الإجراءات الاحتلالية التعسفية شراسة في الفترة التي سبقت الانتخابات. سواء كان ذلك من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية الواحد بمئات الحواجز وازدياد حملات المداهمة والاعتقال وصولاً إلى سياسة الاغتيالات. قام الجيش الإسرائيلي خلال الفترة السابقة (انتفاضة الأقصى) بتدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية تحت ذرائع عدة تتعلق بالحرب ضد ما يسمى "بالإرهاب". تضمن هذا النهج تدميراً شبه كامل للمؤسسة الأمنية الفلسطينية وإعادة احتلال لكافة المدن الفلسطينية.

استمرت إسرائيل خلال العام ٢٠٠٥ في بناء جدار الفصل العنصري وإكمال عزل القدس الشرقية عن مدن الضفة الغربية وضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل وفصل شبكة الشوارع والطرق التي يستخدمها المستوطنون عن تلك التي يستخدمها مواطنو الضفة الغربية. تطمع إسرائيل في تطبيقها لمخطط الفصل أحادي الجانب في أن تتمكن من ضم ما يقارب نصف مساحة الضفة الغربية وعزل السكان في تجمعات سكنية كبيرة منفصلة عن بعضها البعض. وتبقي مدن الضفة الغربية كسلسلة غير متصلة لا تملك القدرة على الاتصال أو التنمية الاقتصادية، وبخاصة بعد مصادرة المياه.[٦]

[٦] أحمد قريع، **الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص١٩٢.

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين من شرقي القدس المشاركة في الانتخابات في البداية. لكن الفلسطينيين أصروا على مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات وفقا للإجراءات التي اتبعت في العام ١٩٩٦ (حسب برتوكول الانتخابات الملحق باتفاقية أوسلو ٢ عام ١٩٩٥). لقي الموقف الفلسطيني دعماً من اللجنة الرباعية وبخاصة من الولايات المتحدة ما أدى إلى تجاوب إسرائيل مع الرؤيا الدولية بضرورة السماح بإجراء الانتخابات في شرقي القدس.

الانسحاب من غزة

نفذت إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية وذلك بانسحاب قوات الجيش وتفكيك المستوطنات. لكن إسرائيل احتفظت بسيطرتها الأمنية والعسكرية الشاملة على قطاع غزة، ومنعت الصيادين الفلسطينيين من تجاوز شريط مائي ضيق جداً بمحاذاة الساحل الفلسطيني، وتحكمت بالمعابر الحدودية للقطاع مما أدى إلى زيادة الضغط الاقتصادي على كافة القطاعات الإنتاجية وبخاصة تلك التي تحتاج إلى واردات مستمرة عبر المعابر الإسرائيلية كالوقود.

تهدف الخطوة الإسرائيلية "الانسحاب من قطاع غزة" إلى وقف الضغوط الدولية عليها لإعادة الانتشار في الضفة الغربية ولتطبيق خارطة الطريق، والى إقناع الدوائر السياسية الدولية أن هذه الخطوة هي مقدمة للحل الأكثر شمولية. مما يتطلب من الجانب الفلسطيني القيام بخطوة من ذات النوع، مثل جمع الأسلحة من التنظيمات المعارضة أو وقف العمليات المسلحة ضد إسرائيل. من ناحية أخرى اعتبرت الولايات المتحدة واللجنة الرباعية أن هذا الانسحاب جزءاً من تطبيق خارطة الطريق، وأنه يشكل أرضية لإنهاء الصراع في حال توفرت إرادة سياسية لدى إسرائيل والفلسطينيين.

أظهرت استطلاعات الرأي العام أن الأغلبية العظمى (٨٤٪) من الشعب الفلسطيني يعتبرون أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انتصارا للمقاومة. وأعطى ٤٠٪ الفضل الأول في تحقيق ذلك لحركة حماس ما أدى إلى انخفاض شعبية حركة فتح مقابل ارتفاع شعبية حركة حماس.

(٣) البعد الدولي والإقليمي

رغم أن هذه الورقة محدده من ناحية زمنية بتحليل الفترة ما بين الانتخابات الرئاسية التي جرت في التاسع من كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٥ والانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦، إلا أنه من المفيد عرض وتحليل الفترة السابقة مباشرة للانتخابات التشريعية وتحديداً خلال وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات. جدير بالذكر أن فكرة الانتخابات لقيت معارضة واضحة من قبل اللاعبين الأساسيين في

المجتمع الدولي وبخاصة الولايات المتحدة، بسبب عدم رغبة الولايات المتحدة بتجديد شرعية الرئيس عرفات من خلال الانتخابات التي كان من المؤكد فوزه بها . هذا الموقف الأمريكي بالأساس تطور بهذا الشكل إثر جولة المفاوضات الفاشلة (كامب ديفيد ٢) التي ألقت الإدارة الأمريكية مسؤولية فشلها على الرئيس الراحل عرفات.[٧]

قدم المجتمع الدولي، بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، دعماً كبيراً للعملية الانتخابية وحرصا على إجرائها دون أي عقبات جدية، تمثل هذا الدعم بتمويل مالي من قبل كل من الاتحاد الأوروبي واليابان والدنمارك وهولندا واستراليا وايطاليا والولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) يقدر بـ٢٥ مليون دولار لتغطية نشاطات لجنة الانتخابات المركزية وإنجاز الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وبزيارة وفود رسمية عديدة من دول العالم المختلفة أبرزها زيارة وزراء خارجية كل من المملكة المتحدة (بريطانياً)، وإسبانيا، وكندا، وألمانيا، وتركيا، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، ومفوضية العلاقات الخارجية، ووزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول. لكن الأطراف الدولية الرئيسية أبدت تحفظات على مشاركة حركة حماس في هذه الانتخابات ومعارضة إسرائيلية لهذه المشاركة.

تم إنجاح فكرة الانتخابات، وبخاصة الانتخابات الرئاسية كمحصلة لجهود أطراف عدة، لمنح محمود عباس شرعية شعبية ودستورية تمكنه من تحقيق استقرار داخلي للمجتمع الفلسطيني، وبدء المفاوضات مع إسرائيل، وإنهاء المظاهر المسلحة للانتفاضة. حظي فوز الرئيس محمود عباس (أبو مازن) بترحيب كبير على الساحة الدولية، واهتمت كافة الأطراف باستمرار العملية الانتخابية لتشمل الانتخابات المحلية والتشريعية بغاية إدماج حماس بالعملية السلمية باعتبارها جزء من المنظومة السياسية الفلسطينية. كما أن عدم مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية تجعل من نتائج الانتخابات ليست ذات مغزى للعملية السلمية وإنهاء العنف. كما أنه يمكن لحماس تعطيل العملية الانتخابية إذا ما قررت ذلك، وبخاصة في ظل تزايد شعبية الحركة في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الخمس.[٨]

ساد المنطقة في هذه الفترة (أي فترة ما بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون ثاني ٢٠٠٥ وقبل الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون ثاني ٢٠٠٦) جو من التفاؤل حول مستقبل العملية السلمية وتوقعات الجمهور الإيجابية بتخفيف وطأة الإجراءات الاحتلالية وتحسن الوضع الاقتصادي والسلم الأهلي. وقد اصطدمت هذه التوقعات بحقيقة استمرار إسرائيل بسياساتها التعسفية، وانتشار حالة فوضى السلاح

[7] Clayton Swisher. The Truth about Camp David: The untold story about the collapse of the Middle East peace process. New York : Nation Books- Avalon publishing group, 2004, pp 27, 404-405.

[٨] أنظر استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وكذلك أنظر ورقة علاء الحلوح في هذا الكتاب تحت عنوان "فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج" ص١٧٠.

وضعف أداء السلطة الفلسطينية في مواجهة كلتا الحالتين. رحب الموقف الدولي المتمثل بالأساس بموقف الأطراف المشاركة باللجنة الرباعية الراعية لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أعطت انطباعا بأن الشعب الفلسطيني يعبر عن توجه إجمالي نحو السلام مع إسرائيل بدلالة انتخابه لمرشح حركة فتح الذي انتخب ببرنامج يتبنى الاتفاقيات المبرمة سابقا مع إسرائيل ويعد بتوفير الأمن ولقمة العيش للمواطنين.[9] برز الدور المصري في العام ٢٠٠٥ كوسيط بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية لمنع تصاعد الصراع بينهما في قطاع غزة من خلال استضافة الحوار الفلسطيني بالقاهرة، والمساهمة في صياغة إعلان القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، ومساعدة السلطة في عملية الإصلاح الأمني.

حملت الانتخابات المحلية التي جرت خلال العام ٢٠٠٥ نتائج مضللة حيث فازت فتح بأغلبية المقاعد قي (١٢٤ هيئة محلية من ٢٦٤) أي ٤٧٪ من مجمل الهيئات المحلية فيما فازت حماس بأغلبية المقاعد في ٥٨ هيئة محلية أي ٢٢٪ مما أعطى تصورا لدى الأطراف الإقليمية والدولية بقدرة فتح على التفوق في الانتخابات التشريعية. لكن نتائج الانتخابات المحلية تشير إلى أن تفوق حركة فتح في المجالس المحلية ناجم عن فرق بسيط، ٣٪ فقط من عدد الأصوات، حيث حصلت فتح على ٣٧٪ مقابل ٣٤٪ لحماس من أصوات الناخبين في الجولات الأربع كافة. هذا الفرق البسيط بين فتح وحماس، منح فتح تفوقا واضحا في عدد المقاعد في المجالس المحلية حيث فازت فتح في العدد الأكبر من المجالس القروية فيما فازت حماس في عدد أقل من المجالس لكنها الأكبر في عدد السكان. ومن الواضح أن هذه الرسالة المضللة أدت إلى شعور الأطراف المراقبة بعدم القلق من ناحية إمكانية فوز حماس في الانتخابات التشريعية. أصرت الأطراف الدولية على إجراء الانتخابات التشريعية، وضغطت على الحكومة الإسرائيلية للسماح لسكان القدس بالمشاركة في الانتخابات على أساس بروتوكول الانتخابات الملحق بالاتفاقية المرحلية لعام ١٩٩٥.

[9] http://www.elections.ps/pdf/Final_Report_Presidential_Elections_Text.pdf

الفصـل الثاني

قانون الانتخابات الفلسطيني

جهاد حرب

مقـدمـة

جرت الانتخابات التشريعية في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ بعد عام من إجراء الانتخابات الرئاسية إثر وفاة الرئيس السابق ياسر عرفات، فيما صدر قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥ في ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥ بعد شهرين تقريبا من مصادقة المجلس التشريعي عليه بالقراءة الثالثة. شهد نقاش القانون جدالا في مستويات عدة خلال مراحل إقراره في المجلس التشريعي على مدار ثلاث سنوات من إدراجه على جدول أعمال المجلس، حيث تم إيداع مشروع القانون في ١/ ٩/ ٢٠٠٢.

أصر العديد من نواب حركة فتح في المجلس التشريعي على الإبقاء على النظام الانتخابي الموجود في قانون الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٥ (النظام الأغلبي والمقاعد المتعددة في الدوائر)، فيما طالب عدد من النواب المستقلين العلمانيين اعتماد النظام النسبي الكامل لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي. في حين طالبت حركة حماس رئيس المجلس التشريعي بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٤ اعتماد النظام المختلط وعدم تحديد حجم التدخل الإيجابي لصالح المرأة.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد معالم قانون الانتخابات الجديد (لسنة ٢٠٠٥) ومواقف الأطراف المختلفة خلال مناقشته في المجلس التشريعي، والمواقف المؤثرة في صياغته، وطبيعة النظام الانتخابي المختلط وتأثيره في بنية المجلس التشريعي.

(١) معالم قانون الانتخابات الجديد

حدد قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥ عدد مقاعد المجلس التشريعي بمائة واثنين وثلاثين (١٣٢) مقعداً، وحدد مدة ولاية المجلس بأربعة سنوات من تاريخ انتخابه على أن تجري الانتخابات كل أربع سنوات بصورة دورية. أقر قانون الانتخابات نظاما انتخابيا مختلطا مناصفة لعدد مقاعد المجلس التشريعي (٥٠٪ - ٥٠٪) بين نظام الأغلبية (ذي الدوائر المتعددة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة، بحيث يتم انتخاب ستة وستين نائباً على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة؛ ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتم تحديدها بمرسوم رئاسي. وستة وستين نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم).

حدد القانون نوعين من الانتخابات لرئيس السلطة الفلسطينية ولأعضاء المجلس التشريعي وقرر إجراء الانتخابات بنوعيها في آن واحد، فيما استثنى إجراء انتخابات رئاسية في نفس الوقت بعد انتهاء المدة النيابية لأول مجلس ينتخب وفقا لأحكام قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ لاعتبار أنه جرت انتخابات رئاسية إثر وفاة الرئيس ياسر عرفات وقبل إقرار القانون بستة أشهر.

نظام توزيع المقاعد

أوجب القانون تناسب عدد مقاعد المجلس في كل دائرة مع عدد السكان فيها وبما يضمن على الأقل مقعدا واحداً لكل دائرة ويتم التصويت للأفراد المرشحين وليس للقوائم. يوضح الجدول التالي "عدالة" توزيع عدد المقاعد لكل دائرة بالنسبة إلى عدد السكان في الدوائر الستة عشر.

جدول رقم (١): عدد المقاعد بالنسبة لعدد السكان

الرقم	اسم الدائرة	عدد السكان[١]	عدد السكان لكل مقعد	عدد المقاعد المعتمدة	عدد المقاعد المفترضة	الانحراف
١	القدس	٤٠٢٧١٢	٦٧١١٩	٦	٧	١-
٢	الخليل	٥٣٣٥٥٢	٥٩٢٨٤	٩	٩,٢	
٣	نابلس	٣٣١٦٢٧	٥٥٢٧١	٦	٦	
٤	رام الله	٢٨٥٤٥٤	٥٧٠٩٠	٥	٥	
٥	جنين	٢٥٧٩٨٧	٦٤٤٩٧	٤	٤,٤	
٦	طولكرم	١٧٠٣٣٣	٥٦٧٧٨	٣	٣	

[١] فلسطين في أرقام ٢٠٠٥، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء، ص ١٥.

الرقم	اسم الدائرة	عدد السكان[1]	عدد السكان لكل مقعد	عدد المقاعد المعتمدة	عدد المقاعد المفترضة	الانحراف
٧	قلقيلية	٩٥٨٤١	٤٧٩٢١	٢	١,٧	
٨	بيت لحم	١٧٧٣٨٥	٤٤٣٤٦	٤	٣,١	١+
٩	سلفيت	٦٣١٢٦	٦٣١٢٦	١	١,١	
١٠	طوباس	٤٧٣٨٦	٤٧٣٨٦	١	٠,٨	
١١	أريحا	٤٢٩٤٤	٤٢٩٤٤	١	٠,٧	
١٢	شمال غزة	٢٦٠٠١٣	٥٢٠٠٣	٥	٤,٥	
١٣	دير البلح	١٩٧٣٨٠	٦٥٧٩٣	٣	٣,٤	
١٤	مدينة غزة	٤٧٩٢٥٥	٥٩٩٠٧	٨	٨,٣	
١٥	خانيونس	٢٦٤٦٢١	٥٢٩٢٤	٥	٤,٦	
١٦	رفح	١٦٢٢٤٤	٥٤٠٨١	٣	٢,٨	
	المجموع	٣٨٢٥١٤٩	٥٧٩٥٧	٦٦	٦٦	٠

أما بالنسبة إلى النظام النسبي، اشترط القانون أن تجتاز القائمة الانتخابية نسبة الحسم (٢٪) لتتمكن من الحصول على مقاعد في المجلس التشريعي. يتم توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات وفقا لنظام سانت لوجي المعتمد في القانون.

المرأة والأقليات

أقر القانون نوعين من الكوتا (تخصيص مقاعد مضمونة) للمرأة والمسيحيين في المجلس التشريعي بينما لم يقر المجلس التشريعي بالمقعد السامري عن مدينة نابلس ولم يخصص كوتا لهم على غرار قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥. فقد خُصصت ستة مقاعد للمسيحيين ضمن المقاعد المخصصة لنظام الدوائر تم تحديدها بالمرسوم الرئاسي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٥ كما يلي. (جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢) عدد مقاعد المسيحيين

اسم الدائرة	عدد المقاعد
القدس	٢
بيت لحم	٢
رام الله والبيرة	١
مدينة غزة	١

فيما ألزم القانون القوائم الانتخابية بتخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في القوائم المترشحة على مستوى الوطن وفقا للنظام النسبي (٦٦ مقعدا)؛ بحيث تتضمن **كل من القوائم الانتخابية حداً أدنى لتمثيل المرأة** لا يقل عن:

- امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.
- امرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك.
- امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك.

تلازم الانتخابات التشريعية والرئاسية

اشترط قانون الانتخابات في المادة ٢ منه إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متلازم وفي آن واحد كل أربع سنوات وبشكل دوري، **أي أن إجراء أية انتخابات للمجلس التشريعي توجب إجراء انتخابات رئاسية في الوقت نفسه**. لكن القانون استثنى حالتين الأولى لمعالجة الوضع القائم عند صدور القانون حيث تم انتخاب الرئيس محمود عباس في ٩/ ١/ ٢٠٠٥ بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، واعتبر القانون المدة الفاصلة بين الانتخابات الرئاسية وأول انتخابات تشريعية هي جزء من مدة ولاية المجلس التشريعي؛ بحيث تجري الانتخابات الرئاسية مع نهاية ولاية أول مجلس تشريعي يتم انتخابه على أساس قانون الانتخابات الجديد[٢]. أما الحالة الثانية فهي المتعلقة بشغور منصب رئيس السلطة الفلسطينية (الاستقالة أو الوفاة أو فقدان الأهلية) على أن تجري الانتخابات الرئاسية خلال ستين يوما وفقا لأحكام المادة ٩٧ من قانون الانتخابات.

إن تحديد قانون الانتخابات لمدة ولاية المجلس التشريعي بأربع سنوات تبدأ من يوم انتخابه على أن تجري بصورة دورية يعني أمرين: الأول عدم قانونية إجراء انتخابات مبكرة دون إجراء تعديل لقانون الانتخابات خاصة في ظل غياب نص في القانون الأساسي يمنح رئيس السلطة حق حل المجلس التشريعي. والثاني وجوب إجراء انتخابات جديدة للمجلس بانتهاء مدة الأربع سنوات التي بدأت من يوم انتخاب المجلس الحالي (٢٥/ ١/ ٢٠٠٦). وفي كلا الحالتين إجراء انتخابات مبكرة أو نفاذ موعد إجراء الانتخابات الثالثة يتطلب تعديلا لقانون الانتخابات في ظل وفاق وطني أو توافق بين حركتي فتح وحماس لسيطرتهما على مؤسستي الرئاسة والمجلس التشريعي صاحبتي القرار في تعديل القانون وإصداره وإعلان قرار إجراء الانتخابات.

لجنة الانتخابات المركزية ودورها

تم تعيين لجنة الانتخابات المركزية في المرسوم الرئاسي رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢ الصادر في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢، وبتاريخ ١/ ٤/ ٢٠٠٥ تم تعديل تشكيل لجنة الانتخابات المركزية لتصبح على النحو التالي: د. حنا ناصر رئيساً، ود. رامي الحمد الله أميناً عاماً،

[٢] تنص المادة ١١١ من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ على أنه "تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ هذا القانون المعدل ووفقا له"

وعضوية كل من القاضي إسحق مهنا والقاضي اسعد مبارك والقاضي إيمان ناصر الدين والقاضي عبد الله غزلان والسيدة لميس العلمي والقاضي مازن سيسالم ود. محمد شبير[٣]. تشير تشكيلة أعضاء اللجنة بأنها احترمت أحكام قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥ التي نصت على أن يكونوا من الأكاديميين والقضاة والمحامين ذوي الخبرة. لكن لم يتم إعادة تعيين أعضاء اللجنة بعد نفاذ القانون الجديد. وإن لم تكن الشروط الواجب توفرها في أعضاء لجنة الانتخابات المركزية جديدة أو غير طبيعية إلا أن شرط ألا يكون عضو اللجنة موظفا أو عضوا في إدارة أي جمعية خيرية أو هيئة أهلية بدا غير طبيعي لشخصية عامة يتوقع أن تكون عضوا في لجنة الانتخابات المركزية. (أنظر الملحق رقم ٢)

يخضع تعيين أعضاء اللجنة لرؤية رئيس السلطة الفلسطينية وإرادته وحده دون وجوب مصادقة المجلس التشريعي أو تنسيب مجلس الوزراء للأشخاص، فيما يركز القانون على وظائف الأشخاص دون الإشارة إلى الحيادية أو تجميد عضويتهم في أي حزب ينتمون له. حدد القانون مدة ولاية أعضاء اللجنة بأربع سنوات من تاريخ تشكيلها. وفي حالة شغور منصب رئيس اللجنة أو أي عضو من أعضائها يعين رئيس السلطة عضوا بدلا عنه خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ الشغور. على الرغم من أن القانون لم ينص صراحة على حق الرئيس إقالة اللجنة في حال رفضت تنفيذ مرسوم رئاسي، إلا أن القانون أوجد مدخلا لذلك عند تعداده لحالات الشغور في عضوية اللجنة، حيث تنص المادة ٢١ على أنه "إذا شغر مركز رئيس اللجنة أو أي عضو من أعضائها بسبب الاستقالة أو الوفاة أو المرض أو **لأي سبب آخر** يعين الرئيس عضوا بدلا عنه خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ الشغور". كما أن القاعدة العامة في القانون الإداري تمنح من يمتلك حق التعيين أن يمتلك حق الإقالة ما يعطي رئيس السلطة الفلسطينية حق إقالة اللجنة واستبدال أعضائها وإعادة تشكيل اللجنة خاصة في ظل عدم وجود نص يمنح اللجنة وأعضاءها حصانة من الإقالة طوال المدة المحددة في القانون (السنوات الأربعة).

تتمتع لجنة الانتخابات بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وبصلاحية الإشراف على إدارة الانتخابات، والمسؤولية عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها، والإعلان عن نتائج الانتخابات، وتعيين الطواقم الإدارية.

الحملات الانتخابية والتمويل الخارجي

أفرد قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٥ بنوداً محددة لمصادر تمويل الحملات الانتخابية ونفقات الحملات الانتخابية الخاصة بالقوائم الانتخابية أو المرشحين. حيث نصت الفقرة ١ من المادة ١٠٠ على أنه يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في

[٣] قدم د. محمد شبير استقالته من اللجنة في ٢٧/٨/٢٠٠٥ ليتفرغ للأبحاث الأكاديمية وفقا لما أورده موقع اللجنة انظر: http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=170

الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر. في حين كان قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥ يمنع أي تمويل خارجي وإن كان من جهات فلسطينية.

فيما حددت المادة ١٠١ الحد الأقصى للصرف على الحملات الانتخابية في حدود المبالغ التالية: **مليون دولار أمريكي** أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/ أو القائمة الانتخابية. **وستون ألف دولار أمريكي** أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من نفس المادة، فإنه "على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية".

تنظيم عمل الأحزاب

لم يشر قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥ إلى اعتماد الهيئات الحزبية خلافا لقانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥، الذي وضع آلية محددة لاعتماد الهيئات الحزبية، في ظل غياب إطار قانوني ينظم عمل الأحزاب في فلسطين. اكتفى القانون الحالي بالإشارة إلى أن القوائم الانتخابية (المادة ٣) قد تكون مشكلة من أحزاب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشخاص تتشكل لغرض الانتخابات. فيما أعفى القانون (المادة ١٦) القوائم والأحزاب المعتمدة حسب الأصول من تقديم تواقيع ثلاثة آلاف ناخب. لكن القانون لم يذكر ما هي إجراءات الاعتماد أو القواعد القانونية لاعتماد الأحزاب.

اعتمدت لجنة الانتخابات المركزية ثلاثة عشر تنظيما[٤] قبل إقرار المجلس التشريعي للقانون الجديد. حيث تعاملت اللجنة مع اعتماد الأحزاب بناء على أحكام قانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥ التي تشترط تسجيل الأحزاب لدى وزارة الداخلية. اعتبر وزير الداخلية في رسالته بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٤ أن الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير هي مسجلة في وزارة الداخلية. أما حزب الخلاص وحزب الخضر وحزب المبادرة لديهم

[٤] الأحزاب الثلاثة عشرة هي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، حزب الشعب الفلسطيني، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني – فدا، جبهة التحرير العربية، حزب المبادرة الوطنية الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حزب الخلاص الإسلامي، حزب الخضر.

شهادة تسجيل مؤقتة صادرة عن وزارة الداخلية، أما بالنسبة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي فإن اللجنة اعتبرتهما في حكم فصائل منظمة التحرير لعدم رد وزارة الداخلية على استفسار لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ ٧/ ٨/ ٢٠٠٤ .[٥]

العلاقة مع القانون الأساسي

أوجب قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٥ إحداث تعديلات على بعض أحكام القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لاختلاف النصوص والأحكام التي جاء بها القانون الجديد مع تلك الواردة في القانوني الأساسي ما حدا بالمجلس التشريعي تعديل القانون الأساسي بتاريخ ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥ . أدخل قانون الانتخابات تعديلات في آلية انتقال السلطة بين الأشخاص وتحديد آجال قانونية محددة لولاية الرئيس والمجلس التشريعي . حيث حددت المادة ٢ من قانون الانتخابات أن مدة ولاية رئيس السلطة هي أربع سنوات وأقرت عدم جواز تولي الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين بينما نصت المادة ٣٦ من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣ على أن " مدة رئاسة السلطة هي المرحلة الانتقالية " . أشار القانون الجديد أيضا إلى أن عدد أعضاء المجلس ١٣٢ بينما نصت المادة ٤٨ من القانون الأساسي على تشكيل المجلس التشريعي من ثمانية وثمانين عضوا . أخيرا، أشار القانون الجديد إلى أن مدة ولاية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية بينما نصت المادة ٤٧ من القانون الأساسي على أن " مدة ولاية المجلس هي المرحلة الانتقالية " .

(٢) المواقف الفلسطينية من قانون الانتخابات

برزت أثناء إقرار المجلس لقانون الانتخابات العامة، على مدار ثلاثة سنوات، العديد من المواقف سواء كانت من مؤسسات مجتمع مدني، أو الأحزاب والفصائل، وداخل المجلس التشريعي على وجه الخصوص في اللجنتين السياسية والقانونية اللتين نظرتا في مشروع القانون وقدمتا تقاريرهما إلى المجلس .

---

[٥] أنظر عمار الدويك، الإطار القانوني لتسجيل الأحزاب السياسية لأغراض الانتخابات العامة، قدمت في كتاب **في ظل الواقع الفلسطيني الخاص أي قانون للأحزاب نريد؟**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ٢٠٠٦، ص ص ٢٠-٣٦ .

مواقف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني

أصدرت أكثر من ٦٠ منظمة من مؤسسات المجتمع المدني مذكرة بتاريخ ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٢، طالبت فيها برفع عدد مقاعد المجلس التشريعي من ٨٨ إلى ١٢٠ مقعدا، وتبني نظام التمثيل النسبي أو تبني "النظام المختلط" الذي يجمع بين النظام النسبي على مستوى الوطن ونظام الأكثرية في الدوائر؛ وذلك بانتخاب نصف المقاعد على أساس الدوائر وفقا للتوزيع السكاني في الوطن والمحافظة على دائرة القدس، والنصف الآخر على أساس التمثيل النسبي باعتماد الوطن (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) دائرة انتخابية واحدة ونسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع. كما اشترطت المذكرة حصول الفائز بمنصب رئيس السلطة الفلسطينية على الأغلبية المطلقة (٥٠٪+١) من الأصوات الفعلية المشاركة في الاقتراع، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على النسبة المطلوبة تعاد الانتخابات خلال أسبوعين بين أعلى مرشحين اثنين، ويفوز في الجولة الثانية من يحصل على الأغلبية النسبية. وتخفيض سن الترشيح من ٣٠ إلى ٢٥ عاما. في حين توصلت الهيئات النسائية مع ممثلي المنظمات الأهلية، وبدعم من الأحزاب السياسية، إلى صياغة مذكرة خاصة بمطالب النساء، تؤكد على تبني النظام المختلط في قانون الانتخاب إضافة إلى اعتماد نسبة ٢٠٪ كوتا حد أدنى من المقاعد المخصصة للدوائر مع مطالبة الأحزاب والقوى السياسية بتخصيص ٣٠٪ من المرشحين للنساء ضمن قوائمها في مواقع مضمونة.

وفي ٢٥/ ٧/ ٢٠٠٣ تبنت الأحزاب السياسية مذكرة مؤسسات المجتمع المدني حول قانون الانتخابات الفلسطيني المذكورة أعلاه. وقع على المذكرة إضافة لمؤسسات المجتمع المدني كل من القوى والأحزاب الفلسطينية التالية: حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الفلسطيني، جبهة التحرير الفلسطينية، الجبهة العربية الفلسطينية، التجمع الديمقراطي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية.

بعد إعلان الحكومة الفلسطينية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ عن إجراء الانتخابات قبل حزيران ٢٠٠٤، أعربت الجبهتان الشعبية والديمقراطية عن نيتهما المشاركة فيها علما بأنهما لم تشاركا في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٦، فيما أعلن عبد العزيز الرنتيسي في لقاء تلفزيوني بتاريخ ١٩ / ١٢/ ٢٠٠٣ عن نية حركة حماس المشاركة في الانتخابات[٦]. وأوضحت حركة حماس موقفها الرسمي من محاور قانون الانتخابات والمرجعية السياسية والقانونية للعملية الانتخابية في رسالتها إلى رئيس المجلس التشريعي المؤرخة في ١٤/ ٨/ ٢٠٠٤، حيث أنها تدعم اعتماد النظام الانتخابي المختلط، وأنها ترى حماية حق المرأة في الانتخابات (التدخل الإيجابي) يتم عبر إشراكها

[٦] طالب عوض، العملية الانتخابية الفلسطينية ٢٠٠٢-٢٠٠٤، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٤، ص ٣.

في القوائم الانتخابية دون تحديد حجم هذا التدخل، وأن إجراء الانتخابات يجب أن لا يعتمد على مرجعية اتفاقات أوسلو.

ورغم أن حركة حماس رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٩/ ١/ ٢٠٠٥، لكن د. محمد غزال (عضو القيادة السياسية في حماس) أعلن رسميا مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية في مؤتمر صحفي عقده بشهر آذار (مارس) ٢٠٠٥ بمدينة نابلس.

إعلان القاهرة

شكل إعلان القاهرة الصادر في ١٧ آذار (مارس) مارس ٢٠٠٥ عن مؤتمر الحوار الوطني، الداعي إلى اعتماد النظام الانتخابي المختلط بالمناصفة، نقطة الانطلاق في الحوار مع المجلس التشريعي لإقرار قانون الانتخابات بصيغته الحالية. وعلى الرغم من محاولة أعضاء المجلس التشريعي تجاوز إعلان القاهرة باعتماد النظام المختلط على أن يتم انتخاب ثلثي مقاعد المجلس بالنظام الأغلبي وثلث مقاعد المجلس بالنظام النسبي في القراءات الثلاث الأولى لمشروع القانون، إلا أن المجلس تراجع عن هذه النسبة لصالح المناصفة بعد رد رئيس السلطة الفلسطينية مشروع القانون للمجلس التشريعي لإعادة النظر فيه.

إعلان القاهرة الصادر في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥ عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد في القاهرة

٤- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. **ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط**. كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد النظام النسبي.

مواقف المجلس التشريعي ولجانه المختصة

تم إيداع مشروع القانون المعدل لقانون الانتخابات العامة من قبل النائب د. عزمي الشعيبي بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٢ ومن ثم قدم مجلس الوزراء مشروعا آخر بتاريخ ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٣، كما أن اللجنة القانونية في المجلس التشريعي تقدمت بمشروع قانون معدل. لكن المجلس بدأ مناقشة مشروع القانون في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٣، حيث قدم النائب مروان كنفاني رئيس اللجنة السياسية في الاجتماع المشترك بين اللجنتين

القانونية والسياسية المنعقد بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٣ ورقة حول الأفكار الأساسية التي تحتاج إلى نقاش وإدخال تعديلات عليها في قانون الانتخابات الفلسطيني لخصها في ست نقاط رئيسة هي: (١)المرجعية القانونية لقانون الانتخاب الجديد، و(٢) عدد الدوائر الانتخابية وتقسيمها الإداري، و(٣) عدد نواب المجلس، و(٤) الانتخابات المباشرة والنسبية، و(٥) تحديد موعد الانتخابات ومدة ولاية المجلس التشريعي القادم، و(٦) تمثيل المرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي. وقد أضاف أعضاء اللجنة السياسية نقطتين تتمثلان في دور لجنة الانتخابات المركزية وتمويل الانتخابات.

وتمحورت وجهات النظر المطروحة آنذاك في المجلس التشريعي حول طبيعة النظام الانتخابي على النحو التالي:

- انتخابات نسبية (قوائم) على مستوى الوطن، وبذلك تشارك القوائم الحزبية، وتحصل على عدد من المقاعد يساوي نسبة أصواتها مع نسبة حسم لا تقل عن ٢٪ من المسجلين.
- انتخابات مباشرة (النظام الأغلبي) وفق تقسيمات الدوائر الانتخابية التي جرت على أساسها انتخابات ١٩٩٦.
- انتخابات مختلطة مباشرة ونسبية (قوائم) في الدوائر الانتخابية. ويأخذ هذا التوجه بمبدأ المزج بين التوجهين السابقين، وهو يقضي بالإبقاء على تقسيم الدوائر الانتخابية، وعلى عدد أعضاء المجلس في كل دائرة، ولكنه يعطي الناخب الحق في انتخاب نصف عدد النواب المقرر لكل دائرة انتخابا مباشرا، بينما يتم انتخاب النصف الآخر عن طريق قوائم على أساس التمثيل النسبي.

وعلى إثر الاجتماع المشترك بين اللجنتين القانونية والسياسية بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠٠٣ تشكلت لجنة من أربع نواب (سليمان أبو سنينه، زياد أبو زياد، دلال سلامه، عزمي الشعيبي) من أجل إعداد المبادئ العامة للقانون، وتم الاتفاق على ما يلي: (١) رفع عدد المجلس إلى حوالي ١١٥-١١٩. (٢) تبني كوتا خاصة للمرأة بنسبة ١٥٪. (٣) تبني النظام المختلط. (٤) إعادة تقسيم الدوائر مع الحفاظ على دائرة القدس.

لكن تقرير اللجنتين القانونية والسياسية لم يناقش إلا في جلسة المجلس التشريعي بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤. كما أن التقرير نقل الخلاف على المبادئ والنقاط المحورية من اللجنتين إلى المجلس للتقرير في أي من الخيارات المقدمة يتوجب على اللجنتين صياغة مشروع قانون الانتخابات العامة على أساسها. وهذه النقاط هي: عدد الدوائر الانتخابية وتقسيمها الإداري، حيث قدم ثلاثة مقترحات مع المحافظة على دائرة القدس دائرة مستقلة فالمقترح الأول يقضي ببقاء الدوائر الانتخابية على نفس العدد السابق (١٦ دائرة انتخابية) وضم دائرة طوباس وأريحا إلى دائرة نابلس بحيث تصبح نابلس دائرتين انتخابيتين، وضم دائرة سلفيت إلى دائرة قلقيلية، واستحداث دائرة إضافية في الخليل وأخرى في مدينة غزة. فيما المقترح الثاني يقضي بتقليص عدد الدوائر الانتخابية إلى ست دوائر فقط هي دائرة

القدس، دائرة جنوب المحافظات الجنوبية (جنوب وادي غزة) دائرة شمال المحافظات الجنوبية (شمال وادي غزة) ودائرة شمال الضفة الغربية ودائرة وسط الضفة الغربية ودائرة جنوب الضفة الغربية. أما المقترح الثالث فيقضي بإبقاء عدد الدوائر الانتخابية (١٦ دائرة) على أن يتم دمج الدوائر الصغيرة (التي يمثلها نائب واحد أو نائبان) بالدوائر الانتخابية التي تجاورها، وبالتالي دمج دائرة طوباس مع دائرة نابلس لتشكلا دائرة واحدة، ودمج منطقة الأغوار مع دائرة أريحا لتشكل دائرة واحدة، ودائرة سلفيت مع دائرة قلقيلية لتشكلا دائرة واحدة، واستحداث دائرة إضافية في الخليل وأخرى في مدينة غزة.

وبخصوص النظام الانتخابي فقد تبلور لدى اللجنة مقترحان، الأول: اعتماد النظام الانتخابي المختلط حيث تقسم المقاعد إلى قسمين، الأول على أساس الانتخابات النسبية ويعتبر الوطن كله دائرة واحدة، والثاني: يعتمد نظام الدوائر بحيث يكون عددها (١٦ دائرة) وتتم المنافسة في إطار الدائرة الواحدة كما جرت في الانتخابات السابقة. واقترحت اللجنة أن تكون نسبة الحسم ٢٪ في حال اعتمد المجلس النظام المختلط، وزيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح (١٣٢) عضوا، وأن تكون الانتخابات دورية ومدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخاب المجلس الجديد، ورجحت أن يكون سن المرشح للنيابة ٣٠ سنة ميلادية يوم الاقتراع، وثمة اقتراح أن يكون سن المرشح ٢٥ سنة ميلادية. ورأى أغلبية أعضاء اللجنتين تدخلا إيجابيا لصالح تمثيل المرأة في المجلس التشريعي، في حين رأى اتجاه آخر أن القانون الأساسي نص على أن المواطنين جميعا سواسية وأن أي تدخل إيجابي لصالح فئة من الفئات يشكل إخلالا بمبادئ المساواة.

إثر النقاش في جلسة ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤ شكل المجلس التشريعي لجنة موسعة من ٢٤ عضوا بالإضافة إلى رئاسة المجلس التشريعي من أجل إنجاز قانون الانتخاب خلال شهرين. عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة اجتماعا يوم ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٤ مع قادة وممثلي القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للوقوف على آرائها وتوجهاتها. حيث طالبت القوى السياسية باستثناء حركة حماس بإقرار نظام انتخابي مختلط يزاوج بين النسبي والنظام الأكثري بنسب تتراوح بين ٤٠٪-٦٠٪، وبزيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي لتعادل حصة الداخل في المجلس الوطني أي بنحو ١٥٠ مقعدا وبما لا يقل عن ١٢٠ مقعدا.

أقر المجلس التشريعي مشروع قانون الانتخابات العامة بالقراءة الأولى بتاريخ ١٩/ ٣/ ٢٠٠٥ ومن ثم بالقراءة الثانية بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥، (أما القراءة الثالثة في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥ اعتمدت على القراءة الثانية لرفض المجلس النظر في طلب القراءة الثالثة).

لكن أثناء نقاش مشروع القانون في القراءة الثانية في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥ برزت وجهتا نظر مختلفتان عبر عنهما أعضاء المجلس التشريعي. وقد اقترح بعض الأعضاء أن يتبنى المجلس التعديلات التالية: (١) أن يتم اعتماد النظام المختلط

مناصفة، نصف المقاعد يتم انتخابها على أساس الدوائر (بالأغلبية) والنصف الآخر على أساس الدائرة الواحدة والنظام النسبي. (٢) أن يتم خفض سن الترشح إلى ٢٥ عاما. (٣) أن يتم اعتماد كوتا للمرأة بنسبة ٢٠٪ من مجمل مقاعد المجلس التشريعي. بمعنى أن يتم تطبيق المقترح المقر للقوائم النسبية على مرشحي الدوائر أيضا، (كأن يتم اعتماد مقعد للمرأة في كل دائرة فيها خمس مقاعد ومقعدين للدائرة ذات العشرة مقاعد). (٤) إعادة تقسيم الدوائر إلى ١٨ دائرة بدلا من ١٦ دائرة وذلك بتقسيم دائرة الخليل إلى ثلاثة دوائر. (٥) اعتماد الأغلبية المطلقة (٥٠٪+١) لفوز مرشح الرئاسة في الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى.

وفي ٤/ ٥/ ٢٠٠٥ تقدم مجلس الوزراء بطلب قراءة ثالثة لمشروع قانون الانتخابات العامة باتجاه اعتماد النظام النسبي لانتخاب جميع مقاعد المجلس التشريعي، كما طالب ثلاثون عضوا في المجلس التشريعي، في مذكرة قدمت في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥، اعتماد النظام النسبي وتحديد عدد مقاعد المجلس بمائة وواحد وعشرين (١٢١) مقعدا. إلا أن رئيس المجلس اعتبر الطلبين مخالفين لأحكام النظام الداخلي المتعلقة بطلب قراءة ثالثة.

اعتراض رئيس السلطة على مشروع القانون

رد رئيس السلطة بتاريخ ١٣/ ٦/ ٢٠٠٥ مشروع قانون الانتخابات العامة المقر بالقراءة الثالثة وفقا لأحكام المادة ٤١ من القانون الأساسي المعدل، وطلب تعديل المادة ٣ من المشروع المتعلقة بالنظام الانتخابي باتجاه انتخاب نصف عدد أعضاء المجلس المكون من ١٣٢ عضوا على أساس نظام الأغلبية (تعدد الدوائر) والنص الثاني على أساس النظام النسبي باعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة دائرة واحدة بدلا من انتخاب ثلثي(٢/ ٣) أعضاء المجلس على أساس النظام الأغلبي (الدوائر المتعددة) والثلث (١/ ٣) على أساس النظام النسبي.

وافق أعضاء المجلس التشريعي على طلب التعديل المقدم من الرئيس في جلسته المنعقدة في ١٨/ ٦/ ٢٠٠٥، وأصبح قانون الانتخابات الفلسطيني يقوم على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪- ٥٠٪) بين نظام الأكثرية (تعدد الدوائر) ونظام القوائم باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة واحدة ما أتاح إصدار قانون الانتخابات العامة في ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥.

(٣) طبيعة النظام الانتخابي المختلط

اعتمد المجلس التشريعي النظام المختلط المتوازي أي يتم انتخاب ممثلي الدوائر والقوائم كل على حدة دون الاعتماد على نسبة التصويت التي حصلت عليها القوائم في النظام

النسبي ما يتيح للنظام الانتخابي الفلسطيني اكتساب مزايا كلا النظامين (تعدد الدوائر والقوائم) معا. وتعد أهم مزايا هذا النظام (النظام المختلط) هي:

- توافق هذا الخيار مع إعلان القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥ كما أنه يحظى برضا الشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني.
- يعمل النظام المختلط على توفير الإيجابيات المكتسبة من النظام الانتخابي الأغلبي الذي يعزز الاستقرار الحكومي بفرز ثنائية حزبية واقتراب النائب من الناخبين. في حين يعزز الجزء الآخر من النظام المختلط "النظام الانتخابي النسبي" دخول الأحزاب الصغيرة إلى المجلس التشريعي وبالتالي تعزيز التعددية السياسية.

لكن في نفس الوقت فإن لهذا النظام مساوئ متعددة أهمها:

- يمنح نظام الأكثرية المطبق في الدوائر الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر مما يساعد على ظهور ثنائية حزبية ويضعف من مكانة الأحزاب الصغيرة. كما أنه يخدم مصلحة الحزب الكبير الأكثر انضباطا ويعطيه تمثيلا سياسيا يفوق حجمه وقوته الشعبية. وتوضح نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ بجلاء هذا الأمر. حيث حصلت حركة حماس في الانتخابات التشريعية على ٦٨٪ من المقاعد المخصصة للدوائر (أي ٤٥ من ٦٦ مقعدا) فيما حصلت على نسبة ٤٤ ٪ من أصوات الناخبين على مستوى الوطن. لكن حركة فتح حصلت على ١٧ مقعدا من أصل ٦٦ مقعدا (أي ٢٦٪) فيما حصلت على نسبة ٤١٪ من أصوات الناخبين. كما أن المستقلين الأربعة الذين فازوا في الدوائر كانوا مدعومين من حركة حماس في دوائرهم.
- يمنح نظام الأكثرية الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات وليس على الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (٥٠٪+١) ما يعني أن الحزب الذي يتفوق على الأحزاب الأخرى ولو بفارق بسيط يتمكن من الفوز بكافة المقاعد المخصصة للدائرة. ورغم أن الفرق الضئيل بين متوسط نسب الأصوات لمرشحي فتح وحماس في الدوائر إلا أنه تحول إلى فرق كبير لعدد المقاعد التي حصلت عليها حركة حماس مقارنة بالمقاعد التي حصل عليها مرشحو حركة فتح. فرغم أن الفرق في دائرة نابلس لا يتجاوز ٧٪ بين مرشحي حركة حماس (٤٠٪) ومرشحي حركة فتح (٣٣٪) من عدد المقترعين. لكن حركة حماس حصلت على (٥ مقاعد من ٦) أي ٨٣٪ من مجموع مقاعد دائرة نابلس في المقابل حركة فتح حصلت على مقعد واحد أي ١٧٪. يوضح الجدول التالي متوسط نسبة الأصوات التي منحت لمرشحي حركة حماس تفوقا كبيرا على مرشحي حركة فتح والمرشحين الآخرين في الدوائر.

جدول رقم ٣: متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحو حركتي حماس وفتح والآخرون في الدوائر الانتخابية

الدائرة	عدد المقاعد	حماس		فتح		الآخرون *	
		متوسط نسبة الأصوات	عدد المقاعد	متوسط نسبة الأصوات	عدد المقاعد	متوسط نسبة الأصوات	عدد المقاعد
القدس	٦	٠,٣٧	٤	٠,٢٣	٢ **	٠,٤٠	
جنين	٤	٠,٣٤	٢	٠,٣٥	٢	٠,٣١	
طولكرم	٣	٠,٣٩	٢	٠,٣٢	٠	٠,٣٠	١
طوباس	١	٠,٣٥	١	٠,٣١	٠	٠,٣٥	
نابلس	٦	٠,٤٠	٥	٠,٣٣	١	٠,٢٨	
قلقيلية	٢	٠,٣٣	٠	٠,٥٢	٢	٠,١٥	
سلفيت	١	٠,٣٢	١	٠,٢٦	٠	٠,٤٢	
رام الله	٥	٠,٤٢	٤	٠,٢٩	١ **	٠,٢٩	
اريحا	١	٠,٢٩	٠	٠,٥٧	١	٠,١٤	
بيت لحم	٤	٠,٣٣	٢	٠,٢٨	٢ **	٠,٣٨	
الخليل	٩	٠,٤٣	٩	٠,٣٠	٠	٠,٢٧	
شمال غزة	٥	٠,٤٤	٥	٠,٣٤	٠	٠,٢٢	
مدينة غزة	٨	٠,٥١	٥	٠,٢٩	٠	٠,٢٠	٣
دير البلح	٣	٠,٤٤	٢	٠,٣٩	١	٠,١٧	
خانيونس	٥	٠,٤٢	٣	٠,٣٩	٢	٠,١٨	
رفح	٣	٠,٣٩	٠	٠,٥٣	٣	٠,٠٨	
المجموع	٦٦	٠,٤١	٤٥	٠,٣٤	١٧	٠,٢٥	٤

- نظريا، يمنح نظام الأكثرية ذو الدوائر المتعددة الناخبين حرية الاختيار والانتقاء للمرشحين من الأحزاب والقوائم والمستقلين، لكنه عمليا يضع الناخب أمام تصويت تلقائي لمرشحي الحزب الواحد، لإيمانه بهذا الحزب أو لاعتقاده بفوزه في الانتخابات ولمنح صوته قوة فاعلة ومؤثرة في الانتخابات، ما يعني أن الحزب ذا الأكثرية يمكن أن يفوز بكافة المقاعد. أكدت نتائج الانتخابات التشريعية في الدوائر أن مرشحي حماس وفتح هم من حصلوا على أعلى الأصوات في الدوائر، وأن

* كافة المرشحين الذين لم يخوضوا الانتخابات التشريعية في قائمتي حماس وفتح الرسميتين.

** مقاعد مخصصة للمسيحيين

بقية المرشحين (المستقلين والأحزاب الأخرى) لم يتمكنوا من المنافسة على مقاعد في الدوائر (باستثناء من تم دعمهم من حركة حماس) للاعتبارات المذكورة سابقا، حيث شكلت عوامل مؤثرة في السلوك الانتخابي للمقترعين.

- يجحف نظام الأكثرية ذو الدوائر متعددة المقاعد وغير المتساوية بحق تساوي القدرة التصويتية للناخب. ففي الوقت الذي يمنح الناخب في دائرة الخليل الحق في اختيار تسعة من المرشحين ليمثلوه في المجلس التشريعي، ما يسمح بتعدد الاختيارات، يفرض على الناخبين في دوائر أريحا وسلفيت وطوباس اختيار مرشح واحد عن كل دائرة.

الفصـل الثالث

منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات

وليد لدادوة

مقـدمـة

يتناول هذا الفصل المنهجية التي استخدمها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لاختيار العينات، وجمع البيانات، ومعالجتها في الانتخابات الفلسطينية المختلفة (الرئاسية الثانية، المحلية في مراحلها المختلفة، والتشريعية الثانية)، كما يتناول الإشكاليات والصعوبات ومصادر الخطأ في التنبؤ إن وجدت. ويحتوي هذا الفصل على قسمين: يعرض القسم الأول المنهجية التي استخدمتها لجنة الانتخابات في توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع، أما القسم الثاني فيعرض المنهجية المستخدمة في الاستطلاعات التي قام بها المركز، ومقارنة نتائج الاستطلاعات بالنتائج الرسمية، والعوامل التي أدت إلى خطأ في التنبؤ في بعض المراحل.

(١) المنهجية المستخدمة من قبل لجنة الانتخابات لتوزيع الناخبين في الوطن في المراحل الانتخابية المختلفة

جرت الانتخابات الفلسطينية في مراحل متعددة ابتداء بالانتخابات الرئاسية، ثم الانتخابات المحلية بمراحلها الأربع، ثم الانتخابات التشريعية. اعتمدت لجنة الانتخابات منهجية واحدة في المراحل الانتخابية المختلفة لتوزيع الناخبين؛ حيث وزعت لجنة الانتخابات الناخبين أصحاب حق الاقتراع على مراكز اقتراع داخل كل تجمع سكني، وأعطي كل تجمع سكاني (مدينة، قرية، مخيم) مراكز اقتراع حسب عدد أصحاب حق الاقتراع فيه. تم تقسيم كل مركز اقتراع إلى عدد من المحطات يتراوح بين ١ الى ٦ محطات، حيث تم توزيع أصحاب حق الاقتراع على هذه المحطات بحيث يتراوح عدد المسجلين في كل محطة ٦٠٠ شخص. على الرغم من تشابه المنهجية التي استخدمتها اللجنة في توزيع أصحاب

حق الاقتراع في المراحل الانتخابية المختلفة إلا أنه كان هناك اختلاف واضح حول من هم أصحاب حق الاقتراع، وعلى إثر ذلك الخلاف نتج ما عُرف بالسجل الانتخابي[١] والسجل المدني[٢] وناخب السجل الانتخابي وناخب السجل المدني. تم في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأولى والثانية اعتماد السجل المدني الى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع في حين استخدم السجل الانتخابي فقط في الانتخابات التشريعية والمرحلة الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية لتحديد أصحاب حق الاقتراع.

كان للاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع في المراحل الانتخابية المختلفة أثر كبير في تحديد المنهجية التي استخدمها المركز في اختيار العينات. كما كان له أثر في بعض الأخطاء التي وقع بها المركز عند التنبؤ بنتائج الانتخابات. ولذا فإنه من الضروري توضيح السياق الذي تم فيه الاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع من قبل اللجنة في المراحل الانتخابية المختلفة والمتمثل في استخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع في بعض المراحل الانتخابية واستخدام السجل الانتخابي فقط لتحديد أصحاب حق الاقتراع في مراحل أخرى.

جرت أول انتخابات فلسطينية عامة في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦ حيث تم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في نفس الوقت. خلال التحضير لتلك الانتخابات تم إنشاء أول سجل انتخابي فلسطيني حيث قامت بإعداده لجنة الانتخابات المركزية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وأجريت عملية تسجيل للناخبين قبل عملية الاقتراع من خلال زيارات بيتية، وتمت الانتخابات بناء على هذا السجل.

لم تجر أي انتخابات فلسطينية منذ ذلك التاريخ، ولم يكن هناك دور فعلي للجنة الانتخابات حتى أواخر العام ٢٠٠٢، حينما أصدر الرئيس ياسر عرفات في ذلك التاريخ وفي إطار الاستعدادات لعقد الانتخابات العامة الثانية مرسومين رئاسيين[٣] بشأن تشكيل لجنة الانتخابات المركزية.

---

[١] هو السجل المعد من قبل لجنة الانتخابات المركزية بحيث يتم إجراء عملية تسجيل للناخبين قبل موعد الاقتراع من خلال إنشاء مراكز للتسجيل في المناطق والتقسيمات الجغرافية المختلفة، ويطلب من الناخبين عبر الوسائل الإعلامية التوجه إلى تلك المراكز لتسجيل أسمائهم ما يمكنهم من المشاركة في يوم الاقتراع.

[٢] السجل المدني هو سجل تعده وزارة الداخلية (دائرة الأحوال الشخصية). يشمل هذا السجل في العادة معلومات مختلفة عن المواطنين في الدولة من حيث وقائع الميلاد والزواج والطلاق والوفاة وغيرها. فلسطينيا تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تشكيلها السجل المدني للمواطنين من قبل الجانب الإسرائيلي الذي كان يشرف على ذلك السجل.

[٣] في ١٠ أكتوبر، صدر المرسوم الرئاسي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٢ القاضي بتعيين د. حنا ناصر رئيساً للجنة الانتخابات الفلسطينية. وفي ٢٧ أكتوبر، صدر المرسوم الرئاسي رقم (١٥) بشأن تشكيل لجنة الانتخابات الدائمة على النحو التالي: ١) د. حنا ناصر، رئيساً؛ ٢) د. علي الجرباوي، أميناً عاماً؛ ٣) القاضي إسحق مهنا، عضواً؛ ٤) القاضي مازن سيسالم، عضواً؛ ٥) المحامي علي السفاريني، عضواً؛ ٦) المحامي شكري النشاشيبي، عضواً؛ ٧) د. رامي الحمد الله، عضواً؛ ٨) السيدة ليس العلمي، عضواً؛ و٩) المحامي إبراهيم السقا، عضواً. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها تغيير في تشكيل لجنة الانتخابات المركزية منذ العام ١٩٩٦، وقبل ذلك لم يكن للجنة من الناحية الفعلية أي نشاطات معلنة أو فاعلية واضحة. (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٤ (حالة محافظات قطاع غزة).

فور إعادة تشكيل لجنة الانتخابات المركزية بدأت العمل على إعداد سجل للناخبين، وكان لدى اللجنة السجل الانتخابي الذي أجريت بموجبه انتخابات عام ١٩٩٦ إلا أن اللجنة رأت أنه لا يمكن الاعتماد عليه ليكون سجلا للناخبين في الانتخابات القادمة وذلك لعدة أسباب منها :

١ . تم إعداد هذا السجل قبل ٨ سنوات وبالتالي هناك أعداد كبيرة من المواطنين أصبحوا في سن الانتخاب .

٢ . تغيرت عناوين عدد كبير من الناخبين خلال هذه الفترة .

٣ . لم يتم شطب المتوفين من السجل .

وبالتالي خلصت اللجنة إلى نتيجة أنه يجب إعادة تسجيل الناخبين وإعداد سجل ناخبين حديث[٤] . بدأت لجنة الانتخابات بإعداد سجل ناخبين جديد في بداية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ وأنهت العمل به في منتصف تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤ حيث تم تسجيل مليون و٦٠ ألف ناخباً تقريبا . ولكن هذا السجل واجه احتجاجات من قبل أعضاء في المجلس التشريعي تابعين لحركة فتح تتعلق بما يلي :

١ . إن آلية التسجيل للناخبين والتي تمت عن طريق مراكز ثابتة[٥]، عادت بالفائدة الأكبر على حركة حماس الأكثر قدرة على تعبئة مؤيديها وحثهم للتسجيل .

٢ . إن عدداً كبيراً ممن يحق لهم التسجيل لم يبادروا للتسجيل للانتخابات لعدم شعورهم بجدية النية في إجراء الانتخابات .

ربما جعلت هذه الأمور عدد المسجلين في السجل الانتخابي أقل من المتوقع مقارنة بعدد من يحق لهم التسجيل البالغ ١,٧٠٠,٠٠٠ حسب تقديرات الأعداد في السجل المدني، وبالتالي فإن هذا السجل قد يكون غير مكتمل .[٦]

بعد وفاة الرئيس عرفات في تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ والبدء بالإعداد لإجراء انتخابات رئاسية بدأ الحديث مع لجنة الانتخابات من قبل أوساط في المجلس التشريعي والحكومة حول عدم شمولية السجل الذي أعدته اللجنة، وأنه قد يحرم ٧٠٠,٠٠٠ مواطن من المشاركة مما يدعو اللجنة إلى النظر في استخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع . قامت اللجنة بدراسة السجل المدني

[٤] مقابلة مع عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية حول أسباب استخدام السجل المدني في الانتخابات الرئاسية، تم إجراء المقابلة بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ٢٠٠٦ في مقر لجنة الانتخابات المركزية بمدينة رام الله .

[٥] في بداية أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ بدأت لجنة الانتخابات بتسجيل الناخبين حيث فتحت اللجنة مراكزاً للتسجيل في كافة التجمعات وطلبت من المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة التوجه إلى تلك المراكز للتسجيل حتى يتمكنوا من الاقتراع يوم الانتخابات، إلا أن بعض الأعضاء في المجلس التشريعي اقترحوا بأن تتم عملية التسجيل عن طريق التوجه إلى المواطنين في بيوتهم وتسجيلهم .

[٦] مقابلة مع عمار دويك، المصدر السابق .

واستعانت بخبراء أجانب في السجلات الانتخابية، وخرجت بخلاصة انه لا يمكن استخدام السجل المدني لعدة أسباب، منها:

١. تغيرت عناوين عدد كبير من المسجلين.
٢. وجود عدد كبير من الوفيات غير المشطوبة من السجل المدني.
٣. وجود حوالي ٥٠٠٠ حالة تكرار في الأسماء.
٤. مشاكل فنية أخرى كثيرة تعيق الشفافية والرقابة على سير العمل الانتخابي.

كما أن اللجنة أوضحت أن الفرق بين السجلين (الانتخابي والمدني) من حيث العدد قد يعود إلى أن جزءا كبيرا من المُسجَّلين في السجل المدني وغير الموجودين في السجل الانتخابي متوفرين أو خارج البلد أو لا يريدون المشاركة في الانتخابات. أبلغت اللجنة الاتجاهات السياسية المختلفة بخطورة استخدام السجل المدني. كما تم إبلاغ المجلس التشريعي والحكومة بذلك. تمت الموافقة على استخدام السجل الانتخابي فقط من قبل كافة الاتجاهات الفلسطينية باستثناء حركة فتح وأعضاء فتح في التشريعي الذين أصروا على وجهة نظرهم إلى أن أصدر المجلس التشريعي قانوناً[٧] يعدل قانون الانتخابات السابق. ألزم القانون الجديد لجنة الانتخابات باستخدام السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع. على إثر ذلك نشأ ما عرف بناخب السجل المدني؛ وهو الناخب الذي لم يسجل في السجل الانتخابي واسمه وارد في السجل المدني ويريد المشاركة في الاقتراع، وناخب السجل الانتخابي وهو الناخب الذي سجل أثناء فترة التسجيل للانتخابات. تبعا لذلك أنشئت مراكز اقتراع خاصة بمقترعي السجل المدني إلى جانب مراكز الاقتراع الخاصة بمقترعي السجل الانتخابي.

انعكس ذلك على منهجية المركز في سحب العينات في استطلاعات انتخابات الرئاسة وانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الأولى والثانية) التي استخدم فيها السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع وهذا ما سيتم توضيحه في القسم الثاني من الورقة.

---

[٧] في ١ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ صادق رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية روحي فتوح على التعديلات التي تم إدخالها على طريقة إعداد سجل الناخبين النهائي، وبموجب هذا التعديل تصبح المادة (١٥) من قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ للعام ١٩٩٥ على النحو التالي: "١. يعتبر سجل الناخبين الذي يتم إعداده وفقاً لأحكام هذا القانون إلى جانب سجل الأحوال المدنية هما سجلان معتمدان لغايات إعداد السجل الانتخابي النهائي، بهدف تحديد من لهم الحق في التصويت والترشح في الانتخابات العامة وانتخابات مجالس الهيئات المحلية. (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير تقييمي لمرحلة ما قبل الانتخابات يتضمن نتائج الرقابة التي نفذها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على عمليات إعداد سجل الناخبين خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٤ (حالة محافظات قطاع غزة)،
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/election_rep.htm

(٢) المنهجية في استطلاعات المركز

يعرض هذا القسم المنهجية المستخدمة في الاستطلاعات التي أجراها المركز في أيام الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية الأولى والثانية والرابعة[٨] كل على حدة، ومقارنة نتائج المركز بالنتائج الرسمية مع توضيح أسباب الخطأ في التنبؤ إن وجد. هدفت الاستطلاعات إلى التنبؤ بنتائج الانتخابات فور إغلاق صناديق الاقتراع، وفهم سلوك الناخبين في تلك الأيام. اتبع المركز بشكل عام منهجية واحدة في اختيار العينات في المراحل الانتخابية المختلفة حيث يتم اختيار العينة على ثلاث مراحل تكون الأولى في اختيار عينة من مراكز الاقتراع، ثم اختيار محطة واحدة عشوائيا من كل مركز اقتراع، ثم اختيار عدد من الناخبين بعد اقتراعهم في هذه المحطات.

الانتخابات الرئاسية كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥

أجريت الانتخابات الرئاسية في ٩ كانون ثاني(يناير) ٢٠٠٥ وكان القرار باعتماد السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع قد عمل به. اختار المركز عينة من ١٢٠ مركز اقتراع من كافة المحافظات في الضفة الغربية وقطاع غزة من أصل ١٠٦١ جرى فيها الاقتراع منها ١٠٨ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل انتخابي من أصل ٩٩٧ مركزاً و ١٢ مركزاً من المراكز التي صنفت كمراكز سجل مدني من أصل ١٠٨ مراكز (أنظر جدول رقم ١). قسمت الأراضي الفلسطينية إلى طبقتين: الأولى هي الضفة الغربية، والثانية قطاع غزة، وأعطي لكل طبقة عدد من المراكز يتناسب مع حجم الناخبين في كل منها، كما وقسمت الضفة والقطاع إلى محافظاتهما وأعطي لكل محافظة عدد من المراكز يتناسب مع عدد الناخبين، وتم اختيار المراكز في المحافظات المختلفة باستخدام أسلوب العينة المنتظمة. تم اختيار محطة واحدة عشوائيا من كل مركز كما اختيرت عينة عشوائية منتظمة من الناخبين في تلك المحطات، حيث أجريت المقابلات معهم بعد الإدلاء بأصواتهم وخروجهم من محطات الاقتراع وأجريت المقابلات مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس وعشرين لغرض البحث المسحي حيث بلغ حجم العينة ٨٤٠٠ ناخباً لغرض التنبؤ و١٥٤٥ ناخبا لدراسة السلوك الانتخابي.

---

[٨] لم يقم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بإجراء استطلاع في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية وذلك لان كافة التجمعات التي أجريت فيها الانتخابات هي تجمعات صغيرة نسبيا.

جدول رقم (١) توزيع المراكز في العينة على المحافظات في الانتخابات الرئاسية

المحافظة	عدد المراكز الكلي*			عدد المراكز في العينة**		
	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني
الخليل	١٦٨	١٥٨	١٠	١٧	١٦	١
القدس	٥٨	٥٥	٣	٤	٣	١
أريحا	١٧	١٦	١	٢	٢	٠
بيت لحم	٧٢	٦٨	٤	٧	٥	٢
جنين	١٠٣	٩٨	٥	١٠	٩	١
خانيونس	٥٣	٥٠	٣	٨	٧	١
دير البلح	٣٧	٣٤	٣	٦	٦	٠
رام الله والبيرة	١١٦	١١٠	٦	١٠	١٠	٠
رفح	٣٦	٣٤	٢	٥	٥	٠
سلفيت	٢٦	٢٤	٢	٢	٢	٠
شمال القطاع	٥١	٤٨	٣	٨	٧	١
طوباس	١٧	١٥	٢	٢	٢	٠
طولكرم	٦٥	٦١	٤	٧	٧	٠
قلقيلية	٣٩	٣٧	٢	٤	٤	٠
مدينة غزة	٩٢	٨٦	٦	١٥	١٣	٢
نابلس	١١١	١٠٣	٨	١٣	١٠	٣
المجموع	١٠٦١	٩٩٧	٦٤	١٢٠	١٠٨	١٢

** المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

* المصدر : لجنة الانتخابات المركزية

جاءت نتائج المركز في التنبؤ في الانتخابات الرئاسية دقيقة جدا مقارنة بالنتائج الرسمية (أنظر جدول ٢)

جدول رقم (٢) مقارنة بين نتائج استطلاع انتخابات الرئاسة والنتائج الرسمية كما أعلنتها لجنة الانتخابات

اسم المرشح	نسبة الاصوات حسب نتائج استطلاع المركز ٪	نسب الاصوات حسب النتائج الرسمية ٪
مصطفى برغوثي	١٩,٧	١٩,٥
محمود عباس	٦٦,٣	٦٢,٥
بسام الصالحي	٢,٧	٢,٦٧
تيسير خالد	٣,٨	٣,٤
عبد الكريم شبير	٠,٧	٠,٧١
عبد الحليم الأشقر	٢,٤	٢,٧٦
السيد بركة	١,١	١,٣
أوراق لاغية	١	٣,٨٢
أوراق بيضاء	٢,٤	٣,٣٩

إلا أن التجربة مع السجل المدني في ظل نسبة المشاركة الضئيلة وضعت في الحسبان في منهجيات المركز في سحب العينات للمراحل الانتخابية اللاحقة حيث جاءت نسبة المشاركة في السجل المدني منخفضة جدا وهذا ما توقعته لجنة الانتخابات المركزية مسبقا حيث قال عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات: أن النتائج أثبتت ما كنا قد توقعناه مسبقا؛ حيث أن ٧٥٢٩٣ شخصاً هم الذين اقترعوا في السجل المدني فقط. وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن حوالي ٤٠,٠٠٠ شخصاً من المقترعين في السجل المدني هم ناخبين مُسجلين أصلا في السجل الانتخابي ولكنهم انتخبوا في مراكز السجل المدني حين مددت لجنة الانتخابات فترة الاقتراع لساعتين، وسمحت لمن لم يقترع في مكان سكنه أن يقترع في مراكز السجل المدني في المكان الذي يتواجد فيه[٩]. بالتالي يكون عدد المقترعين ممن يحق لهم الاقتراع حسب السجل المدني ٣٥٢٩٣ شخص من اصل ٦٦٨١٨٢ شخصاً أي ما نسبته ٥٪، وإذا اعتبرنا كافة الذين اقترعوا في السجل المدني بمن فيهم المسجلين في السجل الانتخابي تكون نسبة المشاركة في السجل المدني ١١٪. أما نسبة المشاركة في السجل الانتخابي فقد بلغت ٧٠٪ في حال تم احتساب المسجلين في السجل الانتخابي والذين اقترعوا في مراكز السجل المدني مع مقترعي السجل الانتخابي، و٦٧٪ في حال لم يتم احتسابهم.

[٩] عمار دويك، مقابلة، المصدر السابق.

جدول رقم (٣) أعداد ونسب أصحاب حق الاقتراع والمقترعين في السجل المدني والسجل الانتخابي في كافة الدوائر

المحافظة	عدد أصحاب حق الاقتراع*			عدد المقترعين*					حجم العينة **
	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني	مجموع	سجل انتخابي	نسبة المشاركة في السجل الانتخابي ٪	سجل مدني	نسبة المشاركة في السجل المدني ٪	
القدس	٥٩,٢٩٩	٢٨,٣٨٧	٣٠,٩١٢	٢٨,٠٥٩	١٧,١٧٥	٠,٦١	١٠,٨٨٤	٠,٣٥	٢٨٥
جنين	١٤٥,٤٤٧	٨٧,٤٧٣	٥٧,٩٧٤	٦٦,٩١٨	٦١,٨٠٩	٠,٧١	٥,١٠٩	٠,٠٩	٦٤٩
طولكرم	١٠٠,٩٠٥	٦٠,٣٩٥	٤٠,٥١٠	٤٧,٩٠٣	٤٤,٢٢٩	٠,٧٣	٣,٦٧٤	٠,٠٩	٤٤٢
طوباس	٢٦,١٨٨	١٨,٩٢٢	٧,٢٦٦	١٥,٢٩٥	١٤,٢٧٨	٠,٧٥	١,٠١٧	٠,١٤	١٣٩
نابلس	١٩١,٧٨٧	١١٥,٨٤٦	٧٥,٩٤١	٨٩,٤٥٧	٨٢,٤٣٣	٠,٧١	٧,٠٢٤	٠,٠٩	٧٩٩
قلقيلية	٢٣٧,٢٢٩	١٣٨,٥٨٢	٩٨,٦٤٧	٩٠,٦٥١	٨١,٦٩٢	٠,٥٩	٨,٩٥٩	٠,٠٩	٢٧٣
سلفيت	٣٢,٦٥٨	٢٣,١٥٩	٩,٤٩٩	١٩,٠٠٢	١٨,١٥٤	٠,٧٨	٨٤٨	٠,٠٩	١٥٠
رام الله والبيرة	١٥١,٢٠٤	٨٨,٩٦٥	٦٢,٢٣٩	٧٠,٤٥٦	٦٢,٥٧٦	٠,٧٠	٧,٨٨٠	٠,١٣	٧٣٣
أريحا	٢٤,٧٨٨	١٤,٦٠٢	١٠,١٨٦	١١,٦١٥	١٠,٣٩٠	٠,٧١	١,٢٢٥	٠,١٢	١١٦
بيت لحم	٩٣,٥١٧	٦٠,٤٨٢	٣٣,٠٣٥	٤٨,١٥٣	٤٤,٨٢٥	٠,٧٤	٣,٣٢٨	٠,١٠	٦٦٩
الخليل	٢٤٩,٦٦٦	١٥٩,٧٠٧	٨٩,٩٥٩	٩٨,٧٧٩	٩٢,٠١٧	٠,٥٨	٦,٧٦٢	٠,٠٨	١٠٩٠
شمال القطاع	١٠٢,٥٣٩	٧٣,٨٣٥	٢٨,٧٠٤	٥٤,٠٥٦	٤٨,٩٨٨	٠,٦٦	٥,٠٦٨	٠,١٨	٥٠٦
مدينة غزة	٤٨,٣٨١	٢٩,٤٩١	١٨,٨٩٠	٢٢,٣١٦	٢٠,٤٣٤	٠,٦٩	١,٨٨٢	٠,١٠	٨٩٩
دير البلح	٩٢,٥٦٣	٦٢,٠٣٩	٣٠,٥٢٤	٤٣,٥٦٧	٣٩,٧٤٨	٠,٦٤	٣,٨١٩	٠,١٣	٤٠٨
خانيونس	١٢٥,١٢٤	٧٨,٥٠٤	٤٦,٦٢٠	٦٠,٨٤٨	٥٥,٢٤٠	٠,٧٠	٥,٦٠٨	٠,١٢	٥٢٤
رفح	٧٩,١٨٦	٥١,٩١٠	٢٧,٢٧٦	٣٥,٠٠٢	٣٢,٧٩٦	٠,٦٣	٢,٢٠٦	٠,٠٨	٣٦٢
المجموع	١,٧٦٠,٤٨١	١,٠٩٢,٢٩٩	٦٦٨,١٨٢	٨٠٢,٠٧٧	٧٢٦,٧٨٤	٠,٦٧	٧٥,٢٩٣	٠,١١	٨٤٠٠

* المصدر : لجنة الانتخابات المركزية .

** المصدر : المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .

الانتخابات المحلية

- **المرحلة الأولى (كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤- كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ :**

جرت انتخابات المرحلة الأولى في ٣٦ دائرة (تجمع سكني) منها ٢٦ دائرة في الضفة الغربية و١٠ دوائر في قطاع غزة. تم اختيار ١١ تجمعاً سكنياً في الضفة الغربية من أصل ٢٦ تجمعاً جرت فيها الانتخابات، حيث تم اختيار أكبر تجمع من كل محافظة. ومن ثم اختير ٢٧ مركزاً في هذه التجمعات. اختير من كل مركز محطة

اقتراع بطريقة عشوائية، وتمت مقابلة عينة من الناخبين عند مخارج هذه المحطات بعد الإدلاء بأصواتهم. أما في قطاع غزة، فقد اختيرت ٤ تجمعات رئيسية من أصل ١٠ في هذه المرحلة، وهي دير البلح وبني سهيلا وبيت حانون والمغازي، وهي التجمعات الأكبر من حيث عدد السكان، وتم اختيار جميع المراكز الانتخابية في هذه التجمعات وعددها ٣٥، واختيرت محطة واحدة بطريقة عشوائية من كل مركز. أجريت المقابلات مع عينة من الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم وخروجهم من محطات الاقتراع، حيث أجرى الباحثون مقابلة مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي. بلغ حجم العينة لأغراض التنبؤ ٨٩٠٠ ناخبا (٥٤٠٠ في الضفة الغربية، ٣٥٠٠ في قطاع غزة) ولاغراض البحث المسحي ٢٢٣٧ ناخباً (١٢٩٧ في الضفة الغربية و٩٤٠ في قطاع غزة).

جاءت نتائج الاستطلاع قريبة جدا مقارنة بالنتائج الرسمية كما اعلنتها لجنة الانتخابات في كافة الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة كما يبينه جدول رقم (٤) الذي يعرض بعض الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع.

جدول رقم (٤) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع لانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الأولى)

اسم المنطقة	عدد المقاعد الكلي	نتائج الاستطلاع			النتائج الرسمية		
		عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى	عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى
دير البلح	١٥	١٣	٢	٠	١٣	٢	٠
بني سهيلا	١٣	١٢	١	٠	١٢	٠	١
بيت حانون	١٣	٦	٣	٤	١٠	٠	٣
المغازي	١٣	٢	١١	٠	٣	١٠	٠

- **المرحلة الثانية: أيار (مايو) ٢٠٠٥**

أجرى المركز الاستطلاع في ١٤ دائرة انتخابية حيث تم اختيار ١٠ دوائر في الضفة الغربية من أصل ٧٤ دائرة، و٤ دوائر في قطاع غزة من أصل ٨ دوائر. تم اختيار ٧٥٪ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل ناخبين بطريقة عشوائية في كل دائرة من الدوائر التي تم اختيارها، في حين تم اختيار نسبة بسيطة لا تتجاوز ١٦٪ من المراكز التي صنفت كمراكز سجل مدني في الدوائر التي تضمنت عدداً كبيراً من المراكز الانتخابية. أما الدوائر التي تضمنت عدداً قليلاً من المراكز فقد تم الاعتماد فيها على مراكز سجل

الناخبين فقط وتم استثناء مراكز السجل المدني، وذلك على اعتبار أن الإقبال على مراكز السجل المدني قليل جدا وفق تجربة المركز في استطلاعات سابقة. بلغ عدد المراكز التي شملها الاستطلاع ٨٥ مركزا منها ٤٠ في قطاع غزة، و٤٥ في الضفة الغربية، وتم اختيار محطة واحدة بطريقة عشوائية من كل مركز. أجرى الباحثون المقابلات مع الناخبين الذين انتخبوا في المحطات التي شملتها العينة عند مخارج تلك المحطات بعد أن أدلى الناخبون بأصواتهم داخل المحطة. أجريت المقابلات مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي حيث بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ٥٢٠٢، ولغرض البحث المسحي ١٧٦٧.

تظهر المقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع أن نتائج الاستطلاع نجحت في التنبؤ في أغلب الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع بصورة جيدة، إلا أن خطأ واضحا في التنبؤ حدث في دائرتي رفح وسعير (أنظر جدول رقم ٥)، وقد تبين بعد إعادة النظر في النتائج والمنهجيات المستخدمة أن الخطأ نتج بشكل رئيسي عن إهمال مراكز السجل المدني في العينة التي اختارها المركز؛ ففي حين تم اختيار ٧٥٪ من مراكز السجل الانتخابي في كل دائرة كعينة لإجراء الاستطلاع تم اختيار ١٦٪ فقط من مراكز السجل المدني. وقد أهمل المركز الفلسطيني هذه المراكز عند اختيار العينة بناء على خبرة المركز وتجربته مع السجل المدني في انتخابات الرئاسة والتي كانت نسبة المشاركة في السجل المدني فيها قليلة جدا.

إلا أن النتائج الرسمية للمرحلة الثانية من انتخابات الحكم المحلي بينت أن نسب المشاركة في السجل المدني جاءت أكثر من المعتاد حيث بلغت نسبة المشاركة في السجل المدني في رفح في الانتخابات الرئاسية ٨٪(٢٢٠٦ ناخباً) في حين بلغت في الانتخابات البلدية الثانية ٢٩٪ (٧٨٠١ ناخباً). في نفس الوقت أظهرت النتائج منافسة شديدة بين مرشحي حماس ومرشحي فتح حيث كان هناك استقطاب جماهيري واضح لمرشحي الكتلتين. كما أن الفروقات في الأصوات بين مرشحي الكتلتين كانت قليلة جدا حيث بلغ الفرق بين متوسط الأصوات التي حصلت عليها الكتلتان ٥٣٠ صوتا فقط. في نفس الوقت أظهرت النتائج أن مرشحي حماس في مراكز السجل المدني أظهروا تفوقا واضحا على مرشحي فتح. انعكس هذا بدوره على نتائج الاستطلاع في المناطق التي أهملت فيها مراكز السجل المدني.

جدول رقم (٥) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج الاستطلاع لانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الثانية)

اسم المنطقة	عدد المقاعد الكلي	نتائج الاستطلاع			النتائج الرسمية		
		عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى	عدد مقاعد حماس	عدد مقاعد فتح	عدد مقاعد القوى الأخرى
عناتا	١١	٦	٥	٠	٥	٦	٠
قباطيا	١٥	٥	٧	٣	٤	٨	٣
عنبتا	١٣	٢	٥	٦	١	٥	٧
حوارة	١١	١	٧	٣	٣	٥	٣
قلقيلية	١٥	١١	٤	٠	١٥	٠	٠
سلفيت	١٥	٢	١٣	٠	٦	٩	٠
بيت جالا	١٣	١	٥	٧	٠	٦	٧
بيت ساحور	١٣	٠	٣	٩	٠	٨	٥
بيت لحم	١٥	٦	٤	٥	٥	٤	٦
سعير	١٣	٥	٨	٠	٨	٥	٠
بيت لاهيا	١٣	٤	٩	٠	٧	٦	٠
البريج	١٣	١٣	٠	٠	١٢	١	٠
عبسان الكبيرة	١٣	٠	١٣	٠	٠	١٣	٠
رفح	١٥	٢	١٣	٠	١٢	٣	٠

- **المرحلة الرابعة كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥**

بعد خوض التجربة مع السجل المدني وظهور نسبة المشاركة المنخفضة فيه والمشاكل التي يسببها والتكلفة الباهظة ماديا له، عاود المجلس التشريعي النظر في السجل المدني وأصدر تعديلا على قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية يحصر حق الاقتراع في المسجلين في السجل الانتخابي فقط.

أجريت انتخابات المرحلة الرابعة في ٤٠ دائرة انتخابية (٣٧ دائرة في الضفة الغربية و٣ دوائر في قطاع غزة). تم إجراء الاستطلاع في أربع مدن وهي نابلس، جنين، رام الله والبيرة، حيث تم اختيار ٦٠٪ من مراكز الاقتراع في كل مدينة من تلك المدن بطريقة عشوائية مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي لتلك المراكز، وتم اختيار محطة عشوائيا من كل مركز. أجريت المقابلات مع عينة عشوائية منتظمة من الأشخاص أثناء خروجهم بعد اقتراعهم في محطات الاقتراع حيث تم إجراء مقابلة مع كل خامس لغرض التنبؤ ومع كل خامس عشر لغرض البحث المسحي. بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ٢٥٣١ ناخبا ولغرض البحث المسحي ٨١٩ ناخبا اختيروا من ٣٦ محطة في ٣٦ مركزاً انتخابياً.

أظهرت النتائج التي حصل عليها الاستطلاع تطابقا إلى حد كبير مع النتائج الرسمية في كافة الدوائر التي أجري فيها الاستطلاع كما يبين الجدول التالي.

جدول رقم (٦) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج استطلاع المركز لانتخابات الحكم المحلي (المرحلة الرابعة)

اسم المدينة	اسم الكتلة	نسبة عدد الأصوات حسب الاستطلاع ٪	نسبة عدد الأصوات حسب لجنة الانتخابات المحلية ٪
رام الله	الإصلاح و التغيير	٣١	٣٣
	وطن	٣٤	٣٥
	رام الله للجميع	٣٣	٣١
البيرة	الإصلاح والتغيير	٥٣	٥٧
	الوفاء للأقصى	٢٧	٢٧
	البيرة للجميع	١٧	١٥
نابلس	ائتلاف الإصلاح و التغيير	٦٨	٧٢
	فلسطين الغد	١٦	١٣
	العهد لنابلس	٧	٦
	المستقبل	٣	٣
	نابلس الوفاء والتنمية	٤	٤
جنين	الإسلامية للإصلاح والتغيير	٤٣	٤٦
	شهداء جنين	٤٢	٣٦
	العهد والإصلاح	٣	٥
	جنين للجميع	٣	٤
	بلدنا	٣	٦
	جنين الغد	٤	٤

- **الانتخابات التشريعية كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦**

أجريت الانتخابات التشريعية وفق نظامين (القوائم، والدوائر) بحيث تفرز نتائج على مستوى الوطن ككل (نتائج القوائم)، ونتائج على مستوى الدوائر (المحافظات). انعكس ذلك على المنهجية التي استخدمها المركز في سحب عينة الاستطلاع، حيث قام المركز بسحب عينة تمكنه من التنبؤ بالنتائج على مستوى الدوائر والقوائم على النحو التالي:

١ . تم اختيار ٢٤٢ مركزا انتخابيا، منها ٨٤ في قطاع غزة و ١٥٨ مركزا في الضفة الغربية، من أصل ١٠١٤ مركزا انتخابيا أجريت فيها الانتخابات .

٢ . تم توزيع هذه المراكز على المحافظات بحيث تمكن من التنبؤ بالنتائج على مستوى المحافظة (أنظر جدول رقم ٧)، حيث أخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد المراكز في كل محافظة عدة أمور :

- عدد المسجلين للانتخاب في المحافظة .
- التوزيع الجغرافي للمراكز في المحافظة (مدينة، قرية، مخيم) .
- التوزيع الجغرافي للمراكز أيضا داخل المدينة والريف والمخيمات .

٣ . تم تقسيم كل محافظة إلى ثلاث طبقات (ريف، مدينة، مخيم) .

٤ . تم إعطاء كل طبقة في كل محافظة عدداً من المراكز يتناسب مع عدد المسجلين فيها .

٥ . تم سحب هذه المراكز من كل طبقة بطريقة عشوائية منتظمة حيث اعتمدت فترة المعاينة على عدد المسجلين في كل مركز بحيث يأخذ المركز الذي يحتوي عدداً أكبر من المسجلين فرصة أكبر ليكون في العينة .

٦ . في يوم الانتخابات وبعد أن توجهت الفرق البحثية للمراكز التي تم اختيارها تم اختيار محطة في كل مركز انتخابي من قبل فريق البحث بطريقة عشوائية بحيث تكون المحطة الأخيرة مستثناه من الاختيار وذلك لتجربة المركز السابقة في الانتخابات البلدية، حيث كان عدد المسجلين في المحطة الأخيرة في المركز الانتخابي قليل نسبيا .

٧ . أجريت المقابلات مع كل خامس بعد خروجه من محطة الاقتراع لغرض التنبؤ ومع المقترع رقم خمسين لغرض البحث المسحي وذلك حتى إغلاق الصناديق حيث بلغ حجم العينة لغرض التنبؤ ١٧٥٧٣ ولغرض دراسة السلوك الانتخابي ١٦٩٤ شخصاً .

٨ . تم إعادة وزن العينة لكل محافظة حسب عدد المقترعين فيها بالنسبة للعدد الكلي للمقترعين ذلك لغرض التنبؤ بالقوائم على مستوى الوطن .

جدول رقم (٧) يوضع توزيع المراكز في العينة على المحافظات في الانتخابات التشريعية الثانية

المحافظة	عدد المراكز الكلي*	عدد المراكز في العينة**	عدد أصحاب حق الاقتراع*	عدد المقترعين*	حجم العينة**
جنين	٩٨	١٥	١٠١,٦٦٤	٧٩٣١٧	١١٣٢
طوباس	١٦	١٠	٧٣,٣٤٠	١٧٤٧٩	٨١٣
قلقيلية	٣٧	١١	٢٠,٧٧٥	٢٧٢٥٠	٩٣٨
طولكرم	٦١	١٥	٧٣,٣٤٠	٥٥٧٢٨	١١٤٨
نابلس	١٠٣	١٨	١٢٩,٣٧٩	١٠٣٣٦٢	١٣٥٩
سلفيت	٢٤	١٠	٢٦,٦٤١	٢٢٢٣٧	٧٧٧
القدس	٦٨	١٧	٦٦,٥٩٩	٤١٠٠٦	١٠٣٩
رام الله والبيرة	١١٠	١٧	١٠٦,٠٦١	٨٣١٥٣	١٢٥٠
أريحا	١٦	٧	١٦,٠٧٣	١٢٣٣٨	٥٣٤
بيت لحم	٧٠	١٥	٦٩,٢١٠	٥١٤٣٥	١١٤٤
الخليل	١٥٧	٢٣	١٨٦,٠٥٤	١٣١٠١١	١٦٨٩
شمال القطاع	٥٠	١٥	٩٨,٥٣٥	٧٩٧٧٥	١٢٢٠
مدينة غزة	٨٦	٢٣	١٧٤,٣٧٩	١٣٦٥٥١	١٦٠٠
خانيونس	٥٠	١٧	١٠٣٣٧٦	٨٣٧٨٩	١٣٠٠
دير البلح	٣٤	١٥	٧٩,٠٥١	٦٣٥٣٢	١٠٨٢
رفح	٣٤	١٤	٦٥,٨١٧	٥٤٤٦١	١٠٦٩
المجموع	١٠١٤	٢٤٢	١,٣٥٠,٦٥٥	١٠٤٢٤٢٤	١٧٥٧٣

* المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

** المصدر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

وفي مقارنة بين نتائج استطلاع يوم الانتخابات الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية والنتائج الرسمية كما أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية تظهر نتائج القوائم على مستوى الوطن تطابقا شبه كامل بين نتائج الاستطلاع والنتائج الرسمية لكافة القوائم باستثناء قائمة حماس (التغيير والإصلاح) حيث برز فرق جوهري بين النتائج الرسمية والاستطلاع، حيث أشار الاستطلاع الى حصول حركة حماس على ٣٥٪ فقط من الأصوات (أي ٢٣ مقعداً) في الوقت الذي حصلت فيه الحركة على ٤٤٪ من الأصوات (أي ٢٩ مقعداً).

انعكست هذه النتيجة بدورها على توقعاتنا بعدد المقاعد التي ستحصل عليها القوائم المختلفة للمرشحين في الدوائر. توقع المركز عدم حصول أي من القوائم باستثناء فتح

وحماس على أي من المقاعد المخصصة للدوائر. تطابق هذا التوقع مع النتائج الرسمية. كما توقع الاستطلاع فوز أربعة مرشحين مستقلين (ثلاثة في غزة ورابع في طولكرم)، وقد أكدت النتائج الرسمية ذلك. لكن الاستطلاع توقع حصول حركة فتح على ٣٠ مقعدا في الوقت الذي حصلت فيه على ١٧ مقعدا فقط. كذلك توقع الاستطلاع حصول التغيير والإصلاح على ٢٩ مقعدا في الوقت الذي حصلت فيه على ٤٥ مقعدا.

وفيما يلي مقارنة بين نتائج الاستطلاع الذي قام به المركز مع النتائج الرسمية التي أعلنتها لجنة الانتخابات للقوائم :

جدول رقم (٨) مقارنة بين النتائج الرسمية ونتائج استطلاع المركز للانتخابات التشريعية الثانية

رقم القائمة	اسم القائمة	نسبة الأصوات حسب استطلاع المركز*	نسبة الأصوات حسب النتائج الرسمية**	عدد المقاعد حسب استطلاع المركز	عدد المقاعد حسب النتائج الرسمية
١	قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٤٪	٢,٩٪	٢-٣	٢
٢	قائمة فلسطين المستقلة " مصطفى البرغوثي والمستقلون"	٣٪	٢,٧٪	٢	٢
٣	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية)	٥٪	٤,٢٪	٣	٣
٤	قائمة الشهيد أبو العباس	١٪	أقل من ١٪	–	–
٥	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	١٪	أقل من ١٪	–	–
٦	قائمة التغيير والإصلاح (حماس)	٣٥٪	٤٤٪	٢٣	٢٩
٧	الإئتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	١٪	أقل من ١٪	–	–
٨	قائمة الطريق الثالث	٣٪	٢,٤٪	٢	٢
٩	قائمة الحرية والاستقلال	١٪	أقل من ١٪	–	–
١٠	قائمة العدالة الفلسطينية	–	أقل من ١٪	–	–
١١	حركة فتح	٤٢٪	٤١٪	٢٨	٢٨

* بلغت نسبة الأوراق اللاغية والبيضاء ٥٪

** بلغت نسبة الأوراق اللاغية والبيضاء ٥٪

بلغت نسبة الخطأ في الاستطلاع بالنسبة للنتائج الوطنية للقوائم ٤٪، وتراوحت نسبة الخطأ للمرشحين في الدوائر بين ٥-٧٪. لكن هذه النسب غير كافية لتفسير الفشل في التنبؤ بنتيجة الانتخابات. لا نعتقد أن هذا الفشل قد جاء بسبب المنهجية المتبعة حيث أننا قد قمنا باتباع نفس المنهجية التي استخدمت في السابق بنجاح في توقع نتائج الانتخابات الرئاسية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ وفي نتائج الانتخابات المحلية في مدن رام الله والبيرة ونابلس وجنين في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥، حيث جاءت نتائج الاستطلاع مطابقة أو شبه مطابقة للنتائج الرسمية. كما أننا قمنا بمقارنة النتائج الرسمية للمحطات التي وقع عليها الاختيار كعينة لإجراء الاستطلاع والبالغة ٢٤٢ محطة موجودة في ٢٤٢ مركزاً انتخابياً من أصل ٢٧٧٣ محطة موجودة في ١٠١٤ مركزاً انتخابياً، وكانت النتائج الرسمية للمقترعين في المحطات التي اختيرت كعينة مطابقة تماما للنتائج الرسمية لكافة المحطات كما يبين الجدول رقم (٩)، مع العلم أن نسبة الخطأ المتوقعة في مثل هذه العينات التي استخدمها المركز، والتي تتم عبر ثلاث مركبات (عينة المراكز، عينة المحطات، عينة المقترعين) تأتي من المركبتين الأولى والثانية (المراكز والمحطات) في حين تكون نسبة الخطأ الناتجة عن المركبة الثالثة (المقترعين) في الوضع الطبيعي قليلة جدا، وذلك كونها ذات حجم كبير جدا.

جدول رقم (٩) النتائج الرسمية لنسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في عينة المحطات التي اختارها المركز مقارنة بنسب الأصوات التي حصلت عليها القوائم في كافة المحطات في الوطن

القوائم الانتخابية	نسبة الأصوات النتائج الرسمية لعينة المحطات التي عمل فيها المركز يوم الانتخابات (٢٤٢ محطة) ٪	النتائج الرسمية لكافة المحطات في الوطن والبالغ عددها (٢٧٧٣ محطة) ٪
قائمة البديل	٤	٣
قائمة فلسطين المستقلة	٣	٣
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٥	٤
قائمة الشهيد أبو العباس	٠	٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	١	٠
قائمة التغيير والإصلاح	٤٣	٤٤
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠	٠
قائمة الطريق الثالث	٣	٠
قائمة الحرية والاستقلال	١	٠
قائمة العدالة الفلسطينية	٠	٠
حركة فتح	٤٠	٤١

وهذا يؤكد بشكل واضح أن الخطأ الكبير في التنبؤ بالنسبة لقائمة حماس لم يكن ناتجا عن خطأ في المنهجية وإنما جاء الخطأ لأسباب أخرى. كان السبب الأبرز للخطأ هو النسبة العالية للناخبين الممتنعين عن المشاركة في الاستطلاع وتظهر شهادات الباحثين الميدانيين أن هذا الرفض للمشاركة جاء نتيجة لتحريض مقصود قام به نشطاء من حركة حماس في الحملة الانتخابية وفي يوم الانتخابات ضد استطلاعات الرأي[١٠] بما في ذلك الطلب من مؤيدي الحركة بالامتناع عن الحديث مع الباحثين الميدانيين. أدى هذا التحريض لامتناع ٣٥٦٠ ناخبا عن إجراء مقابلة مع الباحثين. تشير تقارير الباحثين الميدانيين إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء هم من مؤيدي حماس. لم تبلغ حالات الرفض في استطلاعات يوم الانتخابات السابقة سوى بضع مئات وهو ما توقعناه هذه المرة أيضا. عند الإعلان عن نتائج الاستطلاع لم يكن الباحثون على اطلاع على نسبة الرفض وبالتالي لم يتم أخذها بعين الاعتبار. تم تسجيل غالبية حالات الرفض في مناطق الخليل (٤٦٠) وشمال غزة (٤٥٠) والقدس (٣٥٠) ونابلس (٣٤٠) وجنين (٣٠٠).

[١٠] أنظر جريدة منبر الإصلاح، جريدة سياسية أسبوعية تابعة لحركة حماس، ٢٠ كانون ثاني ٢٠٠٦.

الفصـل الرابع

الخصائص الديمغرافية للناخبين الفلسطينيين في الانتخابات الفلسطينية (الرئاسية، الحكم المحلي، التشريعية) مقارنة بالديمغرافية العامة للشعب الفلسطيني

وليد لدادوة

مقـدمـة

وفر حدوث الانتخابات الفلسطينية (الرئاسية والمحلية والتشريعية) على عدة مراحل في الفترة ما بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ فرصة للمقارنة تعطي تصورا أوضح لما جرى في تلك الانتخابات، وما أفرزته من نتائج مختلفة سواء من حيث النتائج المتعلقة بتفوق اتجاه سياسي على آخر أو من حيث نسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة.

يركز هذا الفصل على الخصائص الديمغرافية للناخبين المشاركين في الانتخابات التشريعية والرئاسية والحكم المحلي من خلال ست خصائص رئيسية هي: الجندر، التعليم، التدين، التركيبة العمرية، مكان السكن، وحالة اللجوء، بالاعتماد على النتائج الرسمية التي توفرها لجنة الانتخابات المحلية ولجنة الانتخابات المركزية و الاستطلاعات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أيام الانتخابات، وذلك مقارنة بالتوزيع العام للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة فأكثر.

المشاركة في الانتخابات الفلسطينية

تعطي القراءة الأولية لنسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة كما أعلنتها لجنة الانتخابات إجابات تتميز بالتشويش عند مقارنتها ببعضها البعض. ينتج ذلك من جراء الاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع في المراحل الانتخابية المختلفة، والتي

تحسب نسبة المشاركة بناء عليها. حيث استخدم في الانتخابات الرئاسية والمحلية الأولى والثانية السجل المدني[١] إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع، في حين استخدم السجل الانتخابي فقط في الانتخابات التشريعية والمرحلة الثالثة والرابعة من الانتخابات المحلية لتحديد أصحاب حق الاقتراع. أعطى هذا الاختلاف في تحديد أصحاب حق الاقتراع فروقات غير حقيقية في نسب المشاركة بين المراحل الانتخابية التي استخدم فيها السجل المدني والمراحل الانتخابية التي لم يستخدم فيها السجل المدني. ولتوضيح ذلك نجري هذه المقارنة في نسب المشاركة بين الانتخابات الرئاسية التي استخدم فيها السجل المدني إلى جانب السجل الانتخابي لتحديد أصحاب حق الاقتراع وبين الانتخابات التشريعية التي لم يستخدم فيها السجل المدني.

بلغ عدد المسجلين في السجل الانتخابي في الانتخابات الرئاسية ١,٠٩٢,٢٩٩ بنسبة ٦٢٪ ممن يحق لهم التسجيل والبالغ عددهم ١,٧٦٠,٤٨١ حسب تقديرات أخذت من أعداد موجودة في السجل المدني الفلسطيني في حين سمح لغير المسجلين والبالغ عددهم ٦٦٨,١٨٢ الاقتراع يوم الانتخابات في مراكز خاصة عرفت بمراكز السجل المدني. بلغ عدد المسجلين في السجل الانتخابي في الانتخابات التشريعية ١,٣٥٠,٦٥٥ بنسبة ٧٦٪ ممن يحق لهم التسجيل والبالغ عددهم ١,٧٧٨,٣٤٣ بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسمح بالاقتراع فقط للذين سجلوا أثناء فترة التسجيل في السجل الانتخابي ولم يسمح لغير المسجلين بالاقتراع يوم الانتخابات.

بناء على ذلك، بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية ١,٧٦٠,٤٨١ في حين بلغ عدد المقترعين ٨٠٢,٠٧٧ وكانت نسبة المشاركة كما أعلنتها لجنة الانتخابات ٤٦٪. أما في الانتخابات التشريعية فقد بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع ١,٣٥٠,٦٥٥ في حين بلغ عدد المقترعين ١,٠٤٢,٤٢٤ وكانت نسبة المشاركة ٧٧٪.

إن نظرة أكثر تفصيلا لأصحاب حق الاقتراع في العمليتين الانتخابيتين تظهر بشكل واضح أن استخدام السجل المدني في الانتخابات الرئاسية زاد عدد أصحاب حق الاقتراع بشكل كبير في حين أن نسبة المشاركة في هذا السجل كانت قليلة جدا لا تتجاوز ال ٥٪ ممن يحق لهم الاقتراع حسب السجل المدني وغير المسجلين في السجل الانتخابي، وهذا أدى إلى خفض نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية من ٧٠٪ (في حال عدم استخدام السجل المدني) إلى ٤٦٪ (عند استخدامه). هذه النظرة تجعل الفرق الحقيقي أو الأقرب للحقيقة بين نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية لا تتجاوز ٧ درجات مئوية حيث أن نسبة المشاركة من المسجلين في السجل الانتخابي في الانتخابات الرئاسية ٧٠٪ وفي الانتخابات التشريعية ٧٧٪. أنظر جدول رقم (١)

---

[١] السجل المدني هو سجل تعده وزارة الداخلية (دائرة الأحوال الشخصية). يشمل هذا السجل في العادة معلومات مختلفة عن المواطنين في الدولة من حيث وقائع الميلاد والزواج والطلاق والوفاة وغيرها. فلسطينيا تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تشكيلها السجل المدني للمواطنين من قبل الجانب الإسرائيلي الذي كان يشرف على ذلك السجل.

جدول رقم (١) أعداد ونسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة من المسجلين ومن أصحاب حق الاقتراع

الرقم	المقترعين وأصحاب حق الاقتراع	الانتخابات الرئاسية	التشريعية
١	عدد من يحق لهم التسجيل (تقديرات)	١,٧٦٠,٤٨١*	١,٧٧٨,٣٤٣**
٢	عدد المسجلين في السجل الانتخابي	١,٠٩٢,٢٩٩	١,٣٥٠,٦٥٥
٣	عدد أصحاب حق الاقتراع	١,٧٦٠,٤٨١*	١,٣٥٠,٦٥٥
٤	عدد أصحاب حق الاقتراع (سجل مدني)	٦٦٨,١٨٢	٠٠
٥	عدد أصحاب حق الاقتراع (سجل انتخابي)	١,٠٩٢,٢٩٩	١,٣٥٠,٦٥٥
٦	عدد المقترعين	٨٠٢,٠٧٧	١,٠٤٢,٤٢٤
٧	عدد المقترعين المسجلين سابقا في السجل الانتخابي	٧٦٦,٧٨٤	١,٠٤٢,٤٢٤
٨	عدد المقترعين في مراكز السجل الانتخابي	٧٢٦,٧٨٤	١,٠٤٢,٤٢٤
٩	عدد المقترعين في مراكز السجل المدني	٧٥,٢٩٣	---
١٠	عدد المقترعين في مراكز السجل المدني والمسجلين في مراكز السجل الانتخابي[٢]	٤٠,٠٠٠	----
١١	عدد المقترعين في السجل المدني وغير المسجلين في السجل الانتخابي	٣٥,٢٩٣	---
١٢	نسبة عدد المسجلين في السجل الانتخابي ممن يحق لهم التسجيل (٢/ ١)	٦٢٪	٧٦٪
١٣	نسبة عدد المقترعين المسجلين مسبقا في السجل الانتخابي من عدد المسجلين (٧/ ٢)	٧٠٪[٣]	٧٧٪
١٤	نسبة عدد المقترعين من أصحاب حق الاقتراع (٦/ ٣)	٤٦٪	٧٧٪
١٥	نسبة عدد المقترعين في السجل المدني وغير المسجلين في السجل الانتخابي (١١/ ٤)	٥٪	----
١٦	نسبة عدد المقترعين ممن يحق لهم التسجيل (٦/ ١)	٤٦٪	٥٩٪

* المصدر : السجل المدني الفلسطيني الذي اعتمدته لجنة الانتخابات المركزية

** المصدر : تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

\# المصدر لبقية الأرقام هو لجنة الانتخابات المركزية (نتائج رسمية)

---

[٢] أوضح عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية في مقابلة أجراها الباحث مع عمار دويك المدير التنفيذي للجنة الانتخابات المركزية في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦ أن الأربعين ألف مقترعاً هم مسجلون أصلا في السجل الانتخابي ولكنهم انتخبوا في السجل المدني. وأن اغلبهم من قوات الأمن الذين يعملون في مناطق بعيدة عن مناطق سكناهم، وبالتالي فإن ٣٥٢٩٣ من اصل ٦٨٦١٨٢ ممن يحق لهم الاقتراع حسب السجل المدني قد اقترعوا فعلا، أي ما نسبته ٥٪.

[٣] تشمل هذه النسبة ٤٠٠٠٠ شخص سجلوا في السجل الانتخابي واقترعوا في مراكز السجل المدني، وبالتالي تم اعتبارهم من المقترعين المسجلين مسبقا في السجل الانتخابي. قد تلاحظ في النتائج الرسمية للجنة الانتخابات أن نسبة المشاركة من السجل الانتخابي تبلغ ٦٧٪ وذلك كون اللجنة حسبت المقترعين في مراكز السجل الانتخابي فقط.

مع ذلك تظهر النتائج ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية سواء من حيث التسجيل أو من حيث الاقتراع، وينعكس ذلك على كلا الجنسين الذكور والإناث حيث أن نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية تفوق نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية لكلا الجنسين كما يوضح جدول رقم (٢). وقد يفسر ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية بسبب مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وعدم مشاركتها في الانتخابات الرئاسية حيث لعبت حركة حماس دورا ملموسا في تعبئة مؤيديها وحثهم على المشاركة في الانتخابات التشريعية في أيام التسجيل وفي يوم الاقتراع.

جدول رقم (٢) نسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة حسب الجنس (نسبة مئوية)

المقترعين وأصحاب حق الاقتراع (الذكور والإناث)	الانتخابات الرئاسية	الانتخابات التشريعية
نسبة عدد المسجلين الذكور ممن يحق لهم التسجيل	٦٦	٧٩
نسبة عدد المسجلات الإناث ممن يحق لهن التسجيل	٥٨	٧٣
نسبة عدد المقترعين الذكور ممن يحق لهم التسجيل	٥٣	٦٣
نسبة عدد المقترعات الإناث ممن يحق لهن التسجيل	٣٨	٥٤
نسبة عدد المقترعين الذكور من المسجلين الذكور	٧٦	٨٠
نسبة عدد المقترعات الإناث من المسجلات الإناث	٦٣	٧٤
نسبة المقترعين الذكور من أصحاب حق الاقتراع	٥٣	٨٠
نسبة المقترعات الإناث من أصحاب حق الاقتراع	٣٨	٧٤

المصدر: مبنية على النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

بلغت نسبة المشاركة في قطاع غزة من المسجلين في الانتخابات الرئاسية ٦٤٪ في حين بلغت في الضفة الغربية ٦٨٪. أما في الانتخابات التشريعية فقد كانت نسبة المشاركة في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية حيث بلغت في القطاع ٨٠٪ وفي الضفة ٧٥٪. أما بالنسبة لنسبة المشاركة حسب المحافظات فقد كانت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية من المسجلين في محافظة سلفيت ٧٨٪ وأقلها في محافظة الخليل ٥٨٪، في حين كانت أعلى نسبة مشاركة في الانتخابات التشريعية في محافظة طوباس ٨٤٪ وأقل نسبة في محافظة القدس حيث بلغت ٦٢٪. أنظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) نسب المشاركة في المراحل الانتخابية والسجل حسب المحافظة (نسبة مئوية)

المحافظة	التشريعي سجل انتخابي	الرئاسة سجل انتخابي	الرئاسة سجل مدني	الرئاسة مجموع
القدس	٦٢	٦١	٣٥	٤٧
جنين	٧٨	٧١	٩	٤٦
طولكرم	٧٥	٧٣	٩	٤٧
طوباس	٨٤	٧٥	١٤	٥٨
نابلس	٧٩	٧١	٩	٤٧
قلقيلية	٨١	٦٩	١٠	٤٦
سلفيت	٨٣	٧٨	٩	٥٨
رام الله	٧٨	٧٠	١٣	٤٧
اريحا	٧٧	٧١	١٢	٤٧
بيت لحم	٧٤	٧٤	١٠	٥١
الخليل	٧٠	٥٨	٨	٤٠
شمال غزة	٨١	٦٦	١٨	٥٣
غزة	٧٨	٥٩	٩	٣٨
دير البلح	٨٠	٦٤	١٣	٤٧
خانيونس	٨١	٧٠	١٢	٤٩
رفح	٨٣	٦٣	٨	٤٤
الضفة	٧٥	٦٨	١١	٤٦
القطاع	٨٠	٦٤	١١	٤٥
الوطن	٧٧	٦٧	١١	٤٦

المصدر : النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

توزع المقترعون في الانتخابات الرئاسية على الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو التالي : ٦٥٪ في الضفة الغربية و ٣٥٪ في قطاع غزة، أما في الانتخابات التشريعية ٦٠٪ في الضفة، ٤٠٪ في القطاع. وبالنظر للتوزيع العام للسكان الذين تتراوح أعمارهم ١٨ سنة وأكثر فان ٦٦٪ منهم في الضفة و ٣٤٪ في القطاع. أنظر جدول رقم (٤). يتبين من ذلك أن التوزيع في الانتخابات الرئاسية كان قريبا إلى حد كبير من التوزيع العام في حين اختلف التوزيع في الانتخابات التشريعية لصالح القطاع على حساب الضفة الغربية حيث ازدادت النسبة في القطاع ٦ درجات مئوية عن التوزيع العام وقلت ٦ درجات مئوية في الضفة عن التوزيع العام، ما يشير إلى اهتمام اكبر من قبل سكان القطاع بالمشاركة في الانتخابات التشريعية عنه في الضفة الغربية.

جدول رقم (٤) توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب مكان السكن مقارنة بالتوزيع العام للسكان (نسبة مئوية)

المرحلة الانتخابية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الرئاسية*	٦٥	٣٥
التشريعية *	٦٠	٤٠
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة**	٦٦	٣٤

* المصدر : النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية
** المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما بالنسبة لنسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة المحلية والرئاسية والتشريعية (حسب السجل الانتخابي) فقد كانت أعلى نسبة مشاركة في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية حيث بلغت ٨٦٪، تلتها المرحلة الثالثة ٨٥٪، ثم المرحلة الأولى ٨٤٪، ثم الانتخابات التشريعية ٧٧٪، ثم المرحلة الرابعة من الانتخابات المحلية ٧٢٪، وكانت أقل نسبة مشاركة في الانتخابات الرئاسية حيث بلغت ٧٠٪. أنظر جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) عدد الدوائر وعدد المقترعين ونسب المشاركة في المراحل الانتخابية المختلفة (نسبة مئوية)

المرحلة الانتخابية	عدد الدوائر/ المجالس المحلية التي أجريت فيها الانتخابات	عدد المقترعين	نسبة المشاركة	نسبة المشاركة من السجل الانتخابي	نسبة المشاركة من السجل المدني
الرئاسية*	كافة الدوائر في الوطن	٨٠٢٠٧٧	٤٦	٧٠	٥
المرحلة الأولى*	٣٦ مجلساً محلياً	١٤٥٩١٢	٦٣	٨٤	٢٥
المرحلة الثانية*	٨٤ مجلساً محلياً	٢٧٠٢٧١	٦٧	٨٦	٣٣
المرحلة الثالثة**	١٠٤ مجلساً محلياً	١٠٩٦٧٠	٨٥	٨٥	----
المرحلة الرابعة **	٤٠ مجلساً محلياً	١٠٦٣٠٢	٧٢	٧٢	----
التشريعية**	كافة الدوائر في الوطن	١٠٤٢٤٢٤	٧٧	٧٧	----

* تم اعتماد سجل انتخابي وسجل مدني
** تم اعتماد سجل انتخابي فقط
* المصدر : مبنية على النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

الجندر

بينت النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية أن ٥٨٪ من المقترعين هم من الذكور و٤٢٪ فقط هن من الإناث. أما في الانتخابات التشريعية، فإن ٥٤٪ من المقترعين كانوا من الذكور و٤٦٪ من الإناث، مما يشير إلى ارتفاع نسبة الإناث من مجموع المقترعين في الانتخابات التشريعية عنه في الانتخابات الرئاسية. يظهر هذا الارتفاع بشكل واضح في قطاع غزة حيث ارتفعت نسبة النساء من مجموع المقترعين بست درجات مئوية من ٣٩٪ في الانتخابات الرئاسية إلى ٤٥٪ في الانتخابات التشريعية. أما في الضفة الغربية فقد ارتفعت النسبة ثلاث درجات مئوية من ٤٣٪ في الانتخابات الرئاسية إلى ٤٦٪ في الانتخابات التشريعية. أنظر جدول رقم (٦)

جدول رقم (٦) توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية حسب مكان السكن والجنس (نسب مئوية)

مكان السكن	الانتخابات الرئاسية		الانتخابات التشريعية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الضفة الغربية	٥٧	٤٣	٥٤	٤٦
قطاع غزة	٦١	٣٩	٥٥	٤٥
المجموع	٥٨	٤٢	٥٤	٤٦

المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

وبالمقارنة بنسب الرجال والنساء فوق ١٨ سنة في المجتمع الفلسطيني (وهي ٥٠,٣٪ ذكور و٤٩,٧٪ إناث) فان نسبة النساء المقترعات في الانتخابات التشريعية قد اقتربت أكثر من نسبة النساء في المجتمع. مع ذلك بقيت نسبة المشاركة النسوية أقل من نسبة النساء في المجتمع، حيث قلت في الرئاسية بثمانية درجات مئوية تقريبا وفي التشريعية بأربعة درجات مئوية. أنظر جدول رقم (٧)

جدول رقم (٧) توزيع المقترعين الذكور والإناث في الانتخابات الرئاسية والتشريعية مقارنة بالتوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة (نسب مئوية)

المرحلة الانتخابية	ذكور	إناث
الرئاسية*	٥٨,١	٤١,٩
التشريعية*	٥٤,٣	٤٥,٧
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة**	٥٠,٣	٤٩,٧

* المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما بالنسبة للمحافظات فقد كانت أعلى نسبة مشاركة للنساء في الانتخابات الرئاسية في محافظة سلفيت، حيث بلغت ٤٦٪ من مجموع المقترعين في المحافظة، وكانت أقل نسبة مشاركة في محافظة القدس حيث بلغت ٣٨٪ . أما في الانتخابات التشريعية فقد كانت أعلى نسبة مشاركة في محافظات طولكرم وسلفيت وطوباس ٤٨٪ لكل منها، في حين كانت أقل نسبة مشاركة في محافظة القدس ٤١٪ فقط . أنظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨) توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة حسب المحافظة والجنس (نسب مئوية)

المحافظة	الانتخابات الرئاسية		الانتخابات التشريعية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
القدس	٦٢	٣٨	٥٩	٤١
جنين	٥٧	٤٣	٥٤	٤٦
طولكرم	٥٤	٤٦	٥٢	٤٨
طوباس	٥٥	٤٥	٥٢	٤٨
نابلس	٥٥	٤٥	٥٣	٤٧
قلقيلية	٥٧	٤٣	٥٤	٤٦
سلفيت	٥٤	٤٦	٥٢	٤٨
رام الله	٥٧	٤٣	٥٣	٤٧
اريحا	٥٧	٤٣	٥٥	٤٥
بيت لحم	٥٦	٤٤	٥٥	٤٥
الخليل	٥٧	٤٣	٥٣	٤٧
شمال غزة	٦٠	٤٠	٥٤	٤٦
غزة	٦٤	٣٦	٥٧	٤٣
دير البلح	٥٩	٤١	٥٤	٤٦
خانيونس	٥٩	٤١	٥٤	٤٦
رفح	٦٠	٤٠	٥٣	٤٧

المصدر : النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

التعليم

بالنظر إلى توزيع المقترعين حسب الحالة التعليمية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية يتبين من العمليتين الانتخابيتين أن النسبة الأقل من المقترعين هم الأقل تعليما حيث

كانت حصة ذوي التحصيل التعليمي ابتدائي وأقل ١٥,٥٪ في انتخابات الرئاسة وكانت أقل من ذلك بكثير في الانتخابات التشريعية حيث بلغت هذه النسبة ٦,٤٪، وإذا ما قارنا هذه النسب بالتوزيع العام للسكان ١٨ سنة وأكثر يلاحظ وجود فرق كبير، حيث تبلغ نسبة هذه الفئة في المجتمع ٣٥,٣٪. أما بالنسبة للفئات التعليمية الأخرى فقد كان أكثر المقترعين في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل الثانوي بحصة بلغت (٣٦٪)، بينما كانت الفئة ذات التحصيل العلمي (كلية متوسطة فما فوق) هي الفئة الأكثر مشاركة في الانتخابات التشريعية بحصة بلغت ٤٠٪ من مجموع المقترعين. أنظر جدول رقم (٩)

جدول رقم (٩) توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة حسب الحالة التعليمية (نسب مئوية)

المرحلة الانتخابية	ابتدائي وأقل	إعدادي	ثانوي	كلية متوسطة فما فوق
الرئاسة*	١٥,٥	٢٢,١	٣٦,٠	٢٦,٤
التشريعية**	٦,٤	١٤,٠	٣٩,٧	٣٩,٩
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	٣٥,٣	٢٨,٩	٢١,٩	١٣,٩

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية

** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية

*** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

وإذا ما قارنا هذا التوزيع في الانتخابات بالتوزيع العام نلاحظ بشكل واضح أنه كلما زادت درجة التعليم زاد الاهتمام بالمشاركة في الانتخابات. وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة فقد كانت الفئة الأكبر من بين المقترعين في الانتخابات التشريعية هم ذوي التحصيل الأكاديمي الجامعي، إلا أن هذه الفئة كانت أكبر من بين المقترعين في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية حيث بلغت من بين المقترعين في القطاع ٤٢٪ في حين بلغت من بين المقترعين في الضفة الغربية ٣٩٪. أما في انتخابات الرئاسة فقد كان ذوي التحصيل الثانوي هم الفئة الأكبر من بين المقترعين في الضفة وفي قطاع غزة، إلا أن المقترعين من هذه الفئة كانوا أكثر من بين المقترعين في الضفة عنها في قطاع غزة، فقد بلغت نسبتهم من بين المقترعين في قطاع غزة ٣٤٪ في حين بلغت من بين المقترعين في الضفة ٣٧٪. أنظر جدول رقم (١٠)

جدول (١٠) توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة حسب منطقة السكن والتعليم (نسب مئوية)

التحصيل العلمي	الانتخابات التشريعية **		الانتخابات الرئاسية *		التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
ابتدائي واقل	٧	٥	١٥	١٧	٣٧	٣٢
إعدادي	١٦	١١	٢٢	٢٢	٣١	٢٦
ثانوي	٣٨	٤٢	٣٧	٣٤	١٩	٢٨
كلية وأكثر	٣٩	٤٢	٢٦	٢٨	١٣	١٥

* المصدر : استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية
** المصدر : استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية
*** المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما بالنسبة لمشاركة الذكور والإناث حسب الحالة التعليمية فقد كانت أكثر المقترعات هن من ذوي التحصيل الثانوي سواء في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية . بلغت نسبة المقترعات من ذوي التحصيل الثانوي ٤٣٪ من بين المقترعات في الانتخابات التشريعية و٣٧٪ من بين المقترعات في الانتخابات الرئاسية . كان أكثر المقترعين الرجال في الانتخابات التشريعية هم من ذوي التحصيل العلمي العالي (كلية وأكثر) حيث بلغت نسبتهم بين المقترعين الرجال ٤٤٪ في حين كان الرجال ذو التحصيل الثانوي هم الفئة الأكبر من بين المقترعين الرجال في الانتخابات الرئاسية حيث بلغت ٣٧٪ في حين بلغت النسبة من ذوي التحصيل العلمي العالي (كلية وأكثر) ٢٩٪ فقط . أنظر جدول رقم (١١)

جدول (١١) توزيع المقترعين في الانتخابات المختلفة حسب الجنس والتحصيل الأكاديمي (نسبة مئوية)

التحصيل العلمي	الانتخابات التشريعية**		الانتخابات الرئاسية*		التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
ابتدائي وأقل	٦	٧	١٤	١٧	٣٢	٣٩
إعدادي	١٣	١٥	٢٢	٢٤	٣٠	٢٨
ثانوي	٣٧	٤٣	٣٥	٣٧	٢٢	٢٢
كلية وأكثر	٤٤	٣٤	٢٩	٢٢	١٦	١٢

* المصدر : استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية
** المصدر : استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية
*** المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التدين

في الانتخابات الرئاسية وحسب نتائج استطلاع يوم الانتخابات وصف ٥١٪ من المقترعين مستوى تدينهم بالمرتفع في حين وصف ٤٥٪ تدينهم بالمتوسط و٤٪ بالمنخفض. أما في الانتخابات التشريعية فقد وصف ٤٧٪ مستوى تدينهم بالمرتفع و٤٨٪ بالمتوسط و٥٪ بالمنخفض. وبالمقارنة مع التوزيع في المجتمع الفلسطيني، يصف ٤٨٪ من أفراد المجتمع فوق سن ١٨ سنة (حسبما أشارت استطلاعات الرأي المبنية على عينة تمثيلية في الفترة السابقة للانتخابات) تدينهم بالمرتفع و٤٨٪ بالمتوسط و٤٪ بالمنخفض إن هذه النسبة متماثلة مع التوزيع في الانتخابات التشريعية، ومع وجود بعض الاختلاف في الانتخابات الرئاسية الذي قد يكون ناتج عن نسبة الخطأ في الاستطلاع والتي تقدر بـ ٣٪.

جدول رقم (١٢) توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية حسب درجة التدين (نسبة مئوية)

المرحلة الانتخابية	تدين عال	تدين متوسط	تدين منخفض
الرئاسية*	٥١,٠	٤٥,١	٣,٩
التشريعية**	٤٧,١	٤٨,٠	٤,٨
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة حسب استطلاعات الرأي في الفترة السابقة للانتخابات	٤٨,٢	٤٨,٠	٣,٨

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية

** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية

وقد كانت نسبة المقترعين الذين يصفون تدينهم بالمرتفع في قطاع غزة في الانتخابات التشريعية والرئاسية أعلى منها في الضفة الغربية، ففي الانتخابات الرئاسية وصف ٦٠٪ من المقترعين في قطاع غزة تدينهم بالمرتفع مقابل ٤٦٪ من المقترعين في الضفة الغربية. كذلك الأمر في الانتخابات التشريعية حيث وصف ٥٤٪ من المقترعين في قطاع غزة تدينهم بالمرتفع في حين وصف٤١٪ من المقترعين في الضفة الغربية تدينهم بالمرتفع. توافق هذا التوزيع مع التوزيع العام للسكان في الضفة الغربية والقطاع (الفروقات في النسب قد تكون ناتجة عن نسبة الخطأ في الاستطلاعات)، حيث يصف ٤٤٪ من سكان الضفة الغربية تدينهم بالمرتفع مقابل ٥٦٪ من سكان القطاع، كذلك يصف ٥٢٪ من سكان الضفة أنفسهم بمتوسطي التدين مقابل ٤١٪ من سكان القطاع. أنظر جدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣) توزيع المقترعين حسب منطقة السكن ودرجة التدين (نسب مئوية)

درجة التدين	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	الرئاسية*	التشريعية**	التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	الرئاسية	التشريعية	التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة
تدين عال	٤٦	٤١	٤٤	٦٠	٥٤	٥٦
تدين متوسط	٤٩	٥٢	٥٢	٣٨	٤٣	٤١
غير متدين	٥	٧	٤	٢	٣	٣

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية

** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية

***المصدر: استطلاعات الرأي التي قام بها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية في الفترة السابقة للانتخابات

التركيبة العمرية

توزع المقترعون حسب الفئات العمرية بشكل متماثل إلى حد كبير مع التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة سواء في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية كما يوضح جدول رقم (١٤) لكن زادت نسبة الفئة العمرية ٤١-٦٠ عام في الانتخابات التشريعية بدرجتين مئويتين عن التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة، وفي الانتخابات الرئاسية بثلاث درجات مئوية مما يشير إلى أن هناك اهتماماً أكبر إلى حد ما في الانتخابات لدى الأشخاص فوق ٤٠ سنة من الأشخاص أقل من ٤٠ سنة.

جدول رقم (١٤) توزيع المقترعين في الانتخابات المختلفة حسب الفئة العمرية (نسب مئوية)

المرحلة الانتخابية	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٦٠	أكبر من ٦٠
الرئاسية *	١٩	٢٤	٢٤	٢٦	٨
التشريعية*	١٩	٢٤	٢٤	٢٥	٨
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة**	٢٠	٢٥	٢٣	٢٣	٨

* المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما بالنسبة للفئات العمرية حسب منطقة السكن فكان الاهتمام أيضا أكبر من قبل الأشخاص فوق ٤٠ سنة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

زادت نسبة هؤلاء الأشخاص في الضفة الغربية عن التوزيع العام لسكان الضفة بدرجتين مئويتين في الانتخابات التشريعية ودرجتين في الانتخابات الرئاسية، أما في قطاع غزة فقد زادت النسبة عن التوزيع العام لسكان القطاع بدرجة واحدة في الانتخابات التشريعية وثلاث درجات في الانتخابات الرئاسية. أنظر جدول رقم (١٥)

جدول رقم (١٥) توزيع المقترعين في الانتخابات المختلفة حسب منطقة السكن والفئات العمرية (نسب مئوية)

الفئة العمرية	الانتخابات التشريعية*		الانتخابات الرئاسية *		التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة**	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٨ – ٢٢	١٨	٢١	١٩	٢٠	١٩	٢٢
٢٣ – ٣٠	٢٣	٢٥	٢٤	٢٣	٢٥	٢٦
٣١ – ٤٠	٢٥	٢٢	٢٤	٢٤	٢٤	٢٢
٤١–٦٠	٢٦	٢٥	٢٥	٢٦	٢٣	٢٣
فوق ٦٠	٨	٧	٨	٨	٩	٨

* المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أما بالنسبة للمحافظات في المراحل الانتخابية المختلفة فقد كانت أعلى نسبة للمقترعين من الفئة العمرية ١٨–٢٢ في الانتخابات الرئاسية في محافظتي رفح والخليل (٢٢٪ لكل منها)، وفي الانتخابات التشريعية في شمال غزة حيث بلغت ٢٢٪. أما الفئة العمرية (٢٣–٣٠) فقد بلغت أعلى نسبة لها في الانتخابات الرئاسية في محافظة بيت لحم (٣٠٪)، وفي الانتخابات التشريعية في محافظات الخليل، رفح، خانيونس، مدينة غزة، شمال غزة (٢٥٪ لكل منها). بلغت أعلى نسبة للفئة العمرية (٣١–٤٠) في الانتخابات الرئاسية في محافظة سلفيت (٣٠٪). أما في الانتخابات التشريعية فقد بلغت أعلى نسبة لهذه الفئة في محافظتي أريحا ونابلس (٢٦٪ لكل منها). أما الفئة العمرية (٤١–٦٠) فقد بلغت أعلى نسبة لها في الانتخابات الرئاسية في محافظتي غزة ورام الله (٢٧٪ لكل منهما)، وفي الانتخابات التشريعية في محافظة طولكرم بلغت ٢٨٪. بلغت أعلى نسبة للفئة العمرية (٦٠ فأكثر) في الانتخابات الرئاسية في محافظة طوباس (١٢٪)، أما في الانتخابات التشريعية فقد بلغت أعلى نسبة في محافظتي طولكرم وطوباس ١٠٪ لكل منها. أنظر جدول رقم (١٦)

جدول رقم (١٦) توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية والرئاسية حسب المحافظة والفئات العمرية

المحافظة	الانتخابات الرئاسية					الانتخابات التشريعية				
	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١ - ٦٠	فوق٦٠	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١ - ٦٠	فوق٦٠
القدس	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,١٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٠٧
جنين	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٠٨	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٠٩
طولكرم	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٧	٠,١٠	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,١٠
طوباس	٠,١٦	٠,٢١	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,١٢	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,١٠
نابلس	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٠٩
قلقيلية	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٠٨	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٠٨
سلفيت	٠,١٨	٠,١٩	٠,٣٠	٠,٢٣	٠,١١	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٠٩
رام الله	٠,١٩	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٧	٠,٠٨	٠,١٨	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢٧	٠,٠٩
أريحا	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,١٠	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٠٧
بيت لحم	٠,١٧	٠,٣٠	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,١٧	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٠٩
الخليل	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٠٧	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٠٧
شمال غزة	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٠٧	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٠٦
غزة	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٧	٠,١٠	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٠٦
دير البلح	٠,٢٠	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,٢١	٠,٢٤	٠,٢٢	٠,٢٦	٠,٠٧
خانيونس	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٥	٠,٢٢	٠,٢٥	٠,٠٧
رفح	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٠٨	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٠٧

المصدر : النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

مكان السكن

أظهرت النتائج الرسمية أن ٣٨٪ من المقترعين في الانتخابات التشريعية هم من سكان المدن[٤] و٤٨٪ من سكان القرى و١٤٪ من سكان المخيمات، أما في الانتخابات الرئاسية فقد كان ٣٤٪ من المقترعين هم من سكان المدن و٥٣٪ من سكان القرى و١٣٪ من سكان المخيمات. يظهر هذا التوزيع للمقترعين أن نسبة المقترعين من المدن في الانتخابات التشريعية أعلى منها في الانتخابات الرئاسية، وهذا يشير إلى ازدياد اهتمام سكان المدن

[٤] المدن: هي المدن الرئيسية في محافظات الوطن الستة عشر حيث يوجد في كل محافظة مدينة رئيسية باستثناء محافظة رام الله حيث تحسب مدينة رام الله ومدينة البيرة ، كذلك محافظة بيت لحم حيث تحسب مدينة بيت لحم ومدينة بيت ساحور ومدينة بيت جالا .

بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، وقد يعزى لمشاركة حماس (والتي تحظى بتأييد أكبر في المدن) في الانتخابات التشريعية وعدم مشاركتها في الانتخابات الرئاسية. أنظر جدول رقم (١٧)

جدول رقم (١٧) توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية والرئاسية حسب مكان السكن [قرية ، مدينة، مخيم] (نسب مئوية)

المرحلة الانتخابية	مدن	قرى	مخيمات
التشريعية	٣٨	٤٨	١٤
الرئاسية	٣٤	٥٣	١٣

المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

زادت نسبة المقترعين من المدن في الانتخابات التشريعية عن نسبة المقترعين من المدن في الانتخابات الرئاسية في الضفة الغربية بثلاث درجات مئوية، أما في قطاع غزة فقد زادت بدرجة مئوية واحدة. أنظر جدول رقم (١٨). يشير ذلك إلى أن الاهتمام بالمشاركة لدى سكان المدن في الانتخابات التشريعية مقارنة بالانتخابات الرئاسية زاد بشكل اكبر في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة.

جدول رقم (١٨) توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب منطقة السكن ومكان السكن (نسبة مئوية)

مكان السكن	الانتخابات الرئاسية			الانتخابات التشريعية		
	الضفة	غزة	الوطن	الضفة	غزة	الوطن
مدن	٢٥	٥١	٣٤	٢٨	٥٢	٣٨
قرية	٦٩	٢٣	٥٣	٦٦	٢١	٤٨
مخيم	٠٦	٢٦	١٣	٠٦	٢٧	١٤

المصدر: النتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية

حالة اللجوء

يشكل اللاجئون الفلسطينيون حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٤٢,٦٪ من السكان ويشكل غير اللاجئين ٥٧,٤٪ وقد بينت نتائج الانتخابات التشريعية أنه لا يوجد فرق بين اهتمام اللاجئين أو غير اللاجئين في المشاركة في الانتخابات سواء الانتخابات

التشريعية أو الرئاسية فقد تقاربت نسب المقترعين حسب توزيعهم لاجئين وغير لاجئين إلى حد كبير مع التوزيع العام في المجتمع الفلسطيني كما يبينه الجدول رقم (١٩)

جدول رقم (١٩) توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية والرئاسية حسب حالة اللجوء مقارنة بالتوزيع العام للسكان (نسب مئوية)

المرحلة الانتخابية	لاجئ	غير لاجئ
الانتخابات الرئاسية*	٤٢,٢	٥٧,٨
الانتخابات التشريعية**	٤٢,٣	٥٧,٧
التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	٤٢,٦	٥٧,٤

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية
** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية
*** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

توافق أيضا التوزيع العام للسكان في الضفة الغربية وفي قطاع غزة من حيث حالة اللجوء مع توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية كما يوضح الجدول رقم (٢٠). (الفروقات في النسب قد تكون ناتجة عن نسبة الخطأ في الاستطلاع). يشير ذلك إلى وجود تجانس في الاهتمام بالمشاركة السياسية بين اللاجئين وغير اللاجئين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

جدول رقم (٢٠) توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية والرئاسية حسب حالة اللجوء ومنطقة السكن مقارنة بالتوزيع العام للسكان (نسب مئوية)

حالة اللجوء	الانتخابات الرئاسية*		الانتخابات التشريعية**		التوزيع العام للسكان فوق ١٨ سنة***	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة	القطاع	الضفة	القطاع
لاجئ	٣٠,٦	٦٤,٥	٢٤,٥	٦٨,٥	٢٩,٤	٦٥,٥
غير لاجئ	٦٩,٤	٣٥,٥	٧٥,٥	٣١,٥	٧٠,٦	٣٤,٥

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية
** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية
*** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كانت أعلى نسبة من المقترعين اللاجئين في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي (٣٦٪)، في حين كانت أعلى نسبة في الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية وأكثر (٤٣٪)، أما غير اللاجئين فقد كانت أعلى نسبة لهم في الانتخابات الرئاسية من ذوي التحصيل العلمي الثانوي ٣٦٪، وفي الانتخابات التشريعية من ذوي التحصيل العلمي كلية وأكثر ٣٨٪. أنظر جدول رقم (٢١)

جدول رقم (٢١) توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب حالة اللجوء والتعليم (نسبة مئوية)

التحصيل العلمي	الانتخابات التشريعية**		الانتخابات الرئاسية*	
	لاجئ	غير لاجئ	لاجئ	غير لاجئ
ابتدائي واقل	٦	٦	١٥	١٥
إعدادي	١٣	١٤	٢٠	٢٤
ثانوي	٣٩	٤١	٣٦	٣٦
كلية واكثر	٤٣	٣٨	٢٨	٢٥

* المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية

** المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية

يوضح الجدول رقم (٢١) أيضا أن الاهتمام بالمشاركة في الانتخابات التشريعية ازداد مقارنة بالرئاسية من قبل ذوي التحصيل الأكاديمي كلية وأكثر من قبل اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء. ففي حين كانت نسبة هذه الفئة من المقترعين اللاجئين في الانتخابات الرئاسية ٢٨٪، أصبحت ٤٣٪ في الانتخابات التشريعية. كذلك ارتفعت بين غير اللاجئين من ٢٥٪ في الانتخابات الرئاسية إلى ٣٨٪ في الانتخابات التشريعية.

الفصـل الخامس

الانتخابات الرئاسية الفلسطينية

د. أحمد أبو دية

مقـدمـة

ترافقت الانتخابات الرئاسية الثانية مع ظروف استثنائية تمثلت بالوفاة المفاجئة لرئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤، وبروز الحاجة لسد الفراغ الدستوري الناشئ عن شغور هذا المنصب تطبيقا لأحكام المادة ٣٧ من القانون الأساسي التي تنص على أنه " إذا شغر مركز رئيس السلطة الوطنية في أي من الحالات السابقة يتولى رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتا لمدة لا تزيد عن ستين يوما تجرى خلالها انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقا لقانون الانتخابات الفلسطيني " بعد أن تم إشغال هذا المنصب (منصب رئيس السلطة) من قبل رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح بصفة مؤقتة إلى حين انتخاب رئيس جديد للسلطة. جرت هذه الانتخابات في ٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥ لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد مرور ٩ سنوات على إجراء الانتخابات الرئاسية الأولى في عام ١٩٩٦. وجاءت نتائجها كما هو متوقعا بفوز مرشح حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس الذي حصل على ٦٣ ٪ من أصوات كافة المقترعين (٦٧٪ من الأصوات الصحيحة[١]).

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على الظروف التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية الثانية والتحولات التي شهدتها مواقف القوى السياسية الفلسطينية من المشاركة في هذه الانتخابات، خاصة مواقف القوى الإسلامية واليسارية التي قاطعت الانتخابات العامة

[١] كافة الأوراق الموجودة في صندوق الاقتراع باستثناء الأوراق اللاغية والبيضاء.

الأولى عام ١٩٩٦ . كما تهدف الورقة إلى إلقاء الضوء على المرشحين لمنصب الرئاسة وانتماءاتهم الحزبية وبرامجهم الانتخابية، والاطلاع على حجم المشاركة الشعبية فيها ومغزاها، والنتائج التي تمخضت عنها ووجهة نظر المراقبين المحليين والدوليين فيها .

(١) الظروف التي أحاطت بالانتخابات الرئاسية

جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية متشابكة واستثنائية، خاصة مع رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وجمود عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وضغوط دولية على الجانب الفلسطيني لوقف الانتفاضة، وبروز حالة الفوضى الأمنية في المناطق الفلسطينية، والانقسام داخل الحزب الحاكم حركة فتح . فعلى المستوى المحلي جرت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية في ظل ظروف أمنية داخلية صعبة تمثلت في غياب سيادة القانون وبروز ظاهرة الفلتان الأمني وعجز الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن حفظ الأمن ومنع الاعتداءات على المواطنين وممتلكاتهم وعلى المؤسسات العامة بما فيها مكاتب لجنة الانتخابات المركزية .

تفاقمت الأزمة الحادة داخل حركة فتح على شكل صراع بين قياداتها (الحرس الجديد/ الجيل الشاب والحرس القديم) ووصل الخلاف إلى درجة الانقسام وتقديم أكثر من مرشح عن الحركة لخوض الانتخابات (محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وعضو اللجنة المركزية للحركة، ومروان البرغوثي عضو المجلس التشريعي وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية) وإن تم تجاوز هذه الأزمة مؤقتا بانسحاب المرشح مروان البرغوثي لصالح مرشح الحركة الرسمي محمود عباس .

جاءت الانتخابات في ظل توقف كامل للعملية السلمية، وفي ظل سعي إسرائيلي لفرض أمر واقع على الأرض بتبني حلول أحادية الجانب تقوم على الانفصال عن المناطق الفلسطينية المكتظة، بالخروج من قطاع غزة، وإكمال بناء الجدار الفاصل، وتوسيع الكتل الاستيطانية الكبرى وضمها إلى إسرائيل، بعد أن اعتبر الطرفان الإسرائيلي والأمريكي الرئيس ياسر عرفات عقبة في وجه أي تقدم في العملية السلمية وأنه لم يعد شريكا في هذه العملية، وفرضت إسرائيل حصارا مشددا على مقر الرئاسة (المقاطعة) في رام الله .

شكل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأبرز لإجراء الانتخابات وذلك بسبب القيود التي فرضها على الأراضي الفلسطينية من خلال تواجده المباشر في المدن الرئيسة في الضفة الغربية وبعد إعادة اجتياحها في آذار (مارس) ٢٠٠٢، وكذلك من خلال الحواجز التي انتشرت بالمئات في المناطق الفلسطينية كافة، وهو ما أعاق حركة المواطنين وقيد المشاركة السياسية لهم ناخبين ومرشحين . كما حال التواجد العسكري لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية دون انتشار قوى الأمن الفلسطينية بزيها وسلاحها

للمحافظة على سير العملية الانتخابية حتى اللحظة الأخيرة قبل البدء بالاقتراع، بل إن الحواجز العسكرية والاقتحامات استمرت لبعض المناطق أثناء عملية الاقتراع.

يضاف إلى ذلك الصعوبات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على لجنة الانتخابات المركزية وفي مقدمتها العقبات التي وضعها أمام ضبط سجل الناخبين في مدينة القدس وتحكمه في سجل الأحوال المدنية الذي اعتمد كسجل انتخابي إضافة إلى سجل الانتخابات، وتقييده لتغيير أماكن السكن والعناوين بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين.[٢] شكل غياب أية سيطرة فلسطينية على مدينة القدس تحد كبير للعملية الانتخابية فقد حالت إسرائيل دون القيام بإجراء تعداد للسكان في المدينة، كما منعت تسجيل الناخبين المقدسيين وإجراء الدعاية الانتخابية من قبل المرشحين ومنعهم وطواقمهم من التنقل فيها، والتضييق على المقترعين، وعدم التزامها بالاتفاقيات التي تنظم إجراء الانتخابات في القدس وفقا للبروتوكول الخاص بإجراء الانتخابات في الاتفاقية الانتقالية الموقعة عام ١٩٩٥.

على المستوى الدولي استمر موقف الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش على توافق تام مع السياسة الإسرائيلية التي ترى أنه لا يوجد شريك فلسطيني في عملية السلام، وان هناك ضرورة لتغيير القيادة الفلسطينية المتمثلة -في حينه- بالرئيس ياسر عرفات، لذا خضعت السلطة لضغوط شديدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الرباعية والجانب الأوروبي للقيام بعملية إصلاح شاملة للسلطة تشمل إجراء انتخابات فلسطينية عامة تؤدي إلى تغيير القيادة السياسية القائمة.

ورغم تشابه الأسس القانونية التي جرت على أساسها الانتخابات الرئاسية الثانية عام ٢٠٠٥ والانتخابات الرئاسية الأولى في عام ١٩٩٦ والمتمثلة في اتفاق إعلان المبادىء الاتفاقية الانتقالية وقانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الذي صدر بمرسوم عن الرئيس ياسر عرفات، إلا أن الانتخابات الرئاسية الأولى اعتبرت جزءا من العملية السياسية، بعد التوقيع على الاتفاقيات مع الجانب الإسرائيلي، وشكلت تنفيذا لهذه الاتفاقيات، وكانت برعاية أطراف خارجية، وفي ظل تفاؤل محلي ودولي بالتوصل لتسوية نهائية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[٣] لكن الانتخابات الرئاسية الثانية جرت في ظل جمود العملية السلمية وحصار وتصعيد لأعمال العنف بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وضغوط دولية وإقليمية شاملة، وظروف أمنية وسياسية وجغرافية هي الأصعب بالنسبة للجانب الفلسطيني.

---

[٢] الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٥، رام الله، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص ص ٧-١٣.

[٣] خليل الشقاقي (محرر) الانتخابات الفلسطينية الأولى: البيئة السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ص ٧-١٢.

(٢) مواقف القوى السياسية الفلسطينية من المشاركة في الانتخابات الرئاسية

رافق الانتخابات الرئاسية الثانية تغيير واضح في مواقف بعض القوى السياسية من المشاركة في العملية الانتخابية، حيث غيرت بعض القوى موقفها من المقاطعة إلى المشاركة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجاء التغيير الأساسي في مواقف القوى اليسارية، التي قدمت عددا من المطالب كأساس للمشاركة في الانتخابات تمثلت في إقامة قيادة وطنية موحدة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في وقت متزامن، وتغيير النظام الانتخابي القائم على أساس الدوائر الفردية إلى نظام مختلط يجمع بين النسبي والدوائر، وهو موقف مختلف عن الموقف الذي تبناه هذا الاتجاه في الانتخابات الرئاسية الأولى ١٩٩٦ الذي قاطع الانتخابات نظرا لموقفه الرافض لاتفاقيات اوسلو وقيام هذه الانتخابات على أساسها.

وتفاوت موقف اليسار من العملية الانتخابية بين تأييد المشاركة ترشيحا وانتخابا ومن ثم تقديم مرشح كالجبهة الديمقراطية التي رشحت عضو مكتبها السياسي تيسير خالد، وبين عدم المقاطعة وتأييد مرشح مستقل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أيدت إجراء الانتخابات ولكنها لم تقدم مرشح خاص بها وإنما أيدت المرشح المستقل الدكتور مصطفى البرغوثي. أما الاتجاه الإسلامي ممثلا بحركتي حماس والجهاد الإسلامي، فقد تباين موقفهما من العملية الانتخابية، حيث اتسم موقف حركة الجهاد الإسلامي بالوضوح واستمرت على موقفها السابق بالمقاطعة للعملية الانتخابية الرئاسية والتشريعية مع مشاركتها في انتخابات الهيئات المحلية، بينما شاب الغموض موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس حتى اللحظة الأخيرة عندما أعلنت بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠٠٤ قرارها بمقاطعة الانتخابات الرئاسية. ومع ذلك حصل تحول في موقف حركة حماس من العملية الانتخابية فقرار المقاطعة جاء بعد مخاض عسير وبعد حوار داخل الحركة، حيث أيد العديد من قادة الحركة في الداخل المشاركة في الانتخابات بينما عارض ذلك قيادات الحركة في الخارج مفضلين انتظار الانتخابات التشريعية.

وقدمت حركة حماس العديد من المبررات لموقفها المتمثل بمقاطعة الانتخابات الرئاسية الثانية وهي مبررات تختلف عن تلك التي قدمتها في مقاطعتها للانتخابات العامة الأولى عام ١٩٩٦ والتي قامت على أساس موقف الحركة الرافض لاتفاقيات اوسلو وما تمخض عنها من إجراءات،[٤] وجاءت معظم المبررات الجديدة للمقاطعة ذات طابع إجرائي وتتمثل في: المطالبة بإجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية والمحلية في وقت متزامن وعدم تجزئتها، وضرورة التوافق على مرجعية جديدة للانتخابات غير مرجعية اوسلو التي قامت عليها الانتخابات الأولى، والاعتراض على تفرد حركة

[٤] جمال سليم وجمال منصور، الإسلاميون والانتخابات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، أيار ١٩٩٥، ص ص ١١-١٢

فتح في تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، وتحديد موعد الانتخابات، واعتماد السجل المدني إلى جانب سجل الناخبين الذي أعدته لجنة الانتخابات المركزية.[٥]

طال التغيير مواقف معظم القوى السياسية الفلسطينية من المشاركة في الانتخابات الرئاسية خاصة مواقف القوى التي كانت تشكل جبهة الرفض لاتفاقيات اوسلو، وقاطعت على أساس ذلك الانتخابات العامة الأولى عام ١٩٩٦ فقد أصبح معظم هذه القوى أقرب إلى المشاركة في العملية الانتخابية بالرغم من كل الاشتراطات والمبررات التي ساقتها، وقد برز هذه التحول بوضوح في الانتخابات التشريعية اللاحقة بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ حيث شاركت كل القوى السياسية الفلسطينية فيها باستثناء حركة الجهاد الإسلامي التي بقيت على موقفها المقاطع للانتخابات.

من الواضح انه لم يكن لحركة حماس موقف سلبي تجاه الانتخابات كآلية للمشاركة السياسية، فلم تشر أدبيات الحركة إلى أن مقاطعة الانتخابات العامة الأولى جاء على أسس إيديولوجية أو نابع من موقف ديني، وإنما جاء في إطار الرفض للأسس التي قامت عليها هذه الانتخابات والمتمثلة في اتفاقيات اوسلو. وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول التغيير الذي طرأ على موقف الحركة بقرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني ٢٠٠٦. بالرغم من محاولات الحركة تعليل ذلك بحدوث تغيير في الأسس التي جرت الانتخابات التشريعية الثانية على أساسها فلم تعد تقوم على مرجعية اوسلو وإنما على ما تم من اتفاق في حوار القاهرة بين الفصائل الفلسطينية، وعلى أساس قانون انتخابات فلسطيني صادر عن المجلس التشريعي، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن الاعتبارات التي فرضتها اتفاقيات اوسلو لا زالت تشكل قيودا على السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، ويبدو ذلك واضحا للعيان في المطالب الدولية من الحكومة المشكلة من قبل حماس والمتمثلة بالاعتراف بإسرائيل والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها السلطة معها، كشرط مسبق للتعامل معها وتقديم الدعم المالي لها.

(٣) المرشحين للانتخابات الرئاسية وبرامجهم الانتخابية

١. المرشحون للانتخابات الرئاسية

قدم للجنة الانتخابات المركزية اثني عشر طلبا للترشيح لمنصب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من بينها تسعة طلبات لمرشحين مستقلين وهم مصطفى البرغوثي، عبد الستار قاسم، عبد الكريم شبير، حسن خريشه، مروان البرغوثي، سليم الأسطل،

---

[٥] قراءة في مواقف حماس من الانتخابات الرئاسية، صحيفة الرسالة، www.alresalah.info، انظر أيضا ورقة علاء الحلوح في هذا الكتاب: "فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الاسباب والنتائج"، ص١٧٠.

عبد الحليم الأشقر، حسين بركة، زكريا بعلوشة، وثلاثة مرشحين على أساس حزبي وهم، محمود عباس (أبو مازن) مرشح حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، بسام الصالحي مرشح حزب الشعب الفلسطيني، وتيسير خالد مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

رفضت لجنة الانتخابات المركزية طلب ترشيح سليم الأسطل لعدم تقديمه ما يثبت استقالته من وظيفته في أحد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلافاً للمادة ٢/١٠ من قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لعام ١٩٩٥، وطلب زكريا بعلوشة لعدم إيداعه مبلغ التأمين المطلوب منه خلافاً للمادة ٣/٣٨ من قانون الانتخابات. فيما وافقت اللجنة على الطلبات العشرة الأخرى وأصدرت قائمة أولية بأسمائهم. لكن انسحب من المرشحين العشرة قبل الموعد المحدد للانسحاب ثلاثة من المرشحين المستقلين وهم: حسن خريشه ومروان البرغوثي وعبد الستار قاسم.

كشف قرار مروان البرغوثي ترشيح نفسه كمستقل لانتخابات الرئاسة عن عمق الأزمة داخل حركة فتح خاصة بين الحرس القديم المتمثل في أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء المجلس الثوري والحرس الجديد المتمثل بقيادات وكوادر الحركة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجاء ذلك نتيجة لعدم استيعاب كادر الداخل في المراكز القيادية التي استحوذ عليها الحرس القديم، ومماطلة الحرس القديم في الاستجابة لدعوات قيادات الداخل وعلى رأسها مروان البرغوثي لعقد المؤتمر العام السادس للحركة الذي يعتبر القناة الأساسية لتعاقب القيادات ووصولها إلى المواقع القيادية في الحركة، وقد أدى الصراع على النفوذ إلى استقطاب حاد داخل الحركة كان من أبرز أشكاله ترشح مروان البرغوثي للانتخابات الرئاسية الثانية كمستقل إلى جانب مرشح الحركة محمود عباس. ورغم قيام مروان البرغوثي بسحب ترشيحه لصالح محمود عباس (أبو مازن) بعد الضغوط التي مورست عليه من الأطر المختلفة في الحركة وبعد أن تلقى وعودا بعقد المؤتمر العام السادس لفتح وإحداث تغييرات حركية وسياسية فيها إلا أن الانقسام داخل الحركة لم ينته وكان له تأثير بارز على موقف الشارع وتأييده للحركة وكوادرها، خاصة أن هذه الصراعات انعكست على الساحة الفلسطينية في صورة من الفوضى والتهديد للسلم الاجتماعي الفلسطيني.[٦]

أظهرت استطلاعات الرأي مدى التأثير على حجم الأصوات التي كان سيحصل عليها مرشح حركة فتح محمود عباس لو استمر مروان البرغوثي في ترشيح نفسه وكذلك تأثير ترشحه على المرشحين الآخرين خاصة المرشح المستقل مصطفى البرغوثي، حيث أشارت الاستطلاعات أن هناك انقساما حادا في الأصوات بين محمود عباس ومروان البرغوثي، حيث حصل محمود عباس على ٤٠٪ من تأييد الناخبين وحصل مروان

[٦] علاء لحلوح، بعد الهزيمة في الانتخابات التشريعية الثانية: تحديات كبيرة تواجه حركة فتح، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، آذار (مارس) ٢٠٠٦، ص ص ٢-٤.

البرغوثي على ٣٨٪ من تأييدهم بينما حصل مصطفى البرغوثي على تأييد ٦٪ فقط وبقية المرشحين على ٣٪ فيما لم يقرر ١٣٪ .[٧]

وبينت استطلاعات الرأي أن مرشح حركة فتح محمود عباس والمرشح المستقل مصطفى البرغوثي كانا المستفيدين الرئيسيين من سحب مروان البرغوثي للترشيح ، حيث أعطت استطلاعات الرأي مصطفى البرغوثي ١٧,٨٪ في استطلاع برنامج التنمية (بيرزيت) و ٢٢٪ في استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث ، وهذا ما أكدته النتائج النهائية الرسمية للانتخابات محمود عباس ٦٣٪ ومصطفى البرغوثي ٢٠٪ .

فشل اليسار الفلسطيني في الاتفاق على مرشح واحد لمنصب الرئاسة وخاض الانتخابات بثلاثة مرشحين هم د . مصطفى البرغوثي العضو السابق في حزب الشعب والمدعوم في الانتخابات من المبادرة الوطنية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وبسام الصالحي مرشح حزب الشعب الفلسطيني ، وتيسير خالد مرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . وهو ما تكرر أيضا في الانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ عندما فشلت قوى اليسار الفلسطيني في خوض الانتخابات في قائمة واحدة ، مما انعكس على النتائج التي حققتها هذه القوى .

تضمّنت القائمة النهائية للمرشّحين لمنصب الرئاسة أسماء سبعة مرشّحين كما هو مبيّن في الجدول أدناه مرتبة حسب تاريخ ووقت تقديم طلبات ترشيحهم :[٨]

جدول رقم (١) قائمة المرشحين لانتخابات الرئاسة الفلسطينية

الرقم	الاسم	الهيئة الحزبية
١	مصطفى كامل مصطفى البرغوثي	مستقل
٢	محمود رضا عباس عباس	حركة التحرير الوطني الفلسطيني " فتح "
٣	بسام أحمد عمر الصالحي	حزب الشعب الفلسطيني
٤	" محمد سعادة " أحمد محمود عودة	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
٥	عبد الكريم كامل نايف شبير	مستقل
٦	عبد الحليم حسن عبد الرازق الأشقر	مستقل
٧	السيد حسين حسن بركة	مستقل

[٧] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ، استطلاع رقم (١٤)، رام الله ، ١-٥/ ١٢/ ٢٠٠٤ .

[٨] لجنة الانتخابات المركزية ، تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية ٩ كانون ثاني ٢٠٠٥ ، رام الله ، ٣٠ آذار ٢٠٠٥ ، ص ص ٤٠-٤٢ .

رسخ تقدم أكثر من مرشح لمنصب الرئاسة مبدأ التعددية السياسية وأدى إلى استبعاد فكرة المرشح الوحيد الممثل للحزب الحاكم، ومهد الطريق أمام التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الدورية ومفاضلة الناخبين بين البرامج التي يقدمها المرشحون والأحزاب السياسية ومع ذلك فإن عدم مشاركة مرشح عن حزب المعارضة الأقوى (حماس) جعل هذه التعددية منقوصة بشكل جوهري.

٢. البرامج الانتخابية للمرشحين لمنصب الرئاسة

إن أكثر ما يميز البرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة الفلسطينية تقاربها في كثير من بنودها، وافتقارها إلى الآليات العملية والواقعية اللازمة للتطبيق ويبين الاستعراض التالي أبرز ما جاء في هذه البرامج والتشابه القائم بينها.[٩]

البرنامج الانتخابي لمرشح حركة فتح محمود عباس

اعتمدت الدعاية الانتخابية لمرشح فتح على اعتباره وريثاً لياسر عرفات وأفكاره وخطه السياسي رغم اختلاف المنهج والمواقف والخلاف الحاد الذي برز بينهما مع تولي محمود عباس رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٣. وتضمن الخطاب الانتخابي لمحمود عباس وعودا بالمحافظة على الثوابت الوطنية المتمثلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ووقف العدوان الإسرائيلي بكل أشكاله، واستمرار مقاومة الاحتلال من خلال أشكال المقاومة السلمية، والعمل على إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، وبناء دولة القانون والمؤسسات والمساواة، وتعزيز الاقتصاد وتنشيطه ومواصلة مسيرة الإصلاح في مختلف المجالات، ومكافحة الفساد والفوضى والتأكيد على ضبط السلاح واحترام هيبة السلطة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وحماية حقوق المرأة.

ولامس الخطاب الداخلي لأبي مازن شعور الناخبين الذين أرهقتهم الحاجة والمعاناة والفوضى والفساد وهو ما جذب له فئات كبيرة من الفقراء، وكذلك فان الحديث عن التهدئة مع إسرائيل والانفتاح الاقتصادي جذب إليه أرباب التجارة والاقتصاد والاتحادات المهنية والاقتصادية، حيث أشار استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية أن ثلث الناخبين يعتبرون أن تفشي البطالة وانتشار الفقر هي الأولوية الأولى يتبعها استمرار الاحتلال وممارساته اليومية ٣١٪، فيما حل انتشار الفساد وغياب الإصلاح كأولوية ثالثة ٢٦٪.[١٠]

---

[٩] صفحة بنك المعلومات الوطني الالكترونية، www.pnic.gov.ps/arabic/president/elections

[١٠] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع يوم الانتخابات، رام الله، كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥.

البرنامج الانتخابي للمرشح مصطفى البرغوثي

أشار البرنامج الانتخابي للمرشح المستقل مصطفى البرغوثي إلى التمسك بالثوابت الوطنية والمتمثلة بإنهاء الاحتلال عن الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ دون نقصان وإقامة الدولة الفلسطينية عليها وتأمين حقوق اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، والإفراج عن الأسرى، وحماية الوحدة الوطنية، وتبني الإصلاح الجذري والشامل من خلال مكافحة كل أشكال الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة، وترسيخ حكم القانون واستقلال القضاء، وتكريس الديمقراطية كنهج حياة، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي من خلال إزالة الحواجز والجدران وتوفير الاحتياجات التعليمية والصحية لجميع المواطنين، وضمان حقوق المرأة، واستنهاض حركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، وقد رفع البرغوثي شعار أنه مرشح الأغلبية الصامتة والتي تقع بين حركتي فتح وحماس.

البرنامج الانتخابي للمرشح تيسير خالد

تضمن البرنامج الانتخابي لمرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسير خالد وعودا باستئصال الفساد ومحاسبة المفسدين، والتخفيف من وطأة الفقر والبطالة وإنشاء صندوق وطني للطوارئ والتكافل الاجتماعي وتوفير الخدمات الصحية للمواطنين، ودعم قطاع الزراعة وتمكين سلطات الحكم المحلي، والمساواة للمرأة ورعاية الشباب.

البرنامج الانتخابي للمرشح بسام الصالحي

أكد البرنامج الانتخابي لمرشح حزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي على تغيير أولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للسلطة بما يراعي مصالح المجتمع، وتطوير النظام السياسي الفلسطيني من خلال مشاركة القوى السياسية والاجتماعية كافة فيه، وتفعيل مؤسسات منظمة التحرير، وضمان استمرار الانتفاضة والمقاومة الشعبية للاحتلال، والتحرك السياسي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفض عسكرة الانتفاضة وردها إلى طابعها الجماهيري.

البرامج الانتخابية للمرشحين عبد الحليم الأشقر وعبد الكريم شبير وسيد بركة

وهم مرشحون مستقلون ذوو توجهات إسلامية وتحمل برامجهم الانتخابية شعارات دينية وسياسية تقترب من شعارات حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وتتضمن الدعوة للمزاوجة بين السياسة ومقاومة الاحتلال، والتأكيد على الثوابت الوطنية وعلى وحدة التراب الفلسطيني، والتغيير والإصلاح والتنمية، وتجفيف منابع الفساد، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون.

ويبدو التشابه بين برامج المرشحين واضحا حيث أكدت -بلا استثناء- على التمسك بالثوابت الوطنية المتمثلة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وإن اختلفت برامج بعض المرشحين (شبير وبركة والأشقر) بعض الشيء من خلال عدم توضيحها لحدود هذه الدولة، بينما أكد بقية البرامج على أنها في حدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كذلك أكدت جميع برامج المرشحين على حق اللاجئين في العودة وعلى ضرورة استمرار المقاومة للاحتلال وإطلاق سراح الأسرى، وبرز في هذا المجال التأكيد على المقاومة الشعبية السلمية وليس المقاومة المسلحة، ويستثنى من ذلك برامج المرشحين من ذوي التوجه الإسلامي التي أشارت إلى حق المقاومة بكل أشكالها.

واشتركت برامج المرشحين بالتأكيد على الوحدة الوطنية والإصلاح ومكافحة الفساد ورعاية الشباب وحقوق المرأة، وتميزت بعض البرامج بالإشارة إلى بعض القضايا مثل حرية الاعتقاد والتفكير وحقوق الطفل (بسام الصالحي) وأرض فلسطين التاريخية (عبد الكريم شبير) وتعزيز آليات التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وتطوير نظام تربوي متكامل (مصطفى البرغوثي) وصندوق الطوارئ والتكافل الاجتماعي (تيسير خالد).

(٤) حجم المشاركة الشعبية في الانتخابات ومجريات العملية الانتخابية

بدأت عملية تسجيل الناخبين في ٤ أيلول ٢٠٠٤ واستمرت حتى ١٣ تشرين أوّل ٢٠٠٤. وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات أعادت لجنة الانتخابات المركزية فتح مراكز التسجيل لفترة استكمالية لعملية التسجيل (ما بين ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٤ و١ كانون أوّل ٢٠٠٤)، وبلغ عدد الناخبين الذين قاموا بتسجيل أسمائهم في السجل الانتخابي ١,٠٩٢,٢٩٩ ناخبا.

كما اعتمد سجل الأحوال المدنية كسجل انتخابي بعد أن أقرّ المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١ كانون أوّل ٢٠٠٤ تعديلاً على قانون الانتخابات يقضي باعتماد سجل الأحوال المدنية إلى جانب سجل الناخبين الذي كانت لجنة الانتخابات المركزية قد أعدته سابقا، مما أضاف أكثر من ٦٦٨ ألف صاحب حق اقترع جديد لأصحاب حق الاقتراع المسجلين ما أثار العديد من التساؤلات عن تأثير هذا الإجراء على العملية الانتخابية ونتائجها، خاصة أن السجل المدني يحتاج إلى تحديث وبه العديد من الإشكاليات التي تعود إلى تحكم الجانب الإسرائيلي به، كما أن الفترة التي فصلت بين إقرار السجل المدني كسجل انتخابي وبين إجراء الانتخابات فترة قصيرة لا تسمح بإجراء التدقيق اللازم لهذا السجل.[١١]

[١١] أنظر ورقة وليد لدادوه في هذا الكتاب "منهجية الاستطلاعات أيام الانتخابات"، ص٤٤.

جدول رقم (٢)[١٢] عدد الناخبين والمقترعين من أصحاب حق الاقتراع حسب الدائرة والسجل الانتخابي والمدني

الدائرة الانتخابية	السجل الانتخابي			السجل المدني			المجموع الكليّ لأصحاب حق الاقتراع	المجموع الكلي للمقترعين	نسبة الاقتراع ٪
	عدد المسجلين	عدد المقترعين	نسبة المقترعين٪	عدد أصحاب حق الاقتراع	عدد المقترعين	نسبة المقترعين ٪			
القدس	٢٨٣٨٧	١٧١٧٥	٦٠,٥	٣٠٩١٢	١٠٨٨٤	٣٥,٢١	٥٩٢٩٩	٢٨٠٥٩	٤٧,٣٢
جنين	٨٧٤٧٣	٦١٨٠٩	٧٠,٦٦	٥٧٩٧٤	٥١٠٩	٨,٨١	١٤٥٤٤٧	٦٦٩١٨	٤٦,٠١
طولكرم	٦٠٣٩٥	٤٤٢٢٩	٧٣,٢٣	٤٠٥١٠	٣٦٧٤	٩,٠٧	١٠٠٩٠٥	٤٧٩٠٣	٤٧,٤٧
طوباس	١٨٩٢٢	١٤٢٧٨	٧٥,٤٦	٧٢٦٦	١٠١٧	١٤,٠٠	٢٦١٨٨	١٥٢٩٥	٥٨,٤٠
نابلس	١١٥٨٤٦	٨٢٤٣٣	٧١,١٦	٧٥٩٤١	٧٠٢٤	٩,٢٥	١٩١٧٨٧	٨٩٤٥٧	٤٦,٦٤
قلقيلية	٢٩٤٩١	٢٠٤٣٤	٦٩,٢٩	١٨٨٩٠	١٨٨٢	٩,٩٦	٤٨٣٨١	٢٢٣١٦	٤٦,١٢
سلفيت	٢٣١٥٩	١٨١٥٤	٧٨,٣٩	٩٤٩٩	٨٤٨	٨,٩٣	٣٢٦٥٨	١٩٠٠٢	٥٨,١٨
رام الله	٨٨٩٦٥	٦٢٥٧٦	٧٠,٣٤	٦٢٢٣٩	٧٨٨٠	١٢,٦٦	١٥١٢٠٤	٧٠٤٥٦	٤٦,٦٠
أريحا	١٤٦٠٢	١٠٣٩٠	٧١,١٥	١٠١٨٦	١٢٢٥	١٢,٠٣	٢٤٧٨٨	١١٦١٥	٤٦,٨٦
بيت لحم	٦٠٤٨٢	٤٤٨٢٥	٧٤,١١	٣٣٠٣٥	٣٣٢٨	١٠,٠٧	٩٣٥١٧	٤٨١٥٣	٤٨,٧٥
الخليل	١٥٩٧٠٧	٩٢٠١٧	٥٧,٦٢	٨٩٩٥٩	٦٧٦٢	٧,٥٢	٢٤٩٦٦٦	٩٨٧٧٩	٣٩,٥٦
شمال غزة	٧٣٨٣٥	٤٨٩٨٨	٦٦,٣٥	٢٨٧٠٤	٥٠٦٨	١٧,٦٦	١٠٢٥٣٩	٥٤٠٥٦	٥٢,٧٢
غزة	١٣٨٥٨٢	٨١٦٩٢	٥٨,٩٥	٩٨٦٤٧	٨٩٥٩	٩,٠٨	٢٣٧٢٢٩	٩٠٦٥١	٣٨,٢١
دير البلح	٦٢٠٣٩	٣٩٧٤٨	٦٤,٠٧	٣٠٥٢٤	٣٨١٩	١٢,٥١	٩٢٥٦٣	٤٣٥٦٧	٤٧,٠٦
خانيونس	٧٨٥٠٤	٥٥٢٤٠	٧٠,٣٧	٤٦٦٢٠	٥٦٠٨	١٢,٠٣	١٢٥١٢٤	٦٠٨٤٨	٤٠,٠٠
رفح	٥١٩١٠	٣٢٧٩٦	٦٣,١٨	٢٧٢٧٦	٢٢٠٦	٨,٠٩	٧٩١٨٦	٣٥٠٠٢	٤٤,٢٠
المجموع	١٠٩٢٢٩٩	٧٢٦٧٨٤	٦٦,٥٤	٦٦٨١٨٢	٧٥٢٩٣	١١,٢٧	١٧٦٠٤٨١	٨٠٢٠٧٧	٤٥,٥٦

قررت لجنة الانتخابات المركزية يوم الاقتراع، بسبب الضغوط التي مورست عليها من قبل بعض المسؤولين في السلطة، تمديد فترة الاقتراع ساعتين إضافيتين، لتغلق صناديق الاقتراع في الساعة التاسعة مساءاً بدلاً من السابعة. كما سمحت اللجنة للذين يحملون هويات شخصية بالاقتراع في أي مركز للسجل المدني يستطيعون الوصول إليه حتى لو لم تظهر أسماؤهم في ذلك السجل – شريطة تدوين أسماءهم وأرقام هوياتهم الأمر الذي خلق بعض الإرباك ووفر فرصة للاقتراع المتكرر.

[١٢] لجنة الانتخابات المركزية، **تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥**، مصدر سابق، ص ص ١٢٣، ١٤٢-١٤٣.

أدلى ٨٠٢,٠٧٧ شخصا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية أي ما نسبته ٤٦٪ من أصحاب حق الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ عددهم ١,٧٦٠,٤٨١ مليون ناخب فلسطيني مسجلين في السجل الانتخابي والسجل المدني، وبلغ عدد المقترعين من الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي ٧٢٦,٧٨٤ مقترعا أي ما نسبته ٦٧٪ من أصحاب حق الاقتراع المسجلين في هذا السجل والبالغ عددهم ١,٠٩٢,٢٩٩ ناخباً. وبلغ عدد المقترعين من الناخبين المسجلين في السجل المدني ٧٥,٢٩٣ مقترعا وهو ما يشكل ١١٪ من أصحاب حق الاقتراع المسجلين في هذا السجل والبالغ عددهم ٦٦٨,١٨٢ ناخباً كما أشير سابقا.

تجدر الإشارة إلى أن ٩١٪ من المقترعين هم من المسجلين في السجل الانتخابي بينما صوتت البقية في مراكز السجل المدني ونصف هؤلاء تقريبا كانوا مسجلين في السجل الانتخابي. إن تفسير النسبة المتدنية للاقتراع في السجل المدني يعود في بعض جوانبه إلى عدم وجود رغبة أساسا لدى الناخبين الذين لم يسجلوا في السجل الانتخابي بالمشاركة في الانتخابات، بالإضافة إلى أن جزءاً ممن وردت أسماؤهم هم خارج البلاد وقت التصويت كما وردت أسماء لأشخاص متوفين. أشارت لجنة الانتخابات المركزية إلى أن استخدام السجل المدني خلق بعض المخاوف بحدوث تجاوزات من قبيل التصويت المتكرر أو إمكانية حدوث تزوير، إلا أن حجم التصويت من قبل المسجلين في هذا السجل جاءت بسيطة كما أن التجاوزات التي حدثت نتيجة استخدامه لم تكن ذات أثر كبير على المحصلة النهائية لنتائج الانتخابات.

تشير الإحصائيات السابقة إلى انخفاض نسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية الثانية بشكل ملحوظ (٤٦٪ من أصحاب حق الاقتراع المسجلين في مجمل السجلين الانتخابي والمدني) بل إن النسبة تنخفض إلى أدنى من ذلك في معظم الدوائر الانتخابية مثل (جنين، نابلس، رام الله، بيت لحم، شمال غزة، مدينة غزة، دير البلح، خان يونس). ورغم أن نسبة التصويت متدنية في الانتخابات الرئاسية الثانية إلا أن المقارنة بين عدد المشاركين في هذه الانتخابات والانتخابات العامة الأولى متقاربا، حيث بلغ عدد أصحاب حق الاقتراع في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦ وفق السجل الانتخابي ١,٠٣٥,٢٤٤ ناخبا أدلى بصوته منهم ٧٨٠٠٧٩ ناخبا أي ما نسبته ٧٥٪ من أصحاب حق الاقتراع المسجلين في هذا السجل. أما أصحاب حق الاقتراع المسجلين في السجل الانتخابي في الانتخابات الرئاسية الثانية فقد بلغ -كما سبقت الإشارة - ١,٠٩٢,٢٩٩ ناخباً أدلى بصوته منهم ٧٢٦,٧٨٤ مقترعا أي ما نسبته ٦٧٪ وإذا ما أضيف لهم المقترعين من الناخبين المسجلين في السجل المدني والبالغ عددهم ٧٥٢٩٣ مقترعا فان عدد المقترعين يصبح متقاربا في الانتخابات الأولى والثانية.

تشير الإحصائيات إلى انخفاض الاهتمام بالانتخابات الرئاسية لدى النساء حيث أن نسبة الرجال تزيد عن نسبة النساء بـ ٥,٠٪ في المجتمع الفلسطيني إلا أن نسبة المسجلين

من الرجال في السجل الانتخابي تزيد بـ٧٪ عن المسجلات من النساء (بلغ عدد المسجلين في السجل الانتخابي من الذكور ٥٨٤٤٢٩ بنسبة ٥٤٪ من مجموع السجلين، فيما بلغ عدد النساء المسجلات ٥٠٧٨٧٠ بنسبة ٤٧٪). تزيد نسبة المقترعين من الرجال بنحو ١٦٪ عن نسبة المقترعين من النساء (بلغ عدد المقترعين من الرجال ٤٦٥٧٨٣ بنسبة ٥٨٪ من مجموع المقترعين، وبلغ عدد المقترعات من النساء ٣٣٦٢٩٤ بنسبة ٤٢٪). وهو ما يشير بوضوح إلى انخفاض نسبة الاهتمام بموضوع الانتخابات الرئاسية بين النساء خاصة.

(٥) نتائج الانتخابات والمؤشرات

أكدت النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية التوقعات التي أشارت إلى أن مرشح حركة فتح محمود عباس سيفوز فيها، وأن النتيجة محسومة لصالحه إلا إذا حدثت تطورات غير محسوبة من قبل دعم القوى الإسلامية واليسارية لمرشح من المرشحين الآخرين، لكن انصب الاهتمام على نسبة المشاركة الشعبية في التصويت والمخاوف من انخفاض حجم المشاركة. جاءت هذه التوقعات لسببين رئيسيين: الأول لأن المنافسة لم تكن عادلة بغياب مرشح عن حركة المعارضة الأقوى (حماس) والثاني لأن مرشح فتح الآخر (مروان البرغوثي) الذي حاز على ثقة الحرس الجديد انسحب لصالح محمود عباس.

حصل محمود عباس (أبو مازن) على ٥٠١,٤٤٨ صوتا أي بنسبة ٦٣٪ من أصوات الناخبين وجاء الفارق كبيرا بين النسبة التي حصل عليها وبين ما حصل عليه أقرب منافسيه الدكتور مصطفى البرغوثي الذي حصل على ٢٠٪ من أصوات الناخبين، بينما بلغت النسبة التي حصل عليها بقية المرشحين مجتمعين ١١٪ من أصوات الناخبين، .[١٣] تؤكد هذه النتائج ما جاءت به استطلاعات الرأي العام -سابقة الذكر- التي أشارت إلى أن المرشح مصطفى البرغوثي كان من أبرز المستفيدين بعد مرشح حركة فتح محمود عباس من سحب مروان البرغوثي لترشيحه لمنصب الرئاسة، ما يعني أن كثيرين من مؤيدي مروان البرغوثي (وهم بالأساس من حركة فتح ومن توجهات سياسية أخرى قد تكون إسلامية) منحوا تأييدهم لمصطفى البرغوثي بعد انسحاب مروان البرغوثي.

[١٣] لجنة الانتخابات المركزية، تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ١٣٧.

جدول رقم (٤) النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية[١٤]

الرقم	اسم المرشح أو (الفئة)	الانتماء السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية ٪
١	محمود عباس - أبو مازن	حركة فتح	٥٠١٤٤٨	٦٢,٥٢
٢	مصطفى البرغوثي	مستقل	١٥٦٢٢٧	١٩,٤٨
٣	تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	٢٦٨٤٨	٣,٣٥
٤	عبد الحليم الأشقر	مستقل	٢٢١٧١	٢,٧٦
٥	بسام الصالحي	حزب الشعب	٢١٤٢٩	٢,٦٧
٦	السيد بركة	مستقل	١٠٤٠٦	١,٣٠
٧	عبد الكريم شبير	مستقل	٥٧١٧	٠,٧١
٨	(الأوراق الباطلة)	---	٣٠٦٧٢	٣,٨٢
٩	(الأوراق البيضاء)	---	٢٧١٥٩	٣,٣٩
مجموع عدد المقترعين			٨٠٢٠٧٧	١٠٠

أظهرت الانتخابات الرئاسية ارتفاع شعبية التوجه السياسي لمرشح حركة فتح محمود عباس والأمل باتخاذه مواقف قوية ضد الفساد وتحقيق الاستقرار ووقف الانفلات الأمني، كما أن الشارع الفلسطيني عقد آمالا كبيرة على الرئيس محمود عباس في إحداث اختراق في عملية السلام وتحقيق انفتاح اقتصادي وتخفيف الحصار الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

أظهر الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية أن العامل الأهم الذي اختار على أساسه المقترعون مرشحهم للرئاسة كان مدى قدرته على تحسين الوضع الاقتصادي (٢٣٪) ومن ثم القدرة على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل (١٩٪) تليه القدرة على فرض النظام والقانون (١٦٪). شكل الفقر والبطالة المشكلة الأهم أمام الفلسطينيين في اعتقاد الناخبين (٣٣٪) ومن ثم استمرار الاحتلال (٣١٪) ثم انتشار الفساد وغياب الإصلاح (٢٦٪). كما يشير الاستطلاع إلى أن ٣٥٪ من المستطلعة آراءهم يعتقدون أن القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد الرئيس بينما يرى ٣٠٪ أنها يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي.[١٥] وهو ما شكل مؤشرا لتوجهات الناخب الفلسطيني كان ينبغي أخذه بالاعتبار من قبل الرئيس الفلسطيني من خلال جعل محاربة الفساد أولى أولوياته خاصة بعد الفشل في تحقيق أي تقدم في المسيرة السلمية.

---

[١٤] لجنة الانتخابات المركزية، تقرير حول الانتخابات الرئاسية الثانية ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ١٣٧.

[١٥] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاعات يوم الانتخابات، رام الله، كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ - كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥.

ولعل ذلك يفسر التحول الذي طرأ على الناخب الفلسطيني بالتوجه للتصويت لحركة حماس في انتخابات الهيئات المحلية والمجلس التشريعي، حيث رفعت الحركة شعار التغيير والإصلاح ومحاربة الفساد. ولما لم يلمس الشارع أي تحرك جدي في هذا المجال من قبل الرئيس محمود عباس بعد مرور ما يزيد عن عام على انتخابه، بالإضافة إلى حالة التشرذم الشديد الذي عانت منه حركة فتح قبيل الانتخابات التشريعية، وكذلك عدم تحقيق أي إنجاز يذكر في إطار العملية السياسية بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية وخطواتها الأحادية،[١٦] حدث انقلاب حاد في آراء الناخبين الذين تم استطلاع آراءهم في يوم الانتخابات التشريعية بالمقارنة مع الانتخابات الرئاسية حيث اعتقد ٥٥٪ منهم أن اتخاذ القرارات المصيرية يجب أن يكون بيد المجلس التشريعي و ١٦٪ بيد رئيس السلطة.

كما أشار استطلاع يوم الانتخابات التشريعية إلى أن القدرة على محاربة الفساد هي العامل الأهم والأول في اختيار قائمة المرشحين للمجلس التشريعي ٦ ,٢٤٪، في حين تراجع عامل القدرة على التوصل إلى سلام إلى المرتبة الخامسة ٤ ,٩٪ وسبق ذلك الحزب السياسي بنسبة ١٩٪ والحفاظ على الوحدة الوطنية (١١٪) والقدرة على تحسين الوضع الاقتصادي (١١٪).

ناخبو محمود عباس ومصطفى البرغوثي

تشير نتائج استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات الرئاسية أن الناخبين الأكثر تأييدا لمحمود عباس هم من مؤيدي فتح والقطاعات الأقل تعليما والفئات الأكثر تدينا، بينما حاز مصطفى البرغوثي على تأييد أنصار الجبهة الشعبية وحماس والمستقلين وغير المنتمين سياسيا والأكثر تعليما والطلاب والأقل تدينا.

● الناخبون حسب التأييد السياسي

يشير استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أن ٩١٪ من المقترعين من أنصار فتح صوتوا لصالح محمود عباس وهؤلاء يشكلون ٣ ,٧١٪ من الأصوات التي حصل عليها محمود عباس في يوم الانتخابات، بينما حصل مصطفى البرغوثي على تأييد ٧٪ فقط من أنصار فتح لكنها تشكل ١٨٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها. حصل مصطفى البرغوثي على ٤٠٪ من أصوات أنصار حماس (مما يشكل ١٥٪ من مجمل

[١٦] خليل الشقاقي، ورقة تقدير الموقف السياسي الفلسطيني "على ضوء نتائج الانتخابات المحلية: "هل تكون محاربة الفساد أولى اولويات الرئيس الجديد"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسة والمسحية، ٢٠٠٥.

الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات الرئاسية). في المقابل حصل محمود عباس على ٣٧٪ من أصوات أنصار حماس (مما شكل ٤٪ فقط من مجموع الأصوات التي حصل عليها). كما حصل مصطفى البرغوثي على نسبة كبيرة من أصوات الجبهة الشعبية بلغت ٦٤٪ (مما شكل ١٢٪ من مجمل الأصوات التي حصل عليها). أما محمود عباس فقد حصل على ٣٢٪ من أصوات مؤيدي الجبهة الشعبية (أي أقل من ٢٪ من نسبة الأصوات التي حصل عليها). (أنظر الشكل والجدول التاليين)

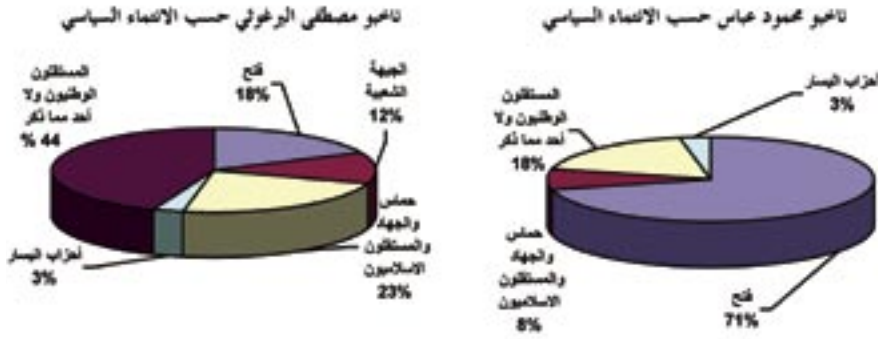

جدول رقم (٥) طريقة تصويت الناخبين حسب انتماءاتهم السياسية

التأييد السياسي للناخبين	محمود عباس ٪	مصطفى البرغوثي ٪	آخرون ٪	المجموع ٪
فتح	٩١	٧	٢	١٠٠
حماس	٣٧	٤٠	٢٣	١٠٠
الجهاد الإسلامي	٣٤	٢٨	٣٨	١٠٠
حزب الشعب	٢٤	١٧	٥٩	١٠٠
الجبهة الشعبية	٣٢	٦٤	٤	١٠٠
الجبهة الديمقراطية	٧	١٣	٨٠	١٠٠
فدا	٥٠	٥٠	–	١٠٠
مستقل إسلامي	٤٤	٢٥	٣١	١٠٠
مستقل وطني	٤٦	٤٤	١٠	١٠٠
لا أحد مما ذكر أعلاه	٥٨	٣١	١١	١٠٠
غير ذلك	٤٢	٢٥	٣٣	١٠٠

● **الناخبون حسب مستوى التعليم**

يظهر الجدول رقم (٦) أن ٨٤٪ من المقترعين الأميين صوتوا لصالح محمود عباس (أي ٤ ٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها) مقابل ١١٪ منهم صوتوا لصالح مصطفى البرغوثي (يشكلون ٢٪ من مجمل الأصوات التي حصل عليها).

يبين الشكلان التاليان وجدول رقم ٦ أن ٧٠٪ من الأصوات التي حصل عليها مصطفى البرغوثي هي من ناخبين بمستوى تعليمي ثانوي فأعلى (وهي تشكل ٢٣٪ من أصوات حملة الثانوي و٢٧٪ من حملة الدبلوم و٢٢٪ من حملة شهادة البكالوريوس و١١٪ ممن يحملون شهادة ماجستير فأعلى). في المقابل، جاء ٦٠٪ من ناخبي محمود عباس من حملة الشهادة الثانوية أو أعلى من ذلك (٦٦٪ من مجموع الناخبين الحاصلين على الثانوي، ٦٣٪ من الدبلوم، ٦٨٪ من البكالوريوس و٧٨٪ من حملة شهادة الماجستير فأعلى).

جدول رقم (٦) طريقة تصويت الناخبين حسب مستواهم التعليمي

مستوى التعليم	محمود عباس ٪	مصطفى البرغوثي ٪	الآخرون ٪	المجموع ٪
أمي	٨٤	١١	٥	١٠٠
ابتدائي	٧٥	١٣	١٢	١٠٠
إعدادي	٧٣	١٨	٩	١٠٠
ثانوي	٦٦	٢٣	١١	١٠٠
دبلوم	٦٣	٢٧	١٠	١٠٠
بكالوريوس	٦٨	٢٢	١٠	١٠٠
ماجستير فأعلى	٧٨	١١	١١	١٠٠

● **الناخبون حسب درجة التدين**

يشير الشكلان التاليان إلى أن ٩٧٪ من الأصوات التي حصل عليها محمود عباس هي لناخبين يعتبرون أنفسهم إما متدينين أو متوسطي التدين، حيث أشار ٧١٪ ممن يصفون أنفسهم بمتدينين و٧٠٪ ممن يصفون أنفسهم بمتوسطي التدين أنهم قد صوتوا لصالح محمود عباس مقابل ١٨٪ و٢١٪ منهم لصالح مصطفى البرغوثي. في المقابل حصل مصطفى البرغوثي على ٣٣٪ من أصوات الذين لا يعتبرون أنفسهم متدينين (وهو ما شكل ٧٪ من نسبة الأصوات التي حصل عليها هذا المرشح مقارنة بنسبة بلغت ٣٪ من الأصوات التي منحت لمحمود عباس). (أنظر الشكلين التاليين)

جدول رقم (٧) طريقة تصويت الناخبين حسب درجة تدينهم

مستوى التدين لدى الناخبين	محمود عباس٪	مصطفى البرغوثي٪	الآخرون٪	المجموع٪
متدين	٧١	١٨	١١	١٠٠
متوسط التدين	٧٠	٢١	٩	١٠٠
غير متدين	٥١	٣٣	١٦	١٠٠
لا رأي/ لا أعرف	٤٤	٣٣	٢٣	١٠٠

(٦) تقييم العملية الانتخابية من وجهة نظر المراقبين المحليين والدوليين

أصدرت العديد من الهيئات الرقابية المحلية والدولية التي أشرفت على عملية الانتخابات من خلال المراقبين التابعين لها تقاريراً تقيم فيها انتخابات الرئاسة الفلسطينية بكل ما تشمله هذه العملية من إجراءات ونتائج وأداء للجنة الانتخابات المركزية، ومن أبرز الهيئات المحلية والدولية التي أصدرت تقارير تقييمية لانتخابات الرئاسة الفلسطينية "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ومجموعة المراقبين التابعين للاتحاد الأوروبي وبعثة المراقبين الدولية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية".

أشادت هذه البعثات الرقابية بأداء لجنة الانتخابات المركزية في إدارة العملية الانتخابية رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها وفي مقدمتها إجراءات قوات الاحتلال الإسرائيلية، والضغوطات المختلفة التي تعرضت لها من قبل العديد من المسؤولين من حركة فتح في السلطة خاصة في الساعات الأخيرة من يوم الاقتراع حيث قامت تحت هذه الضغوط بالسماح لحملة البطاقات الشخصية بالاقتراع بغض النظر عن مكان إقامتهم خلافا لنص الفقرة ٢ من المادة ١٥ من قانون الانتخابات ونص الفقرة ٣ من المادة ٦ اللتان تنصان على " لا يجوز للناخب الإدلاء بصوته في غير الدائرة التي سجل فيها" و " لا يجوز أن يدرج اسم الناخب في غير جدول الناخبين العائد للمنطقة التي يقيم فيها" وكذلك مخالفة اللجنة لنص الفقرة (١) من المادة ٧٢ من القانون عندما قامت تحت الضغوط بتمديد فترة الاقتراع لمدة ساعتين إضافيتين، وإن عادت هذه التقارير وأكدت على أن هذه التجاوزات لم يكن لها تأثير يذكر على الحصيلة النهائية للنتائج. وأشارت أيضا إلى بعض الخروقات التي تمثلت في تقديم الدعم من أشخاص في مؤسسات السلطة لبعض المرشحين واستغلال موارد بعض المؤسسات الأهلية لذات الغرض، واستمرار الدعاية الانتخابية في يوم الاقتراع رغم أن القانون يحظر ذلك، وعدم توفر أماكن في بعض المراكز للمراقبين وممثلي المرشحين، ووجود بعض أفراد الأجهزة الأمنية في بعض المراكز الانتخابية غير المكلفين بحمايتها، يضاف إلى ما تقدم الصعوبات التي فرضها الاحتلال على حركة المرشحين والناخبين في بعض المناطق خاصة في القدس.[١٧]

كذلك أشادت تقارير المراقبين بالاستعدادات التي تمت لإجراء الانتخابات من تسجيل للناخبين وإعداد السجل الانتخابي، وقائمة المرشحين، وإدارة الحملات الانتخابية، وجاهزية مراكز الاقتراع وتنظيمها وتغطيتها معظم التجمعات السكانية. وبشكل عام أظهرت الانتخابات الرئاسية أهمية الدور الذي قامت به لجنة الانتخابات المركزية في الإعداد لهذه العملية، رغم المعوقات الكثيرة التي واجهت عملها، والمصداقية والنزاهة التي يتمتع بها أعضاء اللجنة. كما أبرزت هذه الانتخابات وما سبقها من إجراءات التصميم لدى الشعب الفلسطيني وقيادته على تجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وقدرته على إجراء الانتخابات في ظل ظروف صعبة وفي أجواء من النظام والهدوء. بالرغم من بعض الخروقات والتجاوزات التي وقعت أثناء العملية الانتخابية إلا أنها تجاوزات لا ترقى إلى درجة التزوير كما أنها لم تؤثر في النتائج النهائية للانتخابات.

---

[١٧] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ص ١٤-٢٣. أنظر أيضا تقرير الاتحاد الأوروبي حول الانتخابات الرئاسية الفلسطينية وهو بعنوان "الانتخابات الفلسطينية تتخطى الظروف الصعبة والمتوترة ولكنها تبرز التحديات القائمة، ٢٠٠٥. وأيضا، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، التقرير النهائي: الانتخابات الرئاسية الفلسطينية ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥، رام الله، ٢٠٠٥، ص ص ٧-١٢.

خاتمة

جاءت الانتخابات الرئاسية الثانية لسد الفراغ الدستوري الذي نتج عن الشغور المفاجئ لمنصب رئيس السلطة الوطنية بوفاة الرئيس ياسر عرفات، وتمت العملية الانتخابية في ظل تنافس سبعة من المرشحين الذين يمثلون قوى سياسية ومستقلين بعضهم ذي توجه إسلامي لكن العملية التنافسية لم تكن كاملة بل كانت منقوصة بشكل جوهري لغياب القوة المعارضة الرئيسية عنها وهي حركة حماس. في المقابل شهدت الانتخابات الرئاسية الثانية تحولا في مواقف بعض القوى السياسية الفلسطينية من المشاركة في العملية الانتخابية بعد أن قاطعت هذه العملية في الانتخابات العامة الأولى ١٩٩٦، وقد شمل التحول مواقف القوى اليسارية وفي مقدمتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية، كما برزت بوادر للتحول في موقف حركة حماس رغم مقاطعتها للانتخابات، حيث جاءت مبرراتها للمقاطعة إجرائية، وأعطت مؤشرا للاتجاه نحو مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية (٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦).

جاءت نتائج الانتخابات الرئاسية متفقة مع التوقعات التي أشارت إلى أن مرشح حركة فتح محمود عباس سيفوز في الانتخابات كنتيجة حتمية لترشيح حركة فتح له وانسحاب المرشح الآخر لها (مروان البرغوثي) وعدم مشاركة مرشح من القوى المعارضة الرئيسية (حماس). مع ذلك يمكن القول أن هذه الانتخابات قد جرت في ظل قدر -وإن كان محدودا- من التعددية والتنافسية خاصة من قبل المرشح المستقل الدكتور مصطفى البرغوثي والذي حصل على ٢٠٪ من أصوات الناخبين.

وبالرغم من بعض المعوقات والتجاوزات التي تخللت العملية الانتخابية، خاصة فيما يتعلق باستخدام السجل المدني وتمديد الاقتراع ساعتين تحت ضغوط بعض المسؤولين في السلطة والسماح بالاقتراع بالاعتماد على البطاقة الشخصية بصرف النظر عن السجل الانتخابي ودون الالتزام بمراكز الاقتراع المخصصة، والصعوبات التي واجهتها عملية الاقتراع في بعض المناطق خاصة القدس بسبب القيود والإجراءات الإسرائيلية، إلا أن التقييم النهائي للعملية الانتخابية الذي جاء في تقارير المراقبين المحليين والدوليين أشار إلى أن الانتخابات جرت في أجواء هادئة نسبيا وامتازت بدرجة معقولة من الشفافية والنزاهة، وأن التجاوزات التي حدثت لم تؤثر بشكل جوهري على الحصيلة النهائية لنتائج الانتخابات.

أظهرت نتائج الانتخابات وتوجهات الناخبين أن اهتمام الشارع الفلسطيني كان منصبا على تحسين الأوضاع الاقتصادية والتقدم في العملية السلمية مع إسرائيل ومحاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية.

الفصـل السادس

نتائج انتخابات الحكم المحلي

عدنان عوده

مقـدمـة

جرت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية في مراحل أربعة على مدار عام كامل، بعد مرور ثماني سنوات على إصدار قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية لسنة ١٩٩٦، وبفترات زمنية متباعدة نسبيا، وبنظامين انتخابيين مختلفين، وفي ظل تنافس سياسي وفصائلي محموم، وتباين في النتائج وادعاءات حزبية بأن كل طرف حقق فوزا لصالحه. لم تجر انتخابات المرحلة الخامسة التي تشمل (٦٢) هيئة محلية منها مدن كبرى مثل الخليل وغزة وطولكرم، ولم يتم تحديد موعد لعقدها حتى إعداد هذه الورقة.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل نتائج الانتخابات المحلية، وتحديد العوامل التي أسهمت في التأثير على نتائج الانتخابات في المراحل الأربعة، وتوزيع القوى السياسية في الهيئات المحلية بالمدن والريف وبالضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك تتطرق الورقة إلى العقبات التي واجهت عملية تعيين رؤساء الهيئات المحلية وأسباب ذلك، وما حققته المرأة في هذه الانتخابات ودور "الكوتا" النسائية، وتوقعات الناخبين من الهيئات المحلية الجديدة المنتخبة.

(١) مفهوم الحكم المحلي

أشار القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية في المادة (٨٥) إلى تنظيم البلاد بقانون وحدات إدارة محلية. لكن أطلق قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية، وقانون الهيئات المحلية على الهيئات المحلية اسم هيئات الحكم المحلي. الملاحظ أن المشرع الفلسطيني قد خلط بين مفهومين معتبراً الحكم المحلي

(local government)، والإدارة المحلية (local administration) مسميان لشيء واحد، رغم أن الأمر ليس كذلك تماما. فالحكم المحلي غير متعلق فقط بمفهوم الوظيفة الإدارية، بل يتعداه ليرتبط بالوظيفة الحكومية والعلاقة بما هو سياسي وإداري. وقد جسد قانون انتخابات الهيئات المحلية الفلسطيني هذا المفهوم من خلال مشروعية الحكم المحلي بالمادة (٨) عندما نص على "تجري الانتخابات بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية ولا يجوز التصويت بالوكالة".

إن الإدارة المحلية هي شكل من أشكال اللامركزية والتفويض على إبقاء التبعية للمركز، ولا يتعدى استقلالها الطابع الإداري وحسبما يحدده لها القانون أو التشريعات أو التفويض المسموح به، وغالبا ينحصر دورها في المجالات الخدمية والفنية. في المقابل ينشئ الحكم المحلي صلة وثيقة ما بين السياسي والإداري، ويمنح الهيئات المحلية القدرة على تحديد مجالات التنمية المحلية، وصياغة السياسات العامة وتقريرها، ويعزز مشاركتها في التنمية الوطنية.

إن الحكم المحلي وسيلة لتوزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة، مما يؤدي إلى تقوية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للكيان السياسي أو الدولة. وهو ما من شأنه أن يظهر أثرا إيجابياً في مواجهة الأزمات والهزات السياسية والاقتصادية. لذا يتطلب بلورة نظام متقدم للحكم المحلي وتبنيه باعتباره المدرسة الحقيقية للبناء الديمقراطي والتنمية السياسية.[١]

التعديلات على القانون

أجريت على قانون انتخابات الهيئات المحلية ثلاث تعديلات جوهرية منذ إقراره العام ١٩٩٦ وحتى عقد انتخابات المرحلة الرابعة في نهاية العام ٢٠٠٥، وقد تمت هذه التعديلات الثلاثة في عام واحد ما بين تموز (يوليو) ٢٠٠٤ وآب (أغسطس) ٢٠٠٥ أي قبل وأثناء انتخابات الهيئات المحلية بمراحلها المختلفة الأربعة. تناول التعديل الأول للقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، مسألة انتخاب رئيس مجلس الهيئة المحلية من قبل أعضاء المجلس بعدما كان القانون يجعل انتخاب رئيس مجلس الهيئة المحلية مباشرة من قبل المواطنين المقيمين في الهيئة المحلية[٢]. وقد جرت انتخابات المرحلة الأولى في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ والثانية في ٥/ ٥/ ٢٠٠٥ حسب هذه التعديلات.

في التعديل الثاني بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥ جرى تغيير النظام الانتخابي من نظام الأكثرية، الذي جرت على أساسه الانتخابات في المرحلة الأولى والثانية، إلى نظام التمثيل النسبي.

---

[١] محمد فتح الله الخطيب وصبحي محرم، اتجاهات معاصرة في نظام الحكم المحلي، جامعة القاهرة، ١٩٦٧.

[٢] تم تقديم هذا التعديل من قبل لجنة الداخلية والأمن بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٤ وصدر عن الرئيس بتاريخ ٠١/ ١٢/ ٢٠٠٤، علماً بأن القراءة الثالثة شملت تعديلاً وإضافة جديدة خاصة بالكوته النسائية بحيث أصبح تمثيل المرأة في المجالس المحلية لا يقل عن مقعدين.

أما التعديل الثالث بتاريخ ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٥، جرى خلال أسبوعين من التعديل الثاني، تضمن إعادة النظر في مقاعد الكوته النسوية بحيث تم ترتيب هذه الحصة في القوائم الحزبية وضمان تمثيل امرأتين على الأقل في المجالس المحلية بدلا من ٢٠٪ من مقاعد الهيئات المحلية، وتخصيص مقاعد مضمونة للمسيحيين، وخفض نسبة الحسم من ١٠٪ إلى ٨٪. على أساس هذه التعديلات الأخيرة جرت الانتخابات في المرحلتين الثالثة والرابعة اللتان أجريتا في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، وكانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

يؤخذ بصورة عامة على هذه التعديلات أنها مست القانون على نحو جوهري في الوقت الذي عقدت فيه انتخابات الهيئات المحلية في أجزاء من الوطن حسب نظام انتخابي وأجزاء أخرى بنظام آخر، أي أنة عقدت انتخابات محلية واحدة بنظامين مختلفين، الأمر الذي يخل بقاعدة المساواة للمواطنين كافة من حيث حقهم في التصويت والترشح.

يمكن إجمال تأثير هذه التعديلات في نتائج الانتخابات بالنقاط التالية:

- مكن تعديل القانون على أساس التمثيل النسبي معظم القوى السياسية والفصائل من الفوز بمقاعد في انتخابات الهيئات المحلية، بعكس نظام الأغلبية الذي حصر السيطرة في الهيئات المحلية على قوى سياسية معينة دون غيرها. أظهرت نتائج انتخابات المرحلتين الثالثة والرابعة استفادة الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة مثل الجبهة الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب وفدا والجهاد الإسلامي من تعديل النظام الانتخابي، حيث حصلت في المرحلتين الثالثة والرابعة على ١٩٪ و ٢٨٪ على التوالي مقابل ١٦٪ و١٨٪ في المرحلتين الأولى والثانية من مجموع المقاعد.
- أدى عدم انتخاب رئيس الهيئة المحلية، في المرحلتين الأولى والثانية، بشكل مباشر من المواطنين إلى إضعاف سلطات رئيس الهيئة وصلاحياته، وسهولة التأثير في قراراته من قبل القوائم المتحالفة في المجلس. كما أن طبيعة النظام الانتخابي (النظام النسبي) تجعل من الصعب حسم أغلبية مقاعد المجلس المحلي من قبل قائمة واحدة، ما فرض إقامة تحالفات بين القوائم على أسس سياسية منحت رئاسة الهيئة المحلية للقائمة الأصغر في بعض المجالس وليس للقائمة التي تملك الأغلبية النسبية.

(٢) نتائج الانتخابات و توزيع القوى

جرت انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية على أربعة مراحل: الأولى عقدت بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ في ٢٦ هيئة محلية في الضفة الغربية و١٠ هيئات في قطاع غزة بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠٠٥، والثانية عقدت في ٥/ ٥/ ٢٠٠٥ ضمت ٨٤ هيئة محلية موزعه على كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، والثالثة أجريت بتاريخ ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٥ في ١٠٤ هيئات محلية فقط. أما انتخابات المرحلة الرابعة فقد عقدت بتاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ في ٤٠

هيئة محلية . جرى تأجيل إجراء الانتخابات في مدن كبرى مثل الخليل وغزة، ففي مدينة الخليل لم يتم الاتفاق مع الاسرائيليين حول عقد الانتخابات في البلدة القديمة، وفي مدينة غزة لم تتفق الفصائل الفلسطينية لأسباب تتعلق بنتائج مدينة رفح .

توزيع الأصوات

تشير نتائج الانتخابات المحلية في المراحل الأربعة إلى تفوق حركة فتح على حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث حصلت الأولى على ٣٧٪ والثانية على ٣٤٪ . حصلت حركة فتح في الضفة الغربية على (١٧٥٢٥٠) صوتاً أي ٣٧ ٪، وحصلت حركة حماس على (١٥٦٨٥٧) صوتاً أي ٣٣ ٪ . أما في قطاع غزة فحصلت حركة فتح على (٥٩٣٤٧) صوتاً أي ما نسبته ٣٧٪، وحصلت حركة حماس على (٦٠٠٦٣) صوتاً أي ما نسبته ٣٨ ٪ .

كما أن نتائج الانتخابات تشير إلى أن حركة حماس تحظى بشعبية كبيرة في المدن وتتفوق على حركة فتح . في المقابل ما زالت حركة فتح تحتفظ بشعبية كبيرة في القرى وتتفوق على حركة حماس (أنظر الجدول رقم ١)، فقد حصلت حركة حماس في مدن الضفة الغربية على ٤٧٪ مقارنة بـ ٢٩٪ لحركة فتح . فيما حصلت حركة فتح في القرى على ٣٩٪ مقارنة بـ ٢٩٪ لحركة حماس . أما في قطاع غزة : فقد حصلت حركة حماس في المدن على ٤١٪ مقارنة بـ ٣٧٪ لحركة فتح . وحصلت حركة فتح في القرى على ٣٧٪ مقارنة بـ ٣٥٪ لحركة حماس .

جدول رقم (١) توزيع الأصوات بين فتح وحماس في مجمل المراحل الأربعة حسب المنطقة والسكن

عدد الهيئات	المنطقة والمرحلة	فتح		حماس	
		عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١١	مدن الضفة	٣٠٥٢٣	٢٩	٤٩٢٦٧	٤٧
٢٣٢	قرى الضفة	١٤٤٧٢٧	٣٩	١٠٧٥٩٠	٢٩
٢٤٣	الضفة (كافة المراحل)	١٧٥٢٥٠	٣٧	١٥٦٨٥٧	٣٣
٢	مدن غزة	٢٣٣٨٨	٣٧	٢٦٠١١	٤١
١٩	قرى غزة	٣٥٩٥٩	٣٧	٣٤٠٥٢	٣٥
٢١	قطاع غزة (كافة المراحل)	٥٩٣٤٧	٣٧	٦٠٠٦٣	٣٨
١٣	مدن الوطن	٥٣٩١١	٣٢	٧٥٢٧٨	٤٥
٢٥١	قرى الوطن	١٨٠٦٨٦	٣٩	١٤١٦٤٢	٣١
٢٦٤	الوطن (كافة المراحل)	٢٣٤٥٩٧	٣٧	٢١٦٩٢٠	٣٤

توزيع المقاعد

حصلت حركة فتح في المراحل الأربعة كافة على ١٤٠٣ مقعدا أو ما يعادل ٥١٪ من مجمل مقاعد مجالس الهيئات المحلية، وحصلت حماس على ٨٢٥ مقعدا أو ما يعادل ٣٠٪ (أنظر جدول رقم (٥-٥) في الملحق رقم ٥). ولفهم حيثيات الفارق ما بين نسبة الأصوات ٣٧٪ ونسبة المقاعد ٥١٪ التي حصلت عليها حركة فتح في الانتخابات المحلية تجدر الإشارة إلى ما يلي:

١. أن حركة فتح تحظى بتأييد واسع في المناطق الريفية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وقد جرت الانتخابات المحلية في ٢٥١ قرية تضم مجالسها ٢٥٧٧ مقعدا مقابل ١٩١ مقعدا لثلاثة عشر مدينة. ما يعني أن حركة فتح حصلت على نسبة عالية من مقاعد المجالس "القروية" التي تحظى فيها حركة فتح بشعبية كبيرة. كما أن المجالس المحلية "القروية" تضم تسعة مقاعد وفقا لقانون الهيئات المحلية في حين تضم المجالس المحلية "المدن" ١٥ مقعدا فقط. أي أنه مهما بلغ حجم التصويت لحركة حماس في المدن (٤٥٪) فإنه تبقى نسبة مقاعد المدن قليلة.

٢. أن معظم الهيئات التي فازت مجالسها المحلية بالتزكية، وهي ٢٣ هيئة محلية أي ٩٪ من مجمل عدد المجالس المحلية، كانت لصالح حركة فتح.

رئاسة مجالس الهيئات المحلية

حصلت حركة فتح على رئاسة ١٥٥ من ٢٦٤ هيئة محلية، أي ٥٩٪ من مجمل المجالس المحلية التي جرت فيها انتخابات، وحصلت حركة حماس على رئاسة ٧٢ هيئة محلية أي ٢٧٪، فيما حصل المستقلون والأحزاب الأخرى على رئاسة ٣٧ مجلسا محليا، أي ١٤٪. (انظر جدول رقم (٥-٩) في الملحق رقم ٥). فازت حركة فتح بأغلبية المقاعد في ١٢٤ هيئة محلية في المراحل الأربعة كافة أي ٤٧٪ من مجمل الهيئات المحلية، وفازت حركة حماس بأغلبية المقاعد في ٥٨ هيئة محلية أي ٢٢٪، وفاز الآخرون بالأغلبية في ٣٤ هيئة محلية أي ١٣٪، في حين حصل ائتلاف قوى سياسية مختلفة على الأغلبية في ٤٨ هيئة محلية أو ما نسبته ١٨٪. (أنظر جدول رقم (٥-٨) في الملحق رقم ٥).

حصلت فتح على رئاسة ٣١ هيئة محلية من ٤٨، أي ٦٥٪، من الهيئات المحلية التي لم تحصل أي من القوائم الانتخابية على أغلبية فيها، وحصلت حماس على رئاسة ١٤ هيئة محلية أي ٢٩٪، فيما حصل الآخرون على رئاسة ٣ هيئات محلية أي ٦٪. تعود أسباب تمكن حركة فتح من التحالف مع القوائم الانتخابية في الهيئات المحلية إلى: (١) أن عددا من المرشحين والقوائم الانتخابية تشكلت من أعضاء من حركة فتح تنافسوا

مع القائمة الرسمية في الانتخابات. (٢) أن عددا من المرشحين والقوائم الانتخابية ينتمون إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وفضلوا التحالف مع حركة فتح. (٣) أن عددا من المستقلين الوطنيين "العلمانيين" لم يتحالفوا مع حركة حماس لأسباب فكرية ما اضطرهم للتحالف مع حركة فتح. (٤) أن عددا من المرشحين والقوائم تحالفوا مع حركة فتح باعتبارها الحزب الحاكم ما يمكنها من توفير خدمات إضافية من السلطة المركزية. أخذت الاتفاقيات التي عقدت بين القوائم الانتخابية[٣] لحل مسألة اختيار رئيس مجلس الهيئة المحلية أشكالا مختلفة. فعلى سبيل المثال: التناوب على رئاسة المجلس، بمعنى أن تتفق القوائم على تقسيم الرئاسة لمدتين أو أكثر كما حصل في عصيرة الشمالية وحوارة وبيتونيا، أو توزيع المقاعد على نحو يرضي الطرفين اللذين شكلا الأغلبية المطلقة.

لكن بعض المجالس (صانور، ويتما[٤]، وطلوزة، وعينابوس، وصرة) لم تتمكن من اختيار رئيس للهيئة المحلية لفترة زمنية طويلة مما تسبب في حالة شلل في هذه الهيئات. إن بقاء عدد من الهيئات المحلية دون رئيس لمجلسها لفترة زمنية طويلة يعد قصورا في قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية[٥] الذي لم ينص على تحديد مهلة زمنية، كحد أقصى، لإنجاز الاتفاقيات بين القوائم الانتخابية لاختيار رئيس الهيئة، أو تدخل وزير الحكم المحلي لفض الخلاف بفرض اتفاق على القوائم الانتخابية أو إعادة الانتخابات للهيئة المحلية.

---

[٣] توضح الأمثلة التالية بعض الإشكاليات التي رافقت تعيين رئيس للهيئات المحلية: في بلدة عصيرة الشمالية أدى الخلاف بين الجبهة الشعبية (٤) مقاعد وحماس (٤) مقاعد على شخص الرئيس إلى انتقال الحوار إلى مفاوضات بين الجبهة الشعبية وفتح (٣) مقاعد، وبعد حوار ومفاوضات طويلة ومضنية جرى الاتفاق على تشكيل المجلس بتقاسم الأربع سنوات بين الجبهة وفتح بواقع عامين لكل منهما. وفي قرية طلوزة لم يشكل المجلس إلا بعد ثلاثة أشهر وفشلت المفاوضات بين حماس (٤) مقاعد وفتح (٣) مقاعد، حيث شكل من ائتلاف حماس مع قائمة أبناء البلد (تحالف الجبهة الشعبية وفدا) مقعدين برئاسة حماس.

[٤] فازت الجبهة الديمقراطية بمقعد واحد وكل من فتح وحماس بأربعة مقاعد.

[٥] تنص المادة (٥٦) على أنه "١. يعقد المجلس أول اجتماع له لانتخاب رئيس المجلس خلال مدة أسبوعين من تاريخ انتخاب أعضاءه. يرأس هذا الاجتماع أكبر الأعضاء سناً للمجلس ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور ثلثي أعضائه. ٢. في حال تعذر الاجتماع بحضور ثلثي الأعضاء، يدعو أكبر الأعضاء سناً لاجتماع آخر خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ الاجتماع ويكون هذا الاجتماع صحيحاً بحضور أغلبية أعضاء المجلس. ٣. ينتخب المجلس رئيساً له بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة تعاد الانتخابات بين الحائزين على أعلى الأصوات ويكون المرشح الفائز بأعلى الأصوات في المرة الثانية رئيساً للمجلس، وفي حال تساوت الأصوات يتم اختيار رئيس المجلس بالقرعة".

مكانة المرأة في المجالس المحلية

خصص القانون المعدل لقانون انتخابات المجالس المحلية العام ٢٠٠٤ مقاعد مضمونة للمرأة (مقعدين على الأقل) في المجالس المحلية في المرحلتين الأولى والثانية. بعد المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، عدل المجلس التشريعي قانون انتخابات المجالس المحلية، وتبنى النظام النسبي على أن تلتزم القوائم الانتخابية بوضع امرأة في أول خمس أسماء وأخرى في الخمسة التي تليها. وضمن القانون تمثيل امرأتين على الأقل في كل مجلس محلي لا يزيد عدد أعضائه عن ١٣ عضوا وثلاثة نساء في المجالس المحلية التي تتكون من ١٥ عضوا. جاءت نتائج مشاركة المرأة في المراحل الأربع على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٠٩٤ والنساء ٢٠٧ للتنافس على ٤٢٤ مقعداً في ٣٦ مجلسا محليا. فاز الذكور بـ ٣٥٢ مقعدا، وفازت النساء بـ ٧٢ مقعدا، ٤٨ منهن فزن بالمنافسة، و٢٤ فزن وفقا "للكوتا النسائية". أي أن النساء حصلن في المرحلة الأولى على ١٧ ٪ من مجمل المقاعد.

- المرحلة الثانية: بلغ عدد المرشحين من الذكور ٢٠٩٠ والنساء ٣٩٥ للتنافس على ٩١٢ مقعداً في ٨٤ مجلسا محليا. حصل الذكور على ٧٤٧ مقعدا، وحصلت النساء على ١٦٥ مقعدا، منهن ١٠٥ مرشحة فزن بالمنافسة، و٦٠ مرشحة فزن اعتمادا على "الكوتا النسائية". أي أن النساء حصلن في هذه المرحلة على حوالي ١٨ ٪من المقاعد.

- المرحلة الثالثة: بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٨٨٨ والنساء ٦٠٥. وذلك بنسبة ٧٦٪ و٢٤٪ على التوالي. فاز الذكور بـ ٨١٠ مقعداً والنساء بـ ٢٠٨ مقعداً، ١١٧ منهن فزن بالمنافسة و ٩١ فزن بإعمال نص القانون الخاص بالكوتا، أي أن النساء حصلن في المرحلة الثالثة على ٢٠٪ من مجموع المقاعد.

- المرحلة الرابعة: بلغ عدد المرشحين من الذكور ١٠٥٣ والنساء ٢٦٦ وذلك بنسبة ٨٠٪ و٢٠٪ على التوالي. فاز الذكور بـ ٣٢٩ مقعداً والنساء بـ ٨٥ مقعداً. ٢٦ فزن بالمنافسة و ٥٩ فزن بإعمال نص القانون الخاص بالكوتا، أي أن النساء حصلن في المرحلة الرابعة على ٢١٪ من مجموع المقاعد.

أسهمت الكوتا النسائية في زيادة حجم ترشيح النساء في الانتخابات، وأدت إلى رفع نسبة حصولهن على مقاعد في مجالس الهيئات المحلية، حيث حصلت النساء على ١١ ٪ من المقاعد في كل من المرحلة الأولى والثانية دون الاعتماد على الكوتا، ورفعت الكوتا النسائية نسبة المقاعد التي فازت بها النساء ٦٪ و٧٪ في المرحلتين الأولى والثانية على التوالي. أما في المرحلتين الثالثة والرابعة فقد حصلن على ١١٪ و٦٪ على التوالي دون الاعتماد على الكوتا، ورفعت الكوتا النسوية نسبة المقاعد التي فازت بها النساء ألى ٩٪ و١٥٪ في المرحلتين الثالثة والرابعة على التوالي.

بصورة عامة، لا يزال دور المرأة حسب نتائج انتخابات الهيئات المحلية ضعيفا. على الرغم من أن الكوتا وفرت مقاعد مضمونه للمرأة وأن ٤٩٪ من المسجلين للانتخابات هم من النساء، إلا أن حجم مشاركتها في مقاعد الهيئات المحلية لم يتجاوز ١٩٪، وأن نسبة المرشحات في الدورات الأربع لم تتجاوز الـ ١٩٪ من مجمل المرشحين. سجلت أعلى نسبة ترشح للنساء في الدورة الثالثة بـ٢٤٪ من المرشحين (٦٠٥ نساء من ٢٤٩٣ مرشحا). كما أن المرأة لم تتمكن من الوصول لرئاسة مجالس الهيئات المحلية إلا في ثلاثة مواقع جميعها في محافظة رام الله والبيرة هي مدينة رام الله ومجلس محلي بيت ريما ومجلس قروي عبوين.

(٣) العوامل المحركة للناخبين

أثر العديد من العوامل في سلوك الناخبين في الانتخابات المحلية حسب ما أوضحت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مواقع مختارة في الدورات الأولى والثانية والرابعة. شكلت محاربة الفساد والتمتع بالنزاهة والبعد عن الفساد العامل الأبرز في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخب الفلسطيني أيام انتخابات المجالس المحلية. يمكن إجمال العوامل المؤثرة كما يلي:

• تحديد المشكلة الأولى الأهم لدى الناخبين

أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مواقع مختارة في أيام الانتخابات المحلية أن ٣٥٪ من الناخبين الذين تمت مقابلتهم في المواقع المختارة، في المرحلة الأولى والثانية، رأوا أن تفشي البطالة وانتشار الفقر هي المشكلة ذات الأهمية الأولى، أما في المرحلة الرابعة فقد انخفضت إلى ٢٥٪. لكن في المرحلة الرابعة ارتفعت نسبة الذين يرون أن المشكلة الأولى هي الفساد إلى ٣٢٪ مقارنة مع ٢٩٪ في المرحلة الثانية و٢٣٪ في المرحلة الأولى. تراجعت نسبة الذين يرون بأن الاحتلال وممارساته هو المشكلة الأولى من ٣٥٪ في المرحلة الأولى إلى ٢٨٪ في المرحلة الرابعة. زادت نسبة الذين اعتبروا أن الفلتان والفوضى هي المشكلة الأولى بمقدار ٧ نقاط من ٦٪ في المرحلة الأولى إلى ١٣٪ في المرحلة الرابعة. يوضح الشكل رقم ١ المشكلة ذات الأهمية الأولى لدى الناخبين في أيام الانتخابات المحلية (المراحل الأولى والثانية والرابعة).

شكل رقم (١) المشكلة الأولى لدى الناخبين في مواقع مختارة في المراحل الأولى والثانية والرابعة من الانتخابات المحلية

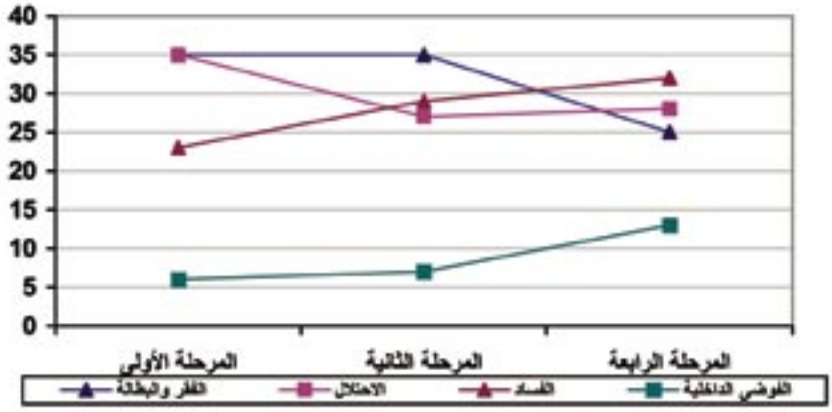

يتضح من نتائج الاستطلاعات أن ناخبي حماس يعطون الأهمية الأكبر للفساد ثم الفقر والاحتلال وأخيرا الفوضى الداخلية. أما ناخبو فتح فيرون أن الاحتلال هو المشكلة الأولى يتبعه الفقر والبطالة فالفساد ثم الفوضى. (أنظر الجدول رقم ٢)

جدول رقم (٢) المشكلة الأولى الأهم لدى الناخبين في مواقع مختارة حسب الانتماء السياسي (٪)

المشكلة الأهم	المرحلة الأولى				المرحلة الثانية				المرحلة الرابعة			
	مجموع الناخبين	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبون آخرون	مجموع الناخبين	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبون آخرون	مجموع الناخبين	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبون آخرون
البطالة والفقر	٣٥	٣٠	٣٧	٣٦	٣٥	٣١	٣٣	٣٧	٢٥	٢٤	٢٩	٢٤
الفساد	٢٣	٢٩	٢١	٢٢	٢٩	٣٨	٢٢	٢٩	٣٢	٣٧	٢٤	٣٥
الاحتلال	٣٥	٣٧	٣٦	٣٢	٢٧	٢٥	٣٦	٢٣	٢٨	٢٧	٣١	٢٦
الفوضى الداخلية	٦	٤	٥	٨	٧	٥	٨	٨	١٣	١٠	١٦	١٦
أخرى	١	٠	١	١	١	١	١	٣	١	١	١	٠

يظهر الشكل رقم ٢ تزايد ثقة الناخبين الذين رأوا أن الفساد هو المشكلة ذات الأهمية الأولى بقدرة مرشحي حماس على محاربة الفساد في المراحل الانتخابية، حيث منح ٦٦٪ منهم قائمة حماس في المرحلة الرابعة، في حين حصل مرشحو حماس على ٤٥٪ و٢٤٪ في المرحلتين الثانية والأولى على التوالي.

شكل رقم (٢) تصويت الناخبين الذين رأوا أن الفساد هو المشكلة الأولى حسب الاتجاهات السياسية

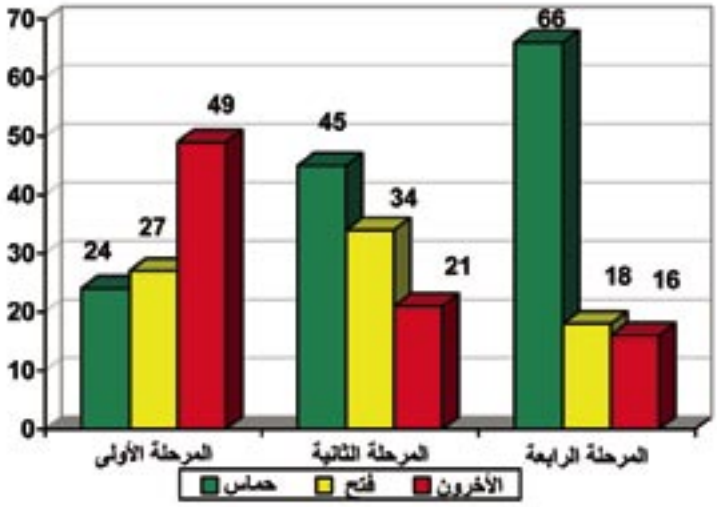

- **أولويات الناخبين**

وضع أكثر من ٤٠٪ من الناخبين في مواقع مختارة في المرحلتين الثانية والرابعة من الانتخابات المحلية محاربة الفساد وإجراء إصلاحات داخلية في قمة أولوياتهم، وبقي تحسين الوضع الاقتصادي أولوية ثانية على الرغم من تراجع نسبتها بخمسة نقاط في المرحلة الرابعة عن المرحلة الثانية (من ٢٨٪ إلى ٢٣٪)، فيما تراجعت أولوية التوصل إلى اتفاق سلام مع الطرف الإسرائيلي في المرحلة الرابعة إلى أولوية رابعة بانخفاضها ست نقاط (من ٢٠٪ إلى ١٤٪). وتقدمت أولوية فرض النظام من أولوية رابعة في المرحلة الثانية إلى أولوية ثالثة بحصولها على ٢٠٪ مقابل ١٠٪ في المرحلة الثانية.

جدول رقم (٣) الأولوية الأولى لدى الناخبين في مواقع مختارة في المرحلتين الثانية والرابعة (٪)

الأولوية	المرحلة الثانية	المرحلة الرابعة
تحسين الوضع الاقتصادي	٢٨	٢٣
محاربة الفساد/ إجراء إصلاحات	٤٠	٤٢
التوصل لاتفاق سلام	٢٠	١٤
فرض النظام والقانون	١٠	٢٠

● العامل الأهم في اختيار المرشحين

أعطى المشاركون في الانتخابات المحلية أهمية قصوى لنزاهة المرشح وبعده عن الفساد، حيث ارتفعت نسبة هذا العامل بشكل كبير في المرحلة الرابعة لتصل إلى ٨٣٪ مقابل ٧١٪ و٧٢٪ على التوالي في المرحلتين الأولى والثانية. وحافظ كل من درجة التعليم والتدين والموقف من عملية السلام والانتماء السياسي على نفس درجة الأهمية في اختيار المرشحين. لكن عامل القرابة العائلية انخفض تأثيره في اختيار المرشحين بشكل كبير في المرحلة الرابعة (٨٪ مقابل ١٨٪ في المرحلة الأولى و١٦٪ في المرحلة الثانية). قد يعود هذه التراجع إلى طبيعة النظام الانتخابي النسبي الذي جرت على أساسه انتخابات المرحلة الرابعة بحيث يتم التصويت فيه للقوائم الانتخابية وليس للأشخاص كما جرى في المرحلتين الأولى والثانية. كما أظهر استطلاع يوم انتخابات الهيئات المحلية بالمرحلة الأولى الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن العائلية والقرابة لم يلعبا دوراً كبيراً أو حاسماً في اختيار المرشحين، حيث ذكر ١٢٪ فقط من الناخبين بأنهم صوتوا لمرشحي العائلة.

جدول رقم (٤) العامل الأهم في اختيار المرشحين في مواقع مختارة في الانتخابات المحلية (٪)

عامل الاختيار	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الرابعة
النزاهة وعدم الفساد	٧١	٧٢	٨٣
درجة التعليم	٦٤	٦٤	٦٤
درجة التدين	٥١	٥٠	٤٨
الموقف من عملية السلام	٤١	٣٨	٤٤
الانتماء السياسي للمرشح	٢٦	٢٩	٢٦
القرابة العائلية	١٨	١٦	٨
العلاقة الشخصية	١٦	١٢	٩

● توقعات الناخبين من الهيئات المحلية

زاد تأخر إجراء الانتخابات المحلية، بعد عشر سنوات على إنشاء السلطة، من حجم التوقعات المتوخاة من الهيئات المحلية المنتخبة مما يزيد من حجم الأعباء الملقاة عليها، وبخاصة في ظل انقسام آراء الناخبين حول المجالس المحلية "المعينة" السابقة. أظهر الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مواقع مختارة في المرحلة الأولى انقساماً بين الناخبين في تقييم أداء المجالس المحلية المعينة في مناطقهم، حيث وصف نحو ٥٠ ٪ أداء هذه المجالس بالجيد والجيد جداً، فيما وصف

نحو ٤٧ ٪ هذا الأداء بالسيئ والسيئ جداً. وحول التوقعات من المجالس الجديدة المنتخبة وصف نحو ٩٣ ٪ أن هذه المجالس سوف تحارب الفساد. أظهر الناخبون ثقة متدنية جداً بالمجالس السابقة حيث ذكر ٥ , ٢٪ فقط أنهم واثقون بأن المجالس السابقة لم تمارس الفساد في حين ذكر ٦١٪ أن المجالس السابقة مارست الفساد. أما في الدورة الثانية لانتخاب الهيئات المحلية فقد توقع نحو ٩٣٪ من الناخبين بأن أداء المجالس المنتخبة سوف يكون جيد أو جيد جداً، وذكر ٩٢٪ أن المجالس المنتخبة سوف تحارب هذا الفساد. أظهر استطلاع يوم انتخابات الحكم المحلي في مواقع مختارة في المرحلة الرابعة أن غالبية الناخبين ٥٦٪ يعتقدون أن المجالس السابقة كان فيها فساد، فيما يرى ما نسبته (٩٣٪) أن المجالس الجديدة سوف تحارب هذا الفساد.

إن استقراء الاستطلاعات الثلاث للمراحل الأولى والثانية والرابعة[٦] يوضح أن توقعات المواطنين من المجالس المنتخبة عالية جداً خاصة في مجال محاربة الفساد وتطوير خدمات الهيئات المحلية وأدائها.

(٤) علاقة السلطة بالمجالس المحلية بعد الانتخابات

منح قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (١) لسنة ١٩٩٧، السلطة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي صلاحيات واسعة، حيث أعطيت صلاحية رسم السياسة العامة المقررة لأعمال مجالس الهيئات المحلية والإشراف على وظائف واختصاصات هذه المجالس وشؤون تنظيم المشاريع العامة وأعمال الميزانيات والرقابة المالية والإدارية والقانونية والإجراءات الخاصة فيما يتعلق بتأمين حدود دنيا من التمويل لهذه الهيئات. وفقا للقانون، فإن الهيئات المحلية تعتبر شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي، وقد حدد القانون إيرادات الهيئات بما يلي:

١. الضرائب والرسوم والأموال المفروضة أو المتأتية بمقتضى أحكام القانون.
٢. التبرعات والهبات والمساعدات التي يوافق عليها المجلس المحلي.
٣. الحصة التي تخصصها السلطة التنفيذية للهيئة المحلية.

تشكل المنح الحكومية حسب القانون مصدراً من مصادر تمويل الهيئات المحلية، إلا أن هذه المنح قليلة جداً، بل لا تكاد تذكر. فعلى الرغم من تزايد عدد الهيئات المحلية ليصل إلى (٤٨٠) هيئة في ظل السلطة الفلسطينية، إلا أنه لم تكن هناك معايير أو أسس لهذا التنامي أولاً ولم تكن هناك عملية دعم مالي لها لكي تمكنها من القيام بواجبها ثانياً. كما أنه ترك لرؤساء الهيئات المحلية، لا سيما الغنية منها والقوية، إنشاء شبكة علاقات وطنية ودولية لتأمين موازنات هيئاتهم المحلية وتحصيل المستحقات من وزارة المالية والمواطنين.

---

[٦] لم يجر المركز استطلاعا خاصا بالمرحلة الثالثة.

يلاحظ أنه لم ترد في موازنة السلطة الفلسطينية أي مخصصات للهيئات المحلية. ويعتبر هذا الأمر قاعدة تنسحب على الهيئات المحلية قبل وبعد الانتخابات المحلية بفارق توفير الدعم المالي الدولي بسخاء لبعض الهيئات على الأقل قبل الانتخابات المحلية والعامة. لم تتسلم الهيئات المحلية حصصها البالغة ٩٠٪ من عوائد ضريبة الأملاك ورخص المهن التي تجبيها وزارة المالية لصالح الهيئات المحلية. بل إن ضريبة السير على الطرق لم تسدد لمستحقيها إلا بمقدار النصف في العام ٢٠٠٤، ولم تسدد إطلاقاً للعام ٢٠٠٥ والتي بلغت في الضفة الغربية (٥٢,٥) مليون شيقل، و(٩) مليون شيقل في قطاع غزة. حدد وزير الحكم المحلي في كتاب مرفوع إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٦/ ٣/ ٢٠٠٤ آلية توزيع مستحقات الهيئات المحلية من رسوم السير على الطرق للعام ٢٠٠٥ في الضفة الغربية على النحو التالي: (١) عدد السكان ٦٠ ٪. (٢) تشجيع الدمج ١٥ ٪. (٣) الهيئات المحلية المصادق على موازنتها (حسب عدد السكان) ١٠ ٪. (٤) للمخيمات حسب عدد السكان ٥ ٪. (٥) الهيئات المحلية في القدس حسب عدد السكان ٥ ٪.

إن عدم تقديم وزارة الحكم المحلي تمويلا للهيئات المحلية، وعدم تسديد وزارة المالية الأموال التي تجبيها بالنيابة عن الهيئات المحلية حسب القانون يبقي أغلب الهيئات المحلية في عجز مزمن، ما عدا عدد قليل من الهيئات المحلية مثل رام الله والبيرة وأريحا.

(٥) التمويل الدولي

ينقسم التمويل الدولي للهيئات المحلية الفلسطينية إلى عدة أقسام:

١. التمويل الذي تقدمه دول مثل الاتحاد الأوروبي وبلجيكا والدنمارك وغيرها.
٢. التمويل المقدم من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والولايات المتحدة واليابان، وبنوك مثل بنك التنمية الألماني (KFW) وغيرها.
٣. تمويل من خلال التوأمة مع مدن أوروبية وعربية وغيرها مثل شبكة التعاون اللامركزية في اتحاد مدن فرنسا.

وفر التمويل الأجنبي وبخاصة الأوروبي والأمريكي خلال السنوات السابقة تمويلاً سخياً للهيئات المحلية الفلسطينية، سواء عن طريق وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية أو من خلال الهيئة المحلية ذاتها. كما أن الإحصائيات المتعلقة بعملية التمويل للعامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ الصادرة من وزارة الحكم المحلي تشير إلى ما يلي:

١. لم يتأثر التمويل المقدم من الدول الأوروبية (سواء من الاتحاد الأوروبي أو من دول داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه) للهيئات المحلية، حيث استمرت بتمويل المشاريع الموافق عليها مسبقا والموافقة على تمويل مشاريع جديدة للهيئات المحلية المنتخبة حتى تلك التي تشارك فيها حماس. لكن بعد الانتخابات التشريعية

الثانية اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا بوقف تقديم الأموال للحكومة الفلسطينية. بلغت قيمة المشاريع المقدمة من دول أوروبية خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ما قيمته (١٠٢,٤٠٩) مليون يورو و (١٢,١) مليون دولار، تشمل المشاريع المنفذة ومشاريع قيد التنفيذ والمشاريع التي أبدت الدول الأوروبية استعدادها لتمويلها. وقد رفعت وزارة الحكم المحلي وUNDP مشاريع بقيمة (٢٠) مليون يورو للحكومة الألمانية، وأخرى بقيمة (٤٠,٥٥) مليون يورو للاتحاد الأوروبي. وهناك العديد من المشاريع قيد التنفيذ تبلغ قيمتها (٣١,٤) مليون يورو و(١٢,١) مليون دولار جميعها أوقف تمويلها من قبل الدول الأوروبية. وبالنسبة إلى المشاريع قيد التنفيذ فإنه يتم استكمالها وفقا للمبالغ المحولة قبل قرار وقف التمويل بداية العام ٢٠٠٦، وأنه لن يتم تحويل أية مبالغ جديدة لحساب هذه المشاريع إلى أن يتم إيجاد طريقة لتحويل الأموال للهيئات المحلية تتجاوز حكومة حماس.

٢. أعلنت وكالة التنمية الأمريكية (USAID) أنها لن تمول أية هيئة محلية تشارك فيها حماس؛ بناء على قرار الكونجرس الأمريكي الذي يمنع الحكومة الأمريكية من تمويل أي مؤسسة توظف أو يمكن أن تستخدم أموال أمريكية يستفيد منها أناس يؤيدون "الإرهاب". كما أن وكالة التنمية الأمريكية أوقفت عملية التمويل كلياً بعد الانتخابات التشريعية، بداعي عدم التعامل مع حكومة حماس. بلغ حجم التمويل المقدم من وكالة التنمية الأمريكية (USAID) للهيئات المحلية الفلسطينية في العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ حوالي (٣٣) مليون دولارا أمريكيا.

٣. لم يتوقف دعم شبكة التعاون اللامركزية في اتحاد مدن فرنسا المقيمة علاقات توأمة مع هيئات محلية فلسطينية منذ بدء عملية انتخابات الهيئات المحلية، وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة. أكدت شبكة التعاون اللامركزية لفلسطين في اتحاد مدن فرنسا في بيان لها "أن تلك السلطات مرتبطة بتوأمة مع السلطات المحلية الفلسطينية وليست مع أحزاب سياسية. وأن السلطات المحلية الفرنسية تحققت من أن البلديات المرؤوسة من قبل حماس لم تتخل عن اتفاقيات التعاون المبرمة معها". وأشار البيان إلى أن السلطات المحلية الفرنسية سوف تستمر بحذر وتراقب تنفيذ وإحياء المشاريع التي تقيمها وتمولها لصالح السكان والمواطنين الفلسطينيين.[٧] وقد قدم الاتحاد دعماً لثلاثة مشاريع في مدن (جنين، طولكرم، وقلقيلية) بقيمة مائة ألف يورو مطلع العام ٢٠٠٦، على الرغم من ترأس حماس لبعض الهيئات ومشاركتها في أخرى، إلا أن الاتحاد عبر عن إمكانية زيادة المبلغ إلى نحو مائتي ألف يورو بعد طلب تقدمت به بعض الهيئات المرتبطة بتوأمة مع الاتحاد الفرنسي.

[٧] بيان صحفي صادر عن شبكة التعاون اللامركزي اتحاد مدن فرنسا، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦.

الفصـل السابع

نتائج الانتخابات التشريعية :
نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية

علاء لحلوح

مقـدمـة

يركز هذا الفصل على عرض وتحليل نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦. يشمل التحليل نتائج الانتخابات في الدوائر على مستوى النظام النسبي ونظام الأغلبية، ومواطن القوة والضعف لدى القوائم الانتخابية والمرشحين في ١٦ دائرة انتخابية.

أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية مجلساً تشريعياً مكوناً من قوتين رئيسيتين هما حركتي حماس وفتح مع غياب تيار ثالث. فازت قائمة التغيير والإصلاح ومرشحيها المحسوبة على حركة حماس بـ ٧٤ مقعداً منها ٢٩ مقعداً وفق النظام النسبي و٤٥ مقعداً وفق نظام الأغلبية، وفازت حركة فتح بـ ٤٥ مقعداً منها ٢٨ مقعداً وفق النظام النسبي و١٧ مقعداً وفق نظام الأغلبية، وحصلت القوائم والأحزاب الأخرى على ٩ مقاعد (قائمة الشهيد أبو علي مصطفى ٣ مقاعد، قائمة البديل مقعدين، قائمة فلسطين المستقلة مقعدين، قائمة الطريق الثالث مقعدين)، وفاز ٤ مستقلين في دائرتي مدينة غزة وطولكرم بدعم من قائمة حركة حماس. (أنظر الشكل رقم ١).

شكل رقم (١) توزيع المقاعد في المجلس التشريعي الثاني حسب الانتماء السياسي

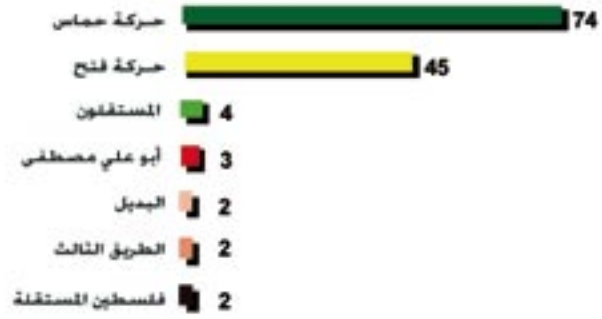

(١) النتائج على مستوى الوطن (التمثيل النسبي)

حصلت حركة حماس على ٤٤٪ من أصوات المقترعين وحصلت حركة فتح على ٤١٪ وحصلت القوائم الانتخابية الأخرى على ١٥٪ في نظام التمثيل النسبي للقوائم. لكن النتائج بينت تفوقاً واضحاً لقائمة حركة حماس في دوائر مدينة غزة والخليل، حيث حصلت في دائرة مدينة غزة على ٥٦,٧٪ مقابل ٣٦,٦٪ لحركة فتح، وفي دائرة الخليل حصلت حركة حماس على ٤٩,٥٪ مقابل ٣٦٪ لحركة فتح. تفوقت حماس على فتح في مجمل الضفة الغربية بفارق بسيط يبلغ ٢٪ وبفارق أكبر في قطاع غزة بلغ ٤٪. في المقابل أظهرت النتائج تفوقاً واضحاً لقائمة حركة فتح في بعض الدوائر مثل قلقيلية ورفح، حيث حصلت في قلقيلية على ٥٣,٥٪ فيما حصلت حركة حماس على ٣٢,٤٪، وفي رفح حصلت فتح على ٥٣,٢٪ فيما حصلت حركة حماس على ٤٠,٤٪. بشكل عام أظهرت نتائج الانتخابات تفوق حماس على فتح في ثماني دوائر هي: مدينة غزة، الخليل، نابلس، القدس، شمال غزة، طولكرم، رام الله، سلفيت[١] (أنظر الشكل رقم ٢). وفي المقابل تظهر النتائج تفوق فتح على حماس في ثماني دوائر هي: قلقيلية، أريحا، رفح، بيت لحم، جنين، خانيونس، دير البلح، طوباس.

[١] تمثل الدوائر التي فازت بها حركة حماس مراكز الثقل السكاني حيث يشكل الناخبون في الدوائر الثماني أكثر من ٦٠٪ من مجموع الناخبين.

شكل رقم (٢) حجم كل من حماس وفتح والقوائم الانتخابية الأخرى في الدوائر الانتخابية حسب التمثيل النسبي

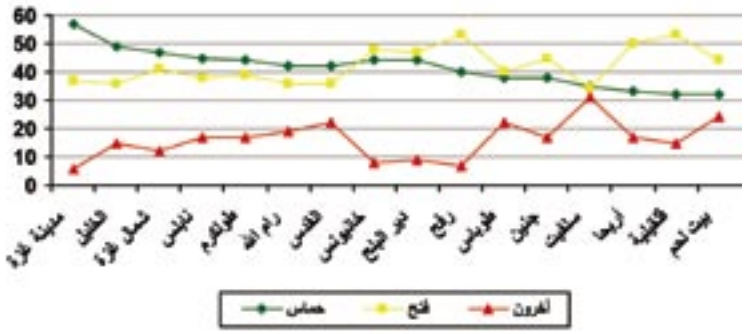

حصلت قوائم حركة حماس وحركة فتح على نتائج أفضل في قطاع غزة من النتائج التي حصلتا عليها في الضفة الغربية، الشكل رقم (٣) يوضح ذلك. حصلت قائمة حركة حماس في القطاع على ٥٥٪ في المدن و٥١ ٪ في المخيمات و٤٠ ٪ في البلدات والقرى بمعدل عام بلغ ٤٨٪. أما قائمة حركة فتح في قطاع غزة فحصلت على ٣٧٪ في المدن و٤١٪ في المخيمات و٤٩٪ في البلدات والقرى، وبمعدل عام بلغ ٤٤٪. أما في الضفة الغربية فحصلت قائمة حركة حماس على ٤٢٪ كمعدل عام (٤٩٪ في المدن و٤٤٪ في المخيمات و٤٠٪ في القرى) وحصلت فتح على ٤٠٪ كمعدل عام (٣٢٪ في المدن و٤٠٪ في المخيمات و٤١٪ في البلدات والقرى).

شكل رقم (٣) حجم القوى الانتخابية المتنافسة حسب منطقة السكن استنادا لنتائج الانتخابات التشريعية الثانية

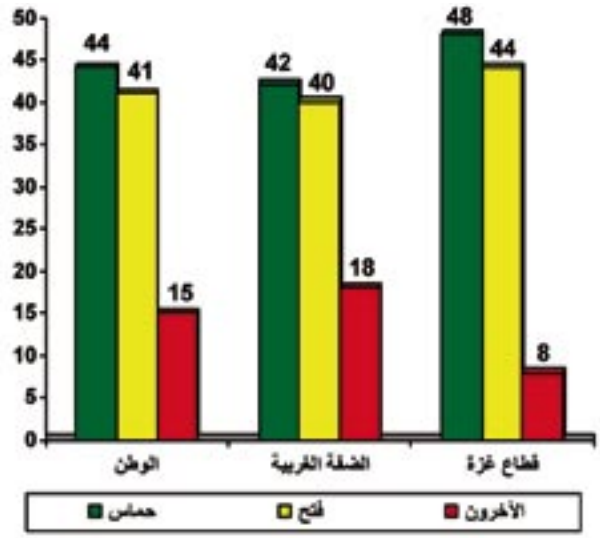

بينت نتائج الانتخابات أن قائمة حركة حماس حصلت على تأييد أكبر في مدن الضفة والقطاع (٥٣٪) ثم في المخيمات (٥١٪)، وتأييد أقل في القرى (٤٠٪) (أنظر الشكل رقم (٤)). فيما حصلت حركة فتح على تأييد أكبر في البلدات والقرى والمخيمات (٤٢٪ لكل منهما) وأقل في المدن (٣٥٪). حصلت القوائم الانتخابية الأخرى على تأييد متوسط في المدن (١٣٪) وأقل في المخيمات (١٠٪) وأكبر في البلدات والقرى (١٧٪).

شكل رقم (٤) حجم قوة حماس وفتح والقوائم الانتخابية الأخرى حسب مكان السكن (مدينة، قرية، مخيم) استناداً لنتائج الانتخابات التشريعية

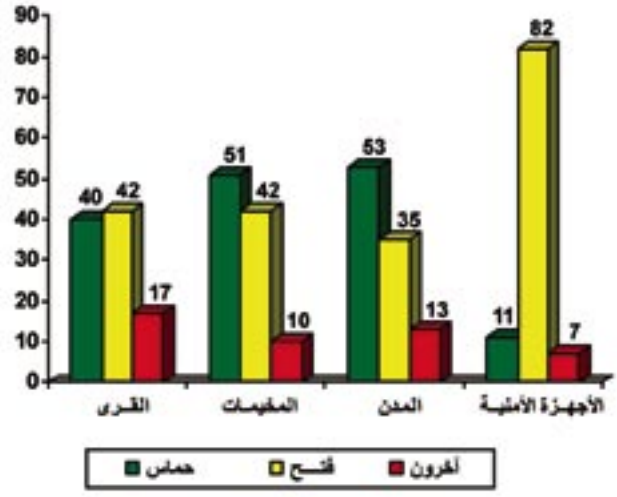

حصلت قوائم القوى الانتخابية الأخرى على نتائج أفضل في محافظات الضفة بالمقارنة بمحافظات قطاع غزة، لكن لم تحصل هذه القوائم مجتمعة على تفوق في أي من الدوائر. جاءت أعلى نسبة حصلت عليها القوائم الأخرى مجتمعة في سلفيت، ثم على التوالي بيت لحم، القدس، طوباس، رام الله، جنين، نابلس، طولكرم، أريحا، الخليل، قلقيلية، شمال غزة، خانيونس، دير البلح، رفح، ومدينة غزة.

(٢) الدوائر الانتخابية (نظام الأغلبية)

حقق مرشحو حركة حماس فوزا كبيرا في الدوائر الانتخابية بحصولهم على ٤٥ مقعداً من أصل ٦٦ مقعداً. وحققوا انتصاراً كبيراً بالفوز بجميع مقاعد ست دوائر (الخليل، مدينة غزة، شمال غزة، طولكرم، طوباس، سلفيت)، وحصلوا على معظم مقاعد الدائرة في خمس دوائر (نابلس، القدس، رام الله، خانيونس، دير البلح). وتقاسم

مرشحو حركة حماس المقاعد مع حركة فتح بالتساوي في دائرتين (جنين، وبيت لحم)، ولم يحصلوا على أي مقعد في ٣ دوائر (رفح، قلقيلية، أريحا).

تعود أسباب هذا الفوز لمرشحي حركة حماس في الدوائر الانتخابية إلى الأسباب العامة المتعلقة بفقدان ثقة الناخبين في العملية السلمية، وانتشار الفساد والمحسوبية، وتشرذم حركة فتح وطبيعة النظام الانتخابي[٢]. بالإضافة إلى أسباب تتعلق بطبيعة المرشحين من كلا الطرفين المتنافسين (مرشحو حركتي حماس وفتح) وهي: -

١. جاء معظم مرشحي حركة حماس من رجال دين وخطباء مساجد والدعاة. بلغ عدد رجال الدين من مرشحي حماس الذين فازوا بالدوائر الانتخابية ٣٣ نائباً (٧٣٪)[٣]. استفاد مرشحو حماس من منابر المساجد في الدعاية الانتخابية من خلال خطباء المساجد ورجال الدين. يتسم المجتمع الفلسطيني بالمحافظة والتدين بشكل عام، وهذا ما يفسر هذه النسبة من رجال الدين.

أشارت استطلاعات الرأي العام إلى أن أكثر من ٩٠٪ من المجتمع يؤدون الصلاة، وأن المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ. تشير نتائج استطلاع يوم الانتخابات التشريعية الثانية أن ٤٧٪ من الناخبين يوم الانتخابات يصفون أنفسهم بأنهم متدينون، و٤٧٪ يصفون أنفسهم بأنهم متوسطو التدين، ويصف ٥٪ أنفسهم بأنهم غير متدينين[٤].

٢. لم يمارس جميع مرشحي حركة حماس العمل العام من خلال وظائف قيادية في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولم يتحملوا عبء الممارسات السلبية للسلطة. في المقابل فإن معظم مرشحي حركة فتح قد عملوا في مؤسسات السلطة الوطنية من خلال وظائف قيادية في أجهزتها المدنية والأمنية، وبذلك تحمل مرشحوها مسؤولية الأخطاء التي وقعت بها السلطة وأفرادها سواء تلك المتعلقة بالفساد أو عدم احترام سيادة القانون والنظام أو عدم تفعيل أنظمة المساءلة والمحاسبة وعدم ضبط الانفلات الأمني.

٣. وحدة مرشحي حركة حماس، وتشرذم مرشحي حركة فتح، خاض مرشحو حركة حماس الانتخابات موحدون وتجلى ذلك من خلال حملاتهم الانتخابية في جميع الدوائر، ولم تسجل أي حالة خلاف بين المرشحين. في المقابل عانى

---

[٢] للمزيد راجع ورقة علاء لحلوح في هذا الكتاب " فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج"، ص ص ١٧١-١٧٦، وورقة جهاد حرب في هذا الكتاب "البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني"، ص ص ٢٠٨-٢١٠.

[٣] بعض هؤلاء لهم أعمال أخرى غالبا أعمال أكاديمية.

[4] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p19a.html

مرشحو فتح من حالة الخلاف الدائرة فيما بينهم في كثير من الدوائر، إلى جانب وجود مرشحين ينتمون لحركة فتح خاضوا الانتخابات كمستقلين. شارك ٧٦ مرشحاً ينتمون لحركة فتح في الانتخابات التشريعية كمستقلين، البعض منهم قرر خوض الانتخابات كمستقل منذ البداية، والبعض قرروا خوض الانتخابات بعد إخفاقهم بالفوز بالانتخابات التمهيدية لأعضاء ومناصري حركة فتح لانتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي (البرايمرز)، والبعض قرر خوض الانتخابات كمستقل بعد فوزهم بالبرايمرز واستثنائهم من القوائم الرسمية لحركة فتح. جميع ذلك أدى إلى تشتييت الأصوات وحصول فتح على ١٧ مقعداً فقط في الدوائر، في الوقت الذي كان من المفترض أن يحصلوا على ٣٠-٣٣ مقعدا فيما لو خاضوا الانتخابات موحدين. (انظر جدول رقم (٤-٢-١٢) في الملحق رقم ٤ للمقارنة بين نسبة التصويت لقائمة فتح في كل دائرة مع نسبة التصويت لمرشحي فتح في كل دائرة).

● **دائرة القدس**

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في دائرة القدس٦٢٪ وهي أدنى نسبة مشاركة في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. بلغ عدد المرشحين في الدائرة ٣٩ مرشحاً منهم ٤ مرشحين لحركة حماس و٦مرشحين لحركة فتح، و٢٥ مرشحاً مستقلاً، منهم ١٤ مرشحاً ينتمون لحركة فتح خاضوا الانتخابات كمستقلين. مما منح مرشحو حركة حماس فوزاً سهلاً في دائرة القدس. أفرزت نتائج الانتخابات في دائرة القدس حصول مرشحي حركة حماس على ٤ مقاعد من اصل ستة مقاعد، حيث لم ترشح حركة حماس سوى أربع مرشحين، لكون المقعدين المتبقيين هما للكوتا المسيحية التي فازت بها حركة فتح فيما لم يفز أي من المرشحين المستقلين أو المنتمين لبقية القوى بأي مقعد في الدائرة. فيما لو تحالفت حركة حماس مع اثنين من المرشحين المسيحيين المستقلين كما فعلت في دائرة غزة لتمكنت من حصد المقاعد الستة. وحصل مرشحو حركة حماس على ٣٧٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، مقابل ٢٣٪ لمرشحي حركة فتح. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال لم يخض مرشحون ينتمون لفتح الانتخابات كمستقلين في دائر القدس لحصل مرشحو فتح على ٣٩٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة.

ترجع أسباب نجاح حماس وحصولها على نسبة أصوات أعلى من فتح لعدة أسباب بعضها مرتبط بالأسباب الرئيسية المذكورة سابقاً، وأخرى مرتبط بظروف الدائرة، حيث أن جميع مرشحي حماس في الدائرة من خطباء المساجد والدعاة ولم يمارسوا العمل العام في مواقع قيادية داخل السلطة الفلسطينية على خلاف مرشحي حركة فتح الذين مارسوا العمل العام في مواقع قيادية في مؤسسات السلطة. شكلت الحملة

الإسرائيلية على مرشحي حماس داخل حدود المدينة من احتجاز المرشحين واعتقالهم ومنعهم من القيام بحملاتهم الانتخابية عاملاً داعماً لهم من حيث كسبهم لتعاطف أكبر من الناخبين في الدائرة . إضافة لتشتت أصوات مؤيدي فتح بين مرشحي الحركة الرسميين والمستقلين .

أما على مستوى القائمة فقد حصلت حركة حماس على ٤٢٪ وحركة فتح على ٣٦٪ وبقية القوائم الأخرى على ٢٢٪ . بمقارنة نسبة الأصوات على مستوى القوائم والدائرة في دائرة القدس ، فإن الفارق بين ما حصلت عليه حماس على مستوى القائمة والدائرة يبلغ ٥٪ ، أما حركة فتح فإن الفارق بين ما حصلت عليه على مستوى القائمة والدائرة يبلغ ١٣٪ . يعود هذا الفارق الكبير إلى تشتت الأصوات بين المرشحين الرسميين للحركة والمستقلين الذين ينتمون للحركة . أنظر شكل رقم (٥) .

شكل رقم (٥) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة القدس (الدوائر ، الوطن)

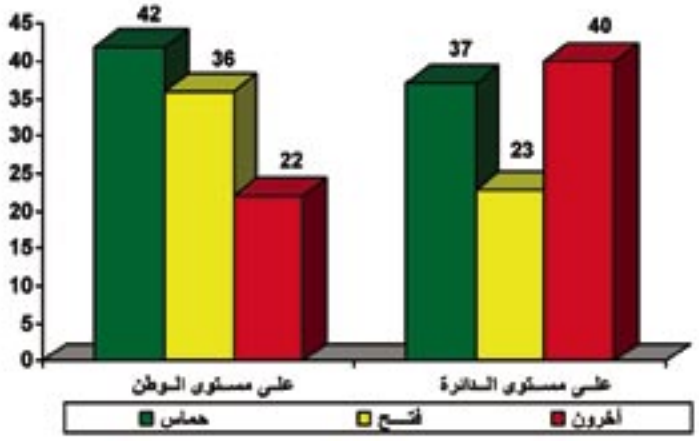

تقدمت قائمة حركة حماس في مدينة القدس وقراها على حركة فتح ، على عكس المناطق الريفية الأخرى التي منحت تقدماً لحركة فتح . وتقدمت حركة فتح في المخيمات وحصلت على نسبة أصوات أعلى من تلك التي حصلت عليها حركة حماس على عكس طريقة التصويت في معظم المخيمات الفلسطينية التي تقدمت فيها حركة حماس . وحصلت القوى الأخرى على ٢٢٪ ، وكان أقوى تواجد لها في المدينة (٢٥٪) وأضعف تواجد في المخيمات (٧٪) . (أنظر جدول ٢)

جدول رقم (٢) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في دائرة القدس

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة °	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤١٩	٠,٤٤	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٠٦
قائمة حركة فتح	٠,٣٥٨	٠,٣١	٠,٣٧	٠,٥١	٠,٨٩
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٦٠	٠,٠٤	٠,٠٨	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٦	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٩	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٥٦	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢٤	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٥٢	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١

● **دائرة جنين**

بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات في دائرة جنين ٣٢ مرشحاً منهم ٤ من حركة حماس و٤ من حركة فتح، و٦ ينتمون لحركة فتح لكنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين، و١٨ مرشحاً خاضوا الانتخابات بشكل مستقل أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى، ما أعطى فرصة لمرشحي حركة حماس لتقاسم المقاعد في الدائرة مع حركة فتح حيث حصلت كل منهما على مقعدين، وكان نصيب مرشحي فتح ٣٥٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، بينما حصل مرشحو حركة حماس على ٣٤٪ والآخرون ٣١٪. فيما لو خاضت فتح الانتخابات موحدة دون وجود مرشحين مستقلين ينتمون إليها لحصلت فتح على ٤١٪.

يوضح الشكل رقم (٦) الفرق بين ما حصلت عليه حركة حماس في الدوائر والقوائم، وما حصلت عليه حركة فتح، وكيف أثر تشتت الأصوات إلى انخفاض معدل التصويت لمرشحي حركة فتح في الدائرة.

° تختلف نسب القوائم الواردة ضمن المدن عن النسب التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزية بسبب أنها لا تحتوي على نسبة تصويت الأجهزة الأمنية. وهذا ينطبق على جميع الجداول.

شكل رقم (٦) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة جنين (الدوائر والوطن)

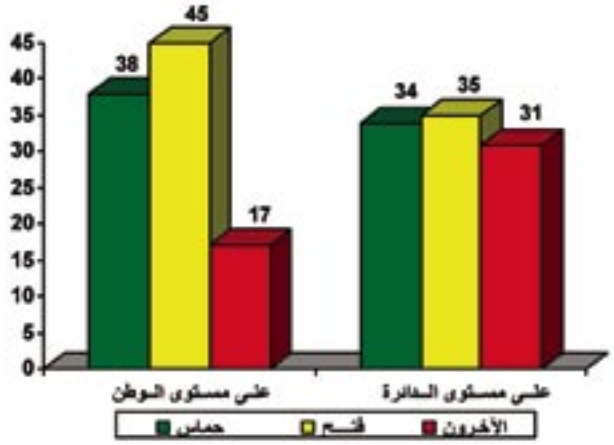

تعود أسباب فوز مرشحين من حركة حماس ومرشحين من فتح إلى عوامل ترتبط بقوة التنظيمين وعوامل شخصية ترتبط بالمرشحين أنفسهم، فمن فاز من حركة حماس هما خطيبان مشهوران في دائرة جنين ولهما حضورهما الواسع وشعبية كبيرة بين المواطنين. في الوقت نفسه فاز من حركة فتح مرشحين الأول نائب ووزير سابق، قدم الكثير من الخدمات للمواطنين أثناء وجوده في السلطة، والثاني رئيس منظمة الشبيبة الفتحاوية في الدائرة له شعبية وحضور قوي بين الشباب وطلبة الجامعات الذين عملوا معه في حملته الانتخابية.

تقدمت حركة حماس في المدينة والمخيم، فيما تقدمت فتح في القرى، أما القوائم الأخرى فقد حصلت على نسب متقاربة في المدينة والقرى وحصلت على نسبة متدنية في المخيم. انظر جدول رقم (٣)

جدول رقم (٣) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في دائرة جنين

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣٧٨	٠,٤٥	٠,٣٨	٠,٤٥	٠,٠٥
قائمة حركة فتح	٦٠,٤٥٣	٠,٣٩	٠,٤٤	٠,٤٣	٠,٩٢
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطي (وعد)	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٣٥	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٦	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٤٩	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٣٢	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٣١	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٠

تجدر الإشارة إلى أن حماس قد تقدمت في الانتخابات البلدية التي جرت في المدينة ١٥/١٢/٢٠٠٥ ، وتعيش مدينة جنين ومخيمها في ظل حالة من الفلتان الأمني والتعدي على القانون، مما أثر سلباً على حركة فتح في المدينة والمخيم. في المقابل كانت مظاهر الفلتان الأمني في قرى محافظة جنين أقل بكثير من المدينة والمخيم.

- **دائرة طولكرم**

تنافس ١٧ مرشحاً في دائرة طولكرم منهم ٣ ينتمون لحركة فتح و٣ تحالف حركة حماس مع المستقلين و١١مرشحاً خاضوا الانتخابات كمستقلين أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى منهم ٣ مرشحين ينتمون لفتح. فاز تحالف مرشحي حركة حماس والمستقلين بكافة مقاعد دائرة طولكرم الثلاثة حيث حصلوا على ٣٩٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، في حين حصل مرشحو حركة فتح على ٣٢٪.

---

[٦] يشكل ناخبو الريف في دائرة جنين الانتخابية ٨٣٪ والمدينة ١٣,٦٪ والمخيم ٣,٤٪. إضافة إلى ان ٩٢٪ من قوى الأمن صوتوا لحركة فتح. وهذا يفسر كيف أن مجموع ما حصلت عليه حركة فتح ٤٥,٣٪ رغم أنها حصلت على أقل من ذلك في المدينة أو الريف أو المخيم.

تتشابه أسباب فوز حماس وخسارة فتح في دائرة طولكرم مع غيرها من الدوائر الأخرى، من حيث تشتت أصوات الناخبين المؤيدين لفتح، وابتعاد مرشحي حماس عن العمل بوظائف قيادية في السلطة الفلسطينية، إلى جانب بعض السمات الشخصية لمرشحي حماس، أحدهم تربوي سابق وخطيب وداعية اسلامي حاليا، والثاني مهندس عمل في بكدار وأنجز العديد من المشاريع في محافظة طولكرم، أما الثالث فهو مستقل تحالف مع حماس وهو برلماني سابق كان قريباً من ناخبيه طوال الفترة السابقة، ومعارضا ومنتقدا للسلطة طوال الفترات السابقة.

يظهر الشكل رقم (٧) تقدم حركة حماس على حركة فتح على مستوى التمثيل النسبي بشكل يتناغم مع تقدم مرشحو حماس في الدائرة مع أن الفرق أكبر في الدائرة.

شكل رقم (٧) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة طولكرم (الدوائر والوطن)

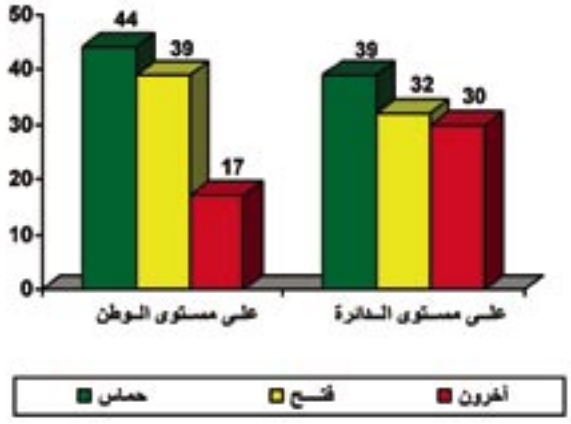

تقدمت حماس في المدينة والقرى والمخيمات، وهذا مطابق لنتائج الانتخابات في بقية المناطق من حيث تقدمها في المدينة والمخيمات، ولكنه يتناقض مع طريقة التصويت في القرى التي حصلت فيها فتح على أصوات أكثر في بقية المناطق (أنظر جدول رقم ٤).

جدول رقم (٤) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة طولكرم

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٣٥	٠,٥٣	٠,٤١	٠,٤٩	٠,٠٥
قائمة حركة فتح	٠,٣٩٣	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٩١
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٤٠	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٠
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٦	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٥	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٣٧	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٤٥	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٢٤	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٠

● **دائرة طوباس**

بلغ عدد مرشحي دائرة طوباس ٩ مرشحين منهم مرشح واحد لحركة حماس ومرشح لحركة فتح و٧ مرشحين مستقلين أو بدعم من قوى انتخابية أخرى منهم مرشح ينتمي لحركة فتح. فاز مرشح حركة حماس بمقعد الدائرة بـ ٣٥٪ من الأصوات، وهو خطيب وقيادي بارز في الحركة الإسلامية في دائرة طوباس، فيما حصل مرشح فتح على ٣١٪، وحصل المرشح المستقل الذي ينتمي لفتح على ١٨٪. كان بمقدور مرشح فتح أن يحصل على ٤٩٪ فيما لو خاض الانتخابات دون وجود مرشح آخر ينتمي للحركة.

تظهر نتائج انتخابات دائرة طوباس تقدم قائمة حركة فتح في الدائرة بشكل عام بحيث حصلت على ٤٠٪ فيما حصلت حركة حماس على ٣٨٪. والشكل رقم (٨) يوضح الفرق بين ما حصلت عليه فتح وحماس والآخرون في دائرة طوباس (الدوائر والقوائم) فالفارق عند فتح يبلغ ٩ نقاط لصالح القائمة، في المقابل يبلغ الفارق عند حماس٥ ,٣ لصالح القائمة.

شكل رقم (٨) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة طوباس (الدوائر والوطن)

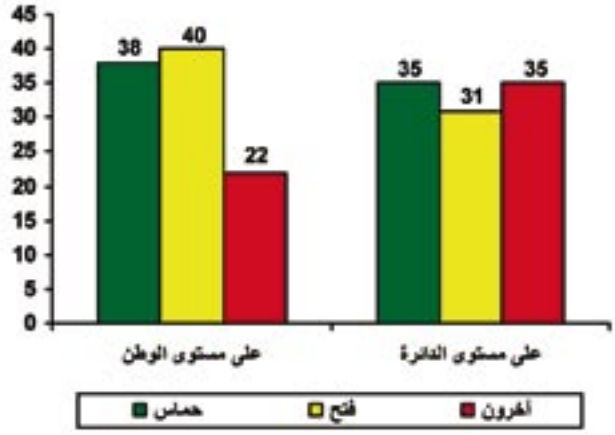

تقدمت حركة حماس في المدينة والمخيم، وتقدمت حركة فتح في القرى، ولم تسجل القوائم الأخرى أي تقدم ملحوظ في الدائرة. (أنظر جدول رقم ٥)

جدول رقم (٥) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة طوباس

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣٨٠	٠,٤١	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٠٤
قائمة حركة فتح	٠,٤٠٢	٠,٣٦	٠,٤١	٠,٢٩	٠,٩٠
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٤٩	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,١٢	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠١٧	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٤٣	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٤٥	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٠	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠١٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٣٤	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠١

● **دائرة نابلس**

بلغ عدد المرشحين الذين خاضوا الانتخابات في دائرة نابلس ٣٠ مرشحاً منهم ٦ تحالف حركة حماس والمستقلين و٦ من حركة فتح، و٦ ينتمون لحركة فتح لكنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين، و١٢ مرشحاً خاضوا الانتخابات بشكل مستقل أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى. كان مقابل كل مرشح من حركة حماس ٤ مرشحين من فتح والقوائم الأخرى والمستقلين. فاز مرشحو حركة حماس بخمسة مقاعد فيما فازت حركة فتح بمقعد وحيد في الدائرة من أصل ستة مقاعد. وحصلت حركة حماس على ٤٠٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وحصلت حركة فتح على ٣٣٪، لكن لو خاضت فتح الانتخابات موحده لحصلت على ٣٦٪.

يتضح أن الفائزين في دائرة نابلس هم المحافظ السابق (فتح) وأربعة من الخطباء والدعاة في محافظة نابلس، ورئيس بلدية سابق لإحدى البلدات في جنوب المحافظة. كان المحافظ بحكم عمله قريبا من المواطنين لفترة تزيد عن ١٠ سنوات، وأقام شبكة علاقات قوية معهم، كما أن الكثير من المساعدات خلال الانتفاضة تم تقديمها من خلال المحافظة. يتضح ذلك من خلال مقارنة حجم الأصوات التي حصل عليها مقارنة بزملائه مرشحي حركة فتح، حيث حصل على أصوات عالية في المدينة والقرى والمخيمات.

نجح مرشحو حركة حماس في الاستفادة من المساجد لطبيعة عملهم كخطباء ودعاة، ومن خلال عمل بعضهم في لجان الإصلاح والزكاة وغيرها من المؤسسات الخيرية التي كانت تقدم العون للمواطنين، ما أهلهم لإقامة شبكة علاقات واسعة مع المواطنين.

يعتقد بعض مرشحي حركة فتح في دائرة نابلس أن سبب الخسارة بهذه الصورة يعود إلى تأخر الحملة الانتخابية المشتركة بين مرشحي حركة فتح في نابلس، وإلى الخلافات بين مرشحي الحركة في الدائرة ما أثر سلباً على بعض الناخبين بانتخابهم شخص من مرشحي الحركة دون الآخرين (حجب الأصوات). كما أن بعض المرشحين عقد تحالفات مع مستقلين في سعيهم للفوز دون الاكتراث بفوز زملائهم[٧]. في المقابل خاض مرشحو الإصلاح والتغيير الحملة الانتخابية بشكل موحد.

يظهر الشكل رقم (٩) تناقص نسبة الأصوات التي حصلت عليها حركتي حماس وفتح على مستوى القائمة لصالح المرشحين الآخرين والمستقلين، ويعود هذا التراجع لطبيعة العلاقات العائلية والمناطقية على حساب الانتماء والتأييد السياسي.

---

[٧] مقابلة مع دلال سلامة- مرشحة حركة فتح عن دائرة نابلس، ١٨/٦/٢٠٠٦. ومقابلة مع سرحان دويكات- مرشح حركة فتح عن دائرة نابلس، ٢٤/٦/٢٠٠٦.

شكل رقم (٩) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة نابلس (الدوائر والوطن)

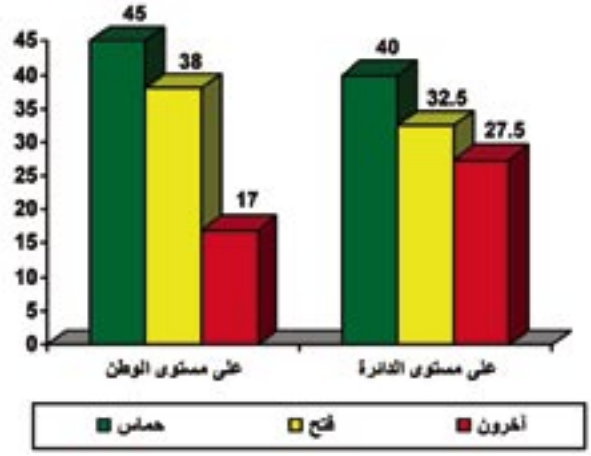

على مستوى القائمة، حققت حركة حماس تقدماً كبيراً في المدينة بفارق عن حركة فتح يصل إلى ٢٧٪ من الأصوات وبفارق أقل منه في المخيمات، وحققت حركة فتح تقدماً في القرى لتعيد نوعاً من التوازن الذي فقدته في المدينة[٨]. لم تحقق القوى الأخرى أي تفوق على مستوى دائرة نابلس فقد حصلت مجتمعة على ١٧٪، حيث حصلت على نتائج أفضل في القرى والمدينة عن نتيجتها في المخيمات، (أنظر جدول ٦).

جدول رقم (٦) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة نابلس

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٤٧	٠,٥٥	٠,٤٠	٠,٤٦	٠,٠٤
قائمة حركة فتح	٠,٣٨٢	٠,٢٨	٠,٤٣	٠,٤١	٠,٨٩
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٤٠	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٧	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٥١	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٢
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٤١	٠,٠٨	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٢٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١

[٨] يشكل الناخبون من سكان القرى ٥١٪ فيما يشكل الناخبون من سكان المدينة ٣٩٪.

شهدت مدينة نابلس انتخابات بلدية قبل الانتخابات التشريعية بـ ٤٠ يوماً أفضت إلى فوز حركة حماس. لا يختلف الأمر في مدينة نابلس ومخيماتها عن مدينة جنين ومخيمها من حيث حالة الفلتان الأمني، بل أن مدينة نابلس من أكثر المدن في الضفة الغربية التي تعاني من حالة الفلتان الأمني.

● **دائرة قلقيلية**

خاض ١٠ مرشحين الانتخابات في دائرة قلقيلية منهم ٢ لحركة حماس و٢ لحركة فتح و٤ مستقلين أو مرشحين لتيارات يسارية وديمقراطية و٢ ينتمون لحركة فتح ولكنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين. فاز مرشحا حركة فتح بالمقعدين المخصصين لدائرة قلقيلية، وحصل مرشحا حركة فتح في الدائرة على٥٢٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، في حين حصل مرشحا حركة حماس على ٣٣٪.

أما على مستوى القائمة، تقدمت حركة فتح في المدينة والريف، وتعد مدينة قلقيلية من بين المدن القلائل التي فازت بها فتح. وكانت حركة حماس فازت بالانتخابات البلدية في أيار (مايو)٢٠٠٥، وبمقارنة نتائج انتخابات البلدية مع نتائج انتخابات التشريعي في مدينة قلقيلية يظهر حدوث تحول واضح في سلوك الناخبين في مدينة قلقيلية. تعود أسباب ذلك لأن فتح خاضت انتخابات التشريعي في دائرة قلقيلية بشكل أفضل من انتخابات البلدية، فقد حاز المرشحون على توافق داخل الحركة في قلقيلية ولم يحدث انقسام داخل الحركة، كما أن المرشحين يتمتعان بشعبية في المحافظة ولهم امتدادات عائلية كبيرة، في حين أن قائمة فتح في الانتخابات البلدية تأثرت بشكل كبير بوجود قائمة أخرى (قائمة العائلات) الأمر الذي أدى إلى تشتت الأصوات.

تشير نتائج الانتخابات إلى تطابق نتائج القوائم ومرشحيها في الدوائر بشكل يعكس مدى التزام مؤيدي القوى بانتخاب مرشحيها في الدوائر، وهذا لم يتوفر في معظم الدوائر الانتخابية. الشكل (١٠) يبين مدى التطابق بين القوائم والدائرة.

شكل رقم (١٠) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة قلقيلية (الدوائر والوطن)

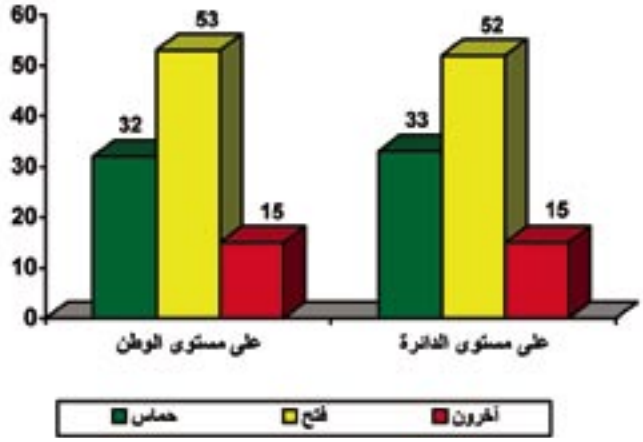

حصلت القوائم الانتخابية الأخرى مجتمعة على ١٥٪ وهي من النسب الأقل في دوائر الضفة الغربية، وكانت المنافسة محتدمة بين قائمتي فتح وحماس اللتان حصلتا على ٨٦٪ من الأصوات. (أنظر الجدول ٧)

جدول رقم (٧) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة قلقيلية

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣٢٤	٠,٣٩	٠,٣٠	٠,٠٣
قائمة حركة فتح	٠,٥٣٥	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٩٣
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية وعد	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٢٩	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٩	٠,٠٠	٠,٠٢	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١٣	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٣٠	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٣٤	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٢٠	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١

● **دائرة سلفيت**

خاض الانتخابات ١١ مرشحاً في دائرة سلفيت، منهم مرشح لحماس ومرشح لحركة فتح و٩ مستقلين أو مرشحين لقوى انتخابية أخرى منهم اثنان ينتميان لحركة فتح. حصل مرشح حركة حماس على ٣٢٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، فيما حصل مرشح حركة فتح على ٢٥٪، فيما كان مجموع ما حصل عليه مرشح فتح مع المستقلين الذين ينتمون لفتح ٥٠٪. وقد عكس تشتت مرشحي فتح في الدائرة عدم قدرة فتح إحراز تقدم في القائمة على مستوى محافظة سلفيت. وقد استفادت قائمة حركة حماس من وجود مرشح من دائرة سلفيت في موقع مضمون في قائمتها بأن حصدت أصواتاً أكثر من حركة فتح التي خلت قائمتها من أي مرشح من الدائرة.

يظهر الشكل رقم (١١) تقارب النتائج التي حصلت عليها حماس على مستوى الوطن والدوائر حيث بلغ الفرق ٣٪ (الوطن ٣٥٪، الدوائر ٣٢٪)، بالمقابل بلغ الفارق لدى حركة فتح ٩٪ (الوطن ٣٤٪، الدوائر ٢٥٪)، ويرجع هذا الفارق الكبير إلى تشتت أصوات مؤيدي حركة فتح.

شكل رقم (١١) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة سلفيت (الدوائر والوطن)

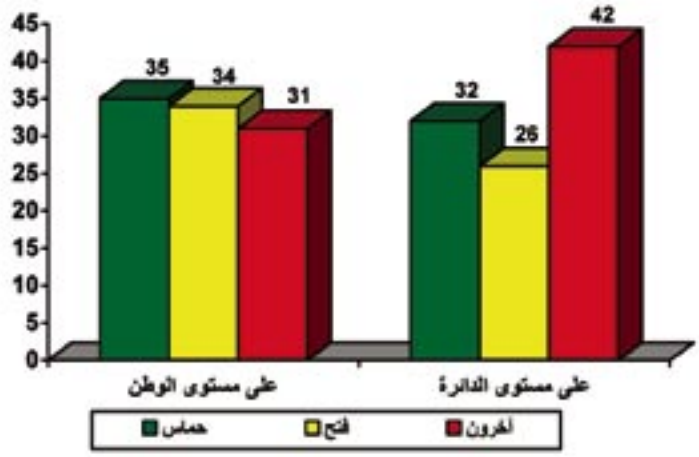

أظهرت نتائج الانتخابات في دائرة سلفيت وجود تيار ثالث قوي منافس لحركتي فتح وحماس حيث حصلت القوائم الانتخابية الأخرى على ٣٠٪. كما تقدمت حركة حماس على حركة فتح في المدينة والقرى، والجدول رقم (٨) يبين ذلك.

جدول رقم (٨) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة سلفيت

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣٥٤	٠,٤٢	٠,٣٦	٠,٠٩
قائمة حركة فتح	٠,٣٤٤	٠,٣٧	٠,٣١	٠,٧٥
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية)وعد)	٠,٠٠٤	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٦٥	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,٠٣
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠١٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٤٠	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٢
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٤٨	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٦٩	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٧
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٥٧	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٢

● **دائرة رام الله والبيرة**

بلغ عدد مرشحي دائرة رام الله والبيرة ٣٤ مرشحاً منهم ٤ من حركة حماس و٥ من حركة فتح، و١٢ ينتمون لحركة فتح خاضوا الانتخابات كمستقلين، و١٣ مرشحاً خاضوا الانتخابات بشكل مستقل أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى. فاز مرشحو حركة حماس بأربعة مقاعد من اصل خمسة مقاعد وفازت حركة فتح بالمقعد الخامس المخصص للكوته المسيحية، وفيما لو تحالفت حركة حماس مع أحد المرشحين المسيحيين لتمكنت من الفوز بالمقاعد الخمسة. حصل مرشحو حركة حماس على ٤٢٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وحصل مرشحو فتح على ٢٩٪ ، والآخرون على ٢٩٪.

أدى تعدد المرشحين المستقلين إلى تشتت الأصوات، لأن المنافسة كانت بين مرشحي حماس وفتح، حيث انقسم جمهور فتح بين مرشحي الحركة الرسميين والمستقلين. تشير نتائج الانتخابات في دائرة رام الله والبيرة إلى أن بعض المرشحين المستقلين حصلوا على نسبة أصوات عالية جاءت في أغلبها من أصوات حركة فتح. على سبيل المثال، أشارت نتائج استطلاع يوم الانتخابات التشريعية إلى أن ٥ , ٣٧٪ من مؤيدي حركة فتح في دائرة رام الله والبيرة صوتوا للمرشح المستقل جميل الطريفي أي ما نسبته ٤٧٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها.

قدمت حماس في دائرة رام الله ٤ مرشحين جميعهم من الخطباء والدعاة في المحافظة، في المقابل مارس معظم مرشحي فتح العمل العام من خلال مواقع قيادية في السلطة الفلسطينية (٢ أعضاء مجلس تشريعي، ٢ مدراء عامون في وزارة الداخلية).

تشير النتائج إلى تقارب نسبة الأصوات التي حصلت عليها حركة حماس على مستوى الوطن والدوائر، بالمقابل كان الفارق بين ما حصلت عليه حركة فتح على مستوى الوطن والدوائر كبيراً بلغ ١٠٪ (أنظر شكل رقم ١٢).

شكل رقم (١٢) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة رام الله والبيرة (الدوائر والوطن)

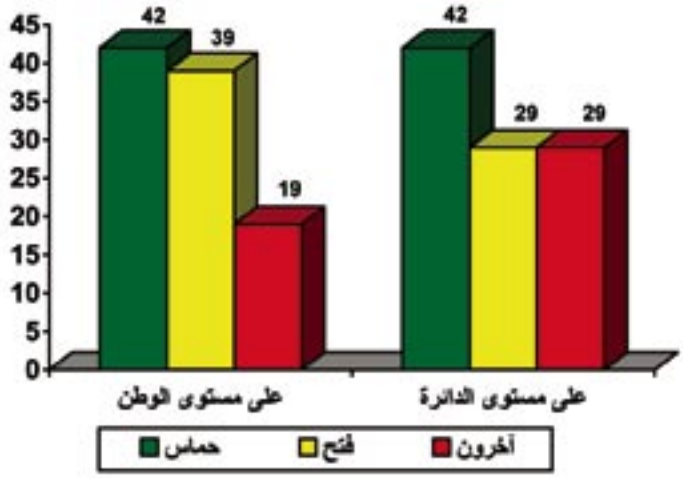

بينت نتائج انتخابات المجلس التشريعي في دائرة رام الله والبيرة تقدم قائمة حركة حماس على قائمة حركة فتح في القرى والمخيمات والمدينة، فيما حصلت قائمة أبو علي مصطفى على ١٠٪ في المدينة [٩] بشكل عام في حين حصلت في مدينة رام الله على ١٥٪ من نسبة الأصوات (أنظر جدول رقم ٩). تعتبر مدينة رام الله أحد معاقل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد سبق هذه الانتخابات انتخابات بلدية في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥، وفازت قائمة رام الله للجميع القريبة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بـ ٣١٪ من أصوات الناخبين.

[٩] يوجد مدينتان في هذه الدائرة، مدينة رام الله ومدينة البيرة. تعرف مدينة رام الله بانفتاحها وتبرز قوى اليسار فيها بشكل أكبر من بقية المناطق الفلسطينية. وحصلت القوى اليسارية على ٣٢٪ وفتح على ٣٥٪ وحماس على ٣٢٪. أما مدينة البيرة فعلى خلاف مدينة رام الله تبرز فيها حركة حماس حيث حصلت على ٥٣٪ وفتح على ٣٠٪ والقوى اليسارية على ١٧٪. وهذه النتائج قريبة من نتائج الانتخابات البلدية التي جرت في ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥.

جدول رقم (٩) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة رام الله والبيرة

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٢٢	٠,٤٤	٠,٤٣	٠,٥٠	٠,٠٦
قائمة حركة فتح	٠,٣٨٨	٠,٣٢	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٨٨
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٤٥	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٨	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٦٦	٠,١٠	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢١	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٤٠	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠١

● **دائرة أريحا**

فاز مرشح حركة فتح وحصل على ٥٧٪ من مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحو الدائرة، في حين حصل مرشح حركة حماس على ٢٩٪. حظي مرشح حركة فتح بشعبية كبيرة، فهو نائب ووزير سابق، ورئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، وقدم الكثير من الخدمات لسكان دائرته طوال الفترة السابقة مما أعطاه فرصة لهذا الفوز. لم تشكل حركة حماس ومرشحها منافساً قويا لحركة فتح ومرشحها، والشكل (١٣) يظهر الفرق بين ما حصلت عليه حركة فتح على مستوى الدوائر والوطن وما حصلت عليه حماس.

شكل رقم (١٣) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة أريحا (الدوائر والوطن)

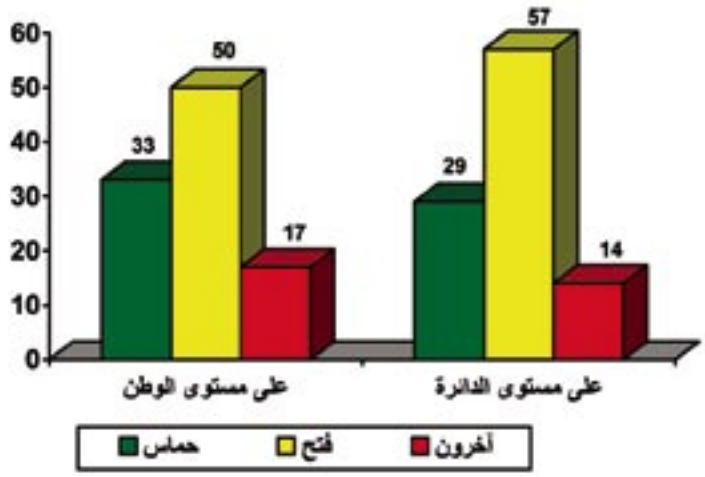

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في دائرة أريحا تقدم قائمة حركة فتح على قائمة حركة حماس في المدينة والقرى والمخيمات (أنظر جدول رقم ١٠).

جدول رقم (١٠) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة أريحا

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣٣١	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٣٣	٠,٠٤
قائمة حركة فتح	٠,٥٠٠	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٤٤	٠,٩٠
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٣٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٨	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٩	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٣٦	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢٦	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٤٤	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠١

● **دائرة بيت لحم**

بلغ عدد مرشحي دائرة بيت لحم ٣٢ مرشحاً منهم اثنان من حركة حماس وأربعة من حركة فتح، وأربعة ينتمون لحركة فتح لكنهم خاضوا الانتخابات كمستقلين، و٢٢ مرشحاً خاضوا الانتخابات بشكل مستقل أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى. فاز مرشحو حركة حماس بمقعدين، ومرشحو حركة فتح بمقعدين خصصت للكوتة المسيحية. وفيما لو استطاعت حركة حماس التحالف مع اثنين من المرشحين المسيحيين لتوفرت فرصة كبيرة لفوز مرشحي حركة حماس وحلفائهم بمقاعد الدائرة الأربعة. كان نصيب حركة حماس ٣٣٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وحركة فتح ٢٨,٥٪، وكان بمقدور مرشحي حركة فتح أن يحصلوا على ٣٥٪ لو لم يخض مرشحون مستقلون ينتمون للحركة الانتخابات التشريعية.

وبمقارنة نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحو حركة حماس مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمتها نجد تقارباً كبيراً في الأصوات (٣٣٪ للمرشحين، و٣١,٥٪ للقائمة). في المقابل كان الفارق كبيراً في نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة حركة فتح مقارنة مع المرشحين (٤٤٪ للقائمة و٢٨,٥٪ للمرشحين). مما يعكس تأثير تشتت أصوات فتح بين مرشحي الحركة الرسميين والمستقلين على نتيجة الدائرة. (أنظر الشكل ١٤)

شكل (١٤): نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة بيت لحم (على مستوى الدوائر والوطن)

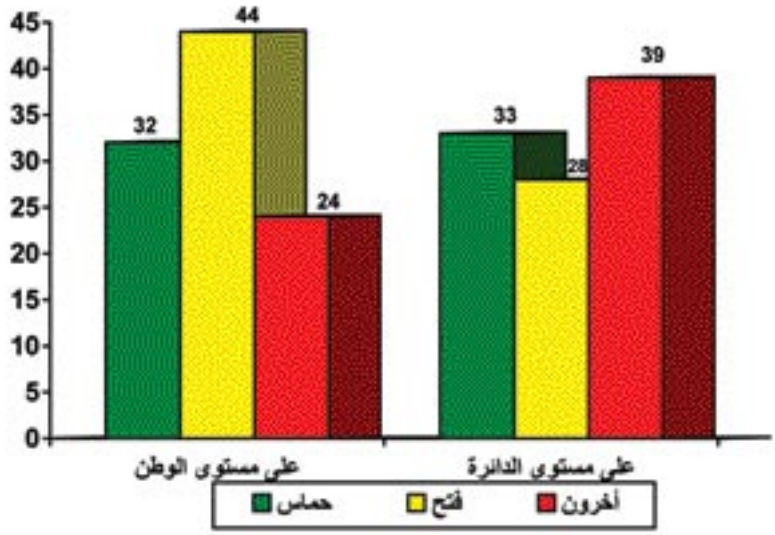

تقدمت قائمة حركة فتح في المدينة والقرى والمخيمات، وحصلت القوائم الانتخابية الأخرى على ٢٤٪ من مجموع الأصوات وكان النصيب الأكبر من الأصوات لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى حيث حصلت على ٩,٤٪ والبديل على ٦,٦٪. وتقدمت قائمة حركة فتح في المدينة والقرى والمخيمات على النحو التالي: - ٤١٪، ٤٥٪، ٤١٪ أما قائمة الإصلاح التغيير فقد حصلت على ٢٠٪ في المدينة وهي من النسب المنخفضة التي حصلت عليها القائمة في المدن لأن نسبة كبيرة من الناخبين هم من المسيحيين، وحصلت على ٤٠٪ في القرى و٣٦٪ في المخيمات. استطاعت القوائم الانتخابية الأخرى أن تحصد ٣٨٪ من مجموع الأصوات في المدينة حيث حصلت قائمة البديل على ١٤٪ وأبو علي مصطفى على ١٣٪ والطريق الثالث على ٥٪ وفلسطين المستقلة على ٦٪. حظيت قائمة أبو علي مصطفى على نصيب كبير نسبياً في مخيمات دائرة بيت لحم حيث حصلت على ١٧٪ من مجموع الأصوات وهي الأعلى في الدوائر كافة. تعتبر محافظة بيت لحم أحد معاقل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (أنظر جدول ١١)

جدول رقم (١١) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة بيت لحم

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٣١٥	٠,٢٠	٠,٤٠	٠,٣٦	٠,٠٤
قائمة حركة فتح	٠,٤٤٢	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٩٠
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٦٦	٠,١٤	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٥	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٩٤	٠,١٣	٠,٠٦	٠,١٧	٠,٠٤
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢٨	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٤٢	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٠

- **دائرة الخليل**

بلغ عدد مرشحي دائرة الخليل ٤٦ مرشحاً منهم ٩ من حركة حماس و٩ من حركة فتح و١٢ مرشحاً مستقلاً ينتمون لحركة فتح و١٦ مرشحاً خاضوا الانتخابات مستقلين أو بدعم من قوائم انتخابية أخرى. فاز مرشحو قائمة حركة حماس بالمقاعد التسعة المخصصة للدائرة

بنسبة ٤٣٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، فيما حصل مرشحو حركة فتح على ٣٠٪. لكن لو خاضت حركة فتح الانتخابات موحدة لحصلت على ٣٥٪ من مجموع الأصوات. أما على مستوى التمثيل النسبي (الوطن) أفرزت نتائج الانتخابات التشريعية في دائرة الخليل تقدماً كبيراً لقائمة حركة حماس على قائمة حركة فتح والقوائم الأخرى (حماس ٤٩٪، فتح ٣٦٪، آخرون ١٥٪).

تناقصت نسبة الأصوات التي حصلت عليها حركتا حماس وفتح على مستوى القائمة لصالح المرشحين الآخرين والمستقلين، ويعود هذا التراجع لطبيعة العلاقات العائلية والمناطقية على حساب الانتماء والتأييد السياسي. وهذا ما يظهره الشكل (١٥)

شكل رقم (١٥) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة الخليل (الدوائر والوطن)

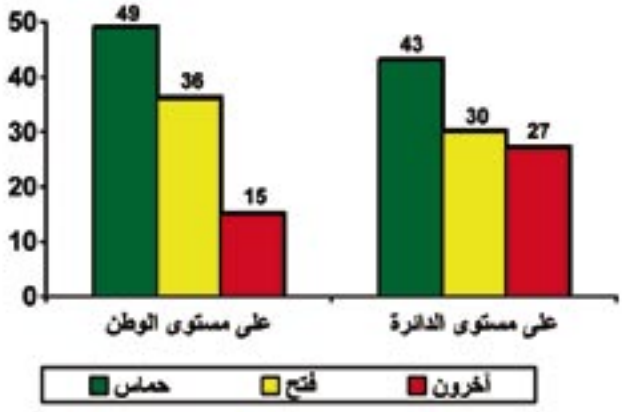

عرفت محافظة الخليل تاريخيا بالمجتمع المحافظ وأكثر قربا من التيار الديني الذي عبرت عنه حركة حماس. واجه مرشحو حركة فتح عدداً من التحديات تشبه إلى حد ما التحديات التي واجهها مرشحو الحركة في نابلس، كانت في مقدمتها الخلافات بين مرشحي الحركة في الدائرة ما أثر سلباً على بعض الناخبين بانتخاب بعض من مرشحي الحركة دون الآخرين (حجب الأصوات)، أو من خلال سعي بعض المرشحين لتسويق أنفسهم دون زملائهم. إضافة إلى أن بعض المرشحين عقد تحالفات مع بعض المستقلين في سعيهم للفوز دون الاكتراث بزملائهم[١٠]. في المقابل خاض مرشحو حماس الحملة الانتخابية بشكل موحد. ما أدى لتحقيق مرشحو حركة حماس فوزا سهلا على مرشحي فتح ويتضح ذلك من الفرق في عدد الأصوات بين المرشح الذي حصل أقل الأصوات من حركة حماس (٤٧٣٥٣ صوتاً) وبين المرشح الذي حصل على أكثر الأصوات من حركة فتح (٤١٢٩٣ صوتاً).

[١٠] مقابلة مع عيسى أبو عرام (أحد كوادر حركة فتح، خاض الانتخابات التشريعية الثانية كمستقل) ٢٢/٨/٢٠٠٦.

شغل جميع مرشحي فتح مواقع قيادية في مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية أو كانوا نواب في المجلس التشريعي السابق، بينما مرشحو حركة حماس هم خطباء مساجد وواعظون وأكاديميون.

أظهرت النتائج فرقاً كبيراً في الأصوات في مدينة الخليل التي حصلت فيها حركة حماس على ٧١٪ في حين حصلت حركة فتح على ١٨٪ وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بقوة حركة فتح في بقية المناطق الفلسطينية. تقدمت حركة حماس في المدينة والريف، فيما تقدمت حركة فتح في المخيمات، لكن ناخبي المخيمات لا يشكلون سوى ٣٪ من مجموع ناخبي الدائرة مقارنة مع ٧٠٪ في الريف و٢٧٪ في المدينة. (أنظر جدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة الخليل.

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٩٥	٠,٧١	٠,٤٤	٠,٣٥	٠,٠٥
قائمة حركة فتح	٠,٣٦٠	٠,١٨	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٨٩
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠٢٦	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٩	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٣٣	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٩	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢٧	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠٤٠	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١

- **دائرة شمال غزة**

بلغ عدد المرشحين في الدائرة ٢٧ مرشحاً منهم ٥ مرشحين لحركة حماس و٥ مرشحين لحركة فتح و١٧ مرشحا مستقلاً أو مدعوماً من قوائم انتخابية أخرى منهم ٣ مرشحين ينتمون لحركة فتح. فاز مرشحو قائمة حركة حماس بجميع مقاعد الدائرة الخمسة،

وحصلوا على ٤٤٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، فيما حصل مرشحو حركة فتح على ٣٤٪.

أدى تعدد المرشحين المستقلين إلى تشتت الأصوات خاصة أن المنافسة كانت بين مرشحي حماس وفتح. وتشير نتائج الانتخابات في دائرة شمال غزة إلى أن بعض المرشحين المستقلين حصلوا على نسبة أصوات عالية جاءت في أغلبها من أصوات حركة فتح. على سبيل المثال، أشارت نتائج استطلاع يوم الانتخابات التشريعية إلى أن ٣٧٪ من مؤيدي حركة فتح في دائرة شمال غزة صوتوا للمرشح المستقل كمال الشرافي.

تفوقت حركة حماس على حركة فتح على مستوى الوطن والدائرة، وتعود أسباب هذا التفوق بمعظمها إلى الأسباب المذكورة سابقاً. استفادت قائمة حركة حماس من وجود مرشح من مدينة جباليا ذات الثقل العشائري والعائلي في موقع مضمون في قائمتها بأن حصدت أصواتاً أكثر من حركة فتح التي خلت قائمتها من أي مرشح من مدينة جباليا.

تشير النتائج إلى تقارب ما حصلت حركة حماس على مستوى الوطن والدائرة فلم يتعدى الفارق بينهما ٣٪، بالمقابل كان الفارق بين ما حصلت عليه حركة فتح على مستوى الوطن والدوائر أكبر حيث بلغ ٥ , ٧٪. (أنظر شكل رقم ١٦)

شكل رقم (١٦) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة شمال غزة (الدوائر والوطن)

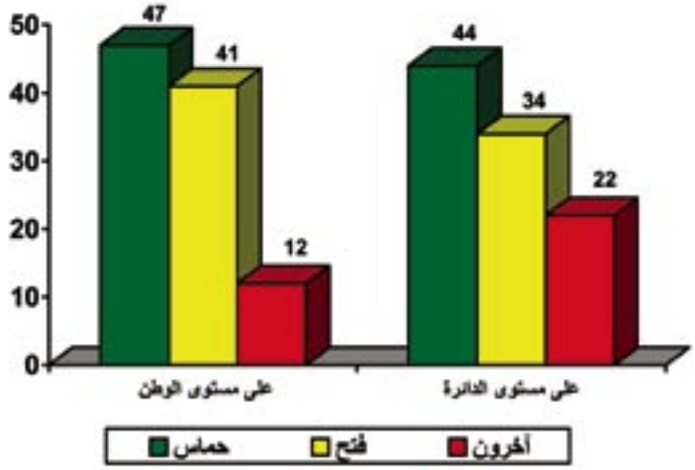

بينت نتائج الانتخابات في دائرة شمال غزة تقدم قائمة حركة حماس على قائمة حركة فتح فقد حصلت حركة حماس على ٤٧٪ وحصلت قائمة حركة فتح على

٤١٪ وحصلت القوائم الانتخابية الأخرى على ١٢٪. وقد تقدمت قائمة حركة حماس على فتح في المدينة والمخيمات[١١]. في حين تقدمت فتح على حركة حماس في القرى[١٢]. وتعتبر جباليا ومخيمها أحدى أهم معاقل حماس في قطاع غزة. (أنظر جدول رقم ١٣)

جدول رقم (١٣) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة شمال غزة

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٧٠	٠,٦١	٠,٣٨	٠,٥٣	٠,١٦
قائمة حركة فتح	٠,٤١٤	٠,٣٠	٠,٤٦	٠,٣٨	٠,٧٤
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠١٧	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٦٥	٠,٠٤	٠,١١	٠,٠٥	٠,٠٥
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠١٧	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١

- **دائرة مدينة غزة**

خاض ٤٩ مرشحاً الانتخابات في دائرة غزة منهم ٨ مرشحين من حركة فتح و٥ مرشحين من حركة حماس و٣ مرشحين مستقلين مدعومين من حركة حماس، و٣٣ مرشحاً مستقلاً أو بدعم من القوائم الانتخابية الأخرى منهم ٣ مرشحين ينتمون لفتح. فاز مرشحو حركة حماس بخمسة مقاعد من اصل ثمانية وفاز بالمقاعد الثلاثة المتبقية ثلاثة مستقلين مدعومين من حركة حماس وكان نصيب تحالف حركة حماس مع المستقلين ٥١٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، في حين حصل مرشحو حركة فتح على ٢٩٪. تظهر نتائج الانتخابات في هذه الدائرة مدى

[١١] تم التعامل مع جباليا على أنها مدينة.

[١٢] تم التعامل مع بيت لاهيا وبيت حانون كريف.

قوة مرشحي حركة حماس بحصولهم على أكثر من نصف الأصوات، وقد أشارت استطلاعات ما قبل الانتخابات التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى تقدم مرشحي حركة حماس في هذه الدائرة.

تعتبر دائرة مدينة غزة أحد أهم معاقل حركة حماس ومركز قيادتها السياسية والتنظيمية، ومنها خرج معظم قياديي الحركة مثل الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي وإسماعيل هنية ومحمود الزهار وغيرهم. وتنتشر في مدينة غزة الجمعيات الخيرية والتعليمية والصحية التي تديرها وتشرف عليها حركة حماس بشكل يفوق المحافظات الأخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يظهر الشكل رقم (١٧) تقدم حركة حماس في دائرة مدينة غزة على حركة فتح على مستوى قائمة الوطن بشكل يتناغم مع تقدم مرشحو حماس في الدائرة مع أن الفرق لدى الطرفين تراوح بين ٦٪ - ٧٪.

شكل رقم (١٧) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة مدينة غزة (الدوائر والوطن)

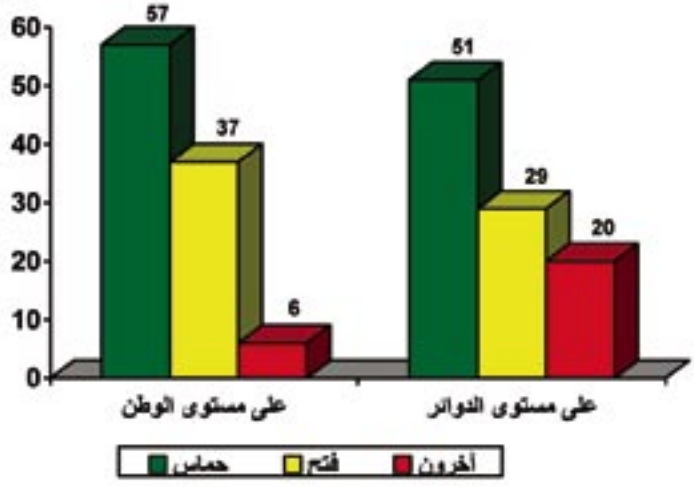

أظهرت نتائج انتخابات المجلس التشريعي في دائرة مدينة غزة تقدماً كبيراً لقائمة حركة حماس التي حصلت على ٥٦,٧٪ فيما حصلت حركة فتح على ٣٦,٦٪ في حين حصلت القوائم الأخرى على ٦,٧٪. تقدمت حركة حماس في المدينة والمخيمات فيما تقدمت حركة فتح في القرى، علما أن حجم الناخبين في القرى التابعة لدائرة مدينة غزة لا يتعدى ٢,٥٪ من مجموع الناخبين في الدائرة. (أنظر جدول رقم ١٤)

جدول رقم (١٤) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة مدينة غزة

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٥٦٧	٠,٦١	٠,٤٥	٠,٥٨	٠,١٧
قائمة حركة فتح	٠,٣٦٦	٠,٣٣	٠,٤٩	٠,٣٥	٠,٧٧
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠١٠	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠١٩	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠١٦	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

● دائرة دير البلح

بلغ عدد المرشحين في دائرة دير البلح ١٨ مرشحاً ٣ لحركة حماس و٣ لحركة فتح و١٢ مرشحاً خاضوا الانتخابات كمستقلين أو باسم القوائم الانتخابية الأخرى منهم مرشحان ينتميان إلى فتح. فاز مرشحو حركة حماس بمقعدين (وهما خطباء مساجد) من أصل ثلاثة مقاعد وحصل مرشحو حماس في الدائرة على ٤٤٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وفازت حركة فتح بالمقعد الثالث فيما حصلت على ٣٩٪. وفيما لو لم يكن ٢ مرشحين مستقلين من بين صفوفها لحصلت على ٤٣٪.

وبالمقارنة بين نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشحون والقوائم (حركة حماس وحركة فتح) يتضح كيف أثر وجود مرشحين مستقلين ينتمون لفتح على تشتت الأصوات وخسارة ٢ من مرشحي حركة فتح في الدائرة. يوضح الشكل رقم (١٨) انخفاض نسبة الأصوات التي حصلت عليها حركة فتح على مستوى الدائرة بالمقارنة مع القائمة.

شكل رقم (١٨) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة دير البلح (الدوائر والوطن)

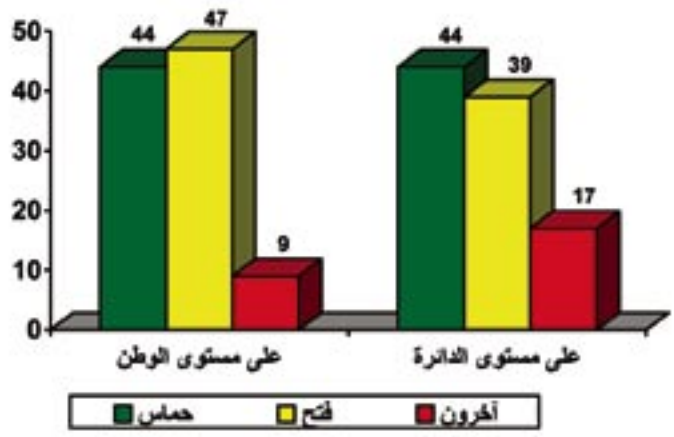

على مستوى القائمة تقدمت حركة فتح على مستوى الدائرة بشكل عام، وتقدمت في المدينة والقرى بشكل خاص، فيما تقدمت حركة حماس في المخيمات. (أنظر جدول رقم ١٥)

جدول رقم (١٥) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة دير البلح

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٣٩	٠,٣٨	٠,٤١	٠,٥٠	٠,١٣
قائمة حركة فتح	٠,٤٧٤	٠,٥٣	٠,٤٨	٠,٤١	٠,٧٩
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠٣	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٣٨	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٣
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٠٩	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠١٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١

شهدت مدينة دير البلح انتخابات بلدية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥، فازت حماس بـ١٣ مقعد مقابل مقعدين لحركة فتح، حصلت حماس على ٣٨٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي البلدية مقابل ٢٥٪ لحركة فتح. بينما تفوقت فتح على حماس في المدينة في الانتخابات التشريعية بفارق ١٥٪. وهذا يثير تساؤلاً حول سلوك الناخبين في المدن التي جرت فيها الانتخابات البلدية وفازت بها حماس، ففي المدن التي جرت فيها الانتخابات البلدية في المرحلتين الأولى والثانية مثل دير البلح وقلقيلية ورفح، فازت فتح بفارق كبير يزيد عن١٣٪. أما المدن التي جرت فيها الانتخابات البلدية في المرحلة الرابعة التي جرت قبل الانتخابات التشريعية بحوالي ٤٠ يوماً فقد كانت نتائج انتخابات المجلس التشريعي قريبة جداً من نتائج انتخابات البلدية مثل نابلس والبيرة وجنين.

● **دائرة خانيونس**

بلغ عدد مرشحي دائرة خانيونس ٤٣ مرشحاً، منهم ٥ مرشحين لحركة حماس و٥ مرشحين لحركة فتح، و٣٣ مرشحاً خاضوا الانتخابات كمستقلين أو باسم قوائم انتخابية أخرى، منهم ٦ مرشحين ينتمون لحركة فتح. فاز ثلاثة مرشحين من قائمة حركة حماس كما فاز مرشحان من حركة فتح، وحصل مرشحو حماس على ٤٢٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وحصل مرشحو حركة فتح على ٣٩٪. وفي حال عدم وجود مرشحين مستقلين ينتمون إلى فتح، لحصل مرشحو حركة فتح على ٤٣٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة.

بينت نتائج الانتخابات في دائرة خانيونس تقدم حركة فتح على قائمة حركة حماس بفارق ٤٪، وبمقارنة نسبة الأصوات التي حصل عليها مرشحو حركة حماس وقائمة حركة حماس مع مرشحي حركة فتح وقائمتها، نجد أن حركة حماس حصلت على نسبة قريبة جدا في مجموع الأصوات (في الدائرة ٤٢٪، في القوائم ٤٤ ٪)، بينما كان الفارق كبيراً في التصويت لحركة فتح فقد وصل إلى ٩٪ من مجموع الأصوات (في الدائرة ٣٩٪، في القوائم ٤٨٪). (أنظر الشكل رقم ١٩)

شكل رقم (١٩) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة خانيونس (الدوائر والوطن)

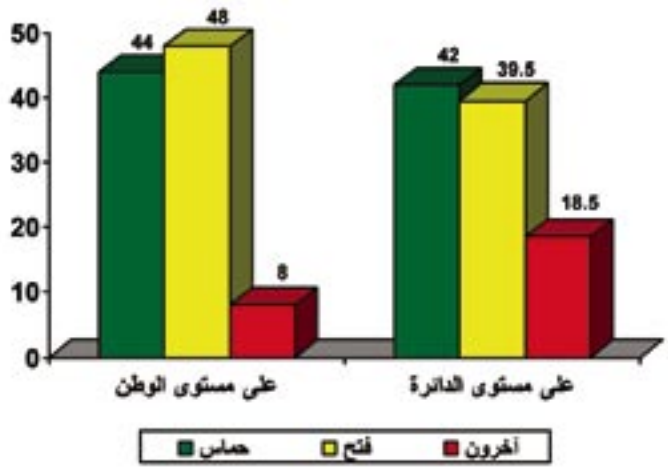

تقدمت حركة حماس في المدينة والمخيم على حركة فتح بفارق كبير يبلغ من ٩ - ١٠٪، فيما تقدمت حركة فتح في القرى بفارق كبير يصل إلى ١٣٪، وتظهر نتائج الانتخابات غياب أي حضور للقوائم الانتخابية الأخرى في دائرة خانيونس، حيث لم تستطع هذه القوائم إحراز نسبة الحسم (٢٪) باستثناء قائمة أبو علي مصطفى. (أنظر جدول رقم ١٦)

جدول رقم (١٦) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة خانيونس

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٤٠	٠,٥٠	٠,٤٠	٠,٥١	٠,١٣
قائمة حركة فتح	٠,٤٨١	٠,٤١	٠,٥٣	٠,٤١	٠,٨٢
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٧	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠٢٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠١٥	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

● **دائرة رفح**

بلغ عدد مرشحي دائرة رفح ١٢ مرشحاً منهم ٣ لحركة حماس و٣ لحركة فتح . فاز مرشحو حركة فتح بمقاعد الدائرة الثلاثة، حيث حصلوا على ٥٣٪ من متوسط نسبة الأصوات التي حصل عليها جميع مرشحي الدائرة، وحصل مرشحو حركة حماس على ٣٩٪ .

بينت نتائج الانتخابات في دائرة رفح تقدم حركة فتح على قائمة حركة حماس بفارق ١٢,٨٪ ، وتقدمت فتح في المدينة والقرى والمخيمات (أنظر الجدول رقم ١٧) . وكانت مدينة رفح قد شهدت في أيار ٢٠٠٥ انتخابات بلدية فاز بها مرشحو حركة حماس، لكن نتائج هذه الانتخابات تم إلغاءها بقرار من المحكمة بعد أن شككت حركة فتح في سير العملية الانتخابية . في المقابل حققت حركة فتح في الانتخابات التشريعية فوزاً سهلاً في المدينة بفارق يصل إلى ١٤٪ . وربما يعود ذلك لأن فتح استفادت من التجربة السابقة ونظمت صفوفها بشكل أفضل من خلال نجاحها في تنظيم البرايمرز دون عقبات، إلى جانب وحدتها وعدم تشرذمها فلم يخض الانتخابات مرشحون مستقلون ينتمون إلى الحركة كما حدث في بقية الدوائر الانتخابية . أو بسبب حدوث تزوير في الانتخابات البلدية، أو للسببين السابقين معاً .

تشير نتائج الانتخابات إلى تطابق نتائج القوائم ومرشحوها في الدائرة بشكل يعكس مدى التزام مؤيدي القوى بانتخاب مرشحيها في الدائرة، مالم يتوفر هذا في معظم الدوائر الانتخابية . الشكل (٢٠) يبين مدى التطابق بين القوائم والدائرة .

شكل رقم (٢٠) نسبة الأصوات التي حصلت عليها حماس وفتح والآخرون في دائرة رفح (الدوائر والوطن)

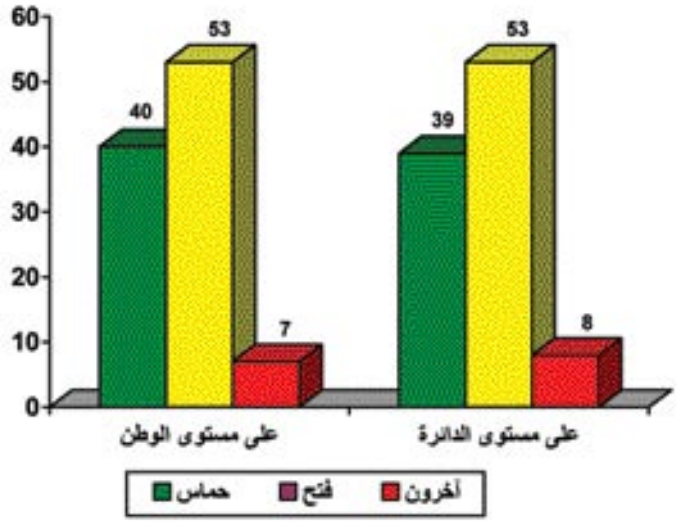

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية في دائرة رفح تقدم قائمة حركة فتح على قائمة حركة حماس في المدينة والقرى والمخيمات، وحصلت القوائم الانتخابية الأخرى على أقل نسبة منخفضة بلغت ٦,٤٪، وتعتبر هذه النسبة هي الأقل في الدوائر الانتخابية، ولم تستطع أي من القوائم الانتخابية الأخرى تجاوز نسبة الحسم (٢٪) (أنظر جدول رقم ١٧)

جدول رقم (١٧) نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم في دائرة رفح

القائمة	نسبة القائمة في الدائرة	نسبة القائمة في المدينة	نسبة القائمة في القرى	نسبة القائمة في المخيمات	نسبة القائمة في مراكز الأمن
قائمة حركة حماس	٠,٤٠٤	٠,٤٠	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,١٤
قائمة حركة فتح	٠,٥٣٢	٠,٥٤	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٨٢
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠٥	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠,٠١٦	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة فلسطين المستقلة	٠,٠١١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١

الفصـل الثامن

السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية: توقعات عالية تعطي أبو مازن الرئاسة وفشل مزدوج لعمليتي السلام وبناء الدولة تعطي الأفضلية لحماس

د. خليل الشقاقي

مقـدمـة

تمكنت حركة فتح من تحقيق إنجاز انتخابي كبير في الانتخابات الرئاسية في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥ بفوز مرشح الحركة محمود عباس (أبو مازن) بـ٦٣٪ من أصوات الناخبين (أو ٦٧٪ من الأصوات الصحيحة). وبعد سنة من ذلك خسرت الحركة الانتخابات التشريعية لصالح حركة حماس بـ ٤١٪ مقابل ٤٤٪ في تصويت الناخبين على مستوى الوطن فيما تعاظمت الفجوة في توزيع المقاعد بين الحركتين إلى ٣٤٪ مقابل ٥٦٪. بالرغم من الدور الذي لعبته مقاطعة حماس للانتخابات الرئاسية في الفوز الساحق لأبو مازن وبالرغم من الانقسام وقلة الانضباط الفتحاوي والدور الكبير الذي لعبه النظام الانتخابي في الفوز المدوي لحركة حماس من حيث عدد المقاعد، فإن السبب وراء انتصار فتح في عام ٢٠٠٥ وهزيمتها في عام ٢٠٠٦ يكمن بشكل أكبر في السلوك الانتخابي للناخبين وليس في مقاطعة حماس أو عدم انضباط فتح رغم أهمية هذين العاملين.

نجحت فتح في الانتخابات الرئاسية في مطلع عام ٢٠٠٥ لأن السلوك الانتخابي تركز آنذاك على التوقعات العالية المتفائلة بحصول انتعاش اقتصادي وتقدم كبير في عملية السلام بعد مرور أكثر من أربع سنوات على انطلاقة الانتفاضة الثانية. بعد مرور عام على تلك الانتخابات سادت خيبة أمل كبيرة نتيجة لجمود العملية السلمية وفشل إدارة أبو مازن في تصحيح عملية بناء الدولة وتمحور السلوك الانتخابي حول قضايا الفساد

والفلتان الأمني محطمة آمال حركة فتح بالفوز. في الانتخابات الرئاسية كانت رسالة الناخب أن أبو مازن هو الأقدر على تحسين الأوضاع الاقتصادية ودفع عملية السلام، وفي الانتخابات التشريعية كانت رسالة الناخب أن الإسلاميين هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح ومحاربة الفساد وبناء الدولة.

تظهر هذه الورقة الدور الذي لعبه ترتيب الناخب لأولوياته وموقفه من عملية السلام ودرجة تدينه وتقليديته في التأثير على سلوكه الانتخابي بالتصويت لهذا الحزب أو ذاك. كما تظهر الورقة أن فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية لم يكن يعني قبولاً مطلقاً من ناخبيه بمواقفه تجاه عملية السلام أو شكل النظام السياسي الفلسطيني تماما مثلما لم يكن فوز حماس هو قبول من الناخبين بمواقفها تجاه هذين الموضوعين.

(١) خلفية

جرت الانتخابات الرئاسية على خلفية وفاة الرئيس ياسر عرفات وما تبعها من انتقال سلس للسلطة واختيار أبو مازن ليكون مرشح الحركة في الانتخابات. لم تقع صدامات داخلية في فتح وبقيت الحركة متماسكة رغم فقدانها للأب المؤسس. أدى ذلك لازدياد نسبة التفاؤل الشعبي ولارتفاع شعبية حركة فتح وانخفاض شعبية حركة حماس وخاصة بعد قرار الأخيرة مقاطعة الانتخابات الرئاسية. أما الانتخابات التشريعية فجاءت على خلفية فشل رئاسة أبو مازن وحكومة فتح في تحقيق تقدم في عملية السلام أو حتى معالجة قضايا الفساد والفلتان الأمني وعلى خلفية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة الذي رآه الشارع الفلسطيني انتصاراً للعمل المسلح ولحماس.

شهدت الأسابيع الأولى بعد وفاة ياسر عرفات بروز درجة عالية من التفاؤل لدى الرأي الفلسطيني بشأن العملية السلمية حيث أعربت الأغلبية عن اعتقادها بأن رحيل عرفات سيزيد من فرص التسوية. كما رأت الأغلبية أن من الممكن الآن التوصل لحل وسط مع القيادة الإسرائيلية وأن القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية قويتان بدرجة كافية بحيث تستطيعان إقناع الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بقبول تسوية حل وسط. وقد تزامن ذلك مع تأييد واسع النطاق وصل إلى ٨٠٪ لوقف إطلاق نار مع إسرائيل ولعودة فورية للمفاوضات. خلال ثلاثة أشهر هبطت نسبة التوقعات بأن المواجهات المسلحة سوف تستمر ولن يعود الطرفان للمفاوضات من ٣٧٪ في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ إلى ١٢٪ في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤.

أدت وفاة الرئيس عرفات وما تبعها من ارتفاع في نسبة التفاؤل بالإضافة لقرار حركة حماس بمقاطعة الانتخابات الرئاسية إلى ارتفاع شعبية حركة فتح وهبوط شعبية حماس في استطلاعات الرأي الفلسطينية. كانت شعبية حركة فتح قد بلغت ٢٩٪ في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ فيما كانت شعبية حماس وبقية القوى الإسلامية قد بلغت ٣١٪.

ارتفعت نسبة تأييد فتح إلى ٤٠٪ فيما هبطت نسبة التأييد لحماس وبقية القوى الإسلامية إلى ٢٤٪ (أنظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) التوقعات وشعبية فتح والإسلاميين قبل وبعد وفاة عرفات (٪)

التوقعات	أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤	كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤
التوقعات باستمرار المواجهات المسلحة وعدم العودة للمفاوضات	٣٧	١٢
شعبية الإسلاميين	٣١	٢٤
شعبية حركة فتح	٢٩	٤٠
شعبية القوى الأخرى	١٢	١١
لا أحد/ لم يقرر	٢٩	٢٥

أما على المستوى الحزبي فإن الانتخابات الرئاسية شهدت مقاطعة من القوى الإسلامية وفشلا لقوى اليسار والقوى "الثالثة" الأخرى في الاتفاق على مرشح واحد. أما داخل فتح فإن قرار أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي، بالتنافس من داخل سجنه ضد مرشح الحركة الرسمي، محمود عباس، قد هدد بشق الصف الفتحاوي، حيث أظهرت الاستطلاعات أن الاثنين، البرغوثي وعباس، يتمتعان بشعبية شبه متساوية لدى الرأي العام. في نهاية المطاف تمكنت حركة فتح من توحيد صفوفها خلف أبو مازن بعد توصل المتنافسان الفتحاويان لاتفاق سمح للبرغوثي بالانسحاب من سباق الرئاسة.

لكن الظروف التي واكبت الانتخابات التشريعية كانت مختلفة بشكل كبير عن تلك التي واكبت الانتخابات الرئاسية. انحسرت أجواء التفاؤل بتوقف العنف والعودة للمفاوضات وزداد بشكل كبير التوقع بأن العنف سيستمر وأن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لن يعودا للمفاوضات من ١٢٪ في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ إلى ٢٨٪ في كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦. كما أن نسبة من ٨٠٪ من الجمهور أعربت عن إحساسها بعدم توفر الأمن والسلامة الشخصية لها ولإفراد أسرتها في مناطق السلطة الفلسطينية، واعتقدت النسبة الأكبر من الجمهور (٣٧٪) أن قضية معالجة الفلتان الأمني وفرض النظام والقانون هي القضية الأولى التي تشغل بال معظم الفلسطينيين الذين سيشاركون في الانتخابات فيما اعتقدت نسبة من ٢٣٪ أن قضايا الاقتصاد كالفقر والبطالة هي القضية الجوهرية الأولى للناس.

وأعربت نسبة من ٨٤٪ عن اعتقادها بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية وقالت نسبة من ٥٥٪ من هؤلاء أن هذا الفساد سيزيد أو سيبقى كما هو في المستقبل. وقالت النسبة الأكبر من الجمهور (٢٧٪) أن القدرة على إجراء الإصلاحات ومحاربة الفساد ستكون العامل الأول الذي سيدفعها للتصويت في الانتخابات التشريعية

لصالح قائمة انتخابية ضد أخرى فيما جاءت القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي في المرتبة الثانية (١٧٪) وفرض النظام والقانون في المرتبة الثالثة (١٣٪). أما القدرة على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل فجاءت في المرتبة الرابعة حيث لم يختارها إلا ١٠٪ من الجمهور مما يظهر تراجع أهمية عملية السلام من حسابات المواطنين لغياب التفاؤل بإمكانية حصول تقدم فيها.

أسهمت كل هذه العوامل في زيادة شعبية القوى الإسلامية التي تمكنت خلال فترة لم تزد عن ١٢ شهراً من زيادة شعبيتها بأكثر من النصف (٢٤٪ في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٧٪ في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٦) أما حركة فتح فبقيت شعبيتها على حالها تقريباً خلال نفس الفترة مرتفعة من ٤٠٪ إلى ٤١٪.

(٢) دور الأولويات والتدين والموقف من عملية السلام في تحديد السلوك الانتخابي

(أ) أولويات الناخبين ودورها في تحديد السلوك الانتخابي:

أظهر استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أن الأولويات الرئيسية الأولى للناخبين هي الاقتصاد والاحتلال والفساد. رأت النسبة الأكبر من الناخبين (٣٣٪) أن المشكلة الأولى التي تواجه الفلسطينيين اليوم هي تفشي الفقر والبطالة والثانية هي استمرار الاحتلال وممارساته اليومية (٣١٪) والثالثة هي انتشار الفساد وغياب الإصلاح (٢٦٪) والرابعة هي الفوضى الداخلية (٨٪). أما العامل الأهم في اختيار المرشح المفضل لدى الناخبين فكان كما هو متوقع القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي (٢٣٪) وكانت النسبة الأكبر (٦١٪) من الجمهور قد أعربت في استطلاع أجري قبل الانتخابات بأسبوع بأن محمود عباس هو الأقدر من بين كافة المرشحين على تحسين الوضع الاقتصادي. أما العامل الأهم الثاني في اختيار المرشح في يوم الانتخابات فكان القدرة على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل (١٩٪). وكان استطلاع ما قبل الانتخابات المذكور أعلاه قد أظهر أن نسبة ٧١٪ من الجمهور تعتقد أن محمود عباس هو المرشح الأقدر من بين المرشحين السبعة على التوصل لاتفاق سلام. أما العامل الأهم الثالث في اختيار المرشح في يوم الانتخابات فكان القدرة على فرض النظام والقانون (١٦٪). وهنا أيضاً أظهر استطلاع ما قبل الانتخابات أن الأغلبية (٦٠٪) تعتقد أن محمود عباس هو الأقدر على فرض النظام والقانون.

وكانت الأجواء المواكبة للانتخابات الرئاسية تبعث على التفاؤل حيث ازدادت ثقة الشارع الفلسطيني في كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٤ بجدية السلطة في إجراء الانتخابات (٧٣٪) وأعربت النسبة الأعظم (٦٨٪) عن نيتها عدم مقاطعة الانتخابات حتى لو دعت المعارضة للمقاطعة. كما اعتقدت الأغلبية (٥٢٪) بأنه يمكن في ذلك الوقت التفاوض

حول تسوية حل وسط مع القيادة الإسرائيلية آنذاك (آريئيل شارون) وقالت نسبة من ٥٨٪ أنه لو تم فعلاً التوصل لحل وسط مع تلك القيادة الإسرائيلية فإنها، أي القيادة الإسرائيلية، قوية بدرجة كافية تمكنها من إقناع الشعب الإسرائيلي بقبول تلك التسوية. كما أعربت نسبة مماثلة (٥٦٪) عن اعتقادها بأن القيادة الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات هي الأخرى قوية بدرجة كافية بحيث تستطيع أن تقنع الشعب الفلسطيني بقبول تسوية حل وسط مع إسرائيل. وفيما انخفضت نسبة الاعتقاد بأن التسوية غير ممكنة أبداً، ارتفعت نسبة الاعتقاد كما أشرنا سابقاً إلى أن الطرفين سيعودان قريباً للمفاوضات وستتوقف المواجهات. بل إن الأغلبية ربطت ذلك برحيل ياسر عرفات حيث اعتقدت نسبة من ٥٣٪ أن رحيله سيزيد من فرص التسوية السياسية مع إسرائيل. إن مما لا شك فيه أن هذه التوقعات والاعتقادات المتفائلة بالمستقبل وبقدرة محمود عباس على تحقيقها قد ضمنت فوزه في الانتخابات الرئاسية.

أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية بروز قضيتان رئيسيتان على رأس أجندة الناخبين هما الفساد والفلتان الأمني. كما يظهر جدول رقم (٢). عرفت النسبة الأكبر من الناخبين (٢٩٪) الفساد على أنه المشكلة ذات الأهمية الأولى. كما كان الفساد هو العامل الأهم في اختيار الناخبين للقائمة الانتخابية التي صوتوا لها. وقد برزت أهمية الفساد بشكل خاص بالنسبة لناخبي حماس بالدرجة الأولى ثم لناخبي فتح. كذلك رأت النسبة الأكبر من الناخبين (٣٧٪) أن معالجة الفلتان الأمني هو القضية الجوهرية الأولى التي حددت طريقة تصويت الناخبين. برز هذا التقييم لسلوك الناخبين بشكل متساو لدى كافة الناخبين بغض النظر عن القائمة التي صوتوا لها. كما برزت بعض الأولويات الأخرى مثل قضايا الاقتصاد والاحتلال وعملية السلام وغيرها. وقد كان ملفتاً بشكل خاص الأهمية التي أولاها ناخبو فتح لشؤون الاقتصاد وعملية السلام. في المقابل لم تكن عملية السلام ذات أهمية تذكر بالنسبة لناخبي حماس.

جدول رقم (٢) أولويات الناخبين حسب التصويت (٪)

المشكلة ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين اليوم هي:				
	كافة الناخبين	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم "الثالثة"
١) الفساد	٢٩	٣٩	٢٠	٢٨
٢) البطالة والفقر	٢٧	٢٠	٣٣	٢٩
٣) الاحتلال	٢٧	٢٣	٢٩	٢٥
٤) الفوضى الداخلية	١٤	١٤	١٥	١٦

(تابع) جدول رقم (٢) أولويات الناخبين حسب التصويت (٪)

	كافة الناخبين	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم "الثالثة"
القضية الجوهرية التي حددت طريقة تصويت الناخبين اليوم هي :				
١) معالجة الفلتان الأمني	٣٧	٣٧	٣٨	٣٨
٢) الفساد وسوء الإدارة	١٨	٢٤	١١	١٨
٣) عملية السلام والمفاوضات	١٨	٨	٢٦	١٨
٤) الاقتصاد كالفقر والبطالة	١٤	١٤	١٤	١٨
٥) ضمان استمرار الانتفاضة	٨	١٢	٦	٥
العامل الأهم في اختياري للقائمة الانتخابية اليوم هي :				
١) القدرة على محاربة الفساد	٢٥	٤٠	١١	١٩
٢) الحزب السياسي	١٩	١٣	٢٦	١٩
٣) القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي	١١	١٣	١٠	١٢
٤) القدرة على الحفاظ على الوحدة الوطنية	١١	٥	١٦	١٢
٥) القدرة على التوصل لاتفاق سلام	٩	٤	١٦	٨
٦) القدرة على فرض النظام والقانون	٩	٩	٩	١٢
٧) القدرة على حماية حقوق اللاجئين في المفاوضات	٦	٦	٥	٩
٨) القدرة على ضمان استمرار الانتفاضة	٥	٦	٣	٤

لعبت هذه الأولويات دوراً بالغ الأهمية في تقرير السلوك الانتخابي مؤدية لفوز حماس وخسارة فتح . ليس هناك شك مثلاً أن صعود قضيتي الفساد لرأس أولويات الجمهور قد رجح كفة حماس نظراً لاعتقاد الشارع بأن حماس تمتاز عن فتح بشكل خاص بنظافتها واستقامتها . كذلك فإن إحساس الرأي العام بفقدان الأمن والسلامة قد أضر بشكل خاص بحركة فتح حيث اعتقد معظم الجمهور بأن فتح هي المسؤولة عن الفلتان الأمني . كذلك ، فإن هبوط عملية السلام لمستوى متدن على سلم الأولويات قد أضر بشكل كبير بحركة فتح نظراً لأن هذه الحركة قد قدمت نفسها للجمهور كصاحبة مشروع الدولة وعملية السلام .

يظهر الجدول رقم (٣) كيفية تصويت الناخبين حسب أولوياتهم . فمثلاً ذهبت معظم أصوات الناخبين (٧١٪) الذين كانت محاربة الفساد هي العامل الأهم في اختيارهم للقائمة الانتخابية إلى حركة حماس فيما لم تحصل فتح إلا على ١٩٪ من أصوات هذه المجموعة من الناخبين . في المقابل ، كما يظهر الجدول ، ذهبت معظم أصوات الناخبين (٦٩٪) الذين كانت القدرة على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل هي العامل الأهم في اختيارهم للقائمة الانتخابية إلى حركة فتح فيما لم تحصل حماس إلا على ١٩٪ من أصواتهم .

جدول رقم (٣) تصويت الناخبين حسب أولويتي محاربة الفساد والتوصل لاتفاق سلام (٪)

القائمة الانتخابية	القدرة على محاربة الفساد	القدرة على التوصل لاتفاق سلام
حماس	٧١	١٩
فتح	١٩	٦٩
قوائم ثالثة	١١	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن ٥٠٪ من الناخبين كافة يعتقدون أن حماس هي الأقدر على محاربة الفساد فيما اعتقدت نسبة من ٣٧٪ فقط من كافة الناخبين أن فتح هي الأقدر. في المقابل، اعتقدت نسبة من ٦١٪ من كافة الناخبين أن فتح هي الأقدر على دفع عملية السلام إلى الأمام فيما اعتقدت نسبة من ٢٧٪ فقط أن حماس هي الأقدر.

أما الجدول رقم (٤) فيظهر بوضوح دور الفلتان الأمني في تعزيز مكانة حماس الانتخابية إذ كلما أحس الناخب بتوفر الأمن والسلامة تعززت مكانة فتح مقابل حماس وكلما أحس الناخب بفقدان الأمان والسلامة كلما ازدادت نسبة التصويت لحماس على حساب فتح.

جدول رقم (٤) كيفية تصويت الناخبين حسب درجة الاعتقاد بتوفر الأمان والسلامة الشخصية لك ولعائلتك (٪)

القائمة الانتخابية	متوفرين بشكل كامل	متوفرين	غير متوفرين	غير متوفرين بالمرة
حماس	٣٥	٣٥	٤٣	٥٦
فتح	٥٣	٥٤	٤١	٣١
قوائم أخرى	١٢	١١	١٦	١٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تشير هذه النتائج إلى أنه لو كانت عملية السلام تقف على رأس أولويات الجمهور لتغيرت نتيجة الانتخابات. إن مما يعزز هذا الاستنتاج هو دراسة السلوك الانتخابي للناخبين حسب توقعاتهم المستقبلية فيما يتعلق بعملية السلام. وجد استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن نسبة المتفائلين بعودة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قريباً للمفاوضات وتوقف أعمال العنف لم تتجاوز ٢٨٪ في المقابل بلغت نسبة التشاؤم (المعتقدون بأن المواجهات المسلحة لن تتوقف ولن يعود الطرفان للمفاوضات) ٢٢٪ فيما جاءت النسبة

الأكبر (٤٠٪) أن العنف سيستمر ولكن الطرفين سيعودان للمفاوضات. بعبارة أخرى، بلغت نسبة المعتقدين بأن العنف سوف يستمر ٦٢٪.

أثرت هذه التوقعات المتفائلة والمتشائمة على طريقة التصويت. كما يظهر جدول رقم (٥) فإن طبيعة التوقعات قد حددت بدرجة كبيرة كيفية التصويت حيث حصلت فتح على ٥٩٪ من أصوات المتفائلين و٢٥٪ من أصوات المتشائمين. في المقابل حصلت حماس على ٦٤٪ من أصوات المتشائمين و٢٦٪ فقط من أصوات المتفائلين.

جدول رقم (٥) السلوك الانتخابي حسب التوقعات المتفائلة والمتشائمة (٪)

القائمة الانتخابية	المتفائلون	المتشائمون	بين التفاؤل والتشاؤم
حماس	٢٦	٦٤	٤٧
فتح	٥٩	٢٥	٣٨
قوائم أخرى	١٥	١١	١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ب) دور التدين في السلوك الانتخابي

تشير نتائج استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن التدين قد لعب دوراً محدوداً في السلوك الانتخابي حيث ارتفعت نسبة التصويت لحماس بين المتدينيين فيما ارتفعت نسبة التصويت لفتح بين متوسطي التدين وغير المتدينين.

أظهر الاستطلاع أن حوالي نصف الناخبين (٤٧٪) قد وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون فيما وصفت نسبة من (٤٨٪) نفسها على أنها متوسطة التدين ووصف ٥٪ أنفسهم بأنهم غير متدينيين. قام الاستطلاع أيضاً بفحص درجة التدين بطريقة غير مباشرة بالسؤال عن استعداد الناخب لشراء تذكرة يانصيب فيما لو كان ذلك ممكناً. أجابت نسبة من ٣٥٪ بأنها مستعدة لذلك فيما رفضت ذلك نسبة من ٣٩٪ ورفضته بشدة نسبة من ٢٤٪ ويمكن النظر إلى أن الموقف من اليانصيب يعكس مزيجاً من درجة التدين ودرجة التمسك بمواقف واعتقادات مجتمعية تقليدية بحيث تكون المجموعة الأولى هي الأقل تديناً والأقل تقليدية فيما الثانية هي الأشد تديناً والأشد تقليدية.

يشير الجدول رقم (٦) أنه كلما زادت درجة التدين كلما ازداد التأييد لحماس قليلاً وكلما قلت درجة التدين كلما ازداد التأييد لفتح وللقوائم الأخرى قليلاً. فمثلاً، بلغت نسبة تأييد المتدينيين لحماس ٥٢٪ مقابل ١٩٪ بين غير المتدينيين و٦٣٪ بين الذين يرفضون شراء تذكرة يانصيب مقابل ٢٤٪ بين المستعدين لشراء تذكرة. أما بالنسبة لفتح فحصلت على ٤٩٪ من أصوات غير المتدينيين و٤٠٪ من أصوات المتدينيين

و٥٨٪ من أصوات المستعدين لشراء تذكرة يانصيب مقابل ٢٨٪ فقط بين الذين يرفضون بشدة شراء تذكرة يانصيب.

جدول رقم (٦) السلوك الانتخابي حسب درجة التدين والاستعداد لشراء تذكرة يانصيب (٪)

درجة التدين				
القائمة الانتخابية	متدين (٤٧ من الناخبين)	متوسط التدين (٤٨ من الناخبين)	غير متدين (٥ من الناخبين)	كافة الناخبين (١٠٠)
حماس	٥٢	٣٨	١٩	٤٤
فتح	٤٠	٤٤	٤٩	٤٢
قوائم أخرى	٨	١٨	٣٢	١٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاستعداد لشراء تذكرة يانصيب				
القائمة الانتخابية	يرفض بشدة (٢٤ من الناخبين)	يرفض (٣٩ من الناخبين)	مستعد (٣٥ من الناخبين)	كافة الناخبين (١٠٠)
حماس	٦٣	٥٠	٢٤	٤٤
فتح	٢٨	٣٦	٥٨	٤٢
قوائم أخرى	٩	١٤	١٨	١٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تشير هذه النتائج إلى أن مزيجاً من التدين والتقليدية (كما هو الحال في رفض اليانصيب) أكثر قدرة على التنبؤ بالسلوك الانتخابي من عامل التدين وحده. ولو قمنا بتقسيم الرافضين لليانصيب إلى متدينين ومتوسطي التدين وغير متدينيين فإن نسبة التأييد لحماس ترتفع قليلاً بين المتدينيين الرافضين لليانصيب عن متوسطي التدين وغير المتدينيين ممن يرفضون اليانصيب (أنظر جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧) السلوك الانتخابي للأشد رفضاً لليانصيب حسب درجة التدين (٪)

يرفض اليانصيب بشدة				
القائمة الانتخابية	متدين	متوسط التدين	غير متدين	المجموع
حماس	٦٨	٥٧	٣٥	٦٣
فتح	٢٦	٣١	٣٧	٢٨
قوائم أخرى	٦	١٢	٢٩	٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠١	١٠٠

ج) دور الموقف من عملية السلام في السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية

أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن معظم الناخبين يعرفون أنفسهم على أنهم مؤيدون لعملية السلام (٥٩٪) فيما عرفت نسبة من ١٧٪ على أنها معارضة لها وقالت نسبة من ٢٣٪ أنها تقف موقفاً وسطاً بين التأييد والمعارضة. يشكل المعارضون لعملية السلام القاعدة الأهم لحركة حماس حيث صوتت نسبة من ٧٩٪ منهم لهذه الحركة فيما لم تزد نسبة من أيد منهم حركة فتح عن ٩٪. كذلك صوت معظم المترددين إلى جانب حركة حماس (٥٤٪) فيما حصلت فتح على أقل من ثلثهم (٣١٪). أما المؤيدين لعملية السلام فصوتوا بأغلبيتهم لحركة فتح (٥٦٪). لكن من الملفت للنظر أن ٢٩٪ من مؤيدي عملية السلام قد صوتوا لحماس (أنظر جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨) دور الموقف من عملية السلام في التصويت للقوائم الانتخابية (٪)

كيف تصف نفسك:			
القائمة الانتخابية	مؤيد لعملية السلام (٥٩٪ من الناخبين)	بين التأييد والمعارضة (٢٣٪ من الناخبين)	معارض لعملية السلام (١٧٪ من الناخبين)
حماس	٢٩	٥٤	٧٩
فتح	٥٦	٣١	٩
قوائم ثالثة	١٥	١٥	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

أما لو أضفنا للموقف من عملية السلام درجة تدين الناخب فإن قاعدة حماس تتسع قليلاً كما يشير لذلك جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩) دور التدين في السلوك الانتخابي حسب درجة تأييد عملية السلام (٪)

القائمة الانتخابية	مؤيد لعملية السلام			بين التأييد والمعارضة لعملية السلام			معارض لعملية السلام		
	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين
حماس	٣٦	٢٦	٦	٦٢	٥١	٢٨	٨٩	٦٧	٦٠
فتح	٥٦	٥٥	٦٣	٢٩	٣٢	٣٩	٦	١٣	١٣
قوائم ثالثة	٨	١٩	٣٢	٩	١٧	٣٣	٦	٢٠	٢٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يظهر الجدول مثلاً أن نسبة التصويت لحماس بين المتدينيين المعارضين لعملية السلام تبلغ ٨٩٪ فيما لا تزيد نسبة التصويت لحركة فتح بين هؤلاء عن ٦٪. في المقابل تبلغ نسبة التأييد لحركة فتح ٦٣٪ بين غير المتدينيين المؤيدين لعملية السلام فيما لا تزيد نسبة تأييد حماس بين هؤلاء عن٦٪. ومن الملاحظ أن نسبة تأييد القوى الثالثة بين هذه المجموعة هي الأكبر حيث تصل إلى ٣٢٪. لكن من الضروري الإنتباه إلى أن التدين بحد ذاته لم يكن العامل الحاسم في التصويت كما أشرنا أعلاه. فمثلاً يظهر الجدول نفسه أغلبية من ٥٦٪ من المتدينيين المؤيدين لعملية السلام قد صوتوا لحركة فتح فيما لم تزد نسبة التأييد لحماس بين هؤلاء المتدينيين عن ٣٦٪. كما نجد أيضاً أن نسبة عالية جداً من غير المتدينيين من معارضي عملية السلام (٦٠٪) تصوت إلى جانب حماس فيما لا تزيد نسبة التأييد لفتح بين هذه المجموعة من غير المتدينيين عن ١٣٪. لكن من الملفت للانتباه هنا أيضاً أن ٢٨٪ من هذه المجموعة غير المتدينة والمعارضة لعملية السلام قد صوتت لصالح القوائم الثالثة.

(٣) مواقف الناخبين تجاه النظام السياسي الفلسطيني وعملية السلام

صوت الفلسطينيون لمحمود عباس مرشح حركة فتح في الانتخابات الرئاسية فيما صوتوا لحركة حماس في الانتخابات التشريعية. هل كان التصويت في الحالتين هو تصويت مع أو ضد أشخاص وأحزاب سياسية أم تعدى ذلك ليكون تصويتاً لكل أو معظم المواقف السياسية التي نادى بها هؤلاء الأشخاص والأحزاب؟ تشير استطلاعات يوم الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى صورة مختلطة حيث أن التصويت لمحمود عباس لم يكن في الحقيقة قبولاً بموقفه الأساسي الذي نادى به فيما يتعلق بضرورة وقف عسكرة الانتفاضة لكنه كان قبولاً بموقفه القائل بضرورة تطبيق خارطة الطريق. كذلك فإن التصويت لمحمود عباس كان تفويضاً له ليكون هو، أي رئيس السلطة الفلسطينية، صاحب المنصب الأقوى في النظام السياسي، لكنه لم يكن تصويتاً لإعطاء منظمة التحرير (التي يرأسها محمود عباس) قوة وسلطة أعلى من قوة السلطة الفلسطينية.

أما بالنسبة للتصويت لحماس فلم يكن تصويتاً برفض العملية السلمية، لكنه مع ذلك عكس خيبة أمل واسعة من نتائج تلك العملية وقدراً محدوداً من التراجع في درجة تأييدها. كذلك تغيرت مواقف الناخبين في الانتخابات التشريعية تجاه النظام السياسي حيث انخفض التأييد بشدة لإعطاء الرئاسة الفلسطينية مكانة عالية وارتفعت نسبة المطالبين بنظام يتمتع فيه المجلس التشريعي بصلاحيات واسعة أكبر من تلك التي يتمتع بها الرئيس. أما الموقف من صلاحيات منظمة التحرير مقابل صلاحيات السلطة الفلسطينية فبقي كما كان في الانتخابات الرئاسية.*

* من الضروري الإشارة إلى أن الناخبين في الانتخابات الرئاسية لم يشملوا العديد من مؤيدي حماس نظراً لإن هذه الحركة كانت قد قاطعت الانتخابات الرئاسية وربما أثر هذا بدوره ليس فقط على نتيجة تلك الانتخابات، بل أيضاً على المواقف التي تستعرضها هذه الورقة وذلك مقابل المواقف المأخوذة من استطلاع يوم الانتخابات التشريعية حيث شاركت حماس ومؤيديها بكل قوة في تلك الانتخابات.

(أ) الموقف من النظام السياسي الفلسطيني

قمنا في هذه الورقة بتقسيم الموقف من النظام السياسي الفلسطيني إلى قسمين: الموقف من الرئاسة مقابل المجلس التشريعي (أي، هل يريد الناخب نظاماً رئاسياً أم نظاماً برلمانياً) والموقف من منظمة التحرير مقابل السلطة الفلسطينية (أي هل يريد الناخب للمنظمة أن تسيطر على السلطة وتقرر الأمور نيابة عنها أم العكس).

في يوم الانتخابات الرئاسية قالت أغلبية من حوالي الثلثين (٦٤٪) أنه يجب أن يتمتع رئيس السلطة بسلطات أوسع من سلطات رئيس الوزراء فيما قالت نسبة من ٧٪ فقط أن على رئيس السلطة التمتع بسلطات أقل من سلطات رئيس الوزراء. من المعروف أن رئيس الوزراء يتمتع بدور محدود في النظام الرئاسي ودور كبير في النظام البرلماني (أنظر شكل رقم ١).

شكل رقم (١) تفضيل الناخبين للنظام الرئاسي في يوم الانتخابات الرئاسية:
يجب أن تكون سلطة الرئيس مقابل سلطة رئيس الوزراء . . . .

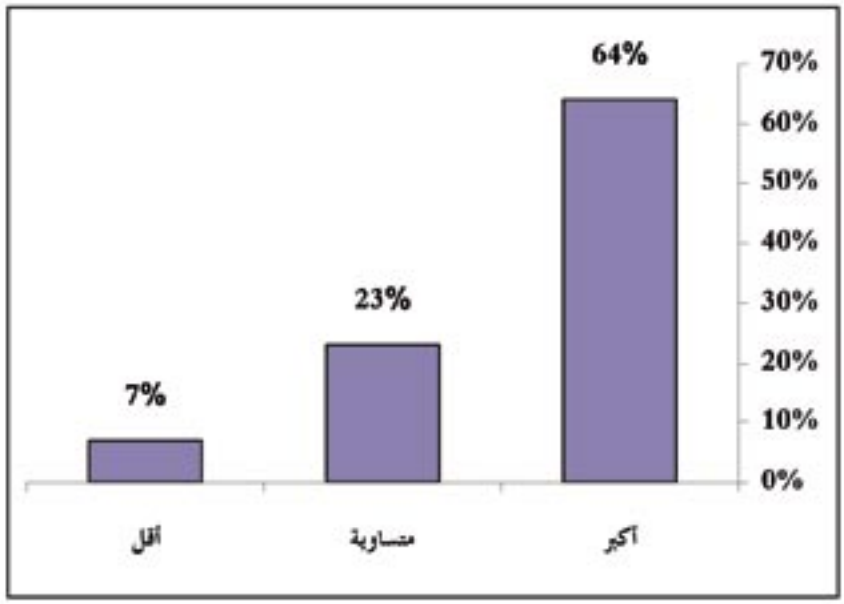

لكن الوضع تغير بشكل جذري بعد مرور سنة على تلك الانتخابات حيث رأت نسبة من ٥٤٪ أن على المجلس التشريعي أن يتمتع بسلطات أوسع من سلطات رئيس السلطة الفلسطينية فيما قالت نسبة من ١١٪ فقط على المجلس التشريعي التمتع بسلطات أقل من سلطات رئيس السلطة. (أنظر شكل رقم ٢)

شكل رقم (٢) تفضيل الناخبين للنظام البرلماني في يوم الانتخابات التشريعية :
يجب أن تكون سلطة المجلس التشريعي المنتخب مقابل سلطة رئيس السلطة . . . .

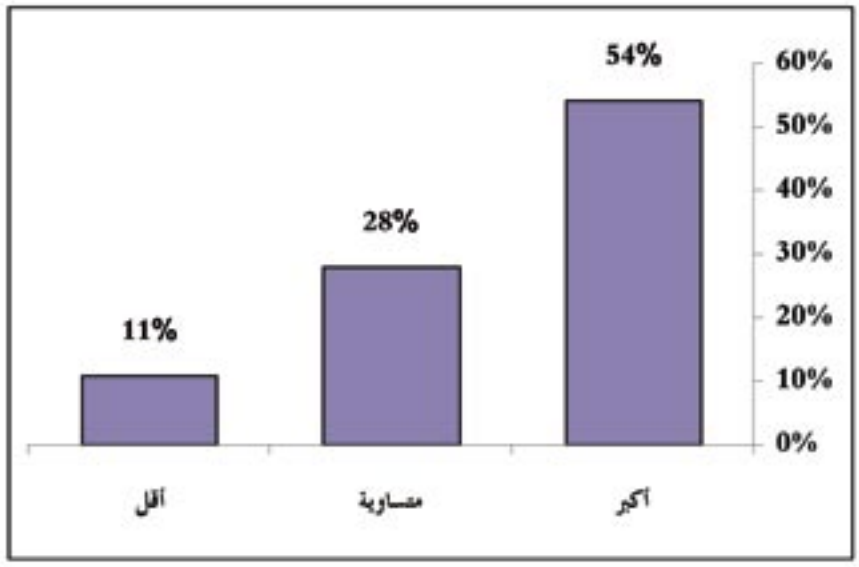

وللتأكيد على تغير مواقف الناخبين من هذه المسألة نظرنا إلى مواقفهم تجاه سؤال أخر يتعلق بالجهة التي يفضلون أن تكون صاحبة القرارات المصيرية . قالت نسبة من ٣٥٪ من الناخبين في الانتخابات الرئاسية أن هذه الجهة يجب أن تكون رئيس السلطة . أما في الانتخابات التشريعية فهبطت هذه النسبة بأكثر من النصف إلى ١٦٪ . في المقابل، بينما اعتقدت، في الانتخابات الرئاسية، نسبة من ٣٠٪ فقط أن القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي، فإن هذه النسبة قد تضاعفت تقريباً لتصل إلى ٥٥٪ في الانتخابات التشريعية . (أنظر الشكل رقم ٣ للمقارنة) .

شكل رقم (٣) مقارنة بين تفضيل الناخبين للنظام الرئاسي مقابل البرلماني في الانتخابات الرئاسية مقابل الانتخابات التشريعية : بيد من يجب أن تكون القرارات المصيرية؟

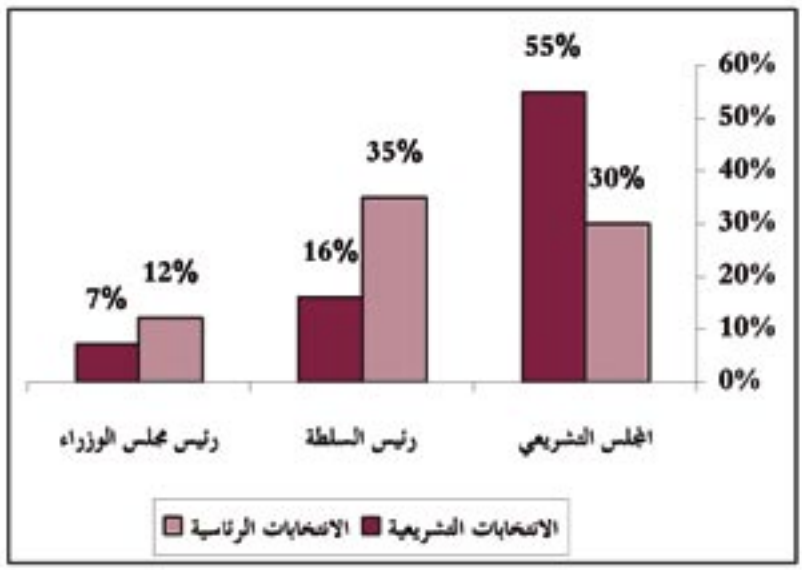

يعكس هذا التغيير في مواقف الناخبين إحساساً بفشل الرئاسة في تحقيق التوقعات ووجود درجة عالية من التفاؤل بإمكانية قيام المجلس التشريعي الجديد بأداء دور أفضل مما قام به البرلمان السابق. كما يعكس ازدياد قوة حركة حماس بين الناخبين حيث أنه من غير المتوقع أن يؤيد ناخبو حماس تقوية مؤسسة الرئاسة التي ترأسها فتح. يظهر جدول رقم (١٠) انحياز مصوتي حماس للمجلس التشريعي حيث ترتفع نسبة الذين يريدون وضع القرارات المصيرية بيد المجلس التشريعي من بين مصوتي حماس إلى ٦٤٪ مقابل ٤٨٪ بين مصوتي فتح. كذلك بينما نجد ٦٤٪ من مصوتي حماس يريدون إعطاء المجلس التشريعي صلاحيات أوسع من صلاحيات رئيس السلطة فإن النسبة بين مصوتي فتح تبلغ ٤٤٪ فقط.

جدول رقم (١٠) مواقف الناخبين من قضايا النظام السياسي الفلسطيني (برلماني أو رئاسي) حسب أنماط التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية (٪)

المواقف	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم الأخرى	مجموع الناخبين
القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي	٦٤	٤٨	٥٣	٥٥ (٣٠)
القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد رئيس السلطة	١٠	٢٢	١٨	١٦ (٣٥)
القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد رئيس مجلس الوزراء	٥	١٠	٤	٧ (١٢)
المجلس التشريعي يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من سلطات رئيس السلطة	٦٤	٤٤	٥٩	٥٤
المجلس التشريعي يجب أن يتمتع بسلطات أقل من سلطات رئيس السلطة	٦	١٧	١٢	١١
المجلس التشريعي يجب أن يتمتع بسلطات مساوية لسلطات رئيس السلطة	٢٣	٣٣	٢٥	٢٨

* الأرقام بين الأقواس هي للناخبين في الانتخابات الرئاسية

يظهر الناخبون في الضفة والقطاع رغبة واضحة بوضع مستقبلهم ومستقبل نظامهم السياسي بيد السلطة الفلسطينية وليس بيد منظمة التحرير الفلسطينية. يبدو هذا التوجه طبيعياً حيث يمكن لهؤلاء الناخبين محاسبة السلطة التي انتخبوها لكنهم لا يستطيعون محاسبة المنظمة التي لم ينتخبوا أياً من مؤسساتها. لكن ذلك يتناقض بالطبع مع توجه فلسطيني آخر ينظر للمنظمة على أنها صاحبة الصلاحية الأقوى نظراً لأنها تمثل كل الفلسطينيين وليس فقط سكان الضفة والقطاع كما هو الحال بالنسبة للسلطة الفلسطينية.

تظهر نتائج استطلاعي الانتخابات الرئاسية والتشريعية ميلاً حاسماً في إعطاء مؤسسات السلطة الفلسطينية (المجلس التشريعي والرئاسة ومجلس الوزراء) صلاحية اتخاذ القرارات المصيرية حيث تبلغ نسبة تأييد ذلك ٧٧٪ أو أكثر. في المقابل فإن نسبة تأييد إعطاء هذه الصلاحيات في اتخاذ القرارات المصيرية لمؤسسات منظمة التحرير (المجلس الوطني واللجنة التنفيذية) لا تتجاوز ١٥٪ كما يتضح من الشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) مواقف الناخبين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية تجاه صلاحيات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير : القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد . . . .

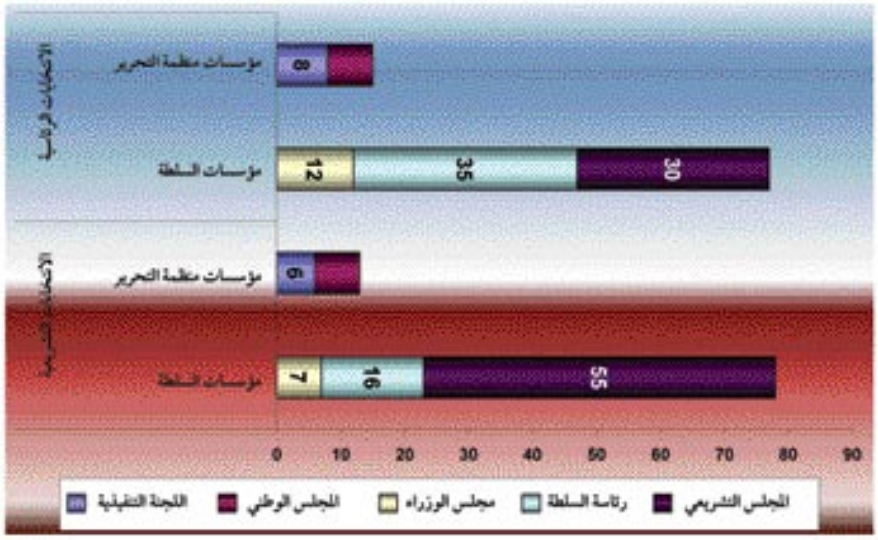

إن من المثير للاهتمام ليس فقط أن مواقف الناخبين تجاه السلطة والمنظمة لم تتغير بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية بل أيضاً أنه لا توجد فروقات مهمة بين ناخبي فتح وحماس. يظهر جدول رقم (١١) تطابقاً في الآراء بين ناخبي فتح وحماس حيث أن الغالبية العظمى (٨٠٪، ٧٩٪) من الطرفين تريد ترك القرارات المصيرية بيد مؤسسات السلطة الفلسطينية. يظهر الجدول بعض الاختلاف بين الطرفين تجاه دور المنظمة مما يعكس وجود معارضة أشد بين ناخبي حماس لأي دور لمنظمة التحرير.

جدول رقم (١١) مواقف الناخبين من قضايا النظام السياسي الفلسطيني (السلطة أم المنظمة) حسب أنماط التصويت في الانتخابات التشريعية والرئاسية (٪)

المواقف	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم الأخرى	مجموع الناخبين
القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد مؤسسات السلطة الفلسطينية	٧٩	٨٠	٧٥	٧٨ (٧٧)
القرارات المصيرية يجب أن تكون بيد مؤسسات منظمة التحرير	٨	١٦	١٩	١٣ (١٥)

* الأرقام بين الأقواس هي للناخبين في الانتخابات الرئاسية

(ب) الموقف من عملية السلام

هل يعني فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية أن الناخبين يؤيدون موقفه المؤيد لعملية السلام؟ وهل يعني فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي أن الناخبين يؤيدون موقفها المعارض لعملية السلام وأنه قد حصل تحول جذري في مواقف الناخبين خلال سنة؟

تشير نتائج استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الناخبين قد وصفوا أنفسهم بأنهم مؤيدون لعملية السلام وأن ٦١٪ يؤيدون تطبيق خارطة الطريق. لكن النتائج تشير أيضاً إلى أن الناخبين انقسموا إلى قسمين متساويين تماماً من دعوة محمود عباس لوقف عسكرة الانتفاضة حيث أيدها ٤٦٪ وعارضتها نسبة مماثلة فيما لم تحدد نسبة من ٨٪ موقفها. إن هذه النتيجة تشير إلى أنه رغم التأييد الكبير لموقف محمود عباس من عملية السلام، فإن الناخبين لم يعطوه تفويضاً كاملاً بشأنها حيث كان لهم تحفظ واضح تجاه موقفه من العمل المسلح.

كذلك تشير المقارنة بين مواقف الناخبين في الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية إلى حصول تراجع واضح في درجة التأييد للعملية السلمية. يظهر جدول رقم (١٢) تراجعاً ملموساً في نسبة الذين وصفوا أنفسهم بأنهم مؤيدون لعملية السلام من ٧٣٪ إلى ٥٩٪ وإلى ازدياد نسبة المعارضة لتطبيق خارطة الطريق من ٢٦٪ إلى ٣٩٪. قد يعكس هذا التراجع أمرين: الأول يتعلق بازدياد نسبة مشاركة مؤيدي حماس (ومعظمهم معارضون لعملية السلام) في الانتخابات التشريعية مقابل الانتخابات الرئاسية، والثاني يتعلق بحصول خيبة أمل من عملية السلام نظراً لوجود توقعات عالية، عند انتخاب محمود عباس، بحدوث انطلاقة في تلك العملية. بدلاً من حصول تقدم في عملية السلام لجأت إسرائيل لخطوات أحادية الجانب في الانسحاب من قطاع غزة وهو انسحاب رأته الغالبية العظمى من الفلسطينيين انتصاراً للعمل المسلح.

جدول رقم (١٢) المواقف من عملية السلام (٪)

المواقف	الانتخابات الرئاسية	الانتخابات التشريعية
يصف نفسه مؤيداً لعملية السلام	٧٣	٥٩
يصف نفسه معارضاً لعملية السلام	٧	١٧
يضع نفسه بين التأييد والمعارضة	١٨	٢٣
لا رأي/ لا أعرف	١	١
المجموع	٩٩	١٠٠
الموقف من تطبيق خارطة الطريق		
مؤيد	٦١	٥١
معارض	٢٦	٣٩
لا رأي/ لا أعرف	١٣	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

لكن تراجع التأييد للعملية السلمية لا يعني قبولاً من الناخبين في الانتخابات التشريعية بموقف حماس من هذه العملية. أظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أنه بالإضافة لتأييد الأغلبية (٥١٪) لتطبيق خارطة الطريق فإن ١٧٪ فقط وصفوا أنفسهم على أنهم معارضون لعمليةَ السلام. ومع ذلك فإن النمط الأوضح في الانتخابات التشريعية هو الانقسام الحاد تجاه عملية السلام. فمثلاً بلغت نسبة التأييد لتسوية سياسية تشمل قيام دولة فلسطينية وتَوصُل لحل دائم لكافة مشاكل الصراع واعتراف متبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وبفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني حوالي ٤٩٪ فيما عارضتها نسبة مشابهة (٤٨٪). كذلك فيما أيدت نسبة من ٤٩٪ جمع أسلحة الفصائل المسلحة فإن نسبة من ٤٨٪ أرادت سن قوانين تسمح بإبقاء الأسلحة في أيدي الفصائل المسلحة أو ترك الموضوع بدون تدخل من السلطة الفلسطينية.

إن التصويت لحماس (أو لفتح) لم يعن قبولاً كاملاً بمواقفها من عملية السلام. يظهر الجدول رقم (١٣) أن نسبة بلغت الثلث من ناخبي حماس قد أيدت حل الدولتين الذي يشمل اعترافاً متبادلاً وأيدت تطبيق خارطة الطريق وجمع أسلحة الفصائل المسلحة. كما يشير الجدول إلى أن أغلبية من مؤيدي كافة القوائم الانتخابية الأخرى بما في ذلك فتح قد أيدت هذه الأمور كلها.

جدول رقم (١٣) مواقف الناخبين من قضايا عملية السلام حسب أنماط التصويت في الانتخابات التشريعية (٪)

المواقف	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم الأخرى	مجموع الناخبين
تأييد الاعتراف المتبادل	٣٤	٦٠	٦٣	٤٩
تأييد تطبيق خارطة الطريق	٣٢	٧٠	٥٠	٥١ (٦١)
تأييد جمع أسلحة الفصائل المسلحة	٣٢	٦٥	٥٧	٤٩

* الأرقام بين الأقواس هي للناخبين في الانتخابات الرئاسية

لكن من المثير للانتباه أن الرأي العام الفلسطيني لم يقرأ نتائج الانتخابات التشريعية كتعبير عن رفض الغالبية للعملية السلمية. تظهر نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني الذي أجري بعد حوالي شهرين من إجراء الانتخابات التشريعية أن الرأي العام الفلسطيني (ممن شاركوا وممن لم يشاركوا في الانتخابات التشريعية) هو أكثر اعتدالاً من المشاركين في الانتخابات. هذه النتيجة تعني أن الذين لم يشاركوا في الانتخابات كانوا أكثر اعتدالاً.

يشتمل جدول رقم (١٤) على خمسة عشر موضوعاً من مواضيع عملية السلام ويظهر أن الغالبية تؤيد مواقفاً معتدلة تجاهها جميعاً باستثناء الموضوع الأخير المتعلق بالطلب من حماس الاعتراف بإسرائيل تلبية للشروط الدولية لفك الحصار المالي والسياسي. لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن غالبية ممن ينوون التصويت لحماس لو جرت انتخابات جديدة في ذلك الوقت يؤيدون مواقف معتدلة في معظم هذه الموضوعات بما في ذلك تأييد الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي في إطار تسوية شاملة تحل كافة القضايا وتقيم دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

جدول رقم (١٤) مواقف الناخبين بعد الانتخابات التشريعية تجاه قضايا مختارة من عملية السلام حسب نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية المقبلة (آذار/ مارس ٢٠٠٦) (٪)

المواقف	ناخبو حماس	ناخبو فتح	ناخبو القوائم الأخرى	مجموع الناخبين
١) يرحب بفك ارتباط إسرائيلي جديد	٨٥	٨٧	٨٨	٨٦
٢) يرحب بقيام الحكومة بدمج المجموعات المسلحة في أجهزة الأمن	٨٢	٨٤	٨٧	٨٣
٣) يفضل المفاوضات على الخطوات الأحادية كآلية لحل المشاكل بين الطرفين	٨١	٨٧	٨٩	٨٤
٤) سيؤيد إعلان دولة فلسطينية لو تم ذلك من خلال المفاوضات	٧٤	٨٦	٨٩	٨٢
٥) يؤيد وقف إطلاق النار الراهن	٧٢	٧٣	٦٧	٧٢
٦) يؤيد قيام حماس بالتفاوض مع إسرائيل	٧١	٨٠	٨٢	٧٦
٧) يفضل أن يتم فك الارتباط من خلال المفاوضات	٧٠	٨١	٧٨	٧٤
٨) يؤيد المصالحة بين الشعبين في إطار تسوية شاملة تحل كافة القضايا وتقيم دولة فلسطينية	٦٩	٨٣	٧٧	٧٦
٩) سيؤيد إعلان دولة فلسطينية من طرف واحد	٦١	٦٠	٦١	٦٠
١٠) سيؤيد اعترافاً بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي في إطار تسوية شاملة تحل كافة القضايا وتقيم دولة فلسطينية	٦٠	٧٥	٨١	٦٨
١١) يعرف نفسه على أنه مؤيد لعملية السلام	٥٨	٧٧	٦٣	٦٦
١٢) يؤيد قيام الحكومة بجمع أسلحة الفصائل كلها في الضفة والقطاع	٤٥	٥٦	٤٨	٥٠
١٣) يؤيد قيام الحكومة بتطبيق خارطة الطريق	٤٣	٧٣	٥٤	٥٦
١٤) يفضل فك ارتباط أحادي الجانب	٢٧	١٧	٢٠	٢٢
١٥) يؤيد قيام حماس بالاعتراف بإسرائيل تلبية للشروط الدولية لفك الحصار المالي والسياسي	٢٣	٥٥	٤٦	٣٨

لكن نظراً لإعلان حماس عن اعتقادها بأن فوزها في الانتخابات هو تصريح من الناخبين برفض تسويات سلمية تعترف بإسرائيل فإنه قد كان من المتوقع أن تزداد نسبة الاعتقاد بتشدد مواقف الجمهور الفلسطيني مما يعني أنه لو سألنا الفلسطينيين عن تقديرهم لموقف أغلبية الفلسطينيين لحصلنا على انطباعات من الشارع الفلسطيني بوجود تشدد تجاه عملية السلام. لكن النتائج المتوفرة لا تؤيد هذا الطرح، بل تنفيه بشكل قاطع. يظهر الشكل رقم (٥) أنه بينما أيدت في حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ نسبة من ٥٢٪ من الفلسطينيين حل الدولتين القائم على الاعتراف المتبادل بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي وفلسطين كدولة للشعب الفلسطيني (وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها سؤال الجمهور الفلسطيني عن هذا الموضوع) فإن أقلية من ٤٠٪ اعتقدت أن أغلبية الجمهور الفلسطيني تؤيد حلاً كهذا. أما في آذار (مارس) ٢٠٠٦، شهرين بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، فإن نسبة التأييد لهذه التسوية قد ارتفعت إلى ٦٦٪ فيما اعتقدت أغلبية كبيرة نسبياً (٥٨٪) بأن أغلبية الرأي العام الفلسطيني تؤيد هذه التسوية. لو اعتقد الرأي العام الفلسطيني أن فوز حماس هو مؤشر على حصول تشدد لدى الرأي العام تجاه عملية السلام لحصل تراجع في هذه النسبة بدلاً من الازدياد الواضح.

شكل رقم (٥) مدى إحساس الشارع الفلسطيني بحصول تشدد بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية- آذار (مارس) ٢٠٠٦ : مقارنة نسبة تأييد تسوية تشمل اعترافاً متبادلاً بالهوية ونسبة الاعتقاد بوجود أغلبية مؤيدة لهذه التسوية في الرأي العام

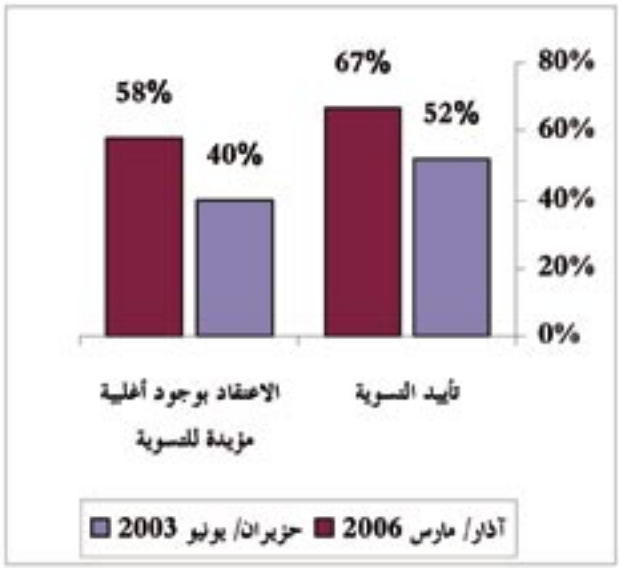

الفصـل التاسع

فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج

علاء لحلوح

مقـدمـة

فاجأ فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (٧٤ من ١٣٢ مقعداً)، في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، الأوساط السياسية الفلسطينية كافة، بمن فيهم قيادة حركة "حماس"، ما أثار تساؤلات عديدة على مدى قدرتها على إدارة الحكم في السلطة الفلسطينية، وبخاصة أن الحركة قاطعت الانتخابات الرئاسية التي جرت قبل عام في ٩/ ١/ ٢٠٠٥، والانتخابات العامة سنة ١٩٩٦. وقد تمكنت الحركة من الفوز بخمسة وأربعين مقعداً من أصل ٦٦ مقعداً (أي ٦٨٪) من المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية (الدوائر الانتخابية)، وفازت بتسعة وعشرين مقعداً (أي ٤٤٪) من مجمل المقاعد المخصصة لنظام القوائم. كما دعمت حركة "حماس" أربعة مرشحين مستقلين حققوا النجاح في هذه الانتخابات، لتصبح المقاعد الموالية لحركة "حماس" ٧٨ مقعداً (أي ٥٩٪ من مجمل مقاعد المجلس التشريعي). أما حركة "فتح"، فقد منيت في هذه الانتخابات بخسارة كبيرة، حيث لم تتمكن من الفوز سوى بـ ٤٥ مقعداً منها ١٧ مقعداً في الدوائر الانتخابية، و٢٨ مقعداً في نظام القوائم. وحصلت القوى الأخرى على تسعة مقاعد فقط.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية على الحياة السياسية في فلسطين، من خلال معرفة أسباب مشاركة الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية بعد أن كانت قاطعتها في الانتخابات التشريعية الأولى العام ١٩٩٦، وتحديد أسباب فوزها المفاجئ. كما تناقش الدراسة مدى قدرة

"حماس" على تسلم الحكم وإدارته، والعقبات التي تقف أمام الحكومة الجديدة والمجلس التشريعي الجديد.

(١) أسباب مشاركة "حماس" في الانتخابات

بدأت محاولات دمج حركة "حماس" في النظام السياسي الفلسطيني منذ نشأتها العام ١٩٨٨، حيث جرت العديد من جولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة "حماس" لدخول مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. لكن المحاولات كافة لم تنجح بسبب الشروط التي وضعتها "حماس" للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة[١] بـ: (١) إعادة النظر في ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية. (٢) عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة. (٣) الحصول على ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني باعتباره يمثل حجم "حماس" الحقيقي في الساحة الفلسطينية. وافقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على الشرطين الأول والثاني، فيما رفضت الشرط الأخير.

قاطعت حركة "حماس" الانتخابات العامة الأولى (الرئاسية والتشريعية) العام ١٩٩٦ لأسباب سياسية مصلحية، على الرغم من أن هذه الانتخابات قد كانت الفرصة الأولى لتحديد الحجم "الحقيقي" للقوى والفصائل في الساحة الفلسطينية. جرت نقاشات مطولة داخل الحركة العام ١٩٩٥ تمحورت حول وجهتي نظر تتعلقان بالمشاركة في الانتخابات؛ الأولى ترى ضرورة المشاركة في الانتخابات من منطلق خلق فرصة للحركة للمساهمة والتأثير في صناعة القرار الفلسطيني، فيما ترى وجهة النظر الثانية أن المشاركة في الانتخابات تقود الحركة للتخلي عن برنامجها النضالي، وأنها لا تريد إضفاء الشرعية على الانتخابات ونتائجها. لكن "حماس" أعلنت قبيل الانتخابات العام ١٩٩٦ أنها لا تمانع العملية الانتخابية من حيث المبدأ: فالانتخابات حق طبيعي للشعب الفلسطيني، وحركة "حماس" تؤمن بمبادئ الشورى، وأن الحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية لا تنمو وتكبر في أجواء القهر والطغيان والاستبداد، بل تنمو وتزدهر في أجواء الحريات والمناخ الديمقراطي.[٢]

انطلقت أسباب رفض "حماس" المشاركة في الانتخابات العامة الأولى العام ١٩٩٦ من كون الانتخابات التشريعية هي أحد إفرازات اتفاقية أوسلو، وأنها تجري تحت سقف أوسلو، ما يلغي صفة التشريع عن المجلس المحدد مهمته قبل الانتخابات، وأنه محكوم بلوائح وأوامر جاهزة للتنفيذ فقط. خشيت "حماس" من أن تعطي الانتخابات الشرعية لاتفاق أوسلو، واعتقدت أن عدم مشاركتها تبقي السلطة ضعيفة وفاقدة للشرعية، ما يحول دون قمعها من السلطة.

---

[١] عماد الفالوجي (ورشة عمل): "الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار: بين خياري الانتخابات العامة ونظام الحصص"، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان ٢٠٠٤.

[٢] جمال سليم وجمال منصور، الإسلاميون والانتخابات، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥، ص ص ٧-٨.

لكن موضوع المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦ خضع لحسابات أخرى تتعلق بحجم التأييد لـ"حماس" الذي تراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٦٪ في الشارع الفلسطيني طوال العام الذي سبق الانتخابات، في الوقت الذي حظيت فيه حركة "فتح" بتأييد واسع تراوح ما بين ٤٣٪ إلى ٥٣٪،[٣] يشير الشكل رقم (١) إلى حجم التأييد لحركتي "فتح" و"حماس" في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، ما دفع حركة "حماس" لعدم المشاركة خوفا من المجازفة، وبخاصة أن الحركة طالبت، في فترة سابقة، بنسبة تمثيل ٤٠٪ في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

شكل رقم (١) حجم الفرق في التأييد بين حركتي "حماس" و"فتح" خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥

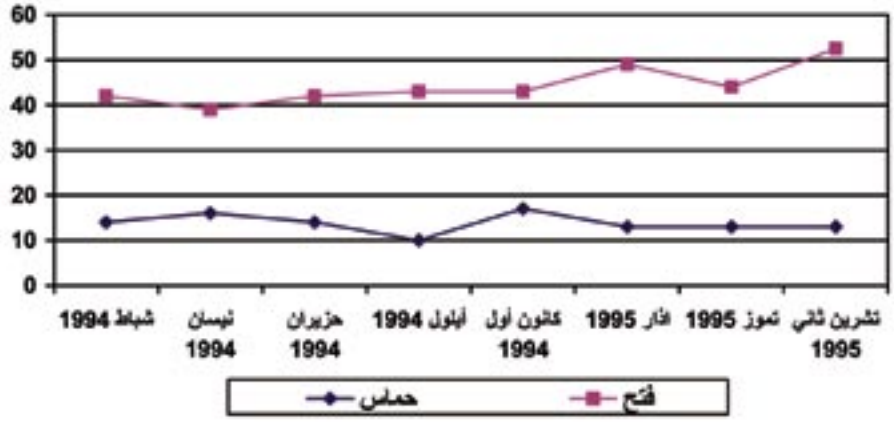

شجع فوز "حماس" في العديد من المجالس المحلية[٤] الحركة على اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية، وبخاصة مع تزايد التأييد لها في الشارع، ما عزز اعتقادها بأنها قوة منافسة لحركة "فتح" في الانتخابات التشريعية، وأنها تمتلك شرعية شعبية تؤهلها للعب دور فاعل في المعارضة، بل قيادتها من خلال المجلس التشريعي والتأثير على القرار الفلسطيني، هذه المرة، من داخل النظام السياسي وليس من خارجه.

---

[٣] انظر استطلاعات الرأي العام http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/intro.html

[٤] حصلت حركة "حماس" على ٣١٪ من الأصوات في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية التي جرت في شهري كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ وكانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥، فيما فاز مرشحوها بـ ٣٧٪ من مجمل المقاعد، و٤٤٪ من رؤساء مجالس الهيئات المحلية.

يبدو أن حركة "حماس" اتخذت قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية للأسباب التالية:

١. اعتقاد "حماس" بتغيير مرجعية الانتخابات؛ أي أن الانتخابات تجري على أساس إعلان القاهرة (الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني المنعقد بالقاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥) على خلاف مرجعية انتخابات العام ١٩٩٦ التي جرت على أساس اتفاقية أوسلو. لكن هذا السبب غير موضوعي، حيث جرت الانتخابات التشريعية الثانية (٢٠٠٦)، بموافقة إسرائيلية بعد ضغوط دولية للسماح للفلسطينيين في القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات على أساس برتوكول الانتخابات المرفق بالاتفاقية الانتقالية للعام ١٩٩٥، بالشروط نفسها التي جرت على أساسها الانتخابات الأولى العام ١٩٩٦.

٢. فشل السلطة في محاربة الفساد، ما شجع "حماس" على المشاركة في الانتخابات تحت عنوان الإصلاح والتغيير ومحاربة الفساد، باعتباره (أي محاربة الفساد) العامل الأول في تحديد اتجاهات التصويت لدى الناخب الفلسطيني.

٣. تزايد قوة "حماس" ونفوذها، حيث أشارت استطلاعات الرأي العام إلى أن نسبة التأييد للحركة في الشارع الفلسطيني ارتفعت بشكل مستمر خلال الانتفاضة الثانية من ١٧٪ في شهر تموز ٢٠٠١ إلى ٢٥٪ في شهر آذار ٢٠٠٥، يوضح الشكل رقم (٢) حجم التأييد لحركتي "فتح" و"حماس" خلال سنوات الانتفاضة الثانية، إلى جانب حصولها على نتائج مهمة في الانتخابات المحلية في المرحلتين الأولى والثانية. وقد عكس قرار مشاركة "حماس" في الانتخابات التشريعية رغبتها في ترجمة هذه القوة بعدد من مقاعد المجلس التشريعي.

شكل رقم (٢) نسبة التأييد لحركتي "حماس" و"فتح" خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥

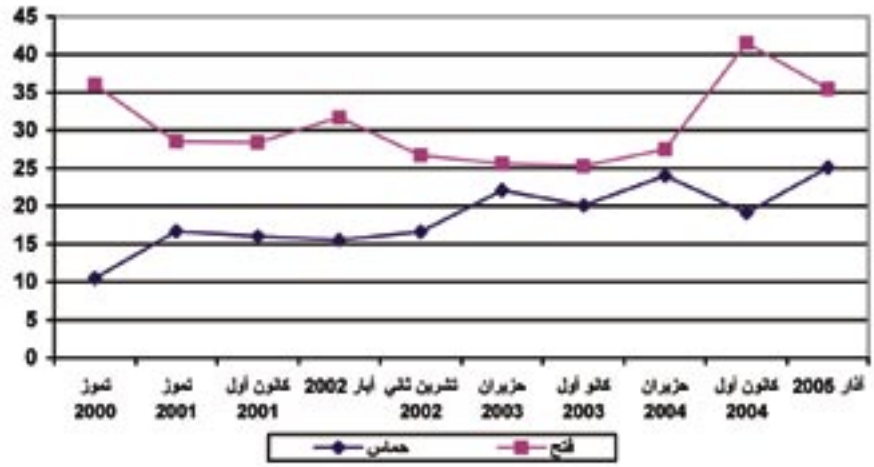

٤ . رغبة "حماس" في الحصول على الشرعية الدستورية بعد حصولها على الشرعية النضالية في مقاومتها للاحتلال، لاعتقادها بأن الشرعية الدستورية تؤهلها لاكتساب الشرعية الدولية، وبخاصة في ظل الضغوطات التي تتعرض لها الحركات والقوى الإسلامية في العالم بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر)٢٠٠١، ووضعها في قائمة المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي والأوروبي.

(٢) أسباب فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية

تعود أسباب الفوز الكبير لـ"حماس" في الانتخابات التشريعية لعوامل عدة تتعلق بالوضع العام للسلطة الفلسطينية؛ كفقدان الثقة بالعملية السلمية، والخلاف داخل حركة "فتح"، وأخرى تتعلق بالموقف الإسرائيلي والأمريكي الرافض لمشاركة "حماس" في الانتخابات، واستعداد "حماس" الجيد للانتخابات. لكن بعض هذه العوامل لعبت دوراً رئيسياً في هذا الفوز، فيما كان لبعضها الآخر دور ثانوي.

الأسباب الرئيسية

شكل فقدان الثقة بالعملية السلمية، وغياب الإصلاح، وانتشار الفساد، وتشرذم حركة "فتح" أمام وحدة حركة "حماس"، وطبيعة النظام الانتخابي -أسباباً رئيسية لتحقيق "حماس" نصراً مدوياً في الانتخابات التشريعية.

- **فقدان الثقة بالعملية السلمية**: شكل جمود عملية السلام بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي العام ٢٠٠٠ ضربة قوية لمشروع حركة "فتح" في إنهاء الاحتلال وبناء الدولة عبر المفاوضات، ما أفقد الناخب الفلسطيني الثقة بقدرة عملية السلام على إنهاء الاحتلال. كما أن تنفيذ إسرائيل خطة فك الارتباط من قطاع غزة من طرف واحد دون تنسيق مع السلطة الفلسطينية زاد من اعتقاد الناخب الفلسطيني بأن إسرائيل لا ترغب في تحقيق سلام، وإنما تريد فرض أمر واقع على الشعب الفلسطيني. أشارت استطلاعات الرأي العام،[٥] التي أجريت خلال العام ٢٠٠٥، إلى أن غالبية الفلسطينيين غير متفائلة بإمكانية نجاح عملية السلام بعد فشل الرئيس عباس بإعادة المفاوضات، واستمرار إسرائيل بسياسة الاغتيالات والحصار.

يظهر استطلاع يوم الانتخابات التشريعية أن ٩٪ فقط من الناخبين جعلوا عملية السلام اعتبارهم الأول في تصويتهم للقوائم الانتخابية. لكن ٦٠٪ من الناخبين

[٥] انظر استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية رقم ١٥ و١٦ و١٧ و١٨.

يعرّفون أنفسهم بأنهم مؤيدون لعملية السلام (منهم نسبة ٥٦٪ صوتت لفتح و٢٩٪ لحماس) مقابل ١٧٪ يعرّفون أنفسهم بأنهم معارضون لعملية السلام (صوت ٧٩٪ منهم لحماس و٩٪ فقط لفتح)، و٢٣٪ بين التأييد والمعارضة (منهم نسبة ٥٤٪ صوتت لحماس و٣١٪ لفتح). يشير الشكل رقم (٣) إلى طريقة تصويت كل من المؤيدين والمترددين والمعارضين لعملية السلام.

شكل رقم (٣) نتائج التصويت حسب الموقف من عملية السلام

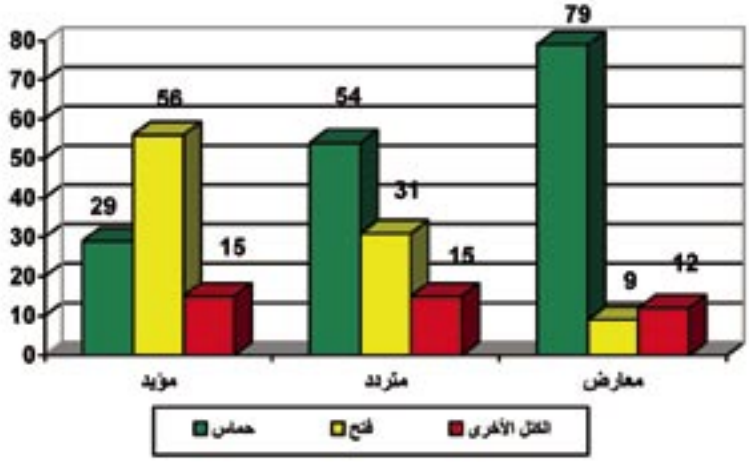

- **تصاعد الإحساس الشعبي بانتشار الفساد والمحسوبية**: أظهرت استطلاعات الرأي العام قبل يوم الانتخابات التشريعية أن الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني (٨٥٪) ترى أن الفساد واسع الانتشار في السلطة، فيما يعتقد ٥٢٪ من المواطنين أن حركة "فتح" خسرت الانتخابات لأن أغلبية الناخبين عاقبوها على تفشي الفساد في السلطة، وعلى فشل السلطة الفلسطينية بقيادة حركة "فتح" في القيام بإصلاحات سياسية حقيقية.[٦] شكلت قدرة القائمة الانتخابية على محاربة الفساد العامل الأول في اختيار الناخبين للقوائم الانتخابية، حيث اختارتها نسبة بلغت ٢٥٪. كما أن قدرة المرشحين في الدوائر الانتخابية على محاربة الفساد شكلت العامل الأهم، حيث اعتبرها ٢٣٪ من الناخبين العامل الأول المحدد في تصويتهم لمرشحي الدوائر. كما أن ٧١٪ ممن وضعوا الفساد على رأس أولوياتهم انتخبوا حركة "حماس"، و١٩٪ فقط انتخبوا حركة "فتح".

- **الفلتان الأمني (الفوضى) وغياب القانون**: يعتقد ٧٥٪ من المواطنين أنهم لا يشعرون بالأمن الشخصي لهم ولعائلاتهم (منهم نسبة ٥٦٪ صوتت لحماس و٣١٪ لفتح) مقابل

[6] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p19a.html

٢٥٪ يشعرون بالأمن الشخصي (صوت ٥٣٪ منهم لفتح و٣٥٪ لحماس) يوضح الشكل رقم (٤) نتائج التصويت حسب درجة الإحساس بالأمن لدى الناخبين،[٧] ويرى ١٨٪ من المواطنين أن حركة "فتح" خسرت هذه الانتخابات لأن أغلبية الناخبين عاقبوها بسبب عجزها عن القضاء على الفلتان والفوضى، وبخاصة أن أغلب أحداث الإخلال بالقانون والنظام كانت من عناصر حركة "فتح" أو محسوبين عليها.

شكل رقم (٤) نتائج التصويت حسب درجة الإحساس بالأمن

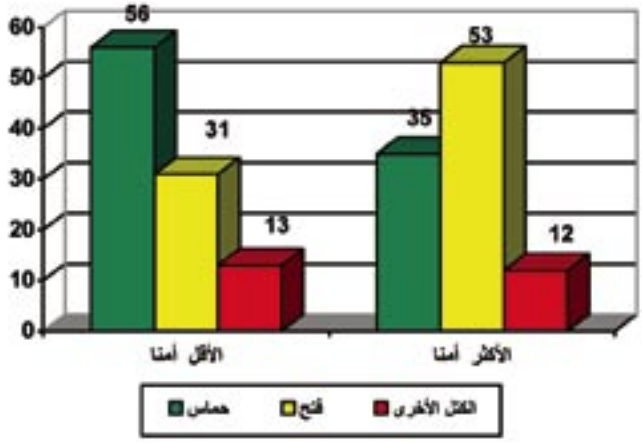

- **تعاظم التشرذم داخل حركة "فتح" وغياب القيادة**: خاضت حركة "فتح" الانتخابات في الدوائر بقوائم رسمية؛ أي بقوائم معتمدة رسمياً من قيادة الحركة، لكن ٧٦ مرشحاً من قيادات الحركة وكوادرها رشحوا أنفسهم من خارج تلك القوائم في الدوائر المختلفة كمرشحين مستقلين. في المقابل، أبدت حركة "حماس" قدرة عالية على تشكيل قوائم وائتلافات للانتخابات التشريعية يتمتع أشخاصها بقبول شعبي ومصداقية. بعبارة أخرى، تنافس اثنان من حركة "فتح" على الأقل مقابل مرشح واحد من حركة "حماس" عن كل مقعد في الدوائر، بالإضافة إلى أن الفصائل والتنظيمات الأخرى رشحت عدداً من كوادرها في الدوائر، بحيث بلغ المعدل الإجمالي للتنافس مرشح واحد من "حماس" مقابل ٦ من المرشحين الآخرين. لقد منح هذا التشرذم في حركة "فتح" (العدد الكبير من المرشحين الفتحاويين "المستقلين")، وتعدد المرشحين الآخرين، حماس انتصاراً كبيراً على الرغم من أن معدل فوز مرشحيها في الدوائر لم يتجاوز ٤١٪ من متوسط أصوات المقترعين (مقابل ٣٤٪ لحركة "فتح" و٢٥٪ للمرشحين الآخرين مجتمعين كافة).

---

[7] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p16a1.html
http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p19a.html

- **طبيعة النظام الانتخابي**: يمنح نظام الأكثرية المطبق في الدوائر الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر، ما يساعد على ظهور ثنائية حزبية. كما أنه يخدم مصلحة الحزب الكبير الأكثر انضباطاً ويعطيه تمثيلاً سياسياً يفوق حجمه وقوته الشعبية. حصلت حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية على ٦٨٪ من المقاعد المخصصة للدوائر (أي ٤٥ من ٦٦ مقعداً) بحصولها على ٤١٪ من متوسط الأصوات في الدوائر كافة. لكن حركة "فتح" حصلت على ١٧ مقعداً من أصل ٦٦ مقعداً (أي ٢٦٪) على الرغم من حصولها على ٣٤٪ من متوسط الأصوات المصرح بها في الدوائر كافة.[٨] كما أن نظام الأكثرية يمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات وليس على الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (٥٠٪+١)، ما يعني أن الحزب الذي يتفوق على الأحزاب الأخرى ولو بفارق بسيط يتمكن من الفوز بالمقاعد المخصصة للدائرة كافة. وعلى الرغم من أن الفرق الضئيل بين متوسط نسب الأصوات لمرشحي "فتح" و"حماس" في الدوائر، فإنه تحول إلى فرق كبير لعدد المقاعد التي حصلت عليها حركة "حماس" مقارنة بالمقاعد التي حصل عليها مرشحو حركة "فتح". وحصلت "حماس" في دائرة نابلس على (٥ مقاعد من ٦) أي ٨٣٪ من مجموع المقاعد المخصصة للدائرة، فيما حصلت "فتح" على مقعد واحد؛ أي ١٧٪ على الرغم من أن الفارق في الأصوات التي حاز عليها مرشحو "حماس" لا يتجاوز الـ ٧٪ (٤٠٪ لـ"حماس"، و٣٣٪ لـ"فتح").

الأسباب الثانوية

- **استخدام العامل الديني**: وظفت "حماس" العامل الديني في حملتها الانتخابية باستخدامها شعارات دينية مستمدة من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تتعلق بالأمانة، ويوم الحساب، والتقرب إلى الله، كشعار "صوتك أمانة تُسأل عنه يوم القيامة"، لمعرفتها بالبنية المجتمعية للشعب الفلسطيني، وبتأثير هذا العامل على توجهات الناخبين التصويتية يوم الانتخابات. وصف ٤٧٪ من الناخبين في استطلاع يوم الانتخابات التشريعية الثانية أنفسهم بأنهم متدينون، و٤٧٪ وصفوا أنفسهم بأنهم متوسطو التدين، فيما أقل من ٥٪ وصفوا أنفسهم بأنهم غير متدينين.

تظهر نتائج استطلاع يوم الانتخابات التشريعية الثانية أنه يزداد التأييد لـ"حماس" لدى الناخبين المتدينين (٥٢٪)، ويقل بين متوسطي التدين (٣٨٪)، وينخفض كثيراً بين غير المتدينين (١٩٪). في المقابل ينخفض التأييد لـ"فتح" بين المتدينين (٤٠٪)، ويرتفع بين متوسطي التدين (٤٤٪)، ويزداد الارتفاع بين غير المتدينين (٤٩٪). وينخفض التأييد للقوائم الأخرى كلما كان الناخب متديناً، حيث بلغ التأييد لها

[٨] انظر ورقة جهاد حرب في هذا الكتاب "قانون الانتخابات الفلسطيني، ص ص ٣٦ - ٣٩".

بين المتدينين (٨٪)، ويرتفع بين متوسطي التدين (١٩٪)، ويزداد الارتفاع بين غير المتدينين (٣٢٪).[٩] (انظر الشكل رقم ٥).

شكل رقم (٥) نتائج التصويت حسب درجة التدين

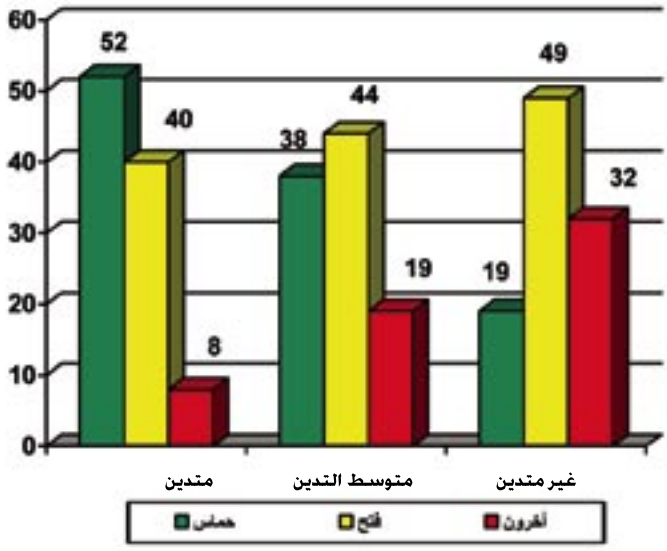

- **قدرة "حماس" على تجيير الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة باعتباره نصراً للمقاومة**: استطاعت "حماس" تجيير الانسحاب الإسرائيلي على أنه نصر للمقاومة المسلحة، في الوقت نفسه عجزت السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" عن تجييره على أنه انتصار للمفاوضات والحلول السياسية، ما زاد من اعتقاد الناخب أن للمقاومة دوراً كبيراً في إنهاء الاحتلال. وأظهرت استطلاعات الرأي العام ارتفاعاً بارزاً في نسبة الذين يرون في الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة انتصاراً للمقاومة المسلحة من ٧٢٪ في شهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٥ إلى ٨٤٪ في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥. كما أن النسبة الأكبر من المستطلعين (٤٠٪) ترى أن الفضل الأول في الانسحاب من قطاع غزة يعود لحركة "حماس"، فيما ترى نسبة من ٢١٪ أنه يعود للسلطة الفلسطينية، وفقط ١١٪ يرون أنه يعود أولاً لحركة "فتح".[١٠]
- **الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الرافضة لمشاركة "حماس" في الانتخابات**: استغلت "حماس" في حملتها الانتخابية الضغوط الدولية، على وجه الخصوص

[9] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/exitplcfulljan06a.html

[10] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p16a1.html

الأمريكية والإسرائيلية، الممارسة على السلطة الفلسطينية لمنع "حماس" من المشاركة في الانتخابات التشريعية. وترجمت هذا الرفض في شعارات مركزية لها كشعار "أمريكا وإسرائيل قالت لا لـ"حماس"، فماذا تقول أنت . . .؟" كأن الذي لا ينتخب "حماس" يقف مع الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة، ومن ينتخبها يناهض الولايات المتحدة وإسرائيل.

- **البنية الخدمية لحركة "حماس"**: أنشأت حركة "حماس" خلال السنوات الماضية شبكة من الجمعيات الخيرية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قدمت من خلالها خدمات اجتماعية تمثلت بمعونات نقدية وعينية وخدمات طبية وتعليمية. كما أنها تمكنت من السيطرة على لجان الزكاة باعتبارها مصدراً مالياً مهماً للمساعدات التي تقدمها للمواطنين. شكلت هذه المؤسسات الخدمية مؤسسات "موازية" لوزارات السلطة، وبخاصة التعليمية والصحية، ما ساعد حركة "حماس" على نيل ثقة شرائح اجتماعية عديدة.

- **تشرذم التنظيمات الفلسطينية اليسارية وضعفها**: شكل تشرذم القوى والتيارات السياسية اليسارية وعدم قدرتها على التجمع وخوض الانتخابات التشريعية في قائمة انتخابية واحدة[١١] عاملاً إضافياً في تعزيز قوة "حماس"، وبخاصة أن الناخبين رأوا فيها "مخلصاً" من الفساد والفلتان الأمني، وأنها التنظيم الوحيد في الساحة الفلسطينية القادر على منافسة حركة "فتح" (الحزب الحاكم).

- **الاستعداد الجيد للانتخابات**: استعدت "حماس" بشكل مبكر للانتخابات التشريعية؛ أي منذ الإعلان الرسمي لها في شهر آذار (مارس) ٢٠٠٥، حيث حولت المناسبات التي تحييها كافة إلى مهرجانات واستعراضات انتخابية ضخمة، بالإضافة إلى استخدام المساجد في هذه الحملة الممتدة طوال العام ٢٠٠٥. كما أضاف حسن الأداء خلال الحملة الانتخابية (كاستخدام ناشطات "حماس" الزيارات الميدانية؛ مثل "حملة من بيت لبيت" لدعوة النساء للمشاركة في الانتخابات) إعجاب المواطنين بالحركة وحسن تنظيمها.

(٣) قدرة "حماس" على تسلم الحكم وإدارته[١٢]

منح الفوز الكبير لحركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ القدرة على تشكيل الحكومة منفردة. لكن هذا الفوز الكبير لـ"حماس"،

---

[١١] للمزيد، انظر ورقة سائد الزين في هذا الكتاب: "مشاركة القوى الثالثة في الانتخابات التشريعية الثانية" ص ص ١٩٨-٢٠١.

[١٢] هذا القسم مأخوذ عن: خليل الشقاقي، الناخب الفلسطيني: الإسلاميون هم الأقدر على قيادة عملية الإصلاح وبناء الدولة. انظر:

http://www.arab-reform.net/article_ar, وعن Khalil Shikaki," sweeping victory uncertain mandate, "journal of democracy",(volume17, number 3,july), pp116130-.

وما يوفره من ضمانة لاستقرار الحكومة طوال ولاية المجلس التشريعي، يواجه تحديات وصعوبات كثيرة داخلية وخارجية تقف حائلاً بينها وبين قدرتها على السيطرة على السلطة. وأبرز هذه التحديات ما يلي:

١. **العملية السلمية**: يشكل موقف "حماس" الرافض للعملية السلمية عقبة أساسية أمام الحركة لإحكام سيطرتها على السلطة. فـ"حماس" مطالبة بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل للتمكن من القيام بأعمال الحكومة وتقديم الخدمات للمواطنين. كما أنها مطالبة من المجتمع الدولي بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل كشرط لتعامل الأطراف الدولية معها. وتستمد "حماس" رفضها الاعتراف بإسرائيل تلبية للشروط الدولية من دعم واسع في الشارع الفلسطيني (٥٩٪). [١٣] لكنها مطالبة بتحديد موقف "إيجابي" من العملية السلمية في ظل تأييد كبير لاستمرار العملية السلمية (٦٠٪) من الناخبين مقابل نسبة معارضة محدودة لا تتجاوز (١٧٪) فقط حسب استطلاع يوم الانتخابات التشريعية.

٢. **الضغوط الدولية**: قطعت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اتصالاتهم بالحكومة الفلسطينية، ومارست ضغوطات سياسية ومالية على "حماس" إثر تشكيلها الحكومة. وأوقفت إسرائيل تحويل أموال الجمارك التي تجبيها نيابة عن السلطة، والتي تقدر بحوالي ٥٥ مليون دولار شهرياً. وأوقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، ما أدى إلى دخول السلطة في أزمة مالية تجعلها عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية، ودفع رواتب العاملين في السلطة الفلسطينية.

٣. **تردي الوضع الاقتصادي**: أدى الإغلاق والحصار والعدوان الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية، إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، فلم تقتصر آثار الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على تراجع النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل وضعته على حافة الانهيار، وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى نسب غير معهودة بلغت في المتوسط ٢٧٪، بعد أن كانت ١١٪ في العام ١٩٩٩ إبان الاستقرار السياسي الذي رافق عملية السلام. كما أدت إلى تسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته إلى درجات غير مسبوقة بلغت ٢٤,٣٪ في العام ٢٠٠٥، حسب تقديرات المؤسسات الرسمية والدولية مقارنة بـ١٢,٥٪ قبل الحصار والإغلاق. [١٤]

٤. **تنازع الصلاحيات مع رئيس السلطة**: يتمتع رئيس السلطة بصلاحيات كبيرة في النظام السياسي كتوقيع القوانين وإصدارها، وحق النقض لمشاريع القانون المقرة من

---

[13] http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2006/p19a.html

١٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (٦)، ٢٠٠٥.

المجلس التشريعي، ما يتطلب تصويت ثلثي أعضاء المجلس التشريعي ضد تعديلاته للتغلب على الفيتو الرئاسي، الأمر الذي لا يتوفر لحركة "حماس". كما أن للرئيس حق اختيار رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة، وله التوصية بالإطار العام لسياسات الحكومة، فإذا لم يحظ برنامج الحكومة برضاه، بإمكان الرئيس إقالة رئيس الوزراء وحل الحكومة. وللرئيس تعيين السفراء وكبار موظفي الدولة. لكن الرئيس محمود عباس يتمتع بصلاحيات فعلية أوسع من تلك المنصوص عليها في القانون الأساسي؛ سواء تنازلت عنها الحكومات السابقة أو تم فرضها بقرارات ومراسيم رئاسية كمرسوم إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي.

٥. **السيطرة على الأجهزة الأمنية**: تخضع الأجهزة الأمنية وفقاً للقانون الأساسي لسلطات مجلس الوزراء ووزارة الداخلية، لكن معظمها يخضع فعلياً لرئيس السلطة؛ بحيث لا يستطيع وزير الداخلية من حركة "حماس" إقالة قادة الأجهزة الأمنية المختلفة أو تغييرها دون موافقة الرئيس عباس. كذلك، فإن قيادات هذه الأجهزة كافة، والغالبية العظمى من أفرادها، هم من حركة "فتح". لذا، فإن قدرة الحكومة على إحداث تغيير في الأجهزة الأمنية وبنيتها القيادية ضعيفة، وفي الوقت نفسه، فإن هذه الأجهزة قادرة على شل عمل الحكومة وجعل قراراتها بحكم اللاغية.

٦. **السيطرة على الجهاز المدني البيروقراطي**: تتربع قيادات "فتح"، والموالون لها، على المناصب العليا في الجهاز البيروقراطي للسلطة. وقدرة "حماس" على تغييرهم بموالين لها مشكوك بها، وبخاصة أن قدرتها على التعيين في هذه المناصب العليا يتوجب مصادقة الرئيس عباس (زعيم حركة "فتح")، وقد تخلق موقفاً شعبياً سلبياً يظهر عدم اختلافها عن حركة "فتح" في تعيين الموالين لها في المناصب العليا. كذلك، قد يقوم كبار الموظفين بالطلب من ميليشيات "فتح" المسلحة حمايتهم من أي محاولة لحركة "حماس" لطردهم أو إقالتهم من مناصبهم، أو اتخاذ إجراءات إدارية ضدهم.

٧. **صعوبة السيطرة على الميليشيات المسلحة**: تعاني مناطق السلطة الفلسطينية من فوضى السلاح والفلتان الأمني الذي يصعب التعامل معه في ظل ظروف الاحتلال وتمسك الأحزاب والفصائل، وبخاصة "حماس" و"فتح"، بمجموعاتها المسلحة، حيث فشلت الحكومات السابقة التابعة لحركة "فتح" في القضاء على هذه الظاهرة.

الفصـل العاشر

النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية

عائشة أحمد

مقـدمـة

يستعرض هذا الفصل الفروقات حسب النوع الاجتماعي[1] في طريقة تصويت الناخبين الفلسطينيين لمرشحي انتخابات الرئاسة الفلسطينية ومرشحي المجلس التشريعي الفلسطيني، والاختلافات في نظرة كل من الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني إلى من هو الأكفأ والأكثر قدرة على قيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني، إضافة إلى عرض للعوامل التي أثرت على مواقف الناخبين حول الجهة التي ينبغي أن تسيطر على القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني.

ارتفعت نسبة مشاركة كل من الرجال والنساء في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية من حيث الإقبال على الاقتراع، ما يمكن إيعازه إلى عدم مشاركة حماس في الانتخابات الرئاسية بمرشح عن الحركة بينما شاركت في الانتخابات التشريعية. كما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية عنها في الانتخابات الرئاسية، حيث تبين أن ٥٨٪ من المشاركين في الانتخابات الرئاسية هم من الرجال مقابل ٤٢٪ من النساء. أما في الانتخابات التشريعية فارتفعت نسبة مشاركة النساء إلى ٤٦٪ مقابل ٥٤٪ من الرجال. يعود ارتفاع نسبة مشاركة النساء كناخبات في

[1] يستخدم النوع الاجتماعي هنا لتعني الجندر (Gender) يعكس الفهم الاجتماعي لأدوار كل من الرجال والنساء في المجتمع الفلسطيني.

الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى مشاركة حماس فيها، كون الانتخابات الرئاسية تجري بين عدد أقل من المرشحين على مستوى الوطن بينما يتم ترشيح أعضاء المجلس التشريعي من خلال القوائم الحزبية التي تمتلك وجودا في جميع المحافظات وعلى مستوى الدوائر والتي يكون فيها المرشحون على تماس مباشر مع المواطنين بشكل عام ومع النساء بشكل خاص. تاريخيا تم استخدام النساء كقوة انتخابية كامنة يتم استدعاءها من قبل الأحزاب والعائلات والعشائر كلما زادت حدة التنافس والاستقطاب وهذا ما جرى في انتخابات المجلس التشريعي، بالإضافة إلى الحملات الدعائية والتوعوية الضخمة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة والتي وجدت متسعا من الوقت أثناء التحضير للانتخابات التشريعية بعكس الانتخابات الرئاسية التي تمت في عجالة لتجنب تجاوز المهلة القانونية للرئيس المؤقت. هذه الحملات الترويجية للانتخابات وتلك التي قامت بها لجنة الانتخابات المركزية بالإضافة لحمى الانتخابات المحلية وحالة الاستقطاب السياسي الحاد ساهم في استدعاء القوة الانتخابية الكامنة من النساء.

(١) الكوتا والمشاركة النسائية

أقر قانون الانتخابات العامة الجديد الصادر في ٢٠٠٥/٨/١٣ تخصيص أماكن مضمونة للمرأة في القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية حيث تتضمن كل من القوائم الانتخابية حدا أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن: امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، وامرأة بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك، وامرأة بين كل خمسة أسماء تلي ذلك. ولم يتضمن القانون كوتا للمرأة في الدوائر. يعتبر إقرار الكوتا إنجازا مرحليا مهما للمرأة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات تظهر أن تمثيل المرأة في المجلس منخفض مقارنة بوزنها الديموغرافي حيث فازت ١٧ نائبة فقط (أي ١٣٪ من مجموع أعضاء المجلس التشريعي) إلا أن جميعهن فزن على القوائم الانتخابية أي بسبب استخدام الكوتا في القانون الانتخابي علما بأن عدد الفائزات لم يتجاوز ٥ نساء أي ٦٪ في انتخابات المجلس السابق عام ١٩٩٦. ما يؤكد أهمية استخدام الكوتا كإجراء يدعم مشاركة النساء في الانتخابات أن أي من المرشحات في الدوائر لم تنجح في الحصول على مقعد في الدوائر الستة عشر في انتخابات عام ٢٠٠٦.

على الرغم من أن استعدادات المؤسسات والأطر النسوية لانتخابات المجلس التشريعي، ودعوتها المرأة للمشاركة في الانتخابات ترشيحا وانتخابا زادت من مشاركة النساء كناخبات، إلا أن مشاركة المرأة ترشيحا في الانتخابات التشريعية بقيت ضعيفة، فقد بلغ عدد المرشحات في الدوائر ١٥ امرأة من ٤١٤ مرشحا أي أقل من ٤٪ من مجمل عدد المرشحين في الدوائر. أما على مستوى القوائم فقد بلغ عدد المرشحات ٧٠ امرأة من ٣١٤ مرشحا أي ٢٢٪ من عدد المرشحين. ويعود السبب إلى ان قرار الترشيح للانتخابات لا يتم بقرار فردي أو بناء على قدرات المرشحات وإمكانياتهن بقدر ما

هو قرار حزبي وفي بعض الأحيان عائلي أو عشائري وعادة ما يكون الخيار ليس في صالح النساء. تؤكد مراقبة طريقة الترشيح في الأحزاب المختلفة على أنه تم ترشيح النساء رضوخا للكوتا التي أقرها القانون وليس بناء على قناعات الأحزاب بما في ذلك الأحزاب الديموقراطية واليسارية؛ فعلى سبيل المثال لم تترأس النساء أي قائمة ولم تأت النساء في المركز الثاني إلا في قائمتين والتزمت باقي القوائم بالمركز الثالث للنساء علما بان القانون يؤكد على وجود امرأة في المقاعد الثلاث الأولى وليس في الموقع الثالث.

ترشحت ١٥ امرأة فقط في الدوائر كافة وكن يدركن بأن فرصهن في الفوز محدودة حيث يتنافسن في أجواء مشحونة بسبب حدة الاستقطاب الذي شهدته الانتخابات التشريعية بين قائمتي فتح وحماس مما قلص فرص كافة المرشحين وبخاصة النساء من خارج مرشحي حركتي حماس وفتح؛ رشحت حركة فتح امرأة واحدة فقط في قوائم مرشحيها للدوائر الانتخابية الستة عشر هي "النائب السابق دلال سلامة" في دائرة نابلس الانتخابية، في حين لم ترشح حركة حماس أي امرأة في الدوائر الانتخابية.

(٢) تأثير النوع الاجتماعي على التصويت لمرشح الرئاسة الفلسطينية

ظهرت فروقات واضحة في التوجهات الانتخابية للرجال والنساء عند التصويت لمرشح رئاسة السلطة الفلسطينية. برزت هذه الاختلافات ما بين الجنسين في معظم الإجابات كالعوامل المؤثرة في اختيار مرشح الرئاسة، وما يجب أن يتمتع به رئيس السلطة المنتخب من سلطات وصلاحيات، والقرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، والمشاكل التي تواجه الفلسطينيين وتعد ذات أهمية أولى. بينت نتائج استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أن ٦٤٪من النساء انتخبن محمود عباس مقابل ٧٤٪ من الرجال. واختار ١٧٪ من الرجال مصطفى البرغوثي مقابل ٢٤٪ من النساء. (أنظر الجدول رقم ١). صوتت ٢٧٪ و١٦٪من النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لمصطفى البرغوثي مقابل ١٩٪ و١٣٪من الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. لا تعكس هذه النتائج توجهات تقليدية لدى النساء الفلسطينيات بل على العكس فقد قمن باختيار مرشحين لهم برامج اجتماعية مناصرة للنساء وذات دلالات اجتماعية مهمة من ناحية الانحياز للفئات الفقيرة والمهمشة مما يعكس وعيا بمصالحهن الانتخابية. إلا أن التفاؤل ينبغي أن يكون حذرا فعلى الرغم من أن الشهادات الحية من الميدان تعكس توجها أكثر استقلالية للنساء في خياراتهن الانتخابية إلا أن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعا أبويا تحكمه الخيارات العائلية في الكثير من المواقف. كما أن اختيار مصطفى البرغوثي لا يعني اختيار برنامج أكثر تقدمية وتحررا فالنتائج تظهر وصف ٥٧٪ من النساء أنفسهن على أنهن متدينات مقابل ٤٧٪ من الرجال. كما أن ١٧٪ من النساء صرحن بأنهن يؤيدن الاتجاهات الحزبية الإسلامية كحركة حماس والجهاد الإسلامي مقابل ١٢٪ من الرجال. المعيار الأساسي للخيارات المختلفة هو مدى قربها من احتياجات الفقراء والمهمشين ومحاربة الفساد.

جدول رقم (١) توزيع الأصوات لمرشحي الرئاسة الفلسطينية حسب الجنس[٢]

المرشح	رجال	نساء
مصطفى البرغوثي	٪١٧	٪٢٣
محمود عباس	٪٧٤	٪٦٤
بسام الصالحي	٪٢,٤	٪٢,٥
تيسير خالد	٪٢,٦	٪٣,٩
عبد الكريم شبير	٪٠,٨	٪١,٢
عبد الحليم الأشقر	٪٢,٤	٪٣,٤
السيد بركة	٪١,٣	٪١,٢

- **العامل الأهم في اختيار المرشح**

أظهرت النساء توجها حزبيا أقل تأثيرا فيما يتعلق باختيار مرشح الرئاسة والعوامل المؤثرة في الاختيار حيث صرح ١٦٪ من الرجال أن الحزب السياسي الذي ينتمي إليه المرشح شكل العامل الأهم الأول في اختيار مرشح الرئاسة، فيما صرحت ١٠٪ فقط من النساء أن ذلك شكل العامل الأهم في اختيار مرشح الرئاسة(أنظر الجدول رقم ٢). قد يعود ذلك لعزوف العديد من النساء عن العمل الحزبي المؤطر وعجز الأحزاب السياسية على اختلاف ألوانها السياسية (باستثناء حماس) عن استقطاب النساء وتأطيرهن وطرح برامج تلائم اهتماماتهن وهمومهن المعيشية. اعتبرت ٤٪ فقط من النساء أن العامل الأهم الثاني في اختيار المرشح هو الحزب السياسي الذي ينتمي إليه مقابل ٩٪ من الرجال. وصرحت ٢٠٪ من النساء في استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية أنهن لم ينتمين لأي من الاتجاهات والأحزاب السياسية، مقابل ١٣٪ فقط من الرجال. لكن النساء أبدين اهتماما أكبر بقدرة المرشح على محاربة الفساد وتحسين الوضع الاقتصادي والحفاظ على الوحدة الوطنية وهي هموم حياتية تمس المجتمع بشكل عام وتمس النساء تحديدا اللواتي تؤكد الدراسات التنموية المختلفة على أنهن أول ضحايا العنف والفقر.

[٢] المصدر: نتائج استطلاع يوم الانتخابات الرئاسية الذي قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بتاريخ ٩ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٥.

جدول رقم (٢) العوامل الأولى الأهم في اختيار مرشح الرئاسة حسب الجنس

العوامل الأولى الأهم في اختيار مرشح الرئاسة	رجال	نساء
الحزب السياسي الذي ينتمي إليه	٪١٦	٪١٠
قدرته على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل	٪١٨	٪٢٤
قدرته على ضمان استمرار الانتفاضة	٪٤	٪٤
قدرته على تحسين الوضع الاقتصادي	٪١٨	٪٢١
قدرته على فرض النظام والقانون	٪١٦	٪١١
قدرته على الحفاظ على الوحدة الوطنية	٪١٢	٪١٢
قدرته على حماية حقوق اللاجئين في المفاوضات مع إسرائيل	٪١٣	٪١٧
أخرى	٪٢	٪١

● السيطرة على القرارات المصيرية

أغلبية النساء (٤٦٪) أبدين الرغبة بمنح الرئيس صلاحيات واسعة في حسم القرارات المصيرية مقابل ٢٨٪ من الرجال. في حين صرح ٣٦٪ من الرجال أن تلك القرارات يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي مقابل ٢٠٪ فقط من النساء تؤيد هذا الخيار. (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم (٣) السيطرة على القرارات المصيرية حسب الجنس

بيد من يجب أن تكون القرارات المصيرية	رجال	نساء
المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية	٪٣٦	٪٢٠
رئيس السلطة الفلسطينية	٪٢٨	٪٤٦
المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية	٪٩	٪٤
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	٪١٠	٪٦
رئيس ومجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية	٪١٠	٪١٤
لا أحد مما سبق	٪٥	٪٥
لا رأي/ لا اعرف	٪٣	٪٦

لكن ٢٥٪ من النساء مقابل ٢١٪ من الرجال صرحوا بوجوب تمتع رئيس السلطة المنتخب بسلطات مساوية لسلطات رئيس الوزراء فيما أيد ٦٥٪ و٦٤٪ من النساء والرجال على التوالي تمتع الرئيس بسلطات أوسع من سلطات رئيس الوزراء.

● المشاكل الأهم التي تواجه الفلسطينيين

رأت ٣٩٪ من النساء أن تفشي البطالة وانتشار الفقر هي المشكلة ذات الأهمية الأولى مقابل ٢٩٪ فقط من الرجال وهو ما يؤكد على أن الهم الأساسي للنساء الفلسطينيات يتمحور حول هذه القضايا كما تم الإشارة سابقا. في حين رأى ٣٠٪ من الرجال أن انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي هي المشكلة ذات الأهمية الأولى مقابل ٢٠٪ من النساء، ورأى ٣٤٪ من النساء مقابل ٢٩٪ من الرجال في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اليومية مشكلة ذات أهمية أولى. رأت ٥٪ من النساء فقط في الفوضى الداخلية مشكلة ذات أهمية أولى مقابل ١٠٪ من الرجال (انظر الجدول رقم ٤). تعكس هذه النتائج أيضا أدوار كل من النساء والرجال في المجتمع الفلسطيني حيث تتواجد غالبية النساء في الحيز الخاص المتمثل في الأسرة ورعايتها والحفاظ عليها وهنا تشكل البطالة والفقر القضايا الأساسية محور الاهتمام، بينما يتواجد الرجال في الحياة العامة والحيز العام الذي تشمل ممارسات الاحتلال من قمع وحصار والفساد والفوضى الداخلية معالمه الأساسية.

جدول رقم (٤) المشاكل ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين اليوم حسب الجنس

المشاكل ذات الأهمية الأولى	رجال	نساء
تفشي البطالة وانتشار الفقر	٢٩٪	٣٩٪
استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اليومية	٢٩٪	٣٤٪
الفوضى الداخلية	١٠٪	٥٪
انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي	٣٠٪	٢٠٪
أخرى	١٪	١٪
لا رأي/ لا اعرف	١٪	١٪

● توزيع الأصوات لمحمود عباس حسب الجنس والمستوى التعليمي

يشير الجدول رقم (٥) إلى أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم لدى النساء قل التأييد للمرشح محمود عباس ما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة التعليم لدى النساء يكن أقدر على بلورة آراء سياسية محددة. كما أن النساء الأكثر تعليما تأثرن بممارسات السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية ما ساهم في قلة التأييد لمرشح فتح. وتقترب نسب التأييد بين الرجال والنساء على السواء بين الأميين والحاصلين على التعليم الابتدائي، فيما تتباعد النسب بين حاملي شهادة دبلوم وأكثر ٧٥٪ من الرجال مقابل ٥٢٪ من النساء.

جدول رقم (٥) توزيع الأصوات لمحمود عباس حسب الجنس والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	رجال	نساء
ابتدائي وأقل	٪٧٨	٪٧٨
إعدادي	٪٧٦	٪٧٠
ثانوي	٪٧٠	٪٦٢
كلية فما فوق	٪٧٥	٪٥٢

إن نسبة التصويت لمرشحي الرئاسة اختلفت باختلاف المستوى التعليمي لكلا الجنسين. كما أنها نقصت بالنسبة لمحمود عباس بازدياد المستوى التعليمي بين الجنسين. لكن الفروقات بقيت واضحة ما بين الرجال والنساء ولم تتلاش بازدياد المستوى التعليمي خاصة في مستوى الكلية والبكالوريوس. أراد الناخبون من كلا الجنسين في الانتخابات الرئاسية من الرئيس أن يكون قادرا على تحسين الوضع الاقتصادي والعودة لعملية السلام، وكان عباس هو المرشح الأقدر على التجاوب مع اعتبارات الناخبين.

(٣) تأثير النوع الاجتماعي على التصويت في الانتخابات التشريعية

حصلت قائمتا فتح وحماس على تأييد أكبر بين النساء في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ مقارنة بالرجال. فقد حصلت قائمة فتح على تأييد ٤٥٪ من النساء مقارنة بـ ٤٢٪ من الرجال، وحصلت قائمة حماس على تأييد ٤٤٪ من النساء مقابل ٤٢٪ من الرجال وهذه فروق ليست كبيرة ولا تعكس ميلا أو توجها سياسيا لحزب دون الآخر ولا تعكس ميلا لبرنامج سياسي دون الآخر. لكن الوضع يختلف بالنسبة الى القوائم الأخرى حيث حصلت على تأييد أقل بين النساء مقارنة بالرجال (١٢٪ مقابل ١٦٪) حيث يبدو أن الرجال أكثر قدرة على مواجهة حالة الاستقطاب الحاد للأحزاب السياسية أو ما يعرف بالتوجهات السائدة وبالتالي اختيار قوائم أقل "جماهيرية" بسبب برامجها.

• توزيع الأصوات حسب النوع الاجتماعي لكل من قائمتي فتح وحماس حسب المستوى العلمي

يشير الجدول رقم (٦) إلى فرق واضح ما بين الرجال والنساء في التصويت لقائمتي فتح وحماس. بعد استعراض مختلف المستويات التعليمية ما بين الرجال والنساء يلاحظ أن الفروقات المختلفة في التصويت لكل من قائمتي فتح وحماس تبقى قائمة بغض النظر عن مستوى التعليم للرجال والنساء.

يظهر الجدول فروقا مهمة بين الرجال والنساء بناء على المستوى التعليمي، فمثلا بينما صوتت نسبة من ٤٥٪ من النساء بشكل عام لحركة فتح، فإن ٥٧٪ من ذوات التحصيل الابتدائي وأقل صوت لفتح، مقابل ٣٨٪ من الحاصلات على التعليم الثانوي و٤٧٪ من الحاصلات على الكلية فأكثر. في المقابل فإن نسبة التصويت بين الرجال لفتح من ذوي التحصيل الابتدائي وأقل ينخفض من النسبة العامة ٤٢٪ ليصل إلى ٢٩٪، ولكنه يرتفع بين المتعلمين من الرجال ليصل إلى ٤٦٪ بين الحاصلين على التعليم الثانوي و٤١٪ بين الحاصلين على كلية فما فوق.

جدول رقم (٦) توزيع الأصوات حسب الجنس لكل من قائمتي فتح وحماس حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	رجال		نساء	
	فتح	حماس	فتح	حماس
ابتدائي وأقل	٪٢٩	٪٥١	٪٥٧	٪٣٢
إعدادي	٪٤٢	٪٤١	٪٥٧	٪٣٤
ثانوي	٪٤٦	٪٣٨	٪٣٨	٪٥٢
كلية فما فوق	٪٤١	٪٤٥	٪٤٧	٪٤٠

ارتفعت نسبة التصويت لحركة فتح ما بين النساء الأقل تعليما (ابتدائي وأقل، إعدادي) بفارق واضح عن الرجال من نفس المستوى التعليمي، فقد صوتت ٥٧٪ من النساء من كلا الفئتين مقابل ٢٩٪ و٤٢٪ على التوالي من الرجال لحركة فتح. واستمر ذلك الفارق بالبروز بنسب متفاوتة في التصويت لحركة فتح ما بين كل من الرجال والنساء في مختلف المستويات التعليمية. ورغم أن النسب تقاربت لدى أولئك ممن هم في المستوى التعليمي الجامعي لحملة البكالوريوس، إلا أن الفارق برز وبشكل طاغ ما بين الرجال والنساء من حملة الماجستير فأكثر، حيث صوت ٤٣٪ من حملة الماجستير فأكثر من الرجال لصالح حركة فتح مقابل ٩٪ من النساء من نفس المستوى التعليمي.

يظهر التصويت لحركة حماس حسب المستوى التعليمي وجود فرق واضح ما بين الرجال والنساء ذي التحصيل ابتدائي وأقل في التصويت، إذ صوت ٥١٪ من الرجال لصالح حماس مقابل ٣٢٪ من النساء. إلا أن الفارق ما بين الجنسين قد تضاءل بشكل ملحوظ للمستوى التعليمي بكالوريوس فأكثر، إذ تقاربت مواقف الرجال والنساء من التصويت لحماس حيث صوت ٤٢٪ من حملة درجة البكالوريوس ما بين الرجال و٣٩٪ من النساء من نفس المستوى التعليمي لصالح حماس.

● **سلطات المجلس التشريعي المنتخب مقارنة بسلطات الرئيس**

ظهرت هناك اختلافات ما بين الرجال والنساء حول الجهة التي يجب أن تكون بيدها القرارات المصيرية وبين العوامل الأولى الأهم في اختيار القائمة الانتخابية، والجهة الأقدر على دفع عملية السلام إلى الأمام. فعندما تم التوجه بالسؤال إلى الناخبين عما يجب أن يتمتع به المجلس التشريعي من سلطات في مقارنة مع رئيس السلطة الفلسطينية، أعرب ٥٦٪ من الرجال مقابل ٥١٪ من النساء أن المجلس التشريعي يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من تلك التي يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. أعربت ٣٢٪ من النساء مقابل ٢٦٪ من الرجال أنه يجب أن يتمتع المجلس التشريعي بسلطات مساوية لتلك التي يتمتع بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. (أنظر الجدول رقم ٧) ترجع أسباب هذه الآراء إلى تضارب في المواقف وعدم وضوح في نوع النظام السياسي المطلوب فلسطينيا وينطبق هذا الأمر على الرجال والنساء على حد سواء. ربما تكون النساء أكثر قبولا للنمط الأبوي المعتمد على سلطة الرئيس أو رب الأسرة لذا تظهر النساء هنا أقل حدة من الرجال في آرائهن ومواقفهن حول السلطات التي يجب أن يتمتع بها المجلس التشريعي المنتخب. وكان كل من الرجال والنساء (٦٥٪ و ٦٤٪ على التوالي)، قد رأوا عند الانتخابات الرئاسية أن رئيس السلطة المنتخب يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من سلطات رئيس الوزراء. ورأت ما نسبته (٢٥٪ و٢١٪) من النساء والرجال على التوالي أن رئيس السلطة المنتخب يجب أن يتمتع بسلطات مساوية لسلطات رئيس الوزراء.

جدول رقم (٧) توزيع الأصوات حسب ما يجب أن يتمتع به المجلس التشريعي المنتخب من سلطات حسب الجنس

السلطات التي يجب أن يتمتع بها المجلس المنتخب	رجال	نساء
سلطات مساوية لسلطات رئيس السلطة الفلسطينية	٢٦٪	٣٢٪
بسلطات أوسع من سلطات رئيس السلطة الفلسطينية	٥٦٪	٥١٪
بسلطات أقل من سلطات رئيس السلطة الفلسطينية	١٣٪	١٠٪
لا رأي/ لا أعرف	٦٪	٧٪

● **السيطرة على القرارات المصيرية**

يرتبط الموقف من المجلس التشريعي ومن الرئيس فيما يتعلق بالسلطات التي يجب أن يتمتع بها كل منهما، مع الموقف من اتخاذ القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني، فقد أعرب ٦٠٪ من الرجال مقابل ٤٩٪ من النساء أن القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي الفلسطيني. ورغم اتفاق أغلبية الرجال والنساء

على أن القرارات المصيرية يجب أن تكون للمجلس التشريعي، إلا أن ٢٢٪ من النساء مقابل ١٣٪ من الرجال رأت أنها يجب أن تكون لرئيس السلطة الفلسطينية. وينسجم هذا مع الموقف النسوي من نفس القضية في الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، حيث رأت ٤٦٪ من النساء في السابق أن القرارات المصيرية يجب أن تكون لرئيس السلطة الفلسطينية مقابل ٢٨٪ من الرجال، فيما رأت ٢٠٪ من النساء في ذلك الوقت أن تلك القرارات يجب أن تكون بيد المجلس التشريعي الفلسطيني مقابل ٣٦٪ من الرجال وقد يعود هذا إلى قبول النساء لسلطة فردية تتمثل في سلطة الرئيس وربما لعدم وضوح دور المجلس التشريعي وكيفية التأثير فيه بينما يزداد هذا الوعي في أوساط الرجال الذين هم على تماس مع الحيز العام حيث يزداد الوعي بأهمية دور المجلس التشريعي في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية دون تفرد رئيس السلطة الفلسطينية في اتخاذ مثل تلك القرارات، وإلى أن تلك القرارات بحاجة إلى إجماع وطني فلسطيني خاصة في ظل تعنت الطرف الإسرائيلي واستمرار الاحتلال وانتهاكاته اليومية المستمرة لكل من الأرض والشعب الفلسطيني، حتى بعد فوز محمود عباس في الانتخابات الرئاسية، حيث كان الأمل حينذاك قد عقد على قدرته على العودة إلى المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي وتحقيق السلام الموعود وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وهذه مواقف ذات صبغة حزبية مؤطرة تفتقد لها النساء بشكل عام.

فيما يتعلق بالموقف من أفضلية بيد من يجب أن تكون القرارات المصيرية فإن الفروقات ما بين الجنسين تبقى قائمة بغض النظر عن المستويات التعليمية المختلفة كالإعدادي والثانوي والبكالوريوس (أنظر الجدول رقم ٨).

جدول رقم (٨): توزيع الناخبين ذوي التعليم الإعدادي والثانوي والجامعي حسب الجنس وأفضلية الجهة التي يجب أن تكون القرارات المصيرية بيدها

الجهة التي يجب أن تكون بيدها القرارات المصيرية	رجال			نساء		
	إعدادي	ثانوي	جامعي	إعدادي	ثانوي	جامعي
المجلس التشريعي الفلسطيني	٥١٪	٦٢٪	٦١٪	٥٠٪	٥٠٪	٥٣٪
رئيس السلطة الفلسطينية	١٧٪	١٢٪	١١٪	١٩٪	٢٠٪	٢١٪
المجلس الوطني الفلسطيني	٦٪	٨٪	٩٪	٤٪	٢٪	٧٪
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير	١١٪	٧٪	٦٪	٨٪	٥٪	٢٪
رئيس ومجلس الوزراء	٤٪	٦٪	٥٪	١٥٪	١١٪	٨٪
لا أحد مما سبق	٧٪	٥٪	٥٪	٢٪	٤٪	٤٪
لا رأي/ لا اعرف	٤٪	١٪	٣٪	٣٪	٨٪	٤٪

● **العامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية**

يتباين في الانتخابات التشريعية تماما كما هو الحال في الانتخابات الرئاسية الفرق ما بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالعامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية. حيث يعطي الرجال للانتماء السياسي أولوية تفوق تلك التي تعطيها المرأة لهذا العامل. ففي الوقت الذي صرح ٢٣٪ من الرجال أن العامل الأهم الأول في اختيارهم للقائمة الانتخابية الحزب السياسي الذي تنتمي إليه القائمة منحت ١٣٪ من النساء هذا العامل أولوية أولى.

تقاربت مواقف الجنسين من أهمية عامل القدرة على محاربة الفساد للقائمة، أعربت ٢٦٪ من النساء عن أن قدرة القائمة على محاربة الفساد هي العامل الأول الأهم في اختيار القائمة الانتخابية مقابل ٢٤٪ من الرجال. منحت النساء نسبة أعلى للعامل المتعلق بقدرة القائمة على التوصل إلى اتفاق سياسي مع إسرائيل مقابل الرجال، حيث منحت ١٢٪ من النساء هذا العامل أولوية أولى مقابل ٨٪ من الرجال.

● **توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب الموقف من عملية السلام**

تباينت مواقف الجنسين من حيث الموقف من عملية السلام. فقد أعربت غالبية ٦٧٪ من النساء عن تأييدها لعملية السلام مقابل ٥٦٪ من الرجال. وفي الوقت الذي أعرب فيه ٢٠٪ من الرجال عن معارضة عملية السلام أعربت ما نسبته ١٠٪ فقط من النساء عن معارضتها للعملية. وذلك رغم قيام ٤٤٪ من النساء بانتخاب حركة حماس، وهو ما يفوق قليلا نسبة الرجال الذين قاموا بانتخاب حركة حماس والتي بلغت ٤٢٪. وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة ٢٥٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بأنهم مؤيدون لعملية السلام، قاموا بالتصويت لقائمة حماس مقابل ٣٣٪ من النساء. وينسجم هذا مع تصويت ٢٤٪ من الرجال مقابل ١٩٪ من النساء (من أولئك الذين رأوا أن حركة فتح هي الأقدر على الدفع بعملية السلام إلى الأمام) لصالح قائمة التغيير والإصلاح، وذلك على الرغم من قناعتهم بقدرة حركة فتح على الدفع بعملية السلام إلى الأمام. ويمكن أن يفسر ذلك بأن الناخب الفلسطيني من كلا الجنسين الذي اختار "حماس" لتكون صاحبة الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، إنما أراد توجيه رسالة مفادها أن حركة فتح عليها دفع ثمن الفساد الذي تجلى في صفوفها وسيطرة المحسوبية والولاءات الشخصية للمتنفذين فيها.

● **توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب مكان السكن**

صوتت أكثرية ٥١٪ من نساء المدن لقائمة حماس مقابل ٤٧٪ من الرجال، فيما صوتت ٥٠٪ من نساء القرى والبلدات لصالح قائمة فتح مقابل ٤٦٪ من الرجال، فيما تقاربت

نسب تصويت كل من الرجال والنساء لصالح كل من قائمتي حماس وفتح في مخيمات اللاجئين. فيما يتعلق بالفئة العمرية فإن أكثرية من النساء ٤٧٪ في العمر ما بين ١٨-٢٢ انتخبن قائمة حماس مقابل ٣٧٪ من الرجال من نفس الفئة العمرية. فيما أنه في الفئة العمرية ما بين ٣٨-٤٢ فإن نسبة ٤٢٪ من النساء صوتن لقائمة فتح مقابل ٢٩٪ من الرجال من نفس الفئة العمرية.

● توزيع أصوات الناخبين من كلا الجنسين حسب التدين

لم يشكل عامل التدين عاملا حاسما في عملية التصويت، فلم تظهر فروقات واضحة ما بين الرجال والنساء في التصويت بناء على عامل التدين، ففي الوقت الذي انتخب فيه ٥٠٪ من النساء و٥٢٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بالتدين قائمة حماس، فإن ٤٦٪ من النساء و٤٤٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بمتوسطي التدين قد انتخبوا قائمة فتح مقابل ٤٢٪ من النساء و٤٠٪ من الرجال الذين وصفوا أنفسهم بالتدين انتخبوا حركة فتح أيضا. كما أنه في الوقت الذي انتخبت فيه ٨٪ من النساء اللواتي وصفن أنفسهن بعدم التدين قائمة حماس، فإن ٢٤٪ من النساء اللواتي انتخبن قائمة حماس بشكل عام قلن أنهن سيشاركن بشراء بطاقة يانصيب إن توفرت في فلسطين مقابل ١٦٪ من الرجال فقط فيما رفض ذلك ٨٤٪ من الرجال مقابل ٧٤٪ من النساء.

الفصـل الحادي عشر

مشاركة القوى "الثالثة" في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦

سائد الزين

مقـدمـة

تنطلق هذه الورقة من فرضية وجود قوى ثالثة في المجتمع الفلسطيني، غير حركتي فتح وحماس، تتكون من مجموعة من الأحزاب والفصائل السياسية وشخصيات مستقلة تجمعها قواسم مشتركة سياسية واجتماعية كفيلة بتشكيل ائتلاف انتخابي قادر على تحقيق عدد أكبر من المقاعد في المجلس التشريعي، والعمل على إنهاء حالة الاستقطاب الثنائي في الساحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. تمثل القوى الثالثة خليطا من قوى ماركسية ويسارية وقومية وليبرالية فلسطينية، بعضها قديم والبعض الآخر حديث التأسيس، بعضها قوى منظمة والبعض الآخر يتكون من شخصيات مستقلة، بعض هذه القوى نشأ من قوى أخرى (مثل الجبهة الديمقراطية وفدا).

تنقسم القوى "الثالثة" الفلسطينية[1] إلى ثلاثة اتجاهات: الأول ذو الفكر القومي العربي الذي يركز على الوحدة العربية والقومية العربية، وينضوي في إطار هذا الاتجاه، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. أما الثاني فهو الاتجاه اليساري الذي يركز على

[1] تعني القوى الثالثة القوى التالية: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الفلسطيني، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، المبادرة الوطنية الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية، الجبهة العربية الفلسطينية، وكتل انتخابية جديدة تمثل شخصيات مستقلة مثل كتلة "الطريق الثالث" وكتلة "وعد".

التحرر الوطني والاجتماعي والعدالة الاجتماعية، مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب (الشيوعي سابقا) والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا). والاتجاه الثالث هو الوسط الليبرالي الذي تمثله كتلة الطريق الثالث والمبادرة الوطنية الفلسطينية.[٢] إلا أنه قد يكون هناك وجهات نظر مختلفة حول هذا التقسيم وقد يوجد تقسيمات وتصنيفات أخرى.

تحلل هذه الورقة أسباب فشل القوى الثالثة في تشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ وعدم تمكن القوائم الانتخابية الممثلة لهذه القوى من الحصول على نتائج مهمة.

(١) أسباب فشل القوى الثالثة الفلسطينية في تشكيل ائتلاف انتخابي

جرت سلسلة من الحوارات بين القوى الثالثة على مدار عام كامل أو أكثر (العام ٢٠٠٥) لتشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، وأخذت هذه الحوارات مسارات متعددة جماعية وثنائية شاركت فيها فصائل منظمة التحرير وأحزاب حديثة النشأة وشخصيات مستقلة. لكن هذه الحوارات فشلت في تحقيق ائتلاف انتخابي يجمع القوى الثالثة كتيار ينافس حركتي فتح وحماس، وخاضت تسعة قوائم انتخابية الانتخابات التشريعية جميعها تمثل القوى الثالثة، من ضمنها قائمتان هما قائمة "البديل" التي تشكلت من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية التي تشكلت من جبهة النضال الشعبي وحزب الخضر وحركة كفى.

يستعرض هذا الجزء الأسباب الذاتية والموضوعية لفشل القوى الثالثة الفلسطينية في تشكيل ائتلاف انتخابي لخوض الانتخابات التشريعية الثانية، كالموقف من عملية السلام وطبيعة الائتلاف وطريقة اختيار مرشحيه والخلاف على أحجام القوى المشكلة لهذا الائتلاف.

١. الخلاف حول الرؤية السياسية

ظهر خلاف سياسي بين القوى "الثالثة" خلال الحوارات التي سبقت الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦، حول الموقف من الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل، والموقف من خطة خارطة الطريق، ووثيقة "جنيف"، والمشاركة في حكومات السلطة الفلسطينية على أساس برنامج عملية السلام. تعارض

[٢] مقابلة أجراها الباحث مع قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية وعضو المجلس التشريعي عن قائمة "البديل"، ٥/٣/٢٠٠٦.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اتفاقيات السلام التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ونتائجها، كما ترفض خطة "خارطة الطريق" و"وثيقة جنيف" والمشاركة في حكومات السلطة الوطنية المشكلة على أساس برنامج عملية السلام، بينما حزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني توافق على اتفاقيات السلام وخطة "خارطة الطريق" من حيث المبدأ وشاركت في عدة حكومات فلسطينية، وتتحفظ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على خطة خارطة الطريق وتدعو إلى عزل العوامل السلبية فيها من خلال خطوات معينة، ولدى الجبهة الديمقراطية استعداد للمشاركة في حكومات السلطة الوطنية على أساس البرنامج الوطني الفلسطيني وفي إطار حكومة وحدة وطنية.

أخرج الخلاف السياسي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من مكونات الائتلاف الانتخابي الثالث في الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أن بعض القوى الثالثة ذكر أن الاتفاق على البرنامج السياسي مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كان ممكنا وواردا؛ حيث تم التوصل إلى مسودة برنامج سياسي مع العديد من القوى الثالثة بما فيها الجبهة الشعبية، إلا أن الأخيرة عبرت صراحة عن نيتها خوض الانتخابات التشريعية منفردة[٣].

٢. الاختلاف حول "طبيعة" الائتلاف الانتخابي "الثالث"

برز خلاف حول طبيعة الائتلاف الانتخابي "الثالث" أو "الديمقراطي" وموقفه من المشاركة في الحكومة الفلسطينية؛ هل هو ائتلاف معارض سلفا للحكومة الفلسطينية، أم تيار أو ائتلاف ديمقراطي يخوض الانتخابات التشريعية ثم يحدد موقفه من الحكومة والمشاركة فيها أو عدم المشاركة بناء على البرنامج السياسي للحكومة. رأت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمبادرة الوطنية الفلسطينية تشكيل ائتلاف معارض سلفا للحكومة، بينما تبنت كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الفلسطيني وفدا وجبهة النضال التوجه القائم على تحديد الموقف من الحكومة على أساس برنامجها السياسي.[٤]

ارتبطت مسألة الاختلاف حول طبيعة الائتلاف الانتخابي الثالث بالرؤية السياسية والموقف السياسي للقوى الثالثة، مما أدى إلى طغيان الموقف السياسي على البرنامج الاقتصادي- الاجتماعي أو "الداخلي".

[٣] مقابلة أجراها الكاتب مع د. أحمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ورئيس قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية، رام الله، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

"المشكلة مع الجبهة الشعبية ود. مصطفى البرغوثي هو حول طبيعة الائتلاف. هم كانوا يريدون ائتلاف معارضة ديمقراطية، بمعنى "ائتلاف معارضة" سلفا ضد السلطة، معارضة بالمطلق. هذه هي النقطة الرئيسية أما الأطراف الأربع الأخرى (الجبهة الديمقراطية، فدا، جبهة النضال، وحزب الشعب) فكانت تريد بناء تيار ديمقراطي، يحدد موقفه من السلطة، معارضا أو مشاركا فيها، في ضوء البرنامج الذي سيقدم، لا أن يكون هناك برنامج معارضة للسلطة مسبقا". [٥]

٣. التعصب الفصائلي الفئوي والنزعة الذاتية الشخصية

أدت الفئوية الفصائلية والنزعة الذاتية الشخصانية لدى بعض قياديي القوى "الثالثة"، بإصرارهم على ترؤس القائمة الانتخابية أو وضع أسماءهم في مواقع متقدمة فيها إلى إفشال محاولات تشكيل قائمة انتخابية "ثالثة" واحدة في الانتخابات التشريعية الثانية. وتبين خلال الحوارات التي جرت لتشكيل الائتلاف "الثالث" أن المسألة الفصائلية والشخصية أهم من الاتفاق على البرنامج والفكرة والهدف من الائتلاف ما أجهض فكرة التحالف أو الائتلاف "الثالث"، مما أظهر فشل القوى الثالثة في تقديم النموذج "الحداثي" أو العصري للحزب السياسي الذي يركز على الأهداف والرؤية والمهام والعمل، ويقدم ثقافة مغايرة بديلة تقدمية ينسجم فيها الخطاب مع الممارسة على أرض الواقع، ولا يكون أسيرا للثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

"الذي أعاق إمكانية الوصول إلى تشكيل قائمة واحدة لخوض الانتخابات و تأسيس تيار ديمقراطي حقيقي يشكل قوة جذب للوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين في مواجهة حالة الاستقطاب الثنائي الكبيرة ما بين حماس وفتح، وتؤسس أيضا لعنصر توازن في المجتمع والحياة السياسية هي العوامل التالية:

١- المبالغة المفرطة في تقدير حجم وقوة كل طرف.

٢- الانحياز للعصبوية التنظيمية والفئوية وتغليبها على مصلحة بناء هذا التيار.

٣- النزعات الشخصية والأنانية المفرطة لدى البعض الذي كان يضع مصلحته الشخصية والخاصة فوق مصلحة حزبه.

هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى عدم نضوج هذه القوى من أجل هذا التحول أو قراءة المعطيات لإحداث هذه التحول الكبير وبالتالي كانت نتيجتها أننا أضعنا فرصة تاريخية كان ممكن أن لا تؤدي فقط إلى خوض الانتخابات وإنما إلى تأسيس تيار ديمقراطي مستقل يحرز نتائج أفضل". [٦]

---

[٤] د. أحمد مجدلاني، مقابلة، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

[٥] د. أحمد مجدلاني، مقابلة، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

[٦] د. أحمد مجدلاني، مقابلة، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

٤ . الاختلاف حول طريقة اختيار مرشحي القائمة الموحدة وأحجام القوى، ورئاسة القائمة، وترتيب المقاعد

اختلفت القوى الثالثة حول آلية اختيار المرشحين للانتخابات التشريعية الثانية، ففي حين اقترحت كل من الجبهة الديمقراطية وجبهة النضال الشعبي إجراء انتخابات تمهيدية لاختيار المرشحين، رفضت الجبهة الشعبية هذا الاقتراح لاعتقادها أن حجمها التصويتي يعادل ١٠٪ من الناخبين على اعتبار أن نصف (أو أكثر) الذين صوتوا لصالح د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٥ هم من الجبهة الشعبية ومؤيديها ما يعني عدم إجراء انتخابات تمهيدية. وتقول الجبهة الشعبية أنها في هذا الصدد تستند إلى نتائج انتخابات المجالس المحلية والمنظمات الأهلية على اختلافها واستطلاعات الرأي العام[٧]. أما المبادرة الوطنية الفلسطينية فقد رفضت إجراء انتخابات تمهيدية بسبب معرفة حجمها من خلال الانتخابات الرئاسية الثانية أيضا حيث رأت نفسها القوة الثالثة بعد حركتي فتح وحماس.[٨]

> "النسبة بين الجبهة الشعبية والقوى اليسارية الأخرى هي ٣ إلى ١، لكن كان من الصعب الإقرار بهذه النتائج أو الأرقام قبل الانتخابات من قبل القوى الثالثة الأخرى. حاولنا في الجبهة أن نقول للجميع أن نتحمل مسؤولية خاصة في تشكيل هذا الائتلاف، لكن يا رفاقنا وإخوتنا الأعزاء لا يمكن أن يتم في ظل نكران مطلق لوزن الجبهة ووضعها المميز في إطار مثل هذا الائتلاف، وقدمنا صيغ عديدة لتسهيل الأمر".[٩]

أظهرت نتائج استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية التي أجراها قبل ويوم الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ والنتائج الرسمية للانتخابات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية أن حجم التأييد لقائمة الشهيد أبو علي مصطفى التي تمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أقل من ١٠٪ بكثير. بلغ التأييد السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في استطلاع رقم ١٨ الذي تم إجراءه في شهر كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ (٢٪)، وحصلت في استطلاعي ما قبل الانتخابات التشريعية اللذين تم إجراءهما على التوالي في ٢٨ كانون أول (ديسمبر) ٢٠٠٥ و١٧ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ على (٣٪) فقط. وفقا للنتائج الرسمية للانتخابات التشريعية حصلت قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ٤٪ فقط من أصوات الناخبين.

---

[٧] مقابلة أجراها الباحث مع جميل المجدلاوي عبر الهاتف، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

[٨] د. أحمد مجدلاني، مقابلة، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٦.

[٩] جميل المجدلاوي، مقابلة، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

أما قائمة فلسطين المستقلة التي تمثل المبادرة الوطنية الفلسطينية و "المستقلين" فقد حصلت في استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية على ٥ ٪ كتأييد سياسي في الشارع الفلسطيني (استطلاعي ما قبل الانتخابات التشريعية، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥ و١٧/ ٠١/ ٢٠٠٦)، بينما حصلت قائمة "فلسطين المستقلة" فعليا حسب النتائج الرسمية النهائية التي أصدرتها لجنة الانتخابات المركزية على ٣٪ من الأصوات فقط. (أنظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١) نتائج القوى الثالثة الرئيسية حسب استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وتقديرات هذه القوى لحجومها، والنتائج الرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية

القوائم الانتخابية للقوى الثالثة	تقديرات القوى الثالثة نفسها لحجومها	نتائجها حسب استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ١٧/ ١/ ٢٠٠٦	النتائج الرسمية للانتخابات الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية ٢٠٠٦
قائمة البديل يترأسها قيس عبد الكريم	٧٪ (مجموع ما حصل عليه بسام الصالحي وتيسير خالد في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥ وبدون أصوات "فدا")	٢٪	٣٪
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	القوة الثالثة بعد فتح وحماس حسب نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥	٥٪	٣٪
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	١٠٪	٣٪	٤٪
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية يترأسها احمد مجدلاني	لم تعط القائمة تقديرا لحجمها وطرحت إجراء انتخابات تمهيدية لهذا الغرض	٠,٣٪	٠,٧٪

المصدر: الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية قبل الانتخابات التشريعية الثانية، والمقابلات التي أجراها الباحث مع ممثلي القوى الثالثة الرئيسية، والنتائج الرسمية للجنة الانتخابات المركزية.

من الجدير ذكره أن د. مصطفى البرغوثي مرشح المبادرة الوطنية الفلسطينية حصل على ٢١٪ من الأصوات الصحيحة في الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٥ في ظل مقاطعة حركة حماس للانتخابات الرئاسية ودعم الجبهة الشعبية وجزء من مؤيدي حركتي فتح وحماس ومستقلين وطنيين وإسلاميين له في الانتخابات الرئاسية. (أنظر جدول رقم ٢) وبالتالي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعتبر نتائج الانتخابات الرئاسية بالنسبة للمبادرة الوطنية معيارا أو مؤشرا بالنسبة لنتائجها في الانتخابات التشريعية.

جدول رقم (٢) مصادر الأصوات التي حصل عليها د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥

مصادر التصويت له	النسبة المئوية
حزب الشعب	٪٢
الجبهة الشعبية	٪١٢
حركة فتح	٪١٨
حركة حماس	٪١٥
الجبهة الديمقراطية	٪١
الجهاد الإسلامي	٪٣
فدا	٪٠
مستقل إسلامي	٪٥
مستقل وطني	٪١٨
لا أحد مما سبق	٪٢٤
غير ذلك	٪٢

المصدر: استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في يوم الانتخابات الرئاسية ٩/ ١/ ٢٠٠٥

ترى كل من الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب أن حجم كل منهما قد حدد حسب نتائج الانتخابات الرئاسية العام ٢٠٠٥، بينما حجم الجبهة الشعبية غير معروف كونها لم تشارك في أية انتخابات عامة ودعمت د. مصطفى البرغوثي في الانتخابات الرئاسية.[١٠]

٥. غياب الإرادة لدى القوى المشاركة في هذا الائتلاف

شكل غياب الإرادة لتشكيل الائتلاف لدى بعض القوى، كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان يقوم توجهها على خوض الانتخابات بشكل منفرد مثل حركتي فتح وحماس. وقد يكون السبب نية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معرفة حجمها الحقيقي في الشارع الفلسطيني، واعتقادها بأن خوضها للانتخابات مع كتل أخرى سيخفض عدد مقاعدها في المجلس التشريعي الجديد.

[١٠] مقابلة أجراها الباحث مع قيس عبد الكريم، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ١٥/ ٣/ ٢٠٠٦.

"كان الاتجاه تشكيل ائتلاف من حركات سياسية: هي المبادرة الوطنية والجبهة الشعبية، وحركات اجتماعية مثل اللجان العمالية والنسوية وحركة الدفاع عن المعاقين. رفضت الجبهة الشعبية التحالف معنا لاحقا في البلديات وحتى في المواقع التي دعمناهم فيها في بيت لحم وبيت جالا أنكروا وجود التحالف، وهذا أعطانا مؤشرا. وافقنا على ترؤس السيد سعدات القائمة لكن اتضح لنا أنهم لا يريدون التحالف نفسه. هم يريدون تحالف تقوده الشعبية ليس تحالف ديمقراطي وتحالف شركاء، كان من الممكن البناء عليه وانضمام الجبهة الديمقراطية إليه لو استمر". [١١]

(٢) أسباب حصول القوى الثالثة على نتائج متواضعة

حصلت قوائم "البديل" و"أبو علي مصطفى" و"فلسطين المستقلة" على نتائج دون تقديراتها لحجومها ودون توقعاتها، بينما لم تتمكن قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية التي تتكون من جبهة النضال الشعبي وحركة كفى وحزب الخضر من اجتياز نسبة الحسم. فقد حصلت القوى الثالثة مجتمعة على ما مجموعه ١٤٪ من أصوات الناخبين على مستوى القوائم، وعلى ٩ مقاعد من أصل ١٣٢ مقعداً أي ٧٪ من مجمل مقاعد المجلس التشريعي الجديد. (ثلاث مقاعد للجبهة الشعبية ومقعدين لقائمة البديل ومقعدين لقائمة فلسطين المستقلة ومقعدين للطريق الثالث)، ولم تحصل أي من القوى الثالثة على أي مقعد في الدوائر الانتخابية الستة عشر.

١. ضعف تأييد القوى الثالثة في المجتمع الفلسطيني

تظهر استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أن نسبة التأييد للأحزاب والفصائل الفلسطينية المشكلة للقوى الثالثة ضعيفة مقارنة بالتأييد الذي تحصل عليه حركتي فتح وحماس. لم تتجاوز نسبة التأييد لهذه القوى والمستقلين الوطنيين خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عن ١٣٪ في الشارع الفلسطيني. يظهر الشكل التالي نسبة التأييد الذي تحصل عليه القوى الثالثة خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

[١١] مقابلة أجراها الباحث مع د. مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية ورئيس قائمة "فلسطين المستقلة"، رام الله، ١٩/ ٤/ ٢٠٠٦.

شكل رقم (١) نسبة التأييد للقوى الثالثة في الشارع الفلسطيني خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ حسب استطلاعات الرأي العام[١٢]

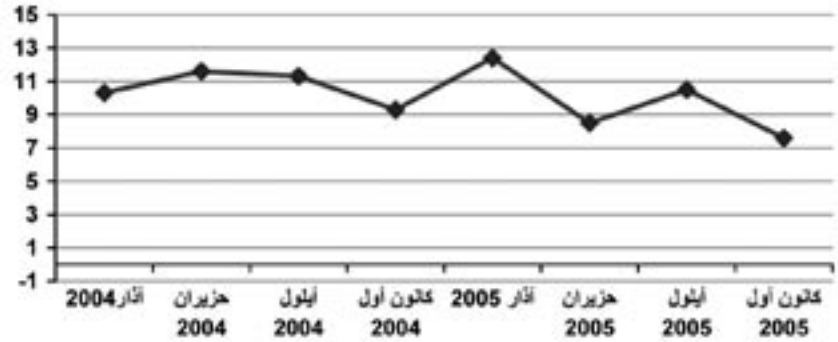

يتركز تأييد القوى الثالثة في المجتمع الفلسطيني في أربع فئات حيث أعرب ٦٤٪ من المسيحيين و٣٢٪ من غير المتدينين و٢٣٪ من التجار و٢٢٪ من مرتفعي الدخل (الذين يتقاضون أكثر من ٤٨٠٠ شيكل شهريا) عن تأييدهم للقوى الثالثة. لكن نسبة هذه الفئات في المجتمع الفلسطيني قليلة حيث يشكل المسيحيون ٢,٥٪ فقط، وكل من غير المتدينين والتجار ٥٪، أما مرتفعي الدخل فنسبتهم ٢٪ فقط من المجتمع. فيما لا تحظى القوى الثالثة بتأييد فئتي الشباب والمرأة حيث يؤيد ١٣٪ من الشباب و١٢٪ من النساء فقط القوى الثالثة في حين يشكل الشباب ٦٠٪ والنساء ٥٠٪ من المجتمع.

٢. اعتقاد الجمهور بعدم توفر القدرة أو القوة لدى القوى الثالثة لقيادة عملية الإصلاح ومحاربة الفساد

أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦ أن نسبة ٦٪ فقط من الناخبين تعتقد بأن "قوى اليسار" (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والمبادرة الوطنية وحزب الشعب الفلسطيني) هي الأقدر على محاربة الفساد وإجراء إصلاحات سياسية واسعة، واعتقدت نسبة من ٥٪ فقط من الناخبين بأن "قوى اليسار" هي الأقدر على فرض النظام والقانون. بينما رأى ٥٠٪ من الناخبين أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي قادرتان على محاربة الفساد وإجراء إصلاحات سياسية واسعة.

---

١٢ أنظر استطلاعات الرأي العام الدورية التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال العامين ٢٠٠٤و٢٠٠٥ على الموقع الالكتروني www.pcpsr.org.

يعتبر ٢٥٪ ممن تم استطلاع آراءهم في يوم الانتخابات التشريعية أن العامل الأهم في اختيار القائمة الانتخابية هو قدرتها على محاربة الفساد، بينما يرى ٢٩٪ من الناخبين في نفس الاستطلاع أن المشكلة ذات الأهمية الأولى التي تواجه الفلسطينيين هي انتشار الفساد وغياب الإصلاح الداخلي، بينما نالت مشكلة تفشي البطالة وانتشار الفقر ٢٧٪ واستمرار الاحتلال وممارساته اليومية ٢٧٪.

"كان من المفروض أن تقدم القوى الديمقراطية النموذج البديل الجاد للناخب الفلسطيني ويجعله بأن يثق ان هذه القوى قادرة على تقديم النموذج البديل للنموذج السابق، من هنا كان تصويت الناخب "للإصلاح والتغيير" ممثلا في حركة حماس. ولم يكن قدرا أن نقول أن هذه النتائج التي كنا أمامها لولا عوامل في حركة فتح وما تعانيه من أزمات، والتيار "الديمقراطي" وما يعانيه من أزمات أيضا". [١٣]

٣. ضعف القوى اليسارية الفلسطينية وتراجعها

تعاني القوى اليسارية الفلسطينية –التي تعتبر القوى الأساسية في القوى الثالثة – من إشكالات ذاتية أهمها:

- الانشقاقات المتتالية داخلها منذ ستينيات القرن الماضي أعطى صورة سلبية عنها أمام الناخب الفلسطيني وأضعف تأثيرها في المجتمع. فقد انشقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في العام ١٩٦٩، كذلك تشكلت الجبهة الشعبية–القيادة العامة والجبهة الثورية وغيرها من الجبهات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في نفس الفترة تقريبا. وفي العام ١٩٩١ تشكل الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) من الجبهة الديمقراطية. كذلك استقال جزء من قياديي وكوادر من حزب الشعب الفلسطيني لينضموا إلى المبادرة الوطنية الفلسطينية التي تأسست في العام ٢٠٠٢، بينما جزء من مرشحي قائمة "الطريق الثالث" كانوا أعضاء قياديين في "فدا" في السابق.
- غياب الديمقراطية داخل القوى اليسارية الفلسطينية نتيجة تركز عملية صنع القرار داخلها بيد عدد قليل من قياداتها العليا واستخدام سياسة التعيين بدل الانتخابات أدى إلى استقالة عدد كبير من قيادات وأعضاء هذه القوى وضعف نشاطها وتأثيرها في الشارع الفلسطيني.

١٣ مقابلة أجراها الباحث مع فوز خليفة، مراقب وناشط يساري في التجمع الديمقراطي الفلسطيني، رام الله، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

- مراجع نفوذ هذه القوى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في العام ١٩٩٠/ ١٩٩١، وما نتج عنه من ابتعاد الكثير من قيادات وكوادر هذه القوى عنها؛ كالانزواء عن العمل السياسي، أو التوجه لتشكيل تيار أو "تجمع" ديمقراطي عريض يتكون من الشخصيات المستقلة الديمقراطية، أو المساهمة في تشكيل كيانات جديدة مثل المبادرة الوطنية الفلسطينية وقوائم انتخابية أخرى مثل "وعد" و"الطريق الثالث".

"يعود اضمحلال دور القوى اليسارية الفلسطينية إلى أسباب عديدة: السبب الأول أنها لم تستطيع مجتمعة أن تشكل قوة موحدة تطرح نفسها للجمهور وتطرح حلولا واقعية للمشاكل التي يعاني منها هذا الجمهور على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي العام، بل خاضت الانتخابات متشرذمة. السبب الثاني هو الخطاب السياسي الذي تبنته هذه القوى. السبب الثالث هو فعلها في الميدان الجماهيري وصياغتها لعلاقة تقوم على عدم التماس مع الجماهير، وإدارتها لعلاقة ذات طابع بيروقراطي مع الجمهور. أي أن الأزمة التي يعاني منها اليسار الفلسطيني بنيوية تطال الفكر والسياسة والعلاقات التنظيمية التي تنظم العلاقات الداخلية وعلاقة هذه القوى مع الجمهور". [١٤]

٤. طبيعة النظام الانتخابي

قلل النظام الانتخابي المختلط بالمناصفة (التمثيل النسبي والدوائر) من تمثيل القوى الثالثة في المجلس التشريعي الفلسطيني بسبب منح هذا النظام الأحزاب الكبيرة السيطرة على مقاعد الدوائر[١٥]. يمنح النظام الانتخابي المختلط نظام الأكثرية المطبق في الدوائر المجال للسيطرة على مقاعد الدوائر مما يساعد على ظهور ثنائية حزبية ويضعف من فرص الأحزاب والقوى الصغيرة. كذلك فان نظام الأكثرية يمنح الفرصة للفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات وليس على الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (٥٠٪+١) ما يعني أن الحزب الذي يتفوق على الأحزاب الأخرى بفارق بسيط يتمكن من الفوز بكافة المقاعد المخصصة للدائرة. بالنسبة للدوائر لم يتمكن أي من مرشحي القوى الثالثة أو المستقلين من الحصول على أي مقعد في الدوائر الانتخابية الستة عشر، بسبب حالة الاستقطاب الحادة بين حركتي فتح وحماس في هذه الانتخابات، باستثناء المرشحين المستقلين الذين دعمتهم حركة حماس (د. حسن خريشة، ود. زياد أبو عمرو، وحسام الطويل، وجمال الخضري).

---

[١٤] فوز خليفة، مقابلة، ٣/ ٥/ ٢٠٠٦.

[١٥] أنظر ورقة جهاد حرب في هذا الكتاب "قانون الانتخابات الفلسطيني" ص ٣٦-٣٩.

حاولت القوى الثالثة العمل على صياغة قانون انتخابات جديد يعتمد مبدأ التمثيل النسبي بشكل كامل، غير أن عدداً كبيراً من نواب حركة فتح في المجلس التشريعي السابق أصر على القانون المختلط اعتقادا خاطئا منهم بأنهم سيفوزوا على مستوى الدوائر كما حدث في الانتخابات التشريعية الأولى العام ١٩٩٦ .[١٦]

ويحمّل بسام الصالحي –رئيس كتلة "البديل" في المجلس التشريعي– الرئيس أبو مازن المسؤولية عن الشكل النهائي لقانون الانتخابات؛ حيث أنه حسب الصالحي لم يصر الرئيس على اعتماد التمثيل النسبي الكامل، وبالتالي فإن نظام الأغلبية ذو الدوائر المتعددة منح الكتلة الكبيرة (في هذه الحالة حركة حماس) الفرصة لاكتساح معظم مقاعد المجلس التشريعي على حساب حركة فتح والكتل الصغيرة. لو أن النظام الانتخابي كان نسبيا مائة بالمائة لحصلت القوى الثالثة على ١٨ مقعدا بدلا من ٩ فقط، أي ١٤٪ من عدد مقاعد المجلس التشريعي الـ١٣٢، وهي النسبة التي حصلت عليها القوى الثالثة على مستوى النظام النسبي.

> "في رأيي، حماس استفادت من القانون الانتخابي وتشتت مرشحي فتح، وهذا لعب دور مهم في زيادة مقاعد حماس، النتائج كان ممكن أن تتعدل بالنسبة لحماس وفتح في الدوائر ربما لو كان هناك تنسيق أفضل بين مرشحي فتح واليسار، بالنسبة للقائمة حماس نجحت في تقديم نفسها كبديل للتغيير قادر على أن يهزم فتح وكان هذا مطلوب للتغيير من وجهة نظر الجمهور". [١٧]

٥. المال وضعف الأداء والتخطيط في الحملات الانتخابية

يعتقد بعض أقطاب القوى الثالثة أن عنصر المال أثر إلى حد ما على نتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦، فقد وظفت بعض الكتل الانتخابية "المال السياسي" في الانتخابات التشريعية لصالحها مثل كتلتي حركتي فتح وحماس، بينما كانت الكتل الثالثة هي الكتل الفقيرة ماليا. ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنه كان من الممكن حصول القوى الثالثة على أصوات أكثر لو كان لديها مال أكثر تستخدمه في حملاتها الانتخابية[١٨]. كما أنه رافق قلة المال ضعف في التخطيط والتنظيم والأداء خلال الحملة الانتخابية للقوائم الانتخابية "الثالثة" باستثناء كتلة "الطريق الثالث". لكن د. مصطفى

---

[١٦] مقابلة أجراها الباحث مع بسام الصالحي، رئيس كتلة البديل البرلمانية في المجلس التشريعي وأمين عام حزب الشعب الفلسطيني، رام الله، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

[١٧] بسام الصالحي، مقابلة، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

[١٨] يوضح التقرير النهائي للجنة الانتخابات المركزية المتعلق بالتقارير المالية للقوائم الانتخابية أن قائمة "الشهيد أبو علي مصطفى" هي القائمة الانتخابية ذات الإنفاق الأقل في الحملة الانتخابية من بين القوائم التي اجتازت نسبة الحسم، بينما أنفقت قائمة "البديل" وائتلاف "فلسطين المستقلة"، كل على حدة، أكثر مما أنفقته قائمة الإصلاح والتغيير. أنظر الموقع الالكتروني للجنة الانتخابات المركزية. www.elections.ps

البرغوثي رئيس قائمة فلسطين المستقلة يعتقد بأن الاحتكاك واللقاء المباشر مع الناس مؤثر أكثر من كل مظاهر الحملة الانتخابية الدعائية رغم أهميتها، ويعتقد بأنه ينبغي عدم إعطاء عنصر "المال" أكبر من حجمه.

"يؤسفني أن أقول أن كل فصائل اليسار بما فيها الجبهة كان الأداء الأضعف، ولا أبالغ أن شخصيات وقوى حديثة وظفت أموالا أعلى من أموال اليسار لكن كذلك كانت مهنية أكثر من اليسار، كان هناك ضعف واضح لدى "اليسار" من حيث الانتشار والفعالية التنظيمية والمهنية والكفاءة الإدارية في إدارة الحملات الانتخابية".[١٩]

٦. عدم وضوح الهوية اليسارية للكتل الانتخابية الثالثة في الحملة الانتخابية

تميزت الحملة الانتخابية لكافة القوى المشاركة في الانتخابات، وبخاصة القوى الثالثة، بميزتين: الأولى هي تشابه الشعارات والبرامج الانتخابية التي ركزت على القضايا الداخلية ومقاومة الجدار الإسرائيلي والاستيطان، وافتقار هذه البرامج إلى آليات وأدوات العمل والتنفيذ والرؤية، والثانية عمومية البرنامج لدى الكتل الثالثة، الأمر الذي أفقدها عنصر قوة ونجاح ألا وهو التميز. يقول بسام الصالحي رئيس كتلة "البديل" في المجلس التشريعي إن وجهتي نظر كانتا تتجاذبان داخل كتلة "البديل" بالنسبة للحملة الانتخابية: الأولى تقول بضرورة العمومية في البرامج الانتخابية نظرا لأهمية تأثير العامل الديني على الناخب الفلسطيني، بينما كانت تعتقد الثانية بضرورة إبراز الطابع اليساري والهوية اليسارية لكتلة "البديل" من خلال البرنامج الانتخابي والشعارات الانتخابية، إلا أن الشكل النهائي للحملة الانتخابية كان "بين بين".[٢٠]

يرى أحمد قطامش بأنه كان على القوى الثالثة "اليسارية" أن تزاوج في حملاتها الانتخابية بين الخطاب الليبرالي الذي يطالب بدورية الانتخابات وسيادة القانون وفصل السلطات والمساءلة والمحاسبة واحترام حقوق الإنسان من جهة، والخطاب الطبقي القائم على المساواة والانحياز للفقراء والشغيلة ومساواة المرأة بالرجل والحق في التفكير والاعتقاد من جهة أخرى الأمر الذي يكسب هذه القوى وضوحا وتميزا وقوة وأصواتا.[٢١]

---

[١٩] جميل المجدلاوي، مقابلة، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

[٢٠] بسام الصالحي، مقابلة، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٦.

[٢١] مقابلة أجراها الباحث مع الكاتب اليساري أحمد قطامش، رام الله، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

٧. صعود الإسلام السياسي

شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي صعود "الإسلام السياسي" في العالم العربي من جهة وتراجع أو انهيار "اليسار" بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية من جهة أخرى، مما انعكس سلبا على أحزاب وقوى اليسار الفلسطيني. تمثل حركتا حماس والجهاد الإسلامي الإسلام السياسي في فلسطين، إلا أن حركة الجهاد الإسلامي قاطعت الانتخابات التشريعية الأولى والثانية. تتميز حركة حماس بالميزات التالية التي تعتبر نقاط قوة تزيد حظوظها في أية انتخابات: حسن التنظيم والإدارة والانضباط الداخلي، وقوة الحضور والنشاط على المستوى الشعبي، تمتع مرشحوها بالنزاهة، ووضوح الخطاب الإسلامي، واستخدام الدين في مخاطبة الناس، واستخدام مسألة معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل لمشاركة حماس في المجلس التشريعي بشكل واضح خلال الحملات الانتخابية، واعتقاد الجمهور بتوفر القوة والقدرة اللازمتان لدى حركة حماس للقيام بالإصلاح والتغيير المطلوبين، أو على الأقل هزيمة حركة فتح في الانتخابات تمهيدا للقيام بالإصلاح والتغيير.

٨. عدم استقلالية بعض القوى الثالثة وعدم استيعابها للمستقلين

يعتقد البعض بأن من الشروط الأساسية لتشكيل "التيار الثالث" أو "الديمقراطي" في فلسطين استقلاليته عن القطبين الرئيسيين في الساحة الفلسطينية (حركتي فتح وحماس)، وعدم ارتباط أي من مكونات هذا التيار بأي من هذين القطبين طالما أن القوى الثالثة تدعو إلى إنهاء حالة الاستقطاب الثنائية بينهما. وتعتبر مسألة استقلالية قوى التيار الثالث عن حركتي فتح وحماس مسألة في غاية الأهمية لتشكيل ائتلاف ديمقراطي، ومن العناصر والشروط الأساسية التي يجب توفرها في كافة القوى المشاركة في هذا التيار.

> "للأسف بعض هذه القوى (كتلة الطريق الثالث) يتصرف باعتباره ظلا لحركة فتح أو في حلف دائم معها وليسوا مستقلين عنها، والبعض الآخر يعمل في أجندة في محيط حماس. نحن نقول أن القوة الديمقراطية هي المستقلة مئة بالمئة، وفقط هذه القوة تستطيع ترسيخ نفسها في المستقبل". [٢٢]

[٢٢] د. مصطفى البرغوثي، مقابلة، ١٩/ ٣/ ٢٠٠٦.

تمنح الاستقلالية للتيار الثالث المصداقية والتأييد في صفوف الناخبين والمجتمع بشكل عام*، لكن الاستقلالية لها تبعاتها ومتطلباتها مثل الاستقلالية المالية التي تقوم على الاعتماد الذاتي للقوى الثالثة وعدم الاعتماد على المخصصات الشهرية للفصائل التي تتلقاها من الصندوق القومي الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من وزارة المالية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية لتوفر لهذه القوى استقلالية في اتخاذ موقفها السياسي والفكري.

كما أنه لم تنجح القوائم الانتخابية التي تتكون من القوى الثالثة (البديل، الشهيد أبو علي مصطفى، والحرية والعدالة الاجتماعية) في تمثيل "المستقلين"، بينما نجحت قوائم "حماس" و"فلسطين المستقلة" و"الطريق الثالث" في اجتذاب عدد كبير من المستقلين ضمن قوائمها الانتخابية.

"لقد كانت حماس والمبادرة الوطنية أكثر نجاحا من حركة فتح والقوى اليسارية التي لم تأتلف مع شخصيات مستقلة تنظيميا وحصرت نفسها بقياداتها، وهذا أمر غير منطقي -خاصة في حالة القوى اليسارية- من الناحية الحزبية إذ ينبغي أن تتولى هذه القيادات مهاما حزبية داخلية تتعلق بتجاوز الأزمة التي يعيشها اليسار وترشيح شخصيات مستقلة للانتخابات تتمتع بجماهيرية عالية في الشارع الفلسطيني". [٢٣]

خلاصة

لا يمكن الحديث عن قوة "ثالثة" موحدة منظمة بل عن عدة قوى سياسية يوجد بينها تباينات واختلافات سياسية جوهرية وحساسيات فصائلية. على الرغم من الاتفاق الشكلي للقوى الثالثة في الخطاب والبرنامج حول القضايا الداخلية لم تستطع هذه القوى التفكير بشكل واسع وبعيد المدى باتجاه تشكيل تيار أو ائتلاف انتخابي ثالث يعبر عن أفكارها والنقاط المشتركة سياسيا ويخوض الانتخابات كافة كقائمة انتخابية واحدة تسعى لتحقيق أهداف محددة وتتصرف بشكل موحد، ويعطي نموذجا جديدا في الساحة الفلسطينية للناخب الفلسطيني لتشكيل تيار أو ائتلاف ثالث عريض يقدم رؤية سياسية واقتصادية - اجتماعية جديدة ومختلفة عن رؤية حركتي فتح وحماس وينهي حالة الاستقطاب الثنائي بينهما في الساحة الفلسطينية. أظهر هذا الفشل القوى "الثالثة" بصورة الضعيف المفكك غير القادر على تشكيل ائتلاف انتخابي، ووضع

* وردت مسألة الاستقلالية أيضا في التقييمات الأولية التي أجراها حزب الشعب للانتخابات التشريعية الثانية؛ حيث أرجع التقييم أسباب النتائج التي حصل عليها الحزب في هذه الانتخابات إلى "تذبذب الموقف السياسي للحزب وعدم وضوح خطه، وتحالفه الطويل مع فتح (حزب السلطة) مما ترك انطباعا لدى الجماهير بأن الحزب تابع صغير يشارك في سلطة فاسدة أضرت بمصداقيته كثيرا". وقد ينطبق ذات التشخيص إلى نفس الدرجة على "فدا" وجبهة النضال الشعبي وكتلة الطريق الثالث.

[٢٣] أحمد قطامش، مقابلة، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٦.

علامة استفهام لدى الناخب حول مصداقية القوى "الثالثة" الفلسطينية وقدرتها على التغيير والإصلاح المطلوبين من خلال المجلس التشريعي.

يفترض أن تلعب القوى اليسارية الدور الرئيسي في تشكيل الائتلاف الثالث نظرا للرؤية التي تحملها والدور التاريخي الذي لعبته والدعوات المتكررة التي أطلقتها لتشكيل قطب ثالث في الساحة الفلسطينية يكسر حالة الاستقطاب الثنائي بين حركتي فتح وحماس، إلا أن المشاكل والأزمات الفكرية والسياسية والتنظيمية والبنيوية التي عانى منها اليسار الفلسطيني منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي أثرت بشكل سلبي على القوى اليسارية الفلسطينية من حيث انحسار وضعف نشاطها وقوتها وتأييدها في الشارع الفلسطيني. هذه الأزمات وهذا التراجع لليسار الفلسطيني المنظم عكس نفسه من خلال التشرذمات والانشقاقات التي حدثت في صفوف القوى اليسارية الفلسطينية، وأيضا من خلال تشكيل حركات ثالثة جديدة مثل المبادرة الوطنية الفلسطينية وقوائم انتخابية جديدة مثل "وعد" و"الطريق الثالث"، الأمر الذي زاد من تشتت وفرقة القوى الثالثة الفلسطينية.

الفصـل الثاني عشر

البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني

جهاد حرب

تعنى هذه الورقة بتفحص تركيبة المجلس التشريعي الفلسطيني كما أفرزتها الانتخابات العامة الثانية التي جرت في ٢٥ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٦ ومقارنتها بتركيبة المجلس التشريعي الأول المنتخب عام ١٩٩٦. لن تتطرق هذه الورقة إلى دلالات هذا الحدث السياسي وأثره على النظام السياسي أو عملية السلام. تنطلق هذه الورقة من معلومات تم جمعها من قبل فريق عمل دائرة السياسة والحكم في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية شملت جميع أعضاء المجلس التشريعي (١٣٢ نائبا).

(١) الانتماء السياسي لأعضاء المجلس

حصلت حركة "حماس" على النصيب الأكبر من مقاعد المجلس التشريعي في أول مشاركة لها في الانتخابات التشريعية، إذ حصل أعضاؤها على ٧٤ مقعدا من مقاعد المجلس المائة والاثنان والثلاثون، أو ٥٦٪ من مجمل مقاعد المجلس. وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعدا، أو ٣٤٪ من مقاعد المجلس. وحصلت بقية القوائم الانتخابية (الجبهة الشعبية وتحالف بديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على تسعة مقاعد، أو٧٪ من مقاعد المجلس. في حين حصل المستقلون (المتحالفون مع حركة حماس) على أربعة مقاعد أو ٣٪ من مقاعد المجلس. أما في المجلس السابق حصلت حركة فتح على ٦٨ من ٨٨ مقعدا (أي ٧٧٪)، ولم يمثل من الأحزاب الأخرى سوا حزب "فدا" بمقعد واحد. وحصل المستقلون العلمانيون والإسلاميون على ١٩ مقعدا أي ٢٢٪ من مقاعد المجلس. (انظر الجدول رقم ١)

جدول رقم (١) توزيع أعضاء المجلس حسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
حماس	٧٤	٥٦,١	--	--
فتح	٤٥	٣٤,١	٦٨	٧٧,٣
الجبهة الشعبية	٣	٢,٣	--	--
تحالف بديل(الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)	٢	١,٥	--	--
الطريق الثالث	٢	١,٥	--	--
المبادرة الوطنية	٢	١,٥	--	--
المستقلون	٤	٣,٠	١٩	٢١,٦
فدا	--	--	١	١,١
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

ولفهم حيثيات هذه النتائج يجدر الإشارة إلى ما يلي :

١ - إن النظام الانتخابي المختلط الذي تم اعتماده في الانتخابات الحالية هو دمج لنظامين انتخابيين منفصلين عن بعضهما البعض ولكل منهما عوامل تصويتية ونتائج مختلفة . فالنظام النسبي يتيح للناخب التصويت للحزب أو القائمة التي يرغب بالتصويت لها دون الخوف من إهدار صوته، وفي نفس الوقت يمنح القائمة نسبة من المقاعد في المجلس حسب نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها . أما نظام الأغلبية فيتيح للناخب التصويت للأفراد الذين يرغب بوصولهم إلى المجلس التشريعي، ويمنح الفوز لمن يحصل على أعلى الأصوات . يحصر نظام الأغلبية المنافسة بين الحزبين الكبيرين والقادرين على حصد أصوات الناخبين ويخرج الأحزاب الصغيرة من معادلة الفوز . يوضح الجدول التالي عدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم المشاركة في المنافسة الانتخابية على مستوى الوطن والمرشحون المتنافسون على مستوى الدوائر كل على حدا .

جدول رقم (٢) توزيع المقاعد حسب نتائج انتخابات القوائم وانتخابات الدوائر مقارنة بالانتماء السياسي

الانتماء السياسي	الوطن		الدوائر	
	العدد	٪	العدد	٪
حماس	٢٩	٤٤	٤٥	٦٨
فتح	٢٨	٤٢,٥	١٧	٢٦
الجبهة الشعبية	٣	٤,٥	--	--
تحالف بديل (الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا)	٢	٣	--	--
الطريق الثالث	٢	٣	--	--
المبادرة الوطنية	٢	٣	--	--
المستقلون	--	--	٤	٦
المجموع	٦٦	١٠٠	٦٦	١٠٠

٢- إن حركة فتح خاضت الانتخابات في الدوائر بقوائم رسمية أي بقوائم معتمدة رسميا من قيادة الحركة، لكن ٧٦ مرشحا من قيادات الحركة وكوادرها رشحوا أنفسهم من خارج تلك القوائم في الدوائر المختلفة كمرشحين مستقلين منافسين لمرشحي القوائم الرسمية للحركة على مقاعد الدوائر. أي أن كل مقعد تنافس عليه اثنان من حركة فتح على الأقل مقابل مرشح واحد من حركة حماس عن كل مقعد في الدوائر، بالإضافة إلى أن الفصائل والتنظيمات الأخرى رشحت عددا من كوادرها في الدوائر. بحيث بلغ المعدل الإجمالي للتنافس هو مرشح واحد من حماس مقابل ٦ من المرشحين الآخرين.

أعطى هذا التشرذم في حركة فتح (العدد الكبير من المرشحين الفتحاويين "المستقلين") وفي تعدد المرشحين الآخرين حماس انتصارا مدويا بالرغم من أن معدل فوز مرشحيها في الدوائر لم يتجاوز ٤١٪ من متوسط أصوات المقترعين (مقابل ٣٤٪ لحركة فتح و٢٥٪ لكافة المرشحين الآخرين مجتمعين). رغم أن حماس لم تفز في الدوائر بالأغلبية المطلقة للأصوات سوى في دائرة مدينة غزة حيث حصل مرشحوها على ٥١٪ من متوسط أصوات المقترعين. وتشير الانتخابات التشريعية أنه لو تمكنت حركة فتح من منع تشتيت أصوات ناخبيها (بإقناع الفتحاويين المستقلين بعدم التنافس في الانتخابات) لارتفعت نسبة التصويت لها في الدوائر (مجتمعة) إلى ٣٩٪، مما كان سيؤدي لارتفاع عدد المقاعد المخصصة لها بما يقدر بـ ١٦ مقعدا إضافيا ليبلغ مجموع مقاعدها في الدوائر ٣٣ مقعدا مقابل ٣٣ لحماس والمستقلين الذين أيدتهم.

٣- إن ١٣ نائبا (أي نحو ١٠٪ من مجمل أعضاء المجلس التشريعي) هم من أحزاب سياسية ومستقلين من خارج حركتي فتح وحماس، تسعة منهم (أي ٦٩٪) تم انتخابهم في القوائم الانتخابية على مستوى الوطن، وأربعة نواب (أي ٣١٪) تم انتخابهم في الدوائر الانتخابية. ينتمي خمسة نواب من الذين تم انتخابهم في القوائم الانتخابية لأحزاب سياسية (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب) منضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، وواحد للمبادرة الوطنية، و٣ نواب مستقلين أو لا ينتمون لأحزاب سياسية. وأوضحت نتائج الانتخابات العامة الثانية أنه لم ينجح من المرشحين المستقلين في الدوائر الانتخابية الستة عشر سوى أربعة مرشحين تحالفوا أو تم دعمهم من حركة حماس، ثلاثة منهم في دائرة مدينة غزة والآخر في دائرة طولكرم. كما فشل مرشحو الأحزاب والفصائل والتنظيمات والقوائم (باستثناء مرشحي حركتي حماس وفتح) في الحصول على أي مقعد في الدوائر الستة عشر.

(٢) الخلفية الاجتماعية والمهنية والتعليمية لأعضاء المجلس

تشكل الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية والتعليمية عادة عاملا حاسما في صياغة ملامح المؤسسة التشريعية وقدرتها على لعب دور مؤثر في الحياة السياسية. لذا يعد تحديد البنية الاجتماعية لأعضاء المجلس (من خلال التعرف على إمكانياتهم الشخصية مثل التحصيل العلمي والخلفية المهنية، ومعرفة مدى تمثيلية أعضاء المجلس التشريعي للفئات السكانية من جهة والشرائح الاجتماعية) عاملا أساسيا لمعرفة مردودية عمل المجلس، ومدى تأثيره في الحياة السياسية الفلسطينية.

الجنس

تظهر نتائج الانتخابات أن تمثيل المرأة في المجلس منخفض مقارنة بوزنها الديموغرافي. فازت ١٧ نائبة (أي ١٣٪) كلهن على القوائم الانتخابية (مقابل ٥ نساء أي ٦٪ من مقاعد المجلس السابق). لم تنجح أية مرشحة في الحصول على مقعد في الدوائر الستة عشر في انتخابات عام ٢٠٠٦. الجدول التالي يوضح توزيع أعضاء المجلس التشريعي للدورتين الانتخابيتين حسب الجنس.

جدول رقم (٣) توزيع أعضاء المجلس حسب الجنس

الجنس	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
رجل	١١٥	٨٧	٨٣	٩٤,٣
امرأة	١٧	١٣	٥	٥,٧
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

العمر

حدد قانون الانتخابات سن الثامنة والعشرين عاما للترشح لعضوية المجلس التشريعي وبذلك حصر العضوية لمن هم فوق هذا الحد الأدنى. وبالنظر إلى الفئات العمرية لأعضاء المجلس يتبين أن الفئة العمرية بين ٤٠ – ٤٩ هي الأكبر حجما في المجلس ٦٠ نائبا منهم ٤٠ نائبا (أي ٦٧٪) من حركة حماس و١٨ نائبا من حركة فتح (٣٠٪). ومن ثم تليها الفئة العمرية بين ٥٠ – ٥٩ سنة بـ٣٨ نائبا منهم ١٧ نائبا من حركة حماس يمثلون ٤٥٪ من هذه الفئة و١٣ نائبا من حركة فتح أي ٣٤٪، فيما يشكل الآخرون ٣١٪ أي ٨ نواب وهم يشكلون ٦١٪ من مجموع نواب القوائم الأخرى والمستقلين.

فيما تشكل الفئة العمرية ٢٨ – ٣٩ نسبة ١٤,٤٪ من أعضاء المجلس التشريعي (أي ١٩ نائبا) منهم ١٢ نائبا من حركة حماس (أي ٦٣٪) يشكلون ١٦٪ من مجمل نواب حماس في المجلس (١٢ من٧٤ نائبا)، وستة نواب من حركة فتح (أي ٣١٪) يمثلون ١٣٪ من مجمل نواب فتح (٦ من ٤٥)، والنائب المستقل حسام الطويل عن دائرة مدينة غزة أي ٧٪ من مجمل النواب المستقلين والكتل الأخرى (١ من ١٣ نائبا). أما عدد النواب من الفئة العمرية الذين تجاوزوا سن الستين عاما فهم ١٥ نائبا (وهي الفئة الأقل حجما في المجلس) منهم ٨ نواب (أي ٥٣٪) من حركة فتح وخمسة نواب من حركة حماس (أي ٣٣٪). أنظر جدول رقم ٤

جدول رقم (٤) توزيع أعضاء المجلس حسب الفئة العمرية

العمر	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
٢٨-٣٩ سنة	١٩	١٤,٤	١٥	١٧,٠٥
٤٠-٤٩	٦٠	٤٤,٧	٣٧	٤٢,٠٤
٥٠-٥٩	٣٨	٢٩,٥	٢٧	٣٠,٦٨
٦٠ فما فوق	١٥	١١,٤	٩	١٠,٢٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

إن فشل الشباب (الفئة العمرية ٢٨-٣٩ سنة) في الحصول على المزيد من المقاعد في المجلس الحالي، بالرغم من خفض سن الترشح إلى ٢٨ سنة بدلا من ٣٠ سنة، يعود أساسا للانقسامات داخل حركة فتح حيث تنافس شباب فتح ضد بعضهم البعض. كما أنه يعني ضعف تأثير الشباب في الأحزاب السياسية الفلسطينية والإبقاء على قوة وهيمنة الحرس القديم فيها وتحديد السياسات العامة في مؤسسات السلطة التمثيلية.

الديانة

نص قانون الانتخابات الفلسطيني في المادة الثالثة على تخصيص ستة مقاعد مضمونة للمسيحيين في الدوائر الانتخابية الستة عشر، وأحال القانون إلى السلطة التنفيذية صلاحية تحديد الدوائر المخصص فيها مقاعد لهم بمرسوم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية. حدد المرسوم الرئاسي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٥ المقاعد في الدوائر التالية: دوائر رام الله (مقعد) والقدس (مقعدين) وبيت لحم (مقعدين) وغزة (مقعد). حصل المسيحيون على سبعة مقاعد (أي ٥٪) من مقاعد المجلس التشريعي المنتخب عام ٢٠٠٦ بحصول النائبة د. حنان عشراوي على المقعد الثاني لقائمة الطريق الثالث، يظهر الجدول التالي عدد المسيحيين في المجلس التشريعي الحالي والسابق ونسبة مقاعدهم فيه.

جدول رقم (٥) توزع أعضاء المجلس حسب الديانة

الديانة	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
الإسلام	١٢٥	٩٥	٨١	٩٢,٠٤
المسيحية	٧	٥	٦	٦,٨٢
اليهودية	--	--	١	١,١٤

المستوى التعليمي والمهني

يعد المستوى العلمي والتكوين المهني عناصر هامة في تحديد الخبرات والقدرات المعرفية التي يتمتع بها النائب، فهي أداته في أداء عمله، وقدرته في التعاطي مع القضايا المطروحة على المجلس، كما أن تعدد التخصصات يثري المداولات ويرفد اللجان البرلمانية عناصر الفاعلية لما لتلك اللجان من عمل متخصص.

يتمتع أعضاء المجلس التشريعي بدرجة "عالية" من التعليم العالي، إذ بلغت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي (أربعة سنوات فأكثر) في المجلس الحالي ٨٥,٥٪ بالمقارنة بـ ٨٤٪ للمجلس السابق، فيما تبلغ نسبة حملة شهادة الماجستير والدكتوراه في المجلس

الحالي ٤٥,٥٪ من مجمل أعضاء المجلس بينما هذه النسبة لم تتجاوز ٢٤٪ في المجلس السابق، وبلغت نسبة الذين حصلوا على شهادة التوجيهي فأقل ١٠٪ مقارنة بـ ١١,٤٪ في المجلس السابق. (انظر الجدول رقم ٦)

جدول رقم (٦) توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
توجيهي فأقل	١٣	٩,٩	١٠	١١,٤
دبلوم	٦	٤,٦	٤	٤,٥
بكالوريوس	٥٣	٤٠,٠	٥٣	٦٠,٢
ماجستير	٢٩	٢٢,٠	٨	٩,١
دكتوراه	٣١	٢٣,٥	١٣	١٤,٨
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

يتمتع نواب حركة حماس بالنسبة الأكبر ٦١٪ من حاملي شهادة الدكتوراه في المجلس التشريعي (أي ١٩ نائبا من أصل ٣١ نائبا) ويمثلون ٢٦٪ من مجمل أعضاء حركة حماس ال ٧٤، فيما يحمل ٩ نواب (أي ٢٩٪) من حركة فتح شهادة الدكتوراه ويمثلون ٢٠٪ من مجمل أعضاء حركة فتح الـ٤٥، ويحمل ٣ نواب (أي ١٠٪) من القوائم الأخرى والمستقلين هذه الشهادة ويمثلون ٢٣٪ من مجمل النواب الآخرين. ويمثل نواب حركة حماس ثلثا النواب الحاصلين على شهادة الماجستير ٦٩ ٪ (أي ٢٠ نائبا من أصل ٢٩ نائبا) ويمثلون ٢٧٪ من مجمل نواب حركة حماس، فيما يمثل نواب حركة فتح الحاصلين على شهادة الماجستير ١٧٪ (أي ٥ نواب) من الحاصلين على شهادة الماجستير و١١٪ من مجمل نواب حركة فتح، أما النواب الآخرون الحاصلون على شهادة الماجستير يمثلون ١٤٪ من مجموع النواب حملة شهادة الماجستير و٣٠٪ من مجمل عدد النواب الممثلين للقوائم الأخرى والمستقلين (من غير حركتي فتح وحماس).

كما يمثل نواب حركة حماس الحاصلون على شهادة البكالوريوس ٥٥٪ (أي ٢٩ من ٥٣) من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و٣٩٪ من مجمل نواب حركة حماس، بينما نسبة نواب حركة فتح الحاصلين على شهادة البكالوريوس ٣٦٪ من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و٤٢٪ من مجمل نواب حركة فتح، أما نواب القوائم الأخرى والمستقلون الحاصلون على شهادة البكالوريوس فيمثلون ٩٪ من مجمل النواب الحاصلين على شهادة البكالوريوس و٣٩٪ من مجمل نواب القوائم الانتخابية والمستقلين من غير حركتي حماس وفتح. أما بالنسبة إلى النواب الحاصلين

على شهادة التوجيهي أو أقل، فيمثل نواب حركة فتح ٧٧٪ (١٠ من ١٣) ونواب حركة حماس يمثلون ٢٣٪ منهم.

يلاحظ من التخصصات العلمية في المجلس التشريعي الحالي أن نائبا واحدا (من حماس) أي أقل من ١٪ يحمل شهادة في الحقوق مقارنة بـ ١٦ نائبا (أي ١٨٪ في المجلس السابق)، في حين أن ٢٦٪ من أعضاء المجلس مختصون في العلوم الدينية "الشريعة" جميعهم من حركة حماس مقارنة بنائبين (أي ٢,٥٪) فقط في المجلس السابق، ويليهم حاملي الشهادات في العلوم السياسية والاجتماعية ٢٢ نائبا (منهم ٤ نواب من حركة حماس أي ١٨٪ مقارنة ١٤ نائبا من حركة فتح أي ٦٤ ٪)، ومن ثم الآداب والطب لكل منها ١٢٪ (مقارنة بـ ١٩٪ و١٧٪ على التوالي في المجلس السابق) تليها الإدارة والاقتصاد ١١٪ أي ١٤ نائبا منهم ٧ (٥٠٪) من نواب حماس و٣ (٢١٪) من نواب فتح و٤ (أي٢٩٪) من القوائم الأخرى والمستقلين. (انظر الجدول رقم ٧)

جدول رقم (٧) توزيع أعضاء المجلس حسب التخصص العلمي

المستوى التعليمي	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
آداب [١]	١٦	١٢,١	١٧	١٩,٣
شريعة [٢]	٣٤	٢٥,٨	٢	٢,٣
حقوق	١	٠,٨	١٦	١٨,٢
طب [٣]	١٦	١٢,١	١٥	١٧,٠
هندسة [٤]	٨	٦,٠	٨	٩,١
إدارة واقتصاد	١٤	١٠,٦	٧	٨,٠
علوم [٥]	٨	٦,٠	٥	٥,٧
علوم اجتماعية وسياسية	٢٢	١٦,٧	٤	٤,٥
علوم عسكرية	--	--	٢	٢,٣
دون تخصص [٦]	١٣	٩,٩	١٢	١٣,٦
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

[١] لغات، تاريخ، تربية، جغرافيا.
[٢] العلوم الدينية.
[٣] طب، صيدلة، تخدير، أشعة.
[٤] مدنية، زراعية، طيران، جيولوجيا.
[٥] أحياء، بيئة، كيمياء، فيزياء.
[٦] مستوي أقل من توجيهي أو لم يكمل بعد الدراسة الجامعية.

إن وجود أكثر من ربع أعضاء المجلس (٣٤ نائبا) ممن يختصون في العلوم الدينية "الشريعة" مع ضعف واضح لتخصص الحقوق "القانون الوضعي" (نائب واحد) يعزز تأثير التوجهات الدينية عند نقاش القوانين في المجلس التشريعي ما قد يؤدي إلى تبني بعض التشريعات الدينية خاصة في نظام العقوبات.

المهن الأصلية

تبين التركيبة المهنية لعضوية المجلس التشريعي كما يوضح الجدول رقم (٨) أن الموظفين في القطاع العام يشكلون النسبة الأعلى من أعضاء المجلس التشريعي (٤٤٪)، أي ٥٨ نائبا، منهم ٢٢ (أي ٣٨٪) نائبا من حركة حماس و٣٤ (أي ٥٩٪) نائبا من حركة فتح. كما يوجد ٥٣ نائبا يمكن تصنيفهم بالتكنوقراط، منهم ٣٨ (أي ٧٢٪) نائبا من حركة حماس مقارنة بتسعة نواب (١٧٪) من حركة فتح. يعمل ٢١ من ٣٨ نائبا (أي ٥٥٪) في حقل التدريس الجامعي منهم ١٣ نائبا (٦٢٪) مختصون في علوم الشريعة.

جدول رقم (٨) توزيع أعضاء المجلس حسب المهنة

التوزيع المهني	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
مهنيون "فنيون"	٥٣	٤٠,١	٤٤	٥٠
العاملون في القطاع العام	٥٨	٤٤,٠	٣٧	٤٢
رجال أعمال	٧	٥,٣	٧	٨
رؤساء بلديات	٢	١,٥	--	--
متفرغين للعمل السياسي	٨	٦,١	--	--
بلا	٤	٣,٠	--	--
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

يلاحظ أن ثمانية من الاثنى عشر عضوا الذين كانوا أعضاء في المجلس السابق هم من حركة فتح والأربعة الآخرون من المستقلين. كما أن ستة من هؤلاء الأعضاء فازوا في الدوائر والستة الآخرين فازوا في القوائم النسبية، أربعة على قائمة حركة فتح وواحدة على قائمة الطريق الثالث والأخرى على قائمة فلسطين المستقلة. كما أن ثلاثة نواب (نساء) من أصل خمسة في المجلس السابق أي ٦٠٪ تم إعادة انتخابهم في المجلس الحالي.

منطقة الإقامة ومكان السكن

تشير التركيبية الجغرافية للمجلس أن ثلث النواب (٣٦٪) من سكان قطاع غزة والثلثين (٦٤٪) من سكان الضفة الغربية نصفهم في كل من الضفة وغزة فازوا في القوائم النسيبة والدوائر الانتخابية، وأن ثلثي نواب حماس (٤٧ من ٧٤ نائبا) وفتح (٢٩ من ٤٥ نائبا) هم من سكان الضفة.

يشكل نواب المدن ٥٨٪ (٧٧ نائبا) من أعضاء المجلس، ٣٧ نائبا من حركة حماس (أي ٤٨٪) وهم نصف عدد أعضاء حركة حماس في المجلس، و٢٨ (أي ٣٦٪) نائبا من حركة فتح وهم يشكلون ٦٢٪ من مجمل عدد أعضاء حركة فتح في المجلس. أما النواب (١٣ نائبا) القاطنون في البلدات فيشكلون ١٠٪ من أعضاء المجلس (مقارنة بستة عشر نائبا أي ١٨٪ في المجلس السابق). إن التراجع في نسبة التمثيل للبلدات ناتج عن ترفيع وزارة الحكم لعدد من البلدات إلى مدن.

ارتفعت نسبة أعضاء المجلس (٢٣ نائبا) القاطنين في المخيمات إلى ١٧,٤٪ (مقارنة بـ ١١٪ في المجلس السابق) منهم ١٣(أي ٥٦,٥٪) نائبا من سكان قطاع غزة و١٠(أي٥ ,٤٣٪) نواب سكان الضفة الغربية. ولم تتجاوز نسبة النواب القاطنين في الريف (١٩ نائبا) الـ٥ ,١٤٪ من مجموع أعضاء المجلس جلهم (١٨ نائبا) من سكان الضفة ونائب واحد من غزة، و ١٣بين هؤلاء من حركة حماس (أي ٦٨٪) وخمسة (أي ٢٦٪) من حركة فتح ونائب مستقل (د. حسن خريشة).

جدول رقم (٩) توزيع أعضاء المجلس حسب مكان السكن

مكان السكن	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
مدينة	٧٧	٥٨,٣	٥١	٥٨
بلدة	١٣	٩,٩	١٦	١٨,٢
قرية	١٩	١٤,٤	١١	١٢,٥
مخيم	٢٣	١٧,٤	١٠	١١,٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

حالة اللجوء

يشكل النواب اللاجئون ثلث أعضاء المجلس (٤٨ نائبا) منهم ٢٢ (أي ٤٦٪) نائبا يقطنون الضفة الغربية و٢٦ (أي ٥٤٪) يقطنون قطاع غزة. والثلثان من غير اللاجئين (٨٤ نائبا) منهم ٢٢ نائبا (أي ٢٦٪) من سكان قطاع غزة و٦٢ نائبا (أي ٧٤٪) من سكان

الضفة الغربية. ينتمي ٢٩ (أي ٦٠ ٪) من النواب اللاجئين لحركة حماس، و١٥ (أي ٣١٪) لحركة فتح. وينتمي ٤٥ (أي ٥٤ ٪) من النواب غير اللاجئين لحركة حماس، و٣٠ (أي ٣٦٪) لحركة فتح. (أنظر الجدول رقم ١٠)

جدول عدد (١٠) توزيع أعضاء المجلس حسب وضع اللجوء

اللجوء	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
لاجئ	٤٨	٣٦,٤	٣٠	٣٤,١
غير لاجئ	٨٣	٦٣,٦	٥٨	٦٥,٩
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

ويسكن ٢٣ نائبا أي ٤٧٪ من النواب اللاجئين في المخيمات و٥٣٪ يسكنون المدن والبلدات والقرى.

وضع الإقامة

يلاحظ أن ٩١ ٪ أي ١٢٠ نائبا هم من المقيمين (مقارنة مع ٦٩٪ في المجلس السابق)، في حين أن ٩ ٪ (مقارنة بـ٣١٪) أي ١٢ نائبا من العائدين هم من حركة فتح (عشرة نواب) والجبهة الشعبية نائب واحد وآخر من قائمة بديل، وهو أقل من نصف عدد النواب العائدين في المجلس السابق (٢٧ نائبا) يعود هذا لمقاطعة حركة حماس للانتخابات الأولى أولا ثم ثانيا لضعف مكانة العائدين خاصة بعد وفاة الرئيس عرفات والانقسامات داخل حركة فتح واتهامات الفساد للعديد منهم. كما أن الإعجاب الذي حظي به العائدون في بداية قيام السلطة الفلسطينية قد تلاشى في هذه الانتخابات.

جدول رقم (١١) توزيع أعضاء المجلس حسب وضع الإقامة

وضع الإقامة	المجلس التشريعي ٢٠٠٦		المجلس التشريعي ١٩٩٦	
	العدد	٪	العدد	٪
عائد	١٢	٩	٢٧	٣٠,٧
مقيم	١٢٠	٩١	٦١	٦٩,٣
المجموع	١٣٢	١٠٠	٨٨	١٠٠

الملاحق

ملحق رقم ١:

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣م، وتعديلاته لسنة ٢٠٠٥م، وعلى قانون الانتخابات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥م، والقوانين المعدلة له رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م، ورقم (٤) لسنة ٢٠٠٤م،

وبناءً على ما أقره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠٥م.

وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القانون التالي:

الباب الأول

تعاريف وأحكام عامة

مادة (١)

تعاريف

يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

السلطة الوطنية: السلطة الوطنية الفلسطينية.

الرئيس: رئيس السلطة الوطنية.

المجلس: المجلس التشريعي الفلسطيني.

رئيس المجلس: رئيس المجلس التشريعي.

لجنة الانتخابات: لجنة الانتخابات المركزية.

الناخب: كل من له الحق في انتخاب الرئيس و/ أو أعضاء المجلس.

المقترع: كل ناخب مارس حقه في الانتخاب.

المرشح: كل من تم قبول ترشيحه رسمياً للانتخابات لمنصب الرئيس و/ أو لعضوية المجلس.
جدول الناخبين الابتدائي: الجدول الذي يحوي أسماء وبيانات الناخبين التي يتم إعدادها ونشرها للاعتراض.

جدول الناخبين النهائي: الجدول النهائي الذي يحوي أسماء وبيانات الناخبين الذين يملكون حق الانتخاب والذي يتم نشره بعد انتهاء فترة الاعتراض والفصل فيه.

قائمة المرشحين النهائية: قائمة المرشحين النهائية التي تحتوي على أسماء المرشحين لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس على مستوى انتخابات الدوائر والقوائم.

انتخابات الدوائر: انتخاب أعضاء المجلس عن المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية.

انتخابات القوائم: الانتخاب بنظام القوائم على أساس الانتخابات النسبية باعتبار الأراضي الفلسطينية بكاملها دائرة انتخابية واحدة.

الدائرة الانتخابية: كل منطقة محددة خصص لها عدد من المقاعد النيابية وفقاً لعدد سكانها.

مركز الاقتراع: المكان الذي تعينه لجنة الانتخابات ضمن الدائرة الانتخابية لإجراء عملية الاقتراع فيه.

المقيم: الفلسطيني المقيم والمسجل في الدائرة الانتخابية أو الذي يوجد مكان عمله فيها وله حق الانتخاب.

مكان الإقامة: عنوان الفرد المحدد ضمن منطقة مركز اقتراع ما.

المحكمة: محكمة قضايا الانتخابات المشكلة بموجب أحكام هذا القانون للنظر في الطعون الانتخابية.

مادة (٢)
انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس

مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون، وفيما عدا أول انتخابات تشريعية تجري بعد إقرار هذا القانون فقط:

١- يتم انتخاب الرئيس، وأعضاء المجلس في آن واحد في انتخابات عامة حرة ومباشرة بطريق الاقتراع السري.

٢- مدة ولاية الرئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.

٣- يتألف المجلس من (١٣٢) عضواً.

٤- تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.

مادة (٣)
النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد

١- يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪ - ٥٠٪) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.

٢- عدد نواب المجلس (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين نائباً موزعة على الوجه التالي: -

أ) ٦٦ ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتم تحديدها بمرسوم رئاسي.

ب) ٦٦ ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.

ج) تشكل القائمة الانتخابية من حزب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشخاص تتشكل لغرض الانتخابات على أن تستوفي شروط الترشح وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (٤)
تمثيل المرأة

يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً ادني لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

١- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

٢- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

٣- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

مادة (٥)
التوزيع النسبي للمقاعد

١- يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على ٢٪ أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات.

٢- تودع كل قائمة انتخابية قائمة بأسماء مرشحيها لدى لجنة الانتخابات قبل إغلاق باب الترشيح.

٣- تعتبر قائمة مرشحي القائمة مغلقة من حيث ترتيب الأسماء، وتوزع المقاعد التي تفوز بها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة الأول فالذي يليه وهكذا.

مادة (٦)
الدوائر الانتخابية

١- تكون الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة لغرض:

أ) انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب) الانتخابات على أساس نظام (القوائم).

٢- لأغراض انتخاب أعضاء المجلس في الدوائر الانتخابية على أساس نظام (تعدد الدوائر) تكون الدوائر الانتخابية ست عشرة دائرة مقسمة على الوجه الآتي: -

أ) دائرة القدس

ب) دائرة أريحا

ج) دائرة الخليل

د) دائرة بيت لحم

هـ) دائرة جنين

و) دائرة خان يونس

ز) دائرة دير البلح

ح) دائرة رفح

ط) دائرة سلفيت

ي) دائرة شمال غزة

ك) دائرة طوباس

ل) دائرة طولكرم

م) دائرة قلقيلية

ن) دائرة مدينة رام الله والبيرة

س) دائرة مدينة غزة

ع) دائرة نابلس

٣- تضع لجنة الانتخابات بالتشاور مع مجلس التنظيم الأعلى نظاما يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويتم إصداره من قبل مجلس الوزراء.

الباب الثاني
حق الانتخاب والترشيح

الفصل الأول

حق الانتخاب

مادة (٧)
الدعوة للانتخابات

يصدر الرئيس خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ انتهاء مدة ولاية المجلس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في الأراضي الفلسطينية، ويحدد موعد الاقتراع، وينشر في الجريدة الرسمية ويعلن في الصحف اليومية المحلية.

مادة (٨)
حق الانتخاب

١- الانتخاب حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف، وقطاع غزة ممن توفرت فيه أو فيها الشروط المنصوص عليها في هذا

القانون لممارسة هذا الحق، وذلك بغض النظر عن الدين والرأي والانتماء السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

٢- يمارس كل ناخب حقه في الانتخاب بصورة حرة ومباشرة وسرية وفردية، ولا يجوز التصويت بالوكالة.

٣- لا يجوز أن يكون الناخب مسجلاً في أكثر من دائرة انتخابية واحدة، ولا يجوز للناخب الإدلاء بصوته في غير الدائرة التي سجل فيها.

مادة (٩)
أهلية الانتخاب

١- يعتبر الشخص مؤهلاً لممارسة حق الانتخاب إذا توفرت فيه الشروط التالية:

أ) أن يكون فلسطينياً.

ب) أن يبلغ الثامنة عشرة من العمر أو أكثر يوم الاقتراع.

ج) أن يكون مسجلاً في الدائرة الانتخابية التي سيمارس حق الانتخاب فيها.

د) أن يكون اسمه مدرجاً في جدول الناخبين النهائي.

هـ) أن لا يكون محروماً من ممارسة حق الانتخاب وفق أحكام المادة (١٠) من هذا القانون.

٢- لأغراض هذا القانون يعتبر الشخص فلسطينياً:

أ) إذا كان مولوداً في فلسطين وفق حدودها في عهد الانتداب البريطاني أو كان من حقه اكتساب الجنسية الفلسطينية بموجب القوانين التي كانت سائدة في العهد المذكور.

ب) أو إذا كان مولوداً في قطاع غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف.

ج) أو إذا كان أحد أسلافه تنطبق عليه أحكام الفقرة (أ) أعلاه بغض النظر عن مكان ولادته.

د) إذا كان زوجاً لفلسطينية أو زوجة لفلسطيني حسبما هو مُعرف أعلاه.

هـ) ألا يكون قد اكتسب الجنسية الإسرائيلية.

مادة (١٠)
الحرمان من حق الانتخاب

١- يُحرم من حق الانتخاب :

أ) من حرم من ذلك الحق بموجب حكم قضائي نهائي، وذلك خلال فترة نفاذ القرار.

ب) من كان فاقداً لأهليته القانونية بموجب حكم قضائي نهائي.

ج) كل من أدين بجناية ولم يرد له اعتباره بموجب أحكام القانون.

٢- تتخذ لجنة الانتخابات الإجراءات والتدابير التي تراها مناسبة، والتنسيق مع الجهات القضائية المختصة، لتطبيق ما ورد في الفقرة (١) أعلاه.

الفصل الثاني
حق الترشيح مبادئ عامة

مادة (١١)
الترشيح وتولي الوظائف العامة

١- لا يجوز لفئات الموظفين التالية ترشيح أنفسهم لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس إلا إذا قدموا استقالاتهم من وظائفهم قبل الموعد المحدد للإعلان عن قوائم الترشيح النهائية، وتعتبر استقالاتهم مقبولة وسارية المفعول اعتباراً من ذلك التاريخ، دون الإجحاف بحق أي منهم في أن يتقدم بطلب توظيف لدى وجود أي شاغر في دوائر السلطة الوطنية أو الهيئات أو المؤسسات التي استقالوا منها، وان تخضع إعادة توظيفهم لشروط المسابقة والاختيار أسوة بغيرهم من المتقدمين للوظيفة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية أو أنظمة التوظيف في الهيئات والمؤسسات العامة :

١- الوزراء.

٢- موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية المدنيين والأمنيين و/ أو الذين يتقاضون راتباً أو مخصصاً شهرياً من خزينة السلطة، أو الصناديق العامة التابعة لها، أو الخاضعة لأشرافها.

٣- موظفو المؤسسات العامة والهيئات الدولية ومجالس الهيئات المحلية.

٤- مدراء ورؤساء وموظفي المنظمات الأهلية.

٢- لا يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وأعضاء ورؤساء المجالس المنتخبين في المؤسسات والهيئات الأخرى ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا من مناصبهم، ولا يجوز لأي منهم العودة إلى منصبه إلا إذا أعيد انتخابه بعد انتهاء الفترة التي كان قد استقال خلالها، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب الخاص بتلك المجالس أو الهيئات.

٣- يستثنى من الفقرة (١) أعلاه من يشغل منصب الرئيس ويتقدم بالترشح لمنصب الرئيس لفترة جديدة، وأعضاء المجلس التشريعي عن الفترة السابقة للانتخابات.

٤- يرفق المرشحون لمنصب الرئيس، أو المرشحون لعضوية المجلس كتب قبول استقالاتهم مع طلبات الترشيح إذا كانوا من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (١) و (٢).

٥- مع مراعاة أحكام الفقرة (١) أعلاه لا يجوز للقضاة وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطة والمحافظين ومن في حكمهم، الذين لم يفوزوا بالانتخابات العودة إلى وظائفهم.

مادة (١٢)
أهلية الترشيح

يُشترط في المرشح لمنصب الرئيس:

١- أن يكون فلسطينياً مولوداً لأبوين فلسطينيين.

٢- أن يكون قد أتم الأربعين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.

٣- أن يكون مقيماً إقامة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

٤- أن يكون مسجلاً في جدول الناخبين النهائي وتوفرت فيه الشروط الواجب توفرها لممارسة حق الانتخاب.

مادة (١٣)
الحرمان من الترشيح

يحرم من حق الترشيح لمنصب الرئيس:

١- من كان محروماً من حق الانتخاب.

٢- من حرم من حق الترشيح بموجب حكم قضائي نهائي صادر عن محكمة فلسطينية مختصة وذلك خلال فترة نفاذ القرار.

٣- من كان محكوماً حكماً نهائياً صادراً عن محكمة فلسطينية مختصة بجناية، أو بجنحة مخلة بالشرف أو الأمانة.

مادة (١٤)
طلب الترشيح

١- يقدم طلب الترشيح لمنصب الرئيس إلى لجنة الانتخابات من أي شخص مدرج اسمه في جدول الناخبين النهائي وتوفرت فيه شروط الترشح المبينة في المادة (١٢) أعلاه.

٢- على كل مرشح لمنصب الرئيس أن يتقدم مع طلب ترشيحه بقائمة تحتوي على تأييد خطي من خمسة آلاف ناخب على الأقل، ويستثنى من ذلك المرشح الذي كان يشغل منصب الرئيس في الفترة التي سبقت الانتخابات.

مادة (١٥)
أهلية الترشيح

يشترط في المرشح لعضوية المجلس توفر الشروط التالية:

١- أن يكون فلسطينياً.

٢- أن يكون قد أتم الثامنة والعشرون عاماً من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.

٣- أن يكون اسمه مدرجا في جدول الناخبين النهائي.

٤- أن يكون مقيماً إقامة دائمة في الأراضي الفلسطينية.

مادة (١٦)
طلب الترشيح

١- في حالة الترشيح في انتخابات الدوائر:-

أ) يقدم المرشح طلب الترشيح إلى مكتب الدائرة الانتخابية من أي شخص اسمه مدرج في جدول الناخبين النهائي وتتوفر فيه الشروط المبينة في المادة (١٥) أعلاه.

ب) يرفق طلب الترشيح بكشف يضم أسماء وتواقيع خمسمائة مواطن ممن لهم حق الانتخاب ويستثنى من ذلك من كان عضوا في المجلس في الفترة التي سبقت الانتخابات.

٢- في حالة الترشيح في انتخابات (القوائم) : -

أ) تقدم القائمة طلب الترشيح إلى لجنة الانتخابات على أن يكون الطلب مصحوباً بقائمة مغلقة تتضمن أسماء المرشحين مرفقة بإقرارات منهم بقبول ترشيحهم .

ب) ترفق كل قائمة بطلب الترشيح كشفا بأسماء وتواقيع ثلاثة آلاف ممن لهم حق الانتخاب . ويستثنى من ذلك القوائم والأحزاب المعتمدة حسب الأصول .

ج) يجب أن لا يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية عن عدد المقاعد المخصصة لانتخابات التمثيل النسبي ، وان لا يقل عن سبعة مرشحين .

د) لا يجوز أن يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية في أي من الدوائر عن عدد المقاعد المخصص لتلك الدائرة .

٣- يعامل مرشحو الأحزاب والقوائم الانتخابية في انتخابات الدوائر معاملة المرشحين المستقلين ، حيث يتم التصويت للأفراد وليس للقوائم ، وللناخب أن يختار الاسم الذي يريد انتخابه من قوائم مختلفة أو من المرشحين المستقلين .

مادة (١٧)
مبلغ التأمين للترشيح

١- على كل مرشح في الدوائر سواء كان مستقلاً أو منتمياً لقائمة أن يودع في حساب لجنة الانتخابات على سبيل التأمين مبلغ ألف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً .

٢- على كل قائمة مرشحة في انتخابات القوائم أن تودع في حساب لجنة الانتخابات على سبيل التأمين مبلغ ستة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً .

٣- يرد التأمين لمن يفوز في الانتخابات من الأفراد أو القوائم بغض النظر عن عدد المقاعد التي فازت بها القائمة .

٤- تحول المبالغ التي أودعها المرشحون الذين لم يحالفهم الحظ لصندوق لجنة الانتخابات .

الباب الثالث

إدارة الانتخابات والإشراف عليها

الفصل الأول

اللجان الانتخابية

مادة (١٨)
تشكيل لجنة الانتخابات

١- تشكل لجنة الانتخابات بمرسوم رئاسي يعلن مع الدعوة لإجراء الانتخابات، وتتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها، وتكون مسئولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.

٢- تعين لجنة الانتخابات الجهاز الإداري اللازم لتمكينها من تنفيذ الصلاحيات والمهام المنوطة بها بموجب هذا القانون، ويتألف هذا الجهاز من:

أ) مكتب الانتخابات المركزي.

ب) مكاتب الدوائر الانتخابية.

مادة (١٩)
لجنة الانتخابات

١- تعتبر لجنة الانتخابات الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسئولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها.

٢- تتألف لجنة الانتخابات من تسعة أعضاء، يتم اختيارهم من بين القضاة الفلسطينيين، وكبار الأكاديميين والمحامين ذوي الخبرة، وتكون ولاية أعضاء اللجنة أربع سنوات من تاريخ تشكيلها.

٣- يتم تعيين أعضاء لجنة الانتخابات بمرسوم رئاسي.

٤- يتم تعيين رئيس وأمين عام لجنة الانتخابات من بين الأعضاء التسعة من قبل الرئيس وفي ذات المرسوم الرئاسي.

مادة (٢٠)
الشروط الواجب توافرها في رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات

يشترط فيمن يختار رئيساً أو عضواً في لجنة الانتخابات :

١- أن يكون فلسطينياً .

٢- ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة .

٣- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى أو ما يعادلها .

٤- أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة .

٥- أن يكون مستقيم الخلق والسلوك وحسن السمعة .

٦- ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في أي من جرائم الانتخابات أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة .

٧- أن لا يكون موظفاً أو عضواً في إدارة أي جمعية خيرية أو هيئة أهلية .

٨- ألا يرشح نفسه في أي انتخابات عامة أو يشترك في الدعاية الانتخابية للمرشحين مدة عضويته في اللجنة .

٩- ألا يفشي أي معلومات أو أسرار تتعلق بالعملية الانتخابية .

مادة (٢١)
شغور منصب رئيس اللجنة أو العضوية فيها

مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) من المادة (١٩) إذا شغر مركز رئيس اللجنة أو أي عضو من أعضائها بسبب الاستقالة أو الوفاة أو المرض أو لأي سبب آخر يعين الرئيس عضواً بدلاً عنه خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ شغور المنصب .

مادة (٢٢)
استقلالية لجنة الانتخابات

١- تتمتع لجنة الانتخابات بصفتها جهازاً دائماً بشخصية اعتبارية، و استقلال إداري ومالي .

٢- تخصص للجنة الانتخابات موزانة ترد كمركز مالي مستقل في الموازنة العامة .

٣- بعد انتهاء الانتخابات تقوم لجنة الانتخابات بنشر تقرير مالي وإداري عن نشاطاتها وذلك خلال مدة ثلاثة أشهر من إعلان النتائج النهائية للانتخابات، وتقدم نسخة منه للرئيس وللمجلس.

مادة (٢٣)
مهام وصلاحيات لجنة الانتخابات

تتمثل مهام وصلاحيات لجنة الانتخابات فيما يلي:

١- العمل على تطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه بما يحقق الغايات المقصودة منه.

٢- إعداد مشاريع الأنظمة وفقا لأحكام هذا القانون تمهيداً لإصدارها.

٣- وضع وثيقة شرف خاصة بالمراقبين والوكلاء تحدد المبادئ المسلكية والأصول الواجب اتباعها لدى تواجدهم في اللجان ومراكز الاقتراع.

٤- وضع اللوائح الداخلية المنظمة لعملها.

٥- تعيين الموظفين والمستشارين العاملين في مكتبها المركزي ومكاتبها في مختلف الدوائر الانتخابية.

٦- اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتحضير للانتخابات وتنظيم إجراءات ووسائل الإشراف عليها.

٧- الإشراف على إدارة وعمل مكاتب الدوائر الانتخابية ومكتب الانتخابات المركزي ومراقبة تنفيذها لأحكام هذا القانون.

٨- تعيين أعضاء مراكز التسجيل، ومراكز الاقتراع.

٩- الموافقة على مواقع مراكز التسجيل ومراكز الاقتراع بتوصية من مكاتب الدوائر الانتخابية.

١٠- تسجيل القوائم الانتخابية والرموز الدالة على كل منها، واعتماد الرموز الدالة على القائمة الانتخابية.

١١- الموافقة على طلبات الترشيح لمنصب الرئيس ولعضوية المجلس وإعداد قوائم المرشحين النهائية ونشرها في الصحف اليومية المحلية.

١٢- تنظيم حملات تثقيف مدني وإعلامي للناخبين.

١٣- البت في الاعتراضات الناشئة عن عملية تسجيل الناخبين والمرشحين والقوائم الانتخابية.

١٤- إصدار بطاقات اعتماد للمراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في كافة مراحل العملية بما في ذلك تسجيل الناخبين.

١٥- الموافقة على اعتماد وكلاء القوائم الانتخابية ومرشحي الدوائر.

١٦- إعادة الانتخاب في أي مركز من مراكز الاقتراع إذا ثبت وقوع مخالفات من شأنها أن تؤثر في نتيجة الانتخاب في أي دائرة انتخابية.

١٧- إعلان نتائج الانتخابات النهائية.

١٨- ممارسة أي صلاحية أخرى أنيطت بها بموجب أحكام هذا القانون.

مادة (٢٤)
الطعن في قرارات لجنة الانتخابات

١- يكون قابلاً للطعن أمام المحكمة خلال يومين من تاريخ تبليغه كل قرار تصدره اللجنة بشأن:

أ) قبول أو رفض طلبات الترشيح لمنصب الرئيس ولعضوية المجلس.

ب) إعادة أو عدم إعادة الانتخاب في أي مركز من مراكز الاقتراع.

ج) قبول أو رفض طلبات التسجيل المقدمة من أي قائمة انتخابية.

د) اعتماد الرمز الدال على القائمة الانتخابية.

٢- يقدم الطعن إلى قلم المحكمة أو بوساطة قلم محكمة البداية في كل دائرة انتخابية وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

٣- يُعفى الطعن الذي يقدم بموجب هذه المادة من أي رسوم.

مادة (٢٥)
مكتب الانتخابات المركزي

يُعتبر مكتب الانتخابات المركزي الأداة التنفيذية للجنة الانتخابات ويعمل تحت إدارتها وإشرافها.

مادة (٢٦)
تشكيل مكاتب الدوائر الانتخابية

١- بأغلبية ثلثي عدد أعضائها تشكل لجنة الانتخابات مكاتب الدوائر الانتخابية في كل دائرة من الدوائر المقررة بمقتضى أحكام هذا القانون.

٢- يتألف كل مكتب من خمسة أعضاء.

٣- يشترط فيمن يختار عضواً في مكتب الدائرة الشروط الواجب توافرها في رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات.

٤- تعين لجنة الانتخابات في قرارها المشار إليه في الفقرة (١) أعلاه رئيساً وأميناً عاماً لكل مكتب دائرة.

٥- عند شغور موقع العضوية في مكتب الدائرة يتم شغل الشاغر بنفس الكيفية المشار إليها في الفقرات السابقة أعلاه.

مادة (٢٧)
مهام وصلاحيات مكاتب الدوائر الانتخابية

تتولى مكاتب الدوائر الانتخابية مسؤولية إدارة وتنظيم ومراقبة عمليات الانتخاب في الدوائر الانتخابية التابعة لها، ويدخل ضمن صلاحياتها:

١- الإشراف على إعداد جداول الناخبين الابتدائية والنهائية، ورفعها إلى لجنة الانتخابات للمصادقة عليها وإعلانها.

٢- تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس ورفعها إلى لجنة الانتخابات مع جميع الوثائق المرفقة بها، في نفس يوم تقديمها.

٣- مراجعة محاضر النتائج الانتخابية الصادرة عن لجان مراكز الاقتراع والتأكد من دقتها وموافقتها لأحكام هذا القانون ورفعها إلى لجنة الانتخابات.

مادة (٢٨)
تعيين أعضاء لجنة مركز الاقتراع

١- يعين أعضاء لجنة مركز التسجيل و الاقتراع بقرار من لجنة الانتخابات بتنسيب من مكتب الدائرة الانتخابية.

٢- تعتبر لجان مراكز التسجيل و الاقتراع الوحدة الأساسية في الإدارة الانتخابية.

٣- تحدد اللوائح التي تصدرها لجنة الانتخابات صلاحيات لجان مراكز التسجيل والاقتراع.

٤- يشترط في تعيين رؤساء وأعضاء لجان مراكز التسجيل و الاقتراع أن يكون كل منهم حاصلاً على شهادة الثانوية العامة على الأقل، وان لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً.

الفصل الثاني

محكمة قضايا الانتخابات

مادة (٢٩)
تشكيل المحكمة

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمان قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى ويعلن عنها بمرسوم رئاسي.

مادة (٣٠)
انعقاد المحكمة

تنعقد المحكمة من رئيس واثنين من القضاة على الأقل، وتنعقد في القضايا الهامة بكامل هيئتها حسبما يقرر رئيسها ذلك.

مادة (٣١)
مقر انعقاد المحكمة

١- القدس عاصمة دولة فلسطين هي المقر الدائم لمحكمة قضايا الانتخابات ولها أن تتخذ مقرين لها في مدينتي رام الله وغزة.

٢- يتم إنشاء مكتبين للمحكمة لتسجيل القضايا وقبول المراجعات في كل من قطاع غزة والضفة الغربية.

٣- يجوز لرئيس المحكمة أن يقرر عقد المحكمة في غير مقرها الرسمي تسهيلاً للمتقاضين، أو إذا وجد ضرورة لعقد المحكمة في المكان الذي وقعت فيه الواقعة التي نشأت عنها الدعوى.

مادة (٣٢)
إجراءات المحاكمة

لا يجوز تأجيل المحاكمة إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة المحافظة على حق الدفاع ولا يجوز أن يكون التأجيل لأكثر من ٢٤ ساعة .

مادة (٣٣)
اختصاص المحكمة

١- تختص المحكمة بالنظر في الطعون المقدمة لإلغاء أو تعديل القرارات الصادرة عن لجنة الانتخابات أو التي نص هذا القانون على جواز الطعن فيها أمام محكمة قضايا الانتخابات .

٢- لا يشمل اختصاص المحكمة الجرائم الانتخابية الواردة في هذا القانون والتي هي من اختصاص القضاء العادي .

مادة (٣٤)
مواعيد تقديم الطعون والفصل فيها

١- إذا لم يحدد القانون موعداً آخر لتقديم الطعن ، يجب أن يقدم الطعن إلى المحكمة خلال يومين تبتدئ من اليوم التالي لتاريخ تبليغ القرار المطعون فيه ، ولا تنظر المحكمة في أي طعن يقدم بعد تلك المدة .

٢- تفصل المحكمة في الطعون المقدمة لها خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ تقديمها .

٣- يجوز تقديم الطعون إلى المحكمة مباشرة أو بواسطة مكتب الانتخابات المركزي أو مكاتب الدوائر الانتخابية .

مادة (٣٥)
التمثيل أمام المحكمة

١- لا تقبل لائحة الطعن أمام المحكمة ما لم تكن موقعة من محام مزاول .

٢- يمثل لجنة الانتخابات أمام المحكمة أحد مستشاريها القانونيين ، أو أي محام مزاول آخر تختاره اللجنة .

الباب الرابع

تسجيل الناخبين

مادة (٣٦)
حق التسجيل في جدول الناخبين

١- التسجيل حق لكل فلسطيني تتوافر فيه الشروط الواجب توفرها في الناخب وفقاً لأحكام هذا القانون.

٢- تقوم لجنة الانتخابات بتسجيل الناخبين وفقاً لأحكام القانون.

٣- لكل شخص تتوفر فيه شروط الانتخاب الحق في أن يطلب تسجيل اسمه في جدول الناخبين الابتدائي، وله التحقق من تسجيل اسمه إن لم يكن وارداً فيه.

٤- لا يجوز أن يدرج اسم الناخب في غير جدول الناخبين العائد للدائرة الانتخابية التي يقيم فيها إلا بقرار من لجنة الانتخابات.

٥- لا يجوز تسجيل أي شخص في جدول الناخبين إلا إذا توفرت فيه الشروط الواجب توفرها في الناخب، ويتم التسجيل شخصياً أو بواسطة وكيل بموجب وكالة معتمدة أو قريب من الدرجة الأولى.

٦- لكل فلسطيني أمضى سنة على الأقل في الأراضي الفلسطينية، ولم يرد اسمه في جدول الناخبين الابتدائي وفقاً لأحكام المادة (٩) أن يطلب إضافة اسمه في الجدول.

مادة (٣٧)
تنظيم جدول الناخبين

١- على لجنة الانتخابات تحديث جدول الناخبين الابتدائي قبل كل عملية انتخابية بتدقيق الجدول وفتح باب التسجيل للناخبين الجدد وإعلان الجدول للاعتراض عليه حسب أحكام القانون.

٢- للجنة الانتخابات الاستعانة بدائرة الأحوال المدنية أو جهاز الإحصاء أو غيرها في تدقيق جدول الناخبين الابتدائي وفقاً للقانون، على أن يتضمن البيانات التالية لكل ناخب:

أ) الاسم الرباعي الكامل.

ب) الجنس.

ج) تاريخ ومكان الولادة.

د) مكان الإقامة الدائم.

هـ) رقم البطاقة الشخصية أو جواز السفر.

٣- تجرى عمليات تنظيم جدول الناخبين الابتدائي بصورة علنية بحيث يتمكن المراقبون المحليون والدوليون ورجال الصحافة والإعلام من مراقبتها والإطلاع عليها.

مادة (٣٨)
الاعتراض على جدول الناخبين الابتدائي

١- لكل من لم يرد اسمه في جدول الناخبين الابتدائي، ولكل من حصل خطأ في البيانات الخاصة بقيده أن يقدم اعتراضاً إلى لجنة مركز التسجيل والاقتراع لإدراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة به في الجدول، ولكل شخص أيضاً أن يعترض على قيد غيره ممن ليس له حق الانتخاب أو على إغفال قيد كل من له حق الانتخاب.

٢- يقدم الاعتراض كتابة مرفقاً بوثائق الإثبات خلال خمسة أيام من تاريخ نشر جدول الناخبين الابتدائي.

٣- إذا كان الاعتراض يتعلق بقيد شخص آخر أو عدم قيده في جدول الناخبين فلا يجوز البت في الاعتراض قبل إبلاغ الشخص الآخر أو من يوكله بذلك ليتمكن من إبداء دفاعه بشأنه.

٤- على كل لجنة مركز التسجيل والاقتراع أن تبت في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها قابلاً للاعتراض أمام مكتب الدائرة الانتخابية.

٥- يكون قرار مكتب الدائرة الانتخابية قابلاً للاعتراض أمام لجنة الانتخابات.

٦- يتم تصحيح جدول الناخبين الابتدائي في ضوء ما يقرره مكتب الدائرة الانتخابية بشأن الاعتراضات المقدمة إليها، وفي حالة الاعتراض على قرار مكتب الدائرة الانتخابية يتم التصحيح وفق ما تقرره لجنة الانتخابات.

مادة (٣٩)
تسجيل الناخبين غير المقيدين بجدول الناخبين الابتدائي

١- لكل من له حق الانتخاب ولم يرد إسمه في جدول الناخبين الابتدائي أن يتقدم خلال فترة الاعتراض القانونية إلى لجنة مركز التسجيل والاقتراع التابع لها بطلب لتسجيل اسمه على أن يتضمن طلبه بالإضافة إلى البيانات الواردة في الفقرة (٢) من المادة (٣٧) أعلاه، ما يلي:

أ) إقراراً بأن المعلومات المقدمة حقيقية وصحيحة.

ب) تاريخ تقديم الطلب.

ج) توقيع مقدم الطلب.

٢- يجوز اعتماد أي من الوثائق الرسمية المستعملة حالياً في الأراضي الفلسطينية لغرض إثبات مكان الإقامة.

٣- على لجنة مركز التسجيل والاقتراع، بعد تحققها من صحة البيانات التي يتضمنها الطلب والمشار إليها في الفقرة (١) أعلاه إدراج اسم صاحب الطلب في جدول الناخبين الابتدائي.

مادة (٤٠)
الاعتراض على قرارات مكتب الدائرة الانتخابية

١- لكل ذي مصلحة أن يعترض على أي قرار صادر عن مكتب الدائرة الانتخابية أمام لجنة الانتخابات، خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه بالقرار.

٢- على لجنة الانتخابات أن تبت في الاعتراض المقدم لها خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه، ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام المحكمة.

مادة (٤١)
جدول الناخبين النهائي

١- بعد انقضاء المدة المحددة للاعتراض أو الطعن، والفصل النهائي في جميع الاعتراضات المقدمة على جداول الناخبين الابتدائية، تصبح هذه الجداول نهائية ويتم الاقتراع بمقتضاها.

٢- يقوم مكتب كل دائرة انتخابية بنشر جدول الناخبين النهائي الخاص به في مقره لإطلاع العموم، كما تقوم بإرسال نسخة عنه إلى لجنة الانتخابات.

مادة (٤٢)
السجل العام للناخبين

١- تتولى لجنة الانتخابات إعداد السجل العام للناخبين استناداً إلى جداول الناخبين النهائية المسلمة إليها من مكاتب الدوائر الانتخابية.

٢- يحق لكل مواطن الإطلاع على السجل العام للناخبين وعلى لجنة الانتخابات أن تيسر ذلك للمواطنين.

الباب الخامس

الترشيح لمنصب الرئيس وعضوية المجلس

الفصل الأول

الترشيح لمنصب الرئيس

مادة (٤٣)
تسجيل المرشحين

١- يجب تسجيل المرشحين لمنصب الرئيس لدى لجنة الانتخابات.

٢- يبدأ تسجيل المرشحين لمنصب الرئيس في الموعد المحدد لذلك في المرسوم الرئاسي الداعي لإجراء الانتخابات ويستمر على مدى اثني عشر يوماً ولا تقبل طلبات الترشيح بعد مضي المدة المذكورة.

٣- على من يرشح نفسه لمنصب الرئيس أن يدفع ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً إلى حساب لجنة الانتخابات كتأمين يعاد له في حالة فوزه في الانتخاب.

٤- لا يجوز لأي قائمة انتخابية ترشيح أكثر من مرشح لمنصب الرئيس.

٥- تقدم طلبات الترشيح لمنصب الرئيس إلى لجنة الانتخابات على النماذج الخاصة بذلك ويشترط في طلب الترشيح:-

أ) أن يتضمن اسم المرشح الرباعي وعمره وعنوانه ورقم تسجيل اسمه في جدول الناخبين وأن يكون مذيلاً بتوقيعه.

ب) في حالة الترشيح المقدم من القوائم الانتخابية فيتوجب بالإضافة لما ذكر في الفقرة (أ) أعلاه أن يكون الطلب موقعاً من ممثل القائمة الانتخابية المسجلة لدى لجنة الانتخابات، وأن يرفق بصورة عن شهادة التسجيل التي أصدرتها تلك اللجنة لهذه القائمة.

٦- تقوم لجنة الانتخابات بتسجيل طلبات الترشيح لمنصب الرئيس المقدمة لها وتصدر شهادة لكل طالب تتضمن ساعة وتاريخ تقديمه الطلب ورقم تسجيله لديها .

٧- إذا كان الطلب مستوفياً الشروط المنصوص عليها في هذا القانون تقرر لجنة الانتخابات قبوله، ولا يجوز قبول طلبات الترشيح التي لا تتوفر فيها شروط الترشيح المنصوص عليها في هذا القانون، وفي حالة رفض أي طلب فيتوجب على لجنة الانتخابات أن تبين أسباب ذلك خطياً وبالتفصيل .

٨- يعتبر الطلب موافقاً عليه إذا لم تبلغ لجنة الانتخابات مقدم الطلب قرارها برفضه خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديمه لها .

مادة (٤٤)
الطعن في قوائم المرشحين لمنصب الرئيس

١- لكل شخص تقدم بطلب للترشيح لمنصب الرئيس ورفضت لجنة الانتخابات قبول طلبه، وكذلك لكل من اعترض على ترشيح شخص آخر وقررت اللجنة رفض اعتراضه أن يطعن في قرارها إلى المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه القرار، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

٢- تُبلغ القرارات الصادرة عن المحكمة إلى لجنة الانتخابات للعمل بمقتضاها .

مادة (٤٥)
نشر أسماء المرشحين

١- تقوم لجنة الانتخابات بنشرٍ قائمة بأسماء المرشحين لمنصب الرئيس في موعد أقصاه اثنان وعشرون يوماً قبل اليوم المحدد لإجراء الاقتراع، وتتضمن هذه القائمة أسماء المرشحين الرباعية، والقوائم الانتخابية التي ينتمون إليها أو عبارة مستقل إذا كان المرشح مستقلاً .

٢- يتم النشر في الصحف المحلية اليومية .

مادة (٤٦)
ممثلو المرشحين

١- يحق لكل مرشح لمنصب الرئيس أن يقدم للجنة الانتخابات قائمة بأسماء ممثليه لديها ولدى لجان مراكز الاقتراع قبل سبعة أيام على الأقل من موعد الاقتراع .

٢- يحق للممثلين المذكورين تمثيل المرشحين أمام مكاتب الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع وفرز الأصوات في أي أمر يتعلق بالانتخابات.

٣- على لجنة الانتخابات أن تزود لجان مراكز الاقتراع بأسماء هؤلاء الممثلين.

مادة (٤٧)
وكلاء المرشحين

١- يحق لكل قائمة انتخابية مسجلة ولكل مرشح مستقل لمنصب الرئيس تعيين وكيلاً أو وكلاء عنه كمراقبين في مختلف مراحل عملية الانتخاب وبصورة خاصة أثناء الاقتراع وفرز الأصوات.

٢- يجب تسجيل أسماء الوكلاء المذكورين لدى مكاتب الدوائر الانتخابية وتصدر المكاتب المذكورة شهادة باسم كل وكيل يتم اعتماده، وذلك قبل سبعة أيام على الأقل من موعد الاقتراع.

الفصل الثاني

الترشيح لعضوية المجلس

مادة (٤٨)
إجراءات تسجيل المرشحين

١- يجب تسجيل المرشحين لعضوية المجلس لدى مكتب الدائرة الانتخابية.

٢- يبدأ تسجيل المرشحين لعضوية المجلس في الموعد المحدد لذلك في المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات ويستمر على مدى اثني عشر يوماً ولا تقبل طلبات الترشيح المقدمة بعد مضي المدة المذكورة.

٣- تقدم طلبات الترشيح إلى مكاتب الدوائر الانتخابية على النماذج الرسمية الخاصة بذلك ويُشترط في طلب الترشيح:

أ) أن يتضمن اسم المرشح الرباعي وعمره واسم شهرته إن وجد.

ب) عنوانه في الدائرة الانتخابية الذي يؤهله للترشيح عنها.

ج) رقم تسجيل اسمه في جدول الناخبين.

د) اسم الدائرة الانتخابية التي سيرشح عنها.

هـ) أن يكون الطلب مذيلاً بتوقيعه، وأن يرفقه باسم وعنوان ممثله المعتمد.

٤- يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بتسجيل طلبات الترشيح المقدمة لها وتصدر شهادة لكل طلب تتضمن ساعة وتاريخ تقديم الطلب ورقم تسجيله لديها.

٥- يرفع مكتب الدائرة الانتخابية طلبات الترشيح المقدمة إليها إلى لجنة الانتخابات.

مادة (٤٩)

لا يجوز أن يكون الشخص مرشحاً:

١- لمنصب الرئيس ولعضوية المجلس في آن واحد.

٢- في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

٣- في انتخابات الدوائر والقوائم في آن واحد.

مادة (٥٠)
الطعن في قوائم المرشحين لعضوية المجلس

١- لكل شخص تقدم بطلب للترشيح لعضوية المجلس ورفضت لجنة الانتخابات قبول طلبه، وكذلك لكل من اعترض على ترشيح شخص آخر وقررت اللجنة رفض اعتراضه، أن يطعن في قرارها إلى المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه القرار، وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

٢- تبلغ القرارات الصادرة عن المحكمة إلى لجنة الانتخابات للعمل بمقتضاها.

مادة (٥١)
نشر قوائم المرشحين

١- يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بنشر قوائم المرشحين النهائية لعضوية المجلس عن دائرته في موعد أقصاه اثنان وعشرون يوماً قبل اليوم المحدد للاقتراع، وتتضمن هذه القائمة أسماء المرشحين الرباعية والقوائم الانتخابية التي ينتمون إليها أو عبارة مستقل إذا كان المرشح مستقلاً، ويذكر اسم الدائرة الانتخابية في رأس القائمة.

٢- ترسل نسخة عن هذه القائمة النهائية إلى لجنة الانتخابات.

٣- تقوم لجنة الانتخابات بنشر قوائم المرشحين النهائية في الصحف اليومية المحلية.

مادة (٥٢)
ممثلو المرشحين

١- يحق لكل مرشح مستقل أو لكل قائمة انتخابية مسجلة لدى لجنة الانتخابات أن تقدم لتلك اللجنة قائمة بأسماء ممثليها في الدوائر الانتخابية المختلفة أو لدى لجنة الانتخابات، وعلى لجنة الانتخابات أن تصدر شهادة باسم كل ممثل من المذكورين، على أن يشمل ذلك قوائم بأسماء ممثلي المرشحين المستقلين.

٢- يحق لأي من الممثلين المذكورين القيام بتمثيل المرشحين الذين يمثلهم أمام لجنة الانتخابات ومكاتب الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع في أي أمر يتعلق بالانتخابات.

٣- على لجنة الانتخابات أن تزود مكاتب الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع بأسماء هؤلاء الممثلين.

مادة (٥٣)
وكلاء المرشحين

١- يحق لكل قائمة انتخابية ولكل مرشح أن يعين وكيلاً أو وكلاء عنه كمراقبين في مختلف عمليات الانتخاب، وبصورة خاصة أثناء الاقتراع وفرز الأصوات، على أن يتم اعتمادهم رسمياً من لجنة الانتخابات قبل سبعة أيام على الأقل من موعد الاقتراع.

٢- يجب تسجيل أسماء الوكلاء المذكورين لدى مكاتب الدوائر الانتخابية وتصدر اللجان المذكورة شهادة باسم كل وكيل لاعتماده.

مادة (٥٤)
تسجيل القوائم

١- يتم تسجيل القوائم الانتخابية التي ترغب في الاشتراك في الانتخابات، لدى لجنة الانتخابات.

٢- تحتفظ لجنة الانتخابات بسجل خاص تسجل فيه كافة القوائم الانتخابية المستوفية للشروط المنصوص عليها في القانون.

٣- يحق للقوائم الانتخابية التي سجلت وفق الفقرتين (١، ٢) أعلاه أن تسمي مرشحيها والاشتراك في انتخابات القوائم تحت الاسم والرمز أو الشعار الذي تختاره لنفسها.

٤- بعد تسجيل القائمة الانتخابية يحق لها أن تسجل قوائم مرشحيها.

مادة (٥٥)
شروط ترشيح القوائم

١- على كل قائمة انتخابية لدى تسجيل نفسها للترشح في الانتخابات تقديم طلب خطي يتضمن ما يلي :

أ) اسم القائمة الانتخابية والرمز أو الشعار الدال عليها ، وإقرارات من كل من مرشحيها بقبول ترشيحهم .

ب) اسم منسق القائمة الانتخابية وأسماء أربعة من مفوضي القائمة الانتخابية .

ج) عنوان المقر الرئيسي للقائمة الانتخابية .

٢- يجب أن يُرفق طلب الترشيح بالوثائق التالية :

أ) كشف بتوقيعات ثلاثة آلاف ممن لهم حق الانتخاب يؤيدون ترشيح هذه القائمة .

ب) نسخة عن البرنامج الانتخابي للقائمة الانتخابية .

٣- تقدم الطلبات خلال المدة المحددة للترشيح كما يحددها المرسوم الرئاسي الداعي للانتخابات ووفق أحكام المادة (٨) من هذا القانون ، ولا تقبل الطلبات التي تقدم بعد مضي المدة المذكورة .

مادة (٥٦)
رفض ترشيح القوائم

لا يجوز تسجيل طلب ترشيح أي قائمة انتخابية إذا :

١- لم يكن الطلب مستوفياً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

٢- تبين للجنة الانتخابات عدم صحة البيانات التي تضمنها الطلب أو عدم صحة الوثائق المرفقة به .

٣- قدم الطلب بعد انقضاء المدة المحددة للترشيح .

٤- طلبت القائمة الانتخابية استخدام اسم أو شعار أو رمز خاص بقائمة انتخابية أخرى مسجلة ، أو بقائمة انتخابية غير مسجلة ولكنها معروفة في الأراضي الفلسطينية .

٥- طلبت القائمة الانتخابية التسجيل تحت اسم أو شعار يوحي بأنها للسلطة الوطنية ، أو أنها تنتمي إليها .

مادة (٥٧)
إصدار القرار برفض أو قبول طلب الترشيح

١- يجب على لجنة الانتخابات أن تصدر قرارها برفض أو قبول طلب الترشيح خلال عشرة أيام من تاريخ تقديمه.

٢- يعتبر الطلب موافقاً عليه حكماً إذا لم ترفضه لجنة الانتخابات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه.

مادة (٥٨)
الطعن في قرار رفض التسجيل أو الترشيح

١- يحق للقائمة الانتخابية التي رفض طلب تسجيلها أو طلب ترشيحها أن تطعن في قرار الرفض لدى المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ القرار لممثل القائمة أو عنوانها الرئيسي حسب الأصول.

٢- على المحكمة الفصل في الطعن خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمه.

٣- إذا قررت المحكمة قبول الطعن، ترسل نسخة عن قرارها إلى لجنة الانتخابات.

٤- يعفى الطعن الذي يقدم بموجب هذه المادة من أي رسوم.

الباب السادس

تنظيم الحملة الانتخابية

مادة (٥٩)
الترويج للبرامج الانتخابية للمرشحين

١- لكل مرشح لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس سواء كان في قائمة انتخابية أو مرشحا مستقلا تنظيم ما يراه من النشاطات المختلفة المشروعة لشرح برامجه الانتخابية لجمهور الناخبين، وبالأسلوب والطريقة التي يراها مناسبة، بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية.

٢- يلتزم الإعلام الرسمي موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز له أو لأي من أجهزته القيام بأي نشاط انتخابي أو دعائي، يمكن أن يفسر بأنه يدعم مرشح لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس على حساب مرشح آخر.

٣- تلتزم السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة موقف الحياد في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز لها القيام بأي نشاط انتخابي أو دعائي، مما يفسر بأنه يدعم مرشح على حساب مرشح آخر، أو قائمة انتخابية على حساب قائمة انتخابية أخرى.

مادة (٦٠)
الفترة الزمنية المحددة للدعاية الانتخابية

تبدأ الدعاية الانتخابية قبل اثنين وعشرين يوماً من اليوم المحدد للاقتراع، وتنتهي بأربع وعشرين ساعة قبل ذلك الموعد، ويحظر أي نشاط أو فعالية دعائية في اليوم السابق ليوم الاقتراع أو في يوم الاقتراع.

مادة (٦١)
تنسيق فعاليات الدعاية الانتخابية

١- على كل مكتب من مكاتب الدوائر الانتخابية أن يُعد قائمة بالمواقع والأماكن العامة في دائرته والمخصصة لإقامة المهرجانات والاجتماعات والمسيرات الانتخابية، كما يتوجب أن تحدد في تلك القائمة الأماكن والمواقع العامة التي يجوز وضع الملصقات واليافطات الانتخابية عليها.

٢- ترفع مكاتب الدوائر الانتخابية القوائم التي أعدتها إلى لجنة الانتخابات للمصادقة عليها وإقرارها، ومن ثم توزع بواسطة مكتب الانتخابات المركزي على مختلف مكاتب الدوائر الانتخابية.

مادة (٦٢)
النشرات الإعلامية الانتخابية

تقوم لجنة الانتخابات بإصدار النشرات التعريفية والإعلانات التي تشجع الناخبين على المشاركة في الانتخابات، وعلى وجه الخصوص تقوم بإصدار النشرات التالية:

١- نشرة تعريفية بقانون الانتخابات وكيفية التسجيل والاقتراع والاعتراض موجهة لجمهور الناخبين.

٢- نشرة لأفراد الشرطة حول كيفية التصرف في فترة الدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز.

٣- نشرة للمراقبين حول مراكز الاقتراع وعددها وتوزيعها، وكيفية التصرف في حال اكتشاف أي خلل في العملية الانتخابية.

٤- نشرة للمرشحين لمنصب الرئيس وعضوية المجلس تبين فيها الأماكن والمواقع العامة في الدوائر الانتخابية التي يجوز وضع الملصقات واليافطات عليها.

مادة (٦٣)
تنظيم برامج المرشحين في وسائل الإعلام

١- تعد لجنة الانتخابات بالاشتراك مع وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية، برنامجاً خاصاً تحدد فيه الأوقات والمواعيد المخصصة للإعلام الحر والمجاني لجميع المرشحين في الانتخابات.

٢- يراعى في وضع البرنامج المشار إليه في الفقرة (١) ضرورة إتاحة فرص متكافئة ومناسبة للمرشحين المشتركين في الانتخابات.

٣- يقدم أي اعتراض حول البرنامج المذكور إلى لجنة الانتخابات التي يتعين عليها أن تبت فيه خلال مدة أقصاها أربع وعشرون ساعة.

مادة (٦٤)
القيود على الدعاية الانتخابية

مع عدم الإخلال بحق المرشحين لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس في الدعاية لبرامجهم ومرشحيهم بالطريقة وفي المكان والزمان الذي يرونه، يراعى في الدعاية الانتخابية ما يلي:

١- عدم التشهير أو القدح بالمرشحين الآخرين.

٢- عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة.

٣- عدم وضع الملصقات واليافطات الانتخابية في أي مكان أو مواقع عامة غير تلك المخصصة لذلك من قبل لجان الإدارة الانتخابية.

٤- عدم استعمال شعار السلطة الوطنية في النشرات أو الإعلانات وسائر أنواع الكتابة والرسوم والصور الانتخابية.

٥- عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو إثارة للنعرات القبلية أو العائلية أو الطائفية بين فئات المواطنين.

٦- للجنة الانتخابات أن تحيل كل من يثبت إخلاله بأحكام المواد (٦٣) و (٦٤) إلى المحكمة المختصة.

مادة (٦٥)

١- يتم الاقتراع في انتخابات الدوائر للأفراد المرشحين بغض النظر عن كونهم مستقلين أم مرشحين من قبل قوائم انتخابية، وللناخب أن يختار عدداً من المرشحين بحيث لا يزيد العدد الذي يختاره عن عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة.

٢- يتم الاقتراع في الانتخابات النسبية للقوائم حيث يتم التصويت لقائمة واحدة فقط من بين أسماء القوائم المرشحة للانتخابات.

الباب السابع

الاقتراع

الفصل الأول

التجهيز لعملية الاقتراع

مادة (٦٦)
أوراق الاقتراع

١- تعد لجنة الانتخابات أوراق اقتراع خاصة ومميزة يصعب تقليدها، وتكون واضحة وسهلة الفهم تمنع حصول أي لبس أو خلط لدى الناخب.

٢- تكون أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس موحدة الشكل والحجم واللون في جميع الدوائر الانتخابية، وتكون أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب القوائم موحدة اللون والحجم في جميع الدوائر الانتخابية، وتكون أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس فردياً موحدة اللون والحجم في الدائرة الانتخابية الواحدة.

٣- يكون لكل من أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس، وأوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب القوائم، وأوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس بطريق الانتخاب الفردي لون خاص بها.

٤- يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس أسماء جميع المرشحين الرباعية واسم الشهرة إن وجد، وفي حال المرشحين للرئاسة من قبل قوائم انتخابية يجب ذكر اسم القائمة مقابل اسم المرشح.

٥- أ. يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس في الدوائر أسماء المرشحين الرباعية، والرمز الذي اختاره المرشح، واسم الدائرة الانتخابية.

ب . يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب القوائم في الانتخابات النسبية (القوائم) أسماء القوائم و/ أو الرموز الانتخابية التي تختارها .

٦- يجب أن تتضمن أوراق الاقتراع المشار إليها في الفقرتين (٤) و (٥) أعلاه بجانب اسم كل مرشح لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس مكان للتأشير عليه بعلامة (V) أو (X) للدلالة على المرشح الذي يختاره الناخب .

٧- يكون ترتيب أسماء المرشحين لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس في ورقة الاقتراع حسب تاريخ تقديم طلبات الترشيح .

مادة (٦٧)
إيداع أوراق الاقتراع

١- قبل الموعد المحدد لإجراء الانتخابات بأربع وعشرين ساعة يودع مكتب الدائرة الانتخابية في كل مركز من مراكز الاقتراع في دائرته عدداً من أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس والخاصة بانتخاب المجلس، يزيد بنسبة ٢٠٪ عن عدد الناخبين المسجلين للانتخاب في ذلك المركز .

٢- يتم تسليم أوراق الاقتراع إلى لجان مراكز الاقتراع بموجب محضر رسمي يتضمن واقعة التسليم وعدد أوراق الاقتراع التي تم تسليمها وتوقيع أعضاء لجنة مركز الاقتراع .

مادة (٦٨)
صناديق الاقتراع

١- يجب أن يتوفر في كل مركز من مراكز الاقتراع ثلاثة صناديق للانتخاب، واحد تطرح فيه أوراق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس، والثاني تطرح فيه أوراق الاقتراع الخاصة بأعضاء المجلس للدوائر، والثالث تطرح فيه أوراق الاقتراع الخاصة بالقوائم .

٢- يجب أن تميز صناديق الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس عن صناديق الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس للدوائر وأن تختلف هذه بدورها عن صناديق الاقتراع الخاصة بالقوائم، وان تكون هذه الصناديق مصنوعة وفق المواصفات التي تقررها لجنة الانتخابات .

مادة (٦٩)
سرية الاقتراع في مراكز الاقتراع

١- يخصص في كل مركز من مراكز الاقتراع عدد من الأمكنة المعزولة بالستائر لتمكين كل ناخب من الاقتراع فيها بسرية تامة.

٢- تحدد لجنة الانتخابات مواصفات هذه الأمكنة بحيث تكون موحدة في جميع مراكز الاقتراع.

٣- تحدد لجنة الانتخابات عدد هذه الأمكنة الواجب توفرها في كل مركز من مراكز الاقتراع حسب نسبة عدد الناخبين المسجلين للانتخاب فيه.

مادة (٧٠)
جدول الناخبين

١- يجب أن تتوفر في كل مركز من مراكز الاقتراع أربع نسخ من جدول الناخبين النهائي المسجلين للانتخاب في ذلك المركز.

٢- تعلق نسخة واحدة من جدول الناخبين في مكان ظاهر في مركز الاقتراع لإطلاع الناخبين والمراقبين والمرشحين، وتستخدم النسخ الأخرى لغايات إجراء عمليات الاقتراع وتدقيقها وتنظيمها من قبل لجنة مركز الاقتراع.

مادة (٧١)
محاضر الوقائع الانتخابية

١- تعد لجنة الانتخابات مواصفات نماذج المحاضر الواجب توفرها في مكاتب الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع.

٢- يجب أن تسجل في هذه المحاضر جميع الوقائع المتعلقة بالعمليات الانتخابية في مراحلها المختلفة بصورة مفصلة ودقيقة وتوقع من المسؤولين المختصين كل في لجنته.

مادة (٧٢)
الأختام

١- تحدد لجنة الانتخابات شكل ونوع الأختام الواجب استعمالها من قبل جميع اللجان في جميع العمليات الانتخابية.

٢- يجب أن تكون الأختام المذكورة مصممة بشكل يصعب معه تقليدها، وأن تحفظ لدى اللجان المعنية في مكان مناسب.

الفصل الثاني

عملية الاقتراع

مادة (٧٣)
وقت الاقتراع

١- يعتبر يوم الاقتراع يوم عطلة رسمية.

٢- يبدأ الاقتراع في تمام الساعة السابعة من صباح اليوم المحدد للانتخاب ويقفل في تمام الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم.

٣- يجوز للجنة الانتخابات بناء على طلب رئيس مركز الاقتراع تمديد فترة الاقتراع بقرار من رئيس لجنة الانتخابات على أن لا تتجاوز فترة التمديد ساعتين، وان يقتصر التمديد على مراكز الاقتراع التي اقتضت الضرورة تمديده فيها، وعلى الأشخاص الموجودين في ساحة مركز الاقتراع.

مادة (٧٤)
الإشراف على الاقتراع

١- تشرف على الاقتراع لجنة مركز الاقتراع المنصوص عليها في المادة (٢٨) من هذا القانون.

٢- على أعضاء اللجنة التواجد في مركز الاقتراع في تمام الساعة السادسة من صباح اليوم المحدد للانتخاب، كحد أقصى.

٣- إذا تغيب رئيس أو أحد أعضاء اللجنة أو جميعهم يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بإيفاد عضو آخر من الأعضاء المعينين كأعضاء احتياط بدلاً من العضو الغائب، وفي حالة تغيب جميع أعضاء اللجنة تقوم لجنة الانتخابات بتعيين لجنة بديلة من الأعضاء الاحتياط.

٤- على اللجنة إبلاغ مكتب الدائرة الانتخابية بأي طارئ يطرأ على تشكيلها فوراً.

مادة (٧٥)
اعتماد وكلاء المرشحين

١- يسمح لوكلاء المرشحين المعتمدين التواجد في أماكن مناسبة في مركز الاقتراع، ويتوجب عليها أن تدون أسماءهم وحضورهم في المحضر، وأن تمكنهم من مراقبة الاقتراع وأن تسجل في المحضر أي ملاحظة أو أي اعتراض يبديه أي منهم فيما يتعلق بعمليات الاقتراع وأن تصدر القرارات المناسبة في هذا الشأن.

٢- لا يجوز أن يتواجد في مركز الاقتراع أكثر من وكيل واحد عن كل مرشح، وفي حالة مرشحي القوائم فيكتفى بحضور وكيل واحد عن كل قائمة.

مادة (٧٦)
محضر الاقتراع

١- قبل البدء في عمليات الاقتراع تقوم لجنة مركز الاقتراع بتنظيم محضر يتضمن أسماء أعضاء لجنة مركز الاقتراع الحاضرين، وأسماء وكلاء المرشحين المعتمدين وشهادات اعتمادهم.

٢- يختم المحضر المذكور بخاتم اللجنة ويوقع من أعضائها ومن وكلاء المرشحين الحاضرين.

مادة (٧٧)
دمغ صناديق الاقتراع

١- قبل البدء في عمليات الاقتراع يقوم رئيس لجنة مركز الاقتراع بفتح صناديق الاقتراع أمام أعضاء اللجنة ووكلاء المرشحين للتأكد من خلوها من أي ورقة اقتراع.

٢- بعد ذلك يقوم رئيس اللجنة بإقفال صناديق الاقتراع ولا يجوز فتح أي منها إلا عند البدء بعمليات فرز الأصوات.

مادة (٧٨)
إجراءات الاقتراع

١- يتحقق رئيس لجنة مركز الاقتراع أو من يختاره من أعضاء لجنة مركز الاقتراع من هوية الناخب ومن أن اسمه مُدرج في سجل الناخبين النهائي الخاص بمركز الاقتراع.

٢- يقوم رئيس اللجنة أو من يختاره من أعضاء لجنة مركز الاقتراع بتسليم الناخب ورقة اقتراع خاصة بانتخاب الرئيس وثانية خاصة بانتخاب أعضاء المجلس للدوائر، وثالثة خاصة بانتخاب القوائم الانتخابية بعد أن يختمها بخاتم مركز الاقتراع.

٣- يتوجه الناخب بعد ذلك إلى الأمكنة المعزولة المخصصة للاقتراع في مركز الاقتراع حيث يقوم بالتأشير على كل ورقة من أوراق الاقتراع في المربع المطبوع بجانب اسم المرشح.

٤- يقوم الناخب وعلى مرأى من أعضاء لجنة الاقتراع والوكلاء والمراقبين بوضع ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع الخاص بها.

٥- يقوم رئيس لجنة مركز الاقتراع أو من يختاره من أعضاء لجنة مركز الاقتراع بشطب اسم الناخب الذي اقترع من جدول الناخبين ويعيد له بطاقته الشخصية التي اقترع بموجبها بعد ختمها بخاتم خاص للدلالة على أن حاملها قام بالتصويت.

٦- على الناخب بعد الاقتراع أن يغادر مركز الاقتراع فوراً.

٧- لا يجوز أن يتواجد في آن واحد في مركز الاقتراع عدد من الناخبين يتجاوز ضعف الأمكنة المعزولة المخصصة للناخبين في ذلك المركز.

٨- إذا تعذر لأسباب قاهرة الاقتراع في أحد مراكز الاقتراع يؤجل الاقتراع إلى اليوم التالي بقرار من لجنة الانتخابات.

مادة (٧٩)
التعرف على الناخبين

يمكن التحقق من هوية الناخب من بطاقة الانتخاب الصادرة له من قبل لجنة الانتخابات بالإضافة إلى هويته الشخصية أو أي وثيقة رسمية تحمل صورته وتقبل بها لجنة مركز الاقتراع بشرط أن يكون اسم الناخب مدرجاً في جدول الناخبين النهائي.

مادة (٨٠)
التأشير على ورقة الاقتراع

١- على الناخب التأشير على ورقة الاقتراع بعلامة (v) أو (x) في المربع المعد لذلك إلى جانب اسم المرشح الذي يختاره، وكذلك إلى جانب القائمة التي يختارها ولا يجوز التأشير على أكثر من مرشح واحد من المرشحين لمنصب الرئيس ولا على أسماء عدد من المرشحين لعضوية المجلس يتجاوز عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية ولا على أكثر من قائمة واحدة.

٢- في حالة ارتكاب الناخب أي خطأ أثناء التأشير على أي من أوراق الاقتراع، فيمكنه تسليم الورقة التي وقع فيها الخطأ إلى رئيس لجنة مركز الاقتراع وطلب ورقة جديدة بدلا منها، ولا يجوز تسليم الورقة الجديدة إلا بعد إلغاء الورقة التي طلب الناخب استبدالها، ووضعها في مغلف خاص لهذا الغرض.

٣- يتم إعداد محضر خاص بالأوراق الملغاة يوقعه رئيس وأعضاء لجنة مركز الاقتراع ويوضع مع الأوراق الملغاة في مغلف خاص ويعاد إلى مكتب الدائرة الانتخابية.

٤- إذا كان الناخب أمياً أو معاقاً بصورة تمنعه من التأشير على أوراق الاقتراع الثلاث بنفسه فيمكنه الاستعانة بأي شخص آخر يثق به بعد موافقة لجنة الاقتراع على ذلك، وعلى رئيس لجنة الاقتراع مراقبة اقتراعه والتأكد من تنفيذ رغبته.

مادة (٨١)
أمن العملية الانتخابية

١- تقع على عاتق رئيس لجنة مركز الاقتراع المحافظة على الأمن والنظام داخل مركز الاقتراع.

٢- يجب أن يتواجد خارج مركز الاقتراع وفي الساحة المحيطة به عدد من أفراد الشرطة باللباس الرسمي لتنفيذ ما يطلبه منهم رئيس لجنة مركز الاقتراع، ولا يجوز أن يتواجد أي من هؤلاء داخل مركز الاقتراع إلا بطلب من رئيس اللجنة وللمدة اللازمة لحفظ الأمن والنظام حسبما تقرر لجنة مركز الاقتراع ذلك.

٣- تقوم الشرطة بالمحافظة على أمن العملية الانتخابية وأمن المواطنين، وذلك دون الإخلال بنزاهة الانتخابات أو الإخلال بقانون الانتخابات أو بحقوق الناخبين.

٤- يحظر على أي شخص من غير أفراد الشرطة الذين يلبسون الزي الرسمي حمل أي سلاح ناري أو أي سلاح آخر، أو أداة يعاقب على حملها القانون، داخل مراكز الاقتراع أو على مداخلها.

٥- لا يجوز لأفراد الشرطة دخول مراكز الاقتراع في يوم الاقتراع، أو أثناء فرز الأصوات، إلا بغرض التصويت أو بناء على طلب رئيس لجنة مركز الاقتراع كما هو مبين في الفقرة (٢) أعلاه وفي حالة التصويت لا يجوز الدخول إلى مركز الاقتراع بالسلاح.

٦- يعمل أفراد الشرطة المكلفون بتوفير أمن الانتخابات بتنسيق كامل ومباشر مع لجنة الانتخابات و مكاتب الدوائر الانتخابية ولجان مراكز الاقتراع.

مادة (٨٢)
إقفال الاقتراع

١- عند حلول الوقت المحدد لانتهاء الاقتراع يقرر رئيس لجنة مركز الاقتراع إقفال الاقتراع ويسمح بعد ذلك بالاقتراع لأولئك الناخبين الموجودين أمام مركز الاقتراع فقط.

٢- بعد فراغ الناخبين الموجودين أمام مركز الاقتراع من الاقتراع، يقوم أعضاء مركز الاقتراع بالإدلاء بأصواتهم ويتم تسجيل أسمائهم في نهاية قائمة المقترعين ويضع

كل منهم توقيعه إزاء اسمه في تلك القائمة، على أن يتحقق رئيس مركز الاقتراع من أنهم لم يمارسوا هذا الحق في أي مركز اقتراع آخر.

٣- بعد الانتهاء من الاقتراع تبدأ لجنة الاقتراع بفرز أصوات المقترعين فوراً ودون أي تأخير وفي نفس مركز الاقتراع.

الباب الثامن

فرز الأصوات وتحديد النتائج الأولية

الفصل الأول

فرز الأصوات في مراكز الاقتراع

مادة (٨٣)

عمليات فرز الأصوات

١- يتم الفرز بحضور جميع أعضاء لجنة مركز الاقتراع ومن يرغب من أعضاء الدائرة الانتخابية ووكلاء المرشحين والمراقبين المحليين والدوليين ورجال الصحافة والإعلام، في حدود ما يسمح به اتساع المكان وبصورة لا تؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام أو تعيق عملية الفرز بأي صورة من الصور.

٢- تبدأ لجنة مركز الاقتراع بحصر عدد المقترعين حسب الأسماء التي تم شطبها في جدول الناخبين في ذلك المركز، وتسجيل عددهم في المحضر، وبعد ذلك فقط تقوم بفتح صناديق الاقتراع الثلاثة في وقت واحد وتصنيف أوراق الاقتراع الخاصة بالمجلس بعد ترتيبها في الصناديق وتغلقها، وتبدأ بفرز الأصوات الخاصة بالرئيس أولاً.

مادة (٨٤)
فرز الأصوات الخاصة بانتخاب الرئيس

١- تتم عملية الفرز عن طريق رئيس وأعضاء لجنة مركز الاقتراع وذلك وفقاً لما يلي:

أ) يقوم رئيس لجنة مركز الاقتراع بقراءة مضمون ورقة الاقتراع ويثني على قراءته عضو آخر من اللجنة.

ب) يقوم عضوا لجنة مركز الاقتراع الآخرين كلاً على انفراد بتدوين ما يتلى عليهما في المحضر الخاص بذلك.

٢- يحق للمرشحين أو وكلائهم وللمراقبين الدوليين الإطلاع على أية ورقة اقتراع بعد قراءتها إذا طلب أي منهم ذلك.

٣- بعد انتهاء عمليات الفرز يجب التأكد من مطابقة عدد أوراق الاقتراع بما في ذلك أوراق الاقتراع الباطلة والبيضاء مع عدد المقترعين الذين شطبت أسماؤهم من جدول الناخبين أثناء عمليات الاقتراع، وينظم محضر بواقع الحال، من أربع نسخ.

٤- في حالة عدم التطابق يعاد الفرز مرة أخرى بنفس الطريقة التي جرى فيها في المرة الأولى، فإذا أظهرت إعادة الفرز أن عدد أوراق الاقتراع أكثر من عدد المقترعين في ذلك المركز، أو اقل من عددهم بنسبة تزيد عن ٢٪ وبشكل من شأنه أن يؤثر في نتيجة الانتخابات النهائية، يعاد الاقتراع في مركز الاقتراع إذا قررت لجنة الانتخابات ذلك.

٥- تدون جميع اعتراضات المرشحين ووكلائهم أثناء عمليات الفرز وما تقرره اللجنة بشأنها في المحاضر الخاصة بذلك.

٦- يحق للمرشحين أو وكلائهم أو المراقبين الإطلاع على المحاضر بعد توقيعها من رئيس وأعضاء اللجنة حسب الأصول.

مادة (٨٥)
فرز الأصوات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس

١- بعد الانتهاء من فرز الأصوات الخاصة بانتخاب الرئيس، تباشر اللجنة فوراً بفرز الأصوات الخاصة بانتخاب القوائم وفور الانتهاء تباشر اللجنة أيضاً بفرز الأصوات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس بطريق الانتخاب الفردي.

٢- يجري فرز الأصوات الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٨٤) من هذا القانون.

مادة (٨٦)
أوراق الاقتراع الباطلة والبيضاء

١- تعتبر ورقة الاقتراع باطلة إذا:

أ) لم تكن من أوراق الاقتراع الرسمية المعدة من قبل لجنة الانتخابات.

ب) لم تكن مختومة بخاتم لجنة مركز الاقتراع.

ج) تم التأشير في ورقة الاقتراع الخاصة بانتخاب الرئيس على أكثر من مرشح واحد، وإذا تم التأشير على ورقة الاقتراع الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس فردياً على عدد من المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، أو إذا تم التأشير على ورقة الانتخاب الخاصة بالقوائم على أكثر من قائمة.

د) انطوت على تغيير في ترتيب أسماء المرشحين أو في أسمائهم.

هـ) كانت من غير أوراق الاقتراع الخاصة بالدائرة الانتخابية التي تم فيها الاقتراع.

و) تضمنت أي إشارات أو كتابة يستدل منها أنها دونت للدلالة على شخص المقترع.

٢- تعتبر ورقة الاقتراع بيضاء إذا لم تتضمن أي إشارة كانت لصالح أي من المرشحين.

مادة (٨٧)
إيداع المحاضر وأوراق الاقتراع

١- بعد الانتهاء من عمليات الفرز تقوم لجنة مركز الاقتراع بإعداد وتنظيم ثلاثة محاضر نهائية أحدهما يختص بانتخاب الرئيس، والثاني بانتخاب أعضاء المجلس فردياً، والثالث يختص بانتخاب القوائم.

٢- يجب إعداد كل محضر من المحاضر المذكورة على أربع نسخ.

٣- يتضمن كل محضر:

أ) اسم ورقم مركز الاقتراع.

ب) أسماء وكلاء المرشحين أو الممثلين المعتمدين الذين حضروا عملية الفرز.

ج) عدد الناخبين المسجلين في مركز الاقتراع.

د) عدد المقترعين وفقاً لجدول الناخبين في تلك الدائرة.

هـ) عدد أوراق الاقتراع التي وجدت في صناديق الاقتراع في تلك الدائرة)

و) عدد أوراق الاقتراع الباطلة وعدد أوراق الاقتراع البيضاء، وعدد الأوراق المستبدلة (الملغاة)، وعدد الأوراق غير المستعملة.

ز) تاريخ إجراء الفرز.

٤- بالإضافة لما ذكر في البند (٣) أعلاه:

أ) يتضمن المحضر الخاص بانتخاب الرئيس أسماء المرشحين للرئاسة وعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم، مكتوبة بالأرقام والحروف.

ب) يتضمن المحضر الخاص بانتخاب أعضاء المجلس أسماء المرشحين لعضوية المجلس فردياً وعدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم بالأرقام والحروف.

ج) يتضمن المحضر الخاص بانتخاب القوائم أسماء القوائم الانتخابية وعدد الأصوات التي حصلت عليها كلاً منها بالأرقام والحروف.

٣- يوقع كل محضر من المحاضر المذكورة كل من رئيس وأعضاء لجنة مركز الاقتراع ومن يرغب من المرشحين أو وكلائهم أو ممثليهم الحاضرين ويجب توقيع كل نسخ المحاضر.

٤- يتم إيداع نسخة عن كل من المحاضر الثلاثة المذكورة مرفقة بجميع أوراق الاقتراع الصحيحة والباطلة والبيضاء والمستبدلة وغير المستعملة، مع المحاضر الأخرى التي تم تنظيمها أثناء عمليات الاقتراع وفرز الأصوات مع الاعتراضات المقدمة أثناء هذه العمليات إلى مكتب الدائرة الانتخابية، التي تتأكد من حفظها بشكل دقيق.

٥- ترسل نسخة عن المحاضر الثلاثة المذكورة إلى لجنة الانتخابات وأخرى إلى المحكمة، وتنشر النسخة الأخيرة في مركز الاقتراع، على أن تكون جميع المحاضر مختومة رسمياً من قبل رئيس مركز الاقتراع.

مادة (٨٨)
نتائج الانتخابات الأولية في الدوائر الانتخابية

١- فور الانتهاء من جميع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، من هذا القانون يقوم رؤساء لجان مراكز الاقتراع شخصياً بتسليم جميع المحاضر مرفقة بتقرير عن الإجراءات التي قامت بها، والنتائج التي توصلت إليها إلى مكتب الدائرة الانتخابية.

٢- يحق للأشخاص التالية مراقبة عملية جمع وإعداد النتائج الأولية في الدائرة الانتخابية:

أ) أعضاء مكاتب الدائرة الانتخابية وموظفوها.

ب) المرشحون.

ج) ممثلو ووكلاء المرشحين المعتمدين.

د) المراقبون المحليون والدوليون، المعتمدون رسمياً.

هـ) الصحفيون المعتمدون.

٣- يقوم مكتب الدائرة الانتخابية بإرسال النتائج الانتخابية إلى لجنة الانتخابات التي تقوم بنشرها في الدوائر الانتخابية كنتائج أولية للانتخابات.

٤- فور استلام لجنة الانتخابات المحاضر الواردة إليها من مكاتب الدوائر الانتخابية تقوم بنشر النتائج الأولية للانتخابات في الدوائر الانتخابية.

مادة (٨٩)
نتائج الانتخابات الأولية العامة

١- بعد استلام لجنة الانتخابات جميع المحاضر والنتائج الأولية من مختلف الدوائر الانتخابية، يقوم مكتب الانتخابات المركزي، بإشراف من قبل لجنة الانتخابات، بجمع النتائج وإعداد نتائج الانتخابات الأولية العامة، لانتخابات الرئيس وانتخابات أعضاء المجلس.

٢- تقوم لجنة الانتخابات بنشر نتائج الانتخابات الأولية العامة في وسائل الإعلام خلال (٢٤) ساعة من إعدادها.

الفصل الثاني

فرز الأصوات في مكاتب الدوائر

مادة (٩٠)
فرز الأصوات في مكاتب الدوائر

١- بعد أن يتسلم مكتب الدائرة الانتخابية جميع المحاضر الانتخابية من جميع لجانٍ مراكز الاقتراع يقوم بفرز وعد الأصوات في دائرته، بحيث يكون الفرز علنياً ويتم تنفيذه في مقر مكتب الدائرة الانتخابية، وذلك في اليوم التالي مباشرة ليوم الاقتراع، ولا يسمح لغير الأشخاص المذكورين في الفقرة (٢) من المادة (٨٨)، بالإضافة إلى أفراد الشرطة إذا طلب منهم ذلك رئيس مكتب الدائرة الانتخابية، حضور عملية الفرز من قبل مكتب الدائرة.

٢- يشمل الفرز في مكتب الدائرة الانتخابية دراسة جميع المحاضر الانتخابية المرسلة إليها، ودراسة الاعتراضات والأوراق المعترض عليها ونتائج جميع الأصوات المدونة فيها.

٣- على مكتب الدائرة الانتخابية، إذا تبين له وقوع أي مخالفات في عملية الاقتراع في أي من مراكز الاقتراع، من شأنها أن تؤثر في نتائج الانتخابات وفي توزيع المقاعد بين المرشحين في تلك الدائرة الانتخابية، أن يبين ذلك في تقريره إلى لجنة الانتخابات موصياً بإعادة الانتخاب في تلك المراكز التي وقعت فيها المخالفات، ويؤجل الإعلان عن نتائج الانتخابات في هذه الدائرة إلى أن يصدر قرار لجنة الانتخابات النهائي بهذا الشأن.

٤- يستمع مكتب الدائرة الانتخابية إلى المرشحين أو ممثليهم ووكلائهم الذين تقدموا بالاعتراض ويتخذ المكتب قراره بشأن كل اعتراض، ومن ثم يقوم بنشر النتائج الانتخابية في دائرته.

٥- يحق للمرشحين أو ممثليهم أو وكلائهم أن يطلبوا من لجنة الانتخابات إعادة النظر في القرارات التي أصدرها مكتب الدائرة الانتخابية بشأن الاعتراضات المقدمة إليه.

مادة (٩١)
إرسال المحاضر إلى لجنة الانتخابات

فور الانتهاء من جميع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٩٠) من هذا القانون، يقوم رئيس مكتب الدائرة الانتخابية شخصياً بتسليم جميع المحاضر والأوراق والمواد المتعلقة بدائرته، مرفقة بتقرير عن الإجراءات التي قام بها المكتب والنتائج التي توصل إليها إلى لجنة الانتخابات.

الفصل الثالث

فرز الأصوات في لجنة الانتخابات

مادة (٩٢)
الفرز النهائي للأصوات

١- بعد أن تستلم لجنة الانتخابات جميع المحاضر والأوراق والمواد المرفقة بها، والتقارير المنظمة من قبل مكاتب الدوائر الانتخابية، تقوم بالتأكد من صحة الفرز في مراكز الاقتراع والدوائر الانتخابية وإعلان نتائج الفرز النهائي للأصوات.

٢- يجرى ذلك بشكل علني، وفي موعد أقصاه خمسة أيام من يوم الاقتراع، ويتم في مقر لجنة الانتخابات، ولا يسمح لغير الأشخاص المذكورين في الفقرة (٢) من المادة (٨٨) من هذا القانون حضور تلك العملية.

٣- على لجنة الانتخابات دراسة جميع تقارير مكاتب الدوائر الانتخابية، والقرارات الصادرة عنها في الاعتراضات المقدمة من المرشحين أو وكلائهم أو ممثليهم وأن تستمع إلى ما يرغبون في إبدائه من أقوال.

٤- على لجنة الانتخابات، إذا تبين لها وقوع مخالفات في عمليات الاقتراع في أي من مراكز الاقتراع، من شأنها أن تؤثر في نتائج الانتخابات، سواء لمنصب الرئيس أو لعضوية المجلس، أو في توزيع المقاعد بين المرشحين في أي دائرة انتخابية، أن تقرر إعادة الانتخاب في تلك المراكز التي وقعت فيها المخالفات في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ الانتهاء من عملية الفرز النهائي. وفي هذه الحالة تقتصر إعادة الانتخابات في المركز أو المراكز التي وقع فيها الخلل وينحصر الحق في المشاركة على الناخبين المسجلين في المركز أو المراكز المذكورة كما وينحصر حق الترشيح في الأسماء التي تضمنتها القائمة النهائية للمرشحين.

٥- فور إتمام لجنة الانتخابات للإجراءات المذكورة أعلاه تقوم اللجنة بإعلان نتائج الانتخابات النهائية.

٦- يتضمن إعلان النتائج الانتخابية النهائية ما يلي:

أ) عدد الناخبين الكلي المسجلين في جداول الناخبين النهائية.

ب) عدد الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع وأدلوا بأصواتهم حسب سجل الناخبين.

ج) عدد أوراق الاقتراع التي وجدت في صناديق الاقتراع.

د) عدد الأوراق الصالحة الخاصة بانتخاب الرئيس، وتلك الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس، والقوائم.

هـ) عدد الأوراق الباطلة الخاصة بانتخاب الرئيس، وتلك الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس، والقوائم.

و) عدد الأوراق البيضاء الخاصة بانتخاب الرئيس، وتلك الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس، والقوائم.

ز) أسماء المرشحين لمنصب الرئيس وعدد الأصوات الحائز عليها كل منهم، مرتبة بتسلسل تنازلي.

ح) أسماء المرشحين لعضوية المجلس وعدد الأصوات الحائز عليها كل منهم مرتبة بتسلسل تنازلي.

ط) القوائم الانتخابية المرشحة لعضوية المجلس وعدد الأصوات الحائزة عليها كل قائمة، مرتبة بتسلسل تنازلي.

ي) تاريخ ووقت إجراء الفرز النهائي.

ك) توقيع رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات.

مادة (٩٣)
الطعن في قرارات لجنة الانتخابات

١- يحق للقوائم الانتخابية وللمرشحين ولوكلائهم أو ممثليهم الطعن في القرارات الصادرة عن لجنة الانتخابات خلال يومين من تاريخ نشر نتائج الانتخابات النهائية.

٢- على المحكمة أن تفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه وأن تبلغ لجنة الانتخابات بالقرارات التي تصدرها للعمل بمقتضاها.

الباب التاسع

إعلان النتائج النهائية

مادة (٩٤)
الفائز بمنصب الرئيس

١- يفوز بمنصب الرئيس المرشح الحائز على أكثرية عدد الأصوات الصحيحة للمقترعين.

٢- تصدر لجنة الانتخابات شهادة رسمية للمرشح الفائز بمنصب الرئيس.

٣- يتولى الفائز بمنصب الرئيس رئاسة السلطة الوطنية بعد شهر من إعلان لجنة الانتخابات للنتائج النهائية ويقوم بممارسة صلاحياته بعد أداء القسم وفقاً لأحكام القانون الأساسي.

مادة (٩٥)
الفائز بعضوية المجلس

١- يفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الذين حصلوا على أكثر من غيرهم من أصوات الناخبين في تلك الدائرة.

٢- في الدوائر المخصص فيها مقاعد للمسيحيين يشغل هذه المقاعد من يحصل على أعلى الأصوات من المرشحين المسيحيين.

٣- إذا تساوت أصوات مرشحين أو أكثر من المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات لدائرة انتخابية ذات مقعد واحد أو إذا تساوت أصوات مرشحين أو أكثر من المرشحين الذين تنافسوا على المقعد الأخير في دائرة انتخابية متعددة المقاعد، يتم إجراء انتخابات بين مرشحين أو أكثر خلال عشرة أيام وينطبق ذلك على المقعد أو المقاعد المخصصة للمرشحين المسيحيين.

٤- تصدر لجنة الانتخابات شهادات رسمية للمرشحين الفائزين.

مادة (٩٦)
إعلان النتائج النهائية

تنشر نتائج الانتخابات النهائية في الجريدة الرسمية والصحف المحلية اليومية. ويكون بإمكان الجمهور الحصول على جداول بالنتائج النهائية التفصيلية للدوائر ولانتخابات القوائم خلال أسبوعين من يوم الانتخابات.

الباب العاشر

الانتخابات الفرعية لمنصب الرئيس وعضوية المجلس

الفصل الأول

الانتخابات الفرعية لمنصب الرئيس

مادة (٩٧)
شغور منصب الرئيس

١- يعتبر منصب الرئيس شاغراً في أي من الحالات الآتية:

أ) الوفاة.

ب) الاستقالة المقدمة إلى المجلس التشريعي وتعتبر سارية المفعول بعد أسبوعين من تاريخ تقديمها إلى رئيس المجلس.

ج) فقدان الأهلية القانونية وذلك بناء على قرار من المحكمة الدستورية العليا وموافقة المجلس التشريعي بأغلبية ثلثي أعضائه.

٢- إذا شغر منصب الرئيس في أي من الحالات المذكورة في الفقرة (١) أعلاه يتولى رئيس المجلس مهام رئاسة السلطة الوطنية مؤقتاً لمدة أقصاها تسعين يوماً على أن تجري خلال ستين يوماً من شغور منصب الرئيس انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقا لأحكام هذا القانون، وتنتهي ولاية الرئيس المؤقت

بعد إعلان النتائج النهائية لانتخاب الرئيس الجديد، وفور أداء الرئيس المنتخب اليمين القانونية وفقاً لأحكام القانون الأساسي.

٣- إذا رغب رئيس المجلس ترشيح نفسه لانتخابات منصب الرئيس توجب عليه عقد جلسة فور شغور منصب الرئيس وتقديم استقالته من رئاسة المجلس لانتخاب رئيس جديد للمجلس يقوم أيضاً بمهام الرئاسة مؤقتاً.

٤- مع مراعاة أحكام المادة الانتقالية (١١١) من هذا القانون:

أ) إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية أكثر من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي ما تبقى من مدة الولاية المحددة قانوناً.

ب) إذا كانت الفترة المتبقية من فترة رئاسة السلطة الوطنية اقل من عام، تعتبر فترة الرئاسة للرئيس الجديد هي عن الفترة المتبقية من الولاية السابقة، ولفترة رئاسية جديدة لمدة أربع سنوات. على أن تجري انتخابات عامة للمجلس التشريعي في موعدها لتواكب فترة الرئاسة الجديدة، وتكون لنفس الفترة.

مادة (٩٨)
الدعوة لإجراء انتخابات لمنصب الرئيس

١- تجري الدعوة لإجراء انتخابات فرعية لمنصب الرئيس بمرسوم رئاسي يصدره الرئيس المؤقت (رئيس المجلس).

٢- تجرى الانتخابات الفرعية لمنصب الرئيس خلال ستين يوماً من تاريخ شغور منصبه، وفقاً لأحكام هذا القانون لانتخاب الرئيس.

٣- تعتمد جداول الناخبين النهائية التي تم إعدادها بموجب أحكام هذا القانون لغايات إجراء الانتخابات الفرعية ويشترط في ذلك أن يتم تحديثها بالنسبة لحالات الوفاة وبلوغ السن القانونية لأهلية الانتخاب والترشيح وتغيير محل الإقامة.

الفصل الثاني

الانتخابات الفرعية لعضوية المجلس

مادة (٩٩)
شغور عضوية المجلس

١- يصدر المجلس قراراً بشغور مقعد عضو المجلس في أي من الحالات التالية :

أ) الوفاة .

ب) فقدان الأهلية القانونية بحكم قضائي نهائي وبمصادقة أغلبية ثلثي عدد أعضاء المجلس .

٢- تقدم استقالة العضو إلى رئيس المجلس وتعتبر نافذة بعد أسبوعين على تاريخ تقديمها .

٣- إذا كانت الفترة المتبقية لولاية المقعد الشاغر في الدائرة الانتخابية تزيد على سنة تجرى انتخابات فرعية في الدائرة الانتخابية التي انتخب فيها العضو الذي شغر مقعده وفقاً للأحكام المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء المجلس، أما إذا كانت اقل من سنة فيبقى المقعد شاغراً حتى نهاية الفترة وانتخاب مجلس جديد .

٤- إذا شغر مقعد عضو المجلس من القوائم الانتخابية قبل أكثر من ثلاثة اشهر من انتهاء مدة ولاية المجلس يشغل المقعد الشاغر المرشح التالي من قائمة مرشحي تلك القائمة .

مادة (١٠٠)
مصادر تمويل الحملة الانتخابية

١- يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر .

٢- على كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك فيها، أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية .

مادة (١٠١)
حدود الصرف على الحملة الانتخابية

يحظر على أي قائمة انتخابية أو أي مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلا في حدود المبالغ التالية :

١- مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و/ أو القائمة الانتخابية .

٢- ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية .

الباب الحادي عشر

الجرائم الانتخابية والعقوبات

مادة (١٠٢)

١- يعتبر قد ارتكب جرماً كل من قام بأي فعل من الأفعال التالية :

أ) انتحل شخصية أو اسم الغير بقصد الاقتراع في الانتخاب .

ب) استعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة .

ج) احتفظ ببطاقة الغير بدون حق أو استولى عليها أو أخفاها أو أتلفها .

د) ادعى الأمية أو العجز عن الكتابة وهو ليس كذلك ومن استغل ذلك .

هـ) حمل سلاحاً نارياً أو أي أداة أخرى وشكل بحمله خطراً على الأمن والسلامة العامة في أي مركز من مراكز الاقتراع والفرز يوم الانتخاب .

و) أثر على حرية الناخبين في ممارسة حقهم أو إعاقة العمليات الانتخابية بأي صورة من الصور .

ز) عبث بأي صندوق من صناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو الأوراق المعدة للاقتراع أو سرق أي من هذه الجداول أو الأوراق أو أتلفها أو لم يضعها في الصندوق أو القيام بأي عمل بقصد المس بسلامة الإجراءات الانتخابية وسريتها وفي هذه الحالة يعاقب بالحد الأعلى للعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

ح) حمل أي ناخب بأي صورة من الصور على الإفصاح عن أسم أو أسماء المرشحين الذي أو الذين اقترع لصالحهم أو الكشف عن محتويات ورقة الاقتراع التي اقترع بموجبها .

ط) حرض شخصاً آخر أو ساعده أو مكنه من الاقتراع وهو يعلم أنه غير مؤهل لذلك قانوناً .

ي) ارتكب أي عمل من الأعمال المحظورة والمنصوص عليها في المواد (٦٣ ، ٦٤) من هذا القانون .

٢- كل من ارتكب أياً من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه يعاقب بعد إدانته بإحدى العقوبتين التاليتين أو بكلتيهما معاً :

أ) الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

ب) غرامة لا تزيد عن ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .

مادة (١٠٣)
الرشوة

١- يعتبر قد ارتكب جرما كل من قام بأي من الأفعال التالية :

أ) أعطى ناخباً مباشرة أو بصورة غير مباشرة أو اقرضه أو عرض عليه أو تعهد بأن يعطيه نقوداً أو منفعة أو أي مقابل آخر من أجل حمله على الاقتراع على وجه خاص أو الامتناع عن الاقتراع .

ب) قبل أو طلب مباشرة أو بصورة غير مباشرة نقوداً أو قرضاً أو منفعة أو أي مقابل آخر سواء لنفسه أو لغيره بقصد أن يقترع على وجه خاص أو يمتنع عن الاقتراع أو ليؤثر في غيره للاقتراع أو الامتناع عن الاقتراع .

٢- يعاقب كل من ارتكب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه بعد إدانته ومصادرة مواد الرشوة والحكم عليه بإحدى العقوبتين التاليتين أو كلتيهما معاً :

أ) الحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات .

ب) غرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .

٣- للمحكمة أن تقضي باستبعاد اسمه من قوائم المرشحين .

مادة (١٠٤)
المواد الانتخابية

١- يعتبر قد ارتكب جرما كل من قام بأي فعل من الأفعال التالية :

أ) نقل أو أتلف أو أخفى أو ساعد في نقل أو إتلاف أو إخفاء أي من المواد الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون دون أن يكون مكلفاً بذلك من قبل لجنة الانتخابات أو خلافاً لما هو منصوص عليه في هذا القانون .

ب) طبع أو صنع أو جهّز أي مواد انتخابية رسمية منصوص عليها في هذا القانون دون إذن خطي من لجنة الانتخابات .

٢- يعاقب كل من ارتكب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه بعد إدانته بإحدى العقوبتين التاليتين أو كلتيهما معاً :

أ) الحبس لمدة لا تزيد عن سنة .

ب) غرامة لا تزيد عن ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً .

مادة (١٠٥)

يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين معاً كل من خالف أحكام المادتين (١٠٠ ، ١٠١) من هذا القانون ، وللمحكمة استبعاد أسمه من قائمة المرشحين ومصادرة تلك الأموال .

مادة (١٠٦)
أوراق الاقتراع والمحاضر الانتخابية

١- يعتبر قد ارتكب جرما كل من قام بأي فعل من الأفعال التالية :

أ) زوّر أو أورد بيانات كاذبة في المحاضر الانتخابية وقوائم المقترعين التي أوجب هذا القانون تنظيمها .

ب) أدخل أو سمح بإدخال أوراق اقتراع في أي صندوق انتخاب لأشخاص لم يقترعوا على الإطلاق أو لأشخاص وهميين .

ج) أورد أي بيان كاذب وهو عالم بذلك في طلب الترشيح أو إعلانه أو تاريخ تقديمه أو تاريخ تسجيله .

د) أخفى أو اتلف أو شوه أي لائحة اعتراض أو طعن مقدمة من أي قائمة انتخابية أو مرشح بموجب أحكام هذا القانون.

هـ) أخفى أو اتلف أو شوه أي طلب ترشيح تقدمت به أي قائمة أو مرشح.

٢- كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه يعاقب بعد إدانته بإحدى العقوبتين التاليتين أو كلتيهما معاً:

أ) الحبس لمدة لا تزيد عن سنة.

ب) غرامة لا تزيد عن ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.

مادة (١٠٧)
الجرائم الأخرى

كل فعل أو ترك أو امتناع عن فعل، أو تقصير أو إهمال عن القيام بأي واجب يفرضه هذا القانون، ولم تفرض له عقوبة خاصة، يعتبر جرماً معاقباً عليه بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا هاتين العقوبتين.

مادة (١٠٨)
أعضاء اللجان الانتخابية وموظفوها

إذا كان مرتكب أي من الأفعال الجرمية المنصوص عليها في هذا الباب هو أحد رؤساء أو أعضاء اللجان الانتخابية أو أي موظف من موظفي الجهاز الإداري التابع لهذه اللجان، أو أي شخص آخر أوكل إليه القيام بأي مهمة رسمية بموجب هذا القانون، يعاقب بعد إدانته بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا هاتين العقوبتين.

مادة (١٠٩)
التوزيع النسبي للمقاعد فيما بين القوائم

توزع المقاعد في نظام الانتخاب بالقوائم وفقاً لعدد الأصوات التي تفوز بها كل قائمة، ويجرى التوزيع طبقاً لطريقة سانت لوجى حسب الأسلوب التالي:

١- يقسم عدد الأصوات الذي حصلت عليه كل قائمة على ١، ٣، ٥، ٧، ٩، ١١، وهكذا حسبما تدعو الضرورة من أجل تخصيص المقاعد.

٢- الأرقام الناتجة عن عمليات القسمة هذه هي "نواتج القسمة"، والرقم الأكبر لنواتج القسمة بالنسبة لقائمة واحدة هو عدد المرشحين في هذه القائمة.

٣- ترتب أرقام نواتج القسمة ترتيباً تنازلياً.

٤- توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد.

الباب الثاني عشر

أحكام ختامية وانتقالية

مادة (١١٠)
افتتاح الدورة العادية للمجلس

يفتتح رئيس السلطة الوطنية الدورة العادية الأولى للمجلس ويلقي بيانه الافتتاحي.

مادة (١١١)
الانتخابات الرئاسية القادمة

تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي يُنتخب بعد نفاذ أحكام هذا القانون المعدل ووفقاً له.

مادة (١١٢)

الانتخابات في القدس

١- يتم إعداد جداول الناخبين الفلسطينيين في القدس وفق أحكام هذا القانون، وللجنة الانتخابات الحق في أتباع أي وسائل أخرى تراها مناسبة لضمان تمكين الناخبين في القدس من ممارسة حقهم في الاقتراع.

٢- يجب أن يكون لكل مرشح يرشح نفسه عن دائرة القدس عنوان إقامة محدد ضمن دائرة القدس.

٣- يجرى الاقتراع في القدس وفق أحكام هذا القانون ووفق الأنظمة والتعليمات والإجراءات التي تضعها لجنة الانتخابات.

٤- مع مراعاة ما ذكر أعلاه، تطبق أحكام هذا القانون على الانتخابات التي تجرى في القدس كما تطبق على أي دائرة انتخابية أخرى.

مادة (١١٣)
مراقبة وتغطية الانتخابات

١- تجري العمليات الانتخابية بجميع مراحلها المنصوص عليها في هذا القانون بشفافية وعلانية بما يضمن تمكين المراقبين من مراقبة هذه العمليات في جميع مراحلها، لتمكين مندوبي الصحافة والإعلام من تغطية هذه الانتخابات.

٢- يتم اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ومندوبي الصحافة والإعلام المحليين والدوليين من قبل لجنة الانتخابات، وتصدر هذه اللجنة بطاقة اعتماد لمن يطلبها منهم.

٣- على جميع الهيئات والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ أحكام هذا القانون، وعلى أفراد الشرطة تقديم جميع التسهيلات لكل من يحمل بطاقة اعتماد وفق ما ذكر في الفقرة (٢) أعلاه.

مادة (١١٤)
التبليغ

يعتبر أي إعلام أو قرار أو أمر أو مستند يقضي هذا القانون بتبليغه لأي شخص، بأنه قد تم تبليغه حسب الأصول وبوجه قانوني إذا:

١- تم تسليمه لذلك الشخص باليد.

٢- أو بعد مرور ٤٨ ساعة على تاريخ إيداعه بالبريد المسجل إلى عنوانه المعروف.

مادة (١١٥)
إصدار الأنظمة

١- تضع لجنة الانتخابات الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢- تصدر الأنظمة المذكورة بقرار من مجلس الوزراء وتعتبر نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

مادة (١١٦)
إلغاء القوانين السابقة

١- يلغى قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠م والقوانين المعدلة له والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

٢- يلغى قرار الحاكم الإداري العام رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٠م.

٣- يلغى أي حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (١١٧)
تنفيذ وموعد سريان هذا القانون

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد فور نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٥ ميلادي
الموافق: ٨/ رجب/ ١٤٢٦هجري

محمود عباس
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم ٢ :

جدول مقارن لقانون الانتخابات الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥ بقانون الانتخابات لسنة ١٩٩٥

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
مدة الرئاسة	٢/ ٢	مدة ولاية الرئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين.	١/ ٣	تجري بموجب أحكام هذا القانون انتخابات عامة حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية، وأعضاء المجلس الفلسطيني لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية.
مدة ولاية المجلس	٤/ ٢	تكون مدة ولاية المجلس أربع سنوات من تاريخ انتخابه وتجرى الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية.	١/ ٣	تجري بموجب أحكام هذا القانون انتخابات عامة حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية، وأعضاء المجلس الفلسطيني لتولي مسؤولية الحكم في المرحلة الانتقالية.
عدد أعضاء المجلس	٣/ ٢	يتألف المجلس من (١٣٢) عضواً.	١٣	يتألف المجلس من ٨٣ عضوا، وتم تعديلها في القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥ الى ٨٨ عضوا
النظام الانتخابي	٣	١- يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪ - ٥٠٪) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر) و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة. ٢- عدد نواب المجلس (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين نائباً موزعة على الوجه التالي: - أ) ٦٦ ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتم تحديدها بمرسوم رئاسي. ب) (٦٦ ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.	١/ ٨٨ ١/ ٨٩	يفوز بمركز الرئيس المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات. يفوز بالمقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية المرشحون الذين حصلوا على أكثر من غيرهم من أصوات الناخبين في تلك الدوائر مع مراعاة أحكام الفقرة (٢) أعلاه.

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تمثيل المرأة	٤	يجب أن تتضمن كل من القوائم الانتخابية حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن : ١ . امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة . ٢ . امرأة ثانية من بين الأسماء الأربعة التي تلي ذلك . ٣ . امرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك .		
الكوتا الطائفية	٣/ ٢	عدد نواب المجلس (١٣٢) مئة واثنان وثلاثون نائباً موزعة على الوجه التالي : – أ) ٦٦ ستة وستون نائباً يتم انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتم تحديدها بمرسوم رئاسي .	٢/٥	يحدد النظام الذي يصدر بموجب أحكام هذا القانون عدد مقاعد المجلس في كل دائرة انتخابية بصورة تتناسب مع عدد السكان فيها، وربما يضمن على الاقل مقعدا واحدا لكل دائرة، كما يحدد النظام المذكور الدوائر الانتخابية التي يتوجب تخصيص مقاعد للمسيحيين فيها، وعدد هذه المقاعد، إضافة الى مقعد لابناء شعبنا من الطائفة السامرية في دائرة نابلس .
نسبة الحسم	١/ ٥	يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على ٢٪ أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة ما حصلت عليه من الأصوات .		
ترتيب المرشحين في القوائم	٣/ ٥	تعتبر قائمة مرشحي القائمة مغلقة من حيث ترتيب الأسماء، وتوزع المقاعد التي تفوز بها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة الأول فالذي يليه وهكذا .		

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
من يصدر نظام تحديد الدوائر	٣/٦	تضع لجنة الانتخابات بالتشاور مع مجلس التنظيم الأعلى نظاماً يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويتم اصداره من قبل مجلس الوزراء.	٢/٥	يحدد النظام الذي يصدر بموجب أحكام هذا القانون عدد مقاعد المجلس في كل دائرة انتخابية، بصورة تتناسب مع عدد السكان فيها. وبما يضمن على الأقل مقعدا واحدا لكل دائرة، كما يحدد النظام المذكور الدوائر الانتخابية التي يتوجب تخصيص مقاعد للمسيحيين فيها، وعدد هذه المقاعد، إضافة إلى مقعد للطائفة السامرية في دائرة نابلس.
تولي الوظائف العامة	١١	١- لا يجوز لفئات الموظفين التالية ترشيح أنفسهم لمنصب الرئيس أو عضوية المجلس إلا إذا قدموا استقالاتهم من وظائفهم قبل الموعد المحدد للإعلان عن قوائم الترشيح النهائية، وتعتبر استقالاتهم مقبولة وسارية المفعول اعتباراً من ذلك التاريخ، دون الإجحاف بحق أي منهم في أن يتقدم بطلب توظيف لدى وجود أي شاغر في دوائر السلطة الوطنية أو الهيئات أو المؤسسات التي استقالوا منها، وان تخضع إعادة توظيفهم لشروط المسابقة والاختيار أسوة بغيرهم من المتقدمين للوظيفة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية وقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية أو أنظمة التوظيف في الهيئات والمؤسسات العامة: أ) الوزراء. ب) موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية المدنيين والأمنيين و/ أو الذين يتقاضون راتباً أو مخصصاً شهرياً من خزينة السلطة، أو الصناديق العامة التابعة لها، أو الخاضعة لأشرافها. ج) موظفو المؤسسات العامة والهيئات الدولية ومجالس الهيئات المحلية. د) مدراء ورؤساء وموظفو المنظمات الأهلية. ٢- لا يجوز لرؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية، وأعضاء ورؤساء المجالس المنتخبين في المؤسسات والهيئات الأخرى ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا من مناصبهم، ولا يجوز لأي منهم العودة إلى منصبه إلا إذا أعيد انتخابه بعد انتهاء الفترة التي كان قد استقال خلالها، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب الخاص بتلك المجالس أو الهيئات.	١/١٤	مع مراعاة أحكام هذا القانون، لا يجوز قبول ترشح لعضوية المجلس من الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية أو موظفي الحكومة أو "الإدارات العامة" ورؤساء وأعضاء مجالس البلديات أو موظفي المؤسسات الدولية العاملة في المنطقة ما لم يستقيلوا قبل عشرة أيام من الموعد المحدد للإعلان عن قوائم الترشيح النهائية، وتعتبر استقالتهم مقبولة حكماً.

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
منع العودة الى الوظائف العامة	١١/ ٥	لا يجوز للقضاة وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية والشرطة والمحافظين ومن في حكمهم الذين لم يفوزوا بالانتخابات العودة إلى أعمالهم .	١٤/ ٣	لا يجوز لرجال القضاء أو الضباط أو ضباط الصف وأفراد الأمن الوطني الذين لم يحالفهم الحظ في الانتخاب العودة الى أعمالهم .
التزكية للترشح لمنصب الرئيس	١٤/ ٢	على كل مرشح لمنصب الرئيس أن يتقدم مع طلب ترشيحه بقائمة تحتوي على تأييد خطي من خمسة آلاف ناخب على الأقل .	٩/ ٢/ ج	على كل مرشح مستقل لمنصب الرئيس أن يتقدم مع طلب ترشيحه بقائمة تحتوي على تأييد خطي من خمسة آلاف ناخب على الأقل .
سن الترشح لمنصب الرئيس	١٢/ ٢	أن يكون قد أتم الأربعين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع .	٩/ ١/ ب	أن يكون قد أتم الخامسة والثلاثين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع .
سن الترشح لعضوية المجلس	١٥/ ٢	أن يكون قد أتم الثامنة والعشرين من العمر أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع	١٢/ ١	لكل شخص فلسطيني، ذكرا أو انثى، أتم الثلاثين من عمره أو أكثر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع
التزكية للترشح في القوائم الحزبية	١٦/ ٢	في حالة الترشيح في انتخابات (القوائم) : - أ) تقدم القائمة طلب الترشيح إلى لجنة الانتخابات على أن يكون الطلب مصحوباً بقائمة مغلقة تتضمن أسماء المرشحين مرفقة بإقرارات منهم بقبول ترشيحهم . ب) ترفق كل قائمة بطلب الترشيح كشفا بأسماء وتواقيع ثلاثة آلاف ممن لهم حق الانتخاب . ويستثنى من ذلك القوائم والأحزاب المعتمدة حسب الأصول . ج) يجب أن لا يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية عن عدد المقاعد المخصصة لانتخابات التمثيل النسبي، وأن لا يقل عن سبعة مرشحين . د) لا يجوز أن يزيد عدد مرشحي القائمة الانتخابية في أي من الدوائر عن عدد المقاعد المخصص لتلك الدائرة .	١٢/ ٣/ ب	يجوز أن تقدم طلبات الترشح لعضوية المجلس الى لجان الدوائر الانتخابية : من الهيئات الحزبية المسجلة لدى لجنة الانتخابات المركزية .

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
مدة ولاية لجنة الانتخابات المركزية	١٩/ ٢	تتألف لجنة الانتخابات من تسعة أعضاء، يتم اختيارهم من بين القضاة الفلسطينيين، وكبار الأكاديميين والمحامين ذوي الخبرة، وتكون ولاية أعضاء اللجنة أربع سنوات من تاريخ تشكيلها.	٢٣/ ٢	بعد اتمام جميع عمليات الانتخاب تحل اللجنة تلقائيا وتزول جميع أموالها إلى لجنة الانتخابات الفلسطينية الدائمة التي يعينها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.
طريقة تعيين لجنة الانتخابات المركزية	١٩/ ٣	يتم تعيين أعضاء لجنة الانتخابات بمرسوم رئاسي.	٢٢/ ٣	يتم تعيين أعضاء لجنة الانتخابات المركزية من قبل رئيس السلطة الوطنية، في المرسوم الداعي للانتخابات، وذلك بعد استشارة باقي أعضاء السلطة الوطنية، والأحزاب والفعاليات السياسية الفلسطينية المختلفة.
الشروط الواجب توافرها في أعضاء لجنة الانتخابات	٢٠	يشترط فيمن يختار رئيساً أو عضواً في لجنة الانتخابات: ١- أن يكون فلسطينياً. ٢- ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة. ٣- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى أو ما يعادلها. ٤- أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة. ٥- أن يكون مستقيم الخلق والسلوك وحسن السمعة. ٦- ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في أي من جرائم الانتخابات أو في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة. ٧- أن لا يكون موظفاً أو عضواً في إدارة أي جمعية خيرية أو هيئة أهلية. ٨- ألا يرشح نفسه في أي انتخابات عامة أو يشترك في الدعاية الانتخابية للمرشحين مدة عضويته في اللجنة. ٩- ألا يفشي أي معلومات أو أسرار تتعلق بالعملية الانتخابية.		

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
تسجيل القوائم الانتخابية	١/٥٤	يتم تسجيل القوائم الانتخابية التي ترغب في الاشتراك في الانتخابات، لدى لجنة الانتخابات.	٤٨	١. على كل هيئة حزبية ترغب في الاشتراك في الانتخابات أن تكون قد سجلت في وزارة الداخلية. ٢. يحق للهيئات الحزبية التي سجلت نفسها في وزارة الداخلية أن تسمي مرشحيها لدى لجنة الانتخابات المركزية والاشتراك في الانتخابات . . . الخ.
الأغلبية المطلوبة لانتخاب الرئيس	٩٤	يفوز بمنصب الرئيس المرشح الحائز على أكثرية عدد الأصوات الصحيحة للمقترعين.	٨٨	يفوز بمركز الرئيس المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات.
مصادر التمويل	١/١٠٠	يحظر على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني.	١/٩٤ ٣/٩٣	يحظر على أي حزب أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية من أي مصدر خارجي أو أجنبي. لا يجوز للسلطة الوطنية الفلسطينية تمويل أو مساعدة أي مرشح في حملته الانتخابية.
حدود الصرف على الحملة الانتخابية	١٠١	يحظر على أي قائمة انتخابية أو أي مرشح للانتخابات الصرف على حملته الانتخابية إلا في حدود المبالغ التالية: ١. مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس و / أو القائمة الانتخابية. ٢. ستون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.		

قانون الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٥			قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة١٩٩٥	
الموضوع	رقم المادة	نص المادة	رقم المادة	نص المادة
توزيع المقاعد في نظام انتخاب القوائم	١٠٩	توزع المقاعد في نظام الانتخاب بالقوائم وفقاً لعدد الأصوات التي تفوز بها كل قائمة، ويجرى التوزيع طبقاً لطريقة سانت لوجي حسب الأسلوب التالي: ١- يقسم عدد الأصوات الذي حصلت عليه كل قائمة على ١، ٣، ٥، ٧، ٩، ١١، وهكذا حسبما تدعو الضرورة من أجل تخصيص المقاعد. ٢- الأرقام الناتجة عن عمليات القسمة هذه هي "نواتج القسمة"، والرقم الأكبر لنواتج القسمة بالنسبة لقائمة واحدة هو عدد المرشحين في هذه القائمة. ٣- ترتب أرقام نواتج القسمة ترتيباً تنازلياً. ٤- توزع المقاعد حسب الترتيب بداية من أعلى رقم إلى أن ينتهي توزيع كل المقاعد.		

ملحق رقم ٣ : نتائج الانتخابات الرئاسية

(٣-١) النتائج الرسمية الخام للانتخابات الرئاسية

جدول رقم (٣-١-١) : أعداد ونسب أصحاب حق الاقتراع والمقترعين في السجل المدني والسجل الانتخابي

المحافظة	عدد أصحاب حق الاقتراع*			عدد المقترعين*				
	مجموع	سجل انتخابي	سجل مدني	مجموع	سجل انتخابي	نسبة المشاركة في السجل الانتخابي	سجل مدني	نسبة المشاركة في السجل المدني
الخليل	٢٤٩,٦٦٦	١٥٩,٧٠٧	٨٩,٩٥٩	٩٨٧٧٩	٩٢,٠١٧	٠,٥٨	٦,٧٦٢	٠,٠٨
القدس	٥٩,٢٩٩	٢٨,٣٨٧	٣٠,٩١٢	٢٨٠٥٩	١٧,١٧٥	٠,٦١	١٠,٨٨٤	٠,٣٥
أريحا	٢٤,٧٨٨	١٤,٦٠٢	١٠,١٨٦	١١٦١٥	١٠,٣٩٠	٠,٧١	١,٢٢٥	٠,١٢
بيت لحم	٩٣,٥١٧	٦٠,٤٨٢	٣٣,٠٣٥	٤٨١٥٣	٤٤,٨٢٥	٠,٧٤	٣,٣٢٨	٠,١
جنين	١٤٥,٤٤٧	٨٧,٤٧٣	٥٧,٩٧٤	٦٦٩١٨	٦١,٨٠٩	٠,٧١	٥,١٠٩	٠,٠٩
خانيونس	١٢٥,١٢٤	٧٨,٥٠٤	٤٦,٦٢٠	٦٠٨٤٨	٥٥,٢٤٠	٠,٧	٥,٦٠٨	٠,١٢
دير البلح	٩٢,٥٦٣	٦٢,٠٣٩	٣٠,٥٢٤	٤٣٥٦٧	٣٩,٧٤٨	٠,٦٤	٣,٨١٩	٠,١٣
رام الله والبيرة	١٥١,٢٠٤	٨٨,٩٦٥	٦٢,٢٣٩	٧٠٤٥٦	٦٢,٥٧٦	٠,٧	٧,٨٨٠	٠,١٣
رفح	٧٩,١٨٦	٥١,٩١٠	٢٧,٢٧٦	٣٥٠٠٢	٣٢,٧٩٦	٠,٦٣	٢,٢٠٦	٠,٠٨
سلفيت	٣٢,٦٥٨	٢٣,١٥٩	٩,٤٩٩	١٩٠٠٢	١٨,١٥٤	٠,٧٨	٨٤٨	٠,٠٩
شمال القطاع	١٠٢,٥٣٩	٧٣,٨٣٥	٢٨,٧٠٤	٥٤٠٥٦	٤٨,٩٨٨	٠,٦٦	٥,٠٦٨	٠,١٨
طوباس	٢٦,١٨٨	١٨,٩٢٢	٧,٢٦٦	١٥٢٩٥	١٤,٢٧٨	٠,٧٥	١,٠١٧	٠,١٤
طولكرم	١٠٠,٩٠٥	٦٠,٣٩٥	٤٠,٥١٠	٤٧٩٠٣	٤٤,٢٢٩	٠,٧٣	٣,٦٧٤	٠,٠٩
قلقيلية	٢٣٧,٢٢٩	١٣٨,٥٨٢	٩٨,٦٤٧	٩٠٦٥١	٨١,٦٩٢	٠,٥٩	٨,٩٥٩	٠,٠٩
مدينة غزة	٤٨,٣٨١	٢٩,٤٩١	١٨,٨٩٠	٢٢٣١٦	٢٠,٤٣٤	٠,٦٩	١,٨٨٢	٠,١
نابلس	١٩١,٧٨٧	١١٥,٨٤٦	٧٥,٩٤١	٨٩٤٥٧	٨٢,٤٣٣	٠,٧١	٧,٠٢٤	٠,٠٩
المجموع	١,٧٦٠,٤٨١	١,٠٩٢,٢٩٩	٦٦٨,١٨٢	٨٠٢,٠٧٧	٧٢٦,٧٨٤	٠,٦٧	٧٥,٢٩٣	٠,١١

جدول رقم (٣-١-٢): عدد المسجّلين في السجّل الانتخابي حسب الدائرة الانتخابية والجنس

رمز الدائرة الانتخابية	الدائرة الانتخابية	الإناث	الذكور	المجموع الكليّ
١	القدس	١٢,٠٩١	١٦,٢٩٦	٢٨,٣٨٧
٢	جنين	٤٠,٣٥٠	٤٧,١٢٣	٨٧,٤٧٣
٣	طولكرم	٢٩,٤٨٩	٣٠,٩٠٦	٦٠,٣٩٥
٤	طوباس	٩,١٦٨	٩,٧٥٤	١٨,٩٢٢
٥	نابلس	٥٤,٨٦٣	٦٠,٩٨٣	١١٥,٨٤٦
٦	قلقيلية	١٣,٥٣٧	١٥,٩٥٤	٢٩,٤٩١
٧	سلفيت	١١,١١٧	١٢,٠٤٢	٢٣,١٥٩
٨	رام الله والبيرة	٤٢,٠١٠	٤٦,٩٥٥	٨٨,٩٦٥
٩	أريحا	٦,٧٤٤	٧,٨٥٨	١٤,٦٠٢
١٠	بيت لحم	٢٨,٢٨٢	٣٢,٢٠٠	٦٠,٤٨٢
١١	الخليل	٧٣,٨٦٥	٨٥,٨٤٢	١٥٩,٧٠٧
١٢	شمال غزة	٣٤,٣٣٧	٣٩,٤٩٨	٧٣,٨٣٥
١٣	غزة	٦٢,٤٩٨	٧٦,٠٨٤	١٣٨,٥٨٢
١٤	دير البلح	٢٩,٥٢٨	٣٢,٥١١	٦٢,٠٣٩
١٥	خانيونس	٣٥,٥٣٧	٤٢,٩٦٧	٧٨,٥٠٤
١٦	رفح	٢٤,٤٥٤	٢٧,٤٥٦	٥١,٩١٠
المجموع		٥٠٧,٨٧٠	٥٨٤,٤٢٩	١,٠٩٢,٢٩٩
النسبة المئوية		٤٦,٥٠٪	٥٣,٥٠٪	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم (٣-١-٣): عدد المسجلين (الذكور والإناث) في السجل الانتخابي حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية

رمز الدائرة الانتخابية	الدائرة الانتخابية	الفئات العمرية					المجموع الكليّ
		١٨ - ٢٢	٢٣ - ٣٠	٣١ - ٤٠	٤١ - ٦٠	٦١ فما فوق	
١	القدس	٥,٤٤٧	٧,١٨٠	٦,٥٨٩	٧,٠٦٨	٢,١٠٣	٢٨,٣٨٧
٢	جنين	١٥,٦٢٨	٢١,٠٦٢	٢١,٥٧٤	٢١,٥٣٢	٧,٦٧٧	٨٧,٤٧٣
٣	طولكرم	١٠,٤٢٨	١٣,٥٨٨	١٤,٤٤٨	١٥,٩٦٧	٥,٩٦٤	٦٠,٣٩٥
٤	طوباس	٣,٥٩٧	٤,٦١٥	٤,٥٦٩	٤,٣١٤	١,٨٢٧	١٨,٩٢٢
٥	نابلس	٢٠,٤٤٤	٢٦,٧٧٢	٢٨,٩٨١	٢٩,٢٨٨	١٠,٣٦١	١١٥,٨٤٦
٦	قلقيلية	٥,٨٥١	٧,٢٢٤	٦,٩٥١	٧,٢٢٥	٢,٢٤٠	٢٩,٤٩١
٧	سلفيت	٤,٤٦٦	٥,٤١٧	٥,٥٧٠	٥,٤١٣	٢,٢٩٣	٢٣,١٥٩
٨	رام الله والبيرة	١٧,١١٣	٢٠,٤٨٤	٢٠,٢٢٤	٢٢,٥٦٣	٨,٥٨١	٨٨,٩٦٥
٩	أريحا	٢,٦٨٥	٣,٦٥٥	٣,٦٨٥	٣,٥٤٥	١,٠٣٢	١٤,٦٠٢
١٠	بيت لحم	١٠,٩٦٣	١٤,١٤٧	١٤,٧١٢	١٤,٨٧٦	٥,٧٨٤	٦٠,٤٨٢
١١	الخليل	٣٣,١٤٥	٤٠,٩٢٩	٣٨,٤٦٣	٣٦,٠٣٥	١١,١٣٥	١٥٩,٧٠٧
١٢	شمال غزة	١٦,٣٤٥	١٩,٠٢٨	١٦,٩٦٥	١٦,٦١٧	٤,٨٨٠	٧٣,٨٣٥
١٣	غزة	٢٩,٨٣٣	٣٤,٤٤٩	٣١,٨٢٠	٣٣,٩٢٨	٨,٥٥٢	١٣٨,٥٨٢
١٤	دير البلح	١٢,٨٩٣	١٥,١١٨	١٤,٤١٤	١٥,٢١١	٤,٤٠٣	٦٢,٠٣٩
١٥	خانيونس	١٧,١٢١	١٩,٦٨٣	١٧,١٨٧	١٨,٧٧٠	٥,٧٤٣	٧٨,٥٠٤
١٦	رفح	١٠,٧٢١	١٢,٨٣٢	١١,٨٢٤	١٢,٥٤٠	٣,٩٩٣	٥١,٩١٠
المجموع		٢١٦,٦٨٠	٢٦٦,١٨٣	٢٥٧,٩٧٦	٢٦٤,٨٩٢	٨٦,٥٦٨	١,٠٩٢,٢٩٩
النسبة المئوية لعدد المسجّلين		٪١٩,٨٤	٪٢٤,٣٧	٪٢٣,٦٢	٪٢٤,٢٥	٪٧,٩٣	٪١٠٠,٠٠

جدول رقم (٣-١-٤): عدد المقترعين الإجمالي حسب الدائرة الانتخابية والجنس

رمز الدائرة الانتخابية	الدائرة الانتخابية	الإناث	الذكور	المجموع الكليّ
١١	الخليل	٤٢,٤٧٠	٥٦,٣٠٩	٩٨,٧٧٩
١	القدس	١٠,٥٦٥	١٧,٤٩٤	٢٨,٠٥٩
٩	أريحا	٤,٩٥٩	٦,٦٥٦	١١,٦١٥
١٠	بيت لحم	٢١,١٠٧	٢٧,٠٤٦	٤٨,١٥٣
٢	جنين	٢٨,٤٩٧	٣٨,٤٢١	٦٦,٩١٨
١٥	خانيونس	٢٤,٩٤٣	٣٥,٩٠٥	٦٠,٨٤٨
١٤	دير البلح	١٧,٨٦١	٢٥,٧٠٦	٤٣,٥٦٧
٨	رام الله والبيرة	٣٠,٢٦٩	٤٠,١٨٧	٧٠,٤٥٦
١٦	رفح	١٣,٩٦٠	٢١,٠٤٢	٣٥,٠٠٢
٧	سلفيت	٨,٦٥٢	١٠,٣٥٠	١٩,٠٠٢
١٢	شمال غزة	٢١,٤١١	٣٢,٦٤٥	٥٤,٠٥٦
٤	طوباس	٦,٨٦٩	٨,٤٢٦	١٥,٢٩٥
٣	طولكرم	٢١,٩٤٧	٢٥,٩٥٦	٤٧,٩٠٣
١٣	غزة	٣٣,٠٦١	٥٧,٥٩٠	٩٠,٦٥١
٦	قلقيلية	٩,٥٦١	١٢,٧٥٥	٢٢,٣١٦
٥	نابلس	٤٠,١٦٢	٤٩,٢٩٥	٨٩,٤٥٧
	المجموع	٣٣٦,٢٩٤	٤٦٥,٧٨٣	٨٠٢,٠٧٧
	النسبة المئوية	٤١,٩٣٪	٥٨,٠٧٪	١٠٠,٠٠٪

جدول رقم (٣-١-٥): عدد الاصوات والنسبة التي حصل عليها كل مرشح في الانتخابات الرئاسية

الرقم المتسلسل	اسم المرشح أو (الفئة)	الانتماء السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع عدد المقترعين من كافة الاصوات	النسبة من الاصوات الصحيحة
١	محمود عباس - أبو مازن	حركة فتح	٥٠١,٤٤٨	٪٦٢,٥٢	٪٦٧
٢	مصطفى البرغوثي	مستقل	١٥٦,٢٢٧	٪١٩,٤٨	٪٢١
٣	تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	٢٦,٨٤٨	٪٣,٣٥	٪٤
٤	عبد الحليم الأشقر	مستقل	٢٢,١٧١	٪٢,٧٦	٪٣
٥	بسام الصالحي	حزب الشعب	٢١,٤٢٩	٪٢,٦٧	٪٣
٦	السيد بركة	مستقل	١٠,٤٠٦	٪١,٣٠	٪١
٧	عبد الكريم شبير	مستقل	٥,٧١٧	٪٠,٧١	٪١
٨	الأوراق الباطلة	__	٣٠,٦٧٢	٪٣,٨٢	
٩	الأوراق البيضاء	__	٢٧,١٥٩	٪٣,٣٩	
مجموع عدد المقترعين			٨٠٢,٠٧٧	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠

جدول رقم (٣-١-٦) : ملخص النتائج النهائية - (السجل الانتخابي والسجل المدني)- حسب الدائرة الانتخابية

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية															المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
محمود عباس - ابو مازن	١٧,٣٥٦	٤١,٦٦٣	٢٦,٢٨٨	١٠,٣٢٤	٥٣,٠٤٨	١٤,١٨٧	١٠,٥٨٤	٤١,٥٥٢	٨,٦٩٨	٢٩,٤٠٦	٥٩,٩١٢	٣٦,٥٥٠	٦٢,١١٣	٢٨,٩٤٤	٣٧,٧٣٣	٢٣,٠٩٠	٥٠١,٤٤٨
النسبة المئوية	٦١,٨٦٪	٦٢,٢٦٪	٥٤,٨٨٪	٦٧,٥٠٪	٥٩,٣٠٪	٦٣,٥٧٪	٥٥,٧٠٪	٥٨,٩٨٪	٧٤,٨٩٪	٦١,٠٧٪	٦٠,٦٥٪	٦٧,٦٢٪	٦٨,٥٢٪	٦٦,٤٤٪	٦٢,٠١٪	٦٥,٩٧٪	٦٢,٥٢٪
مصطفى البرغوثي	٥,٣٥٠	١٢,٠٦٥	٩,٣٢٧	٢,٣٨٩	١٩,٤٠٨	٤,٤٩٦	٣,٩٤٠	١٥,٧٦٧	١,٦٠٣	٩,٨٩٦	٢٣,٠٠٤	١٠,٦٧٠	١٤,٤٦١	٧,٨٠٣	١٠,٢٥٥	٥,٧٩٣	١٥٦,٢٢٧
النسبة المئوية	١٩,٠٧٪	١٨,٠٣٪	١٩,٤٧٪	١٥,٦٢٪	٢١,٧٠٪	٢٠,١٥٪	٢٠,٧٣٪	٢٢,٣٨٪	١٣,٨٠٪	٢٠,٥٥٪	٢٣,٢٩٪	١٩,٧٤٪	١٥,٩٥٪	١٧,٩١٪	١٦,٨٥٪	١٦,٥٥٪	١٩,٤٨٪
تيسير خالد	١,٦٦٦	٤,٠٢٩	٢,٧٩١	٩٣٣	٤,٣٦٨	٦٥٥	٩٣٣	٢,١٥٢	٢٠٥	١,٨٩٥	٢,٥٧٩	٨٢٥	١,٥٠٠	٦٥٣	٩٩٢	٦٧٢	٢٦,٨٤٨
النسبة المئوية	٥,٩٤٪	٦,٠٢٪	٥,٨٣٪	٦,١٠٪	٤,٨٨٪	٢,٩٤٪	٤,٩١٪	٣,٠٥٪	١,٧٦٪	٣,٩٤٪	٢,٦١٪	١,٥٣٪	١,٦٥٪	١,٥٠٪	١,٦٣٪	١,٩٢٪	٣,٣٥٪
عبد الحليم الاشقر	٥٥٩	١,٤٢٧	٢,٦٥٨	٢٥٧	٢,١٩٣	٣٤٧	٣٩٨	٢,٥٤٣	١٠٩	٨٧٨	١,٩١٤	١,٨٢٦	٣,٤٣١	١,٢٧٢	١,٢٠٨	١,١٥١	٢٢,١٧١
النسبة المئوية	١,٩٩٪	٢,١٣٪	٥,٥٥٪	١,٦٨٪	٢,٤٥٪	١,٥٥٪	٢,٠٩٪	٣,٦١٪	٠,٩٤٪	١,٨٢٪	١,٩٤٪	٣,٣٨٪	٣,٧٨٪	٢,٩٢٪	١,٩٩٪	٣,٢٩٪	٢,٧٦٪
بسام الصالحي	٥٨٠	١,٨٦٥	٢,٩٢٥	١٥٧	٣,٣٤٩	٥٥٩	١,٧٥١	٣,٥٦٦	٣٣٨	١,٦٧٥	٢,٢٧٤	٤٩٥	٥٤٠	٥٥٠	٣٤٨	٤٥٧	٢١,٤٢٩
النسبة المئوية	٢,٠٧٪	٢,٧٩٪	٦,١١٪	١,٠٣٪	٣,٧٤٪	٢,٥٠٪	٩,٢١٪	٥,٠٦٪	٢,٩١٪	٣,٤٨٪	٢,٣٠٪	٠,٩٢٪	٠,٦٠٪	١,٢٦٪	٠,٥٧٪	١,٣١٪	٢,٦٧٪
السيد بركة	١٨٨	٥١٣	١٦٩	٦٦	٤١٤	١٤٤	٦٥	٢٧٩	٣٨	١٨٨	٦٥٣	٤٣٢	٨٢٨	٩٣٩	٥,٠١٤	٤٧٦	١٠,٤٠٦
النسبة المئوية	٠,٦٧٪	٠,٧٧٪	٠,٣٥٪	٠,٤٣٪	٠,٤٦٪	٠,٦٥٪	٠,٣٤٪	٠,٤٠٪	٠,٣٣٪	٠,٣٩٪	٠,٦٦٪	٠,٨٠٪	٠,٩١٪	٢,١٦٪	٨,٢٤٪	١,٣٦٪	١,٣٠٪
عبد الكريم شبير	٨٦	١٨١	١٤٤	٥٢	٢٥١	٥١	٥٦	٢٢٤	١٥	١٢٠	٢٩٨	٥٩٤	٢,١٤٣	٣٨٤	٨٣٠	٢٨٨	٥,٧١٧
النسبة المئوية	٠,٣١٪	٠,٢٧٪	٠,٣٠٪	٠,٣٤٪	٠,٢٨٪	٠,٢٣٪	٠,٢٩٪	٠,٣٢٪	٠,١٣٪	٠,٢٥٪	٠,٣٠٪	١,١٠٪	٢,٣٦٪	٠,٨٨٪	١,٣٦٪	٠,٨٢٪	٠,٧١٪

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية													المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
الأوراق الباطلة	٩٥٠	٢,٧٦٥	١,٧٨٦	٥١٠	٣,٢٣٤	٩٠٤	٦٧٦	١,٨٨٩	٢٧٥	١,٧٦٦	٣,٩٠٩	١,٦٠٣	٣,٤٨٨	١,٨٣٢	٢,٩٨٠	٢,١٠٥	٣٠,٦٧٢
النسبة المئوية	٣,٣٩٪	٤,١٣٪	٣,٧٣٪	٣,٣٣٪	٣,٦٢٪	٤,٠٥٪	٣,٥٦٪	٢,٦٨٪	٢,٣٧٪	٣,٦٧٪	٣,٩٦٪	٢,٩٧٪	٣,٨٥٪	٤,٢١٪	٤,٩٠٪	٦,٠١٪	٣,٨٢٪
الأوراق البيضاء	١,٣٢٤	٢,٤١٠	١,٨١٥	٦٠٧	٣,١٩٢	٩٧٣	٥٩٩	٢,٤٨٤	٣٣٤	٢,٣٢٩	٤,٢٣٦	١,٠٦١	٢,١٤٧	١,١٩٠	١,٤٨٨	٩٧٠	٢٧,١٥٩
النسبة المئوية	٤,٧٢٪	٦,٠٦٪	٤,٧٩٪	٣,٩٧٪	٣,٥٧٪	٤,٣٦٪	٣,١٥٪	٣,٥٣٪	٢,٨٨٪	٤,٨٤٪	٤,٢٩٪	١,٩٦٪	٢,٣٧٪	٢,٧٣٪	٢,٤٥٪	٢,٧٧٪	٣,٣٩٪
عدد المقترعين	٢٨,٠٥٩	٦٦,٩١٨	٤٧,٩٠٣	١٥,٢٩٥	٨٩,٤٥٧	٢٢,٣١٦	١٩,٠٠٢	٧٠,٤٥٦	١١,٦١٥	٤٨,١٥٣	٩٨,٧٧٩	٥٤,٠٥٦	٩٠,٦٥١	٤٣,٥٦٧	٦٠,٨٤٨	٣٥,٠٠٢	٨٠٢,٠٧٧
عدد الناخبين المسجلين	٥٩,٢٩٩	١٤٥,٤٤٧	١٠٠,٩٠٥	٢٦,١٨٨	١٩١,٧٨٦	٤٨,٣٨١	٣٢,٦٥٨	١٥١,٢٠٨	٢٤,٧٨٦	٩٣,٥١٧	٢٤٩,٦٦٥	١٠٢,٥٣٩	٢٣٧,٢٢٩	٩٢,٥٦٣	١٢٥,١٢٤	٧٩,١٨٦	١,٧٦٠,٤٨١

جدول رقم (٣-١-٧): ملخص النتائج النهائية (السجل الانتخابي) حسب الدائرة الانتخابية

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية																المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
محمود عباس – ابو مازن	١٠,٤٠٩	٣٨,١٠٩	٢٤,١٢٤	٩,٦٤٢	٤٨,٤٢٢	١٢,٩١١	١٠,١٠٣	٣٦,٥٤٢	٧,٧٦٠	٢٧,٢٩٥	٥٥,٦٩٢	٣٢,٧٩٦	٥٤,٩٧٧	٢٦,٢١٠	٣٤,٠٩٣	٢١,٥٠٣	٤٥٠,٥٨٨
النسبة المئوية	٪٦٠,٦١	٪٦١,٦٦	٪٥٤,٥٤	٪٦٧,٥٣	٪٥٨,٧٤	٪٦٣,١٨	٪٥٥,٦٥	٪٥٨,٤٠	٪٧٤,٦٩	٪٦٠,٨٩	٪٦٠,٥٢	٪٦٦,٩٥	٪٦٧,٣٠	٪٦٥,٩٤	٪٦١,٧٢	٪٦٥,٥٧	٪٦٢,٠٠
مصطفى البرغوثي	٢,٩٤٦	١١,٣١١	٨,٦٣٧	٢,٢٢٦	١٨,٠٢٠	٤,١٢٤	٣,٧٤٨	١٤,١٩٣	١,٤٧٤	٩,١٥٣	٢١,٤٧١	٩,٩١٥	١٣,٥٦٦	٧,٢٦٤	٩,٤٤٩	٥,٤٧١	١٤٢,٩٦٨
النسبة المئوية	٪١٧,١٥	٪١٨,٣٠	٪١٩,٥٣	٪١٥,٥٩	٪٢١,٨٦	٪٢٠,١٨	٪٢٠,٦٥	٪٢٢,٦٨	٪١٤,١٩	٪٢٠,٤٢	٪٢٣,٣٣	٪٢٠,٢٤	٪١٦,٦١	٪١٨,٢٨	٪١٧,١١	٪١٦,٦٨	٪١٩,٦٧
تيسير خالد	١,٢٨٧	٣,٦٨٨	٢,٥٥٨	٨٥٣	٤,٠٣٣	٦٠٦	٩٠١	١,٨٧٧	١٧٣	١,٧٩٢	٢,٣٠٦	٧٣٩	١,٣٢٥	٥٧١	٩١٤	٦٢٠	٢٤,٢٤٣
النسبة المئوية	٪٧,٤٩	٪٥,٩٧	٪٥,٧٨	٪٥,٩٧	٪٤,٨٩	٪٢,٩٧	٪٤,٩٦	٪٣,٠٠	٪١,٦٧	٪٤,٠٠	٪٢,٥١	٪١,٥١	٪١,٦٢	٪١,٤٤	٪١,٦٥	٪١,٨٩	٪٣,٣٤
عبد الحليم الاشقر	٣٩٧	١,٣٥٩	٢,٥٢٨	٢٤٤	٢,٠٧٨	٣٣٤	٣٨١	٢,٣١٧	٩٠	٨٢٢	١,٨٤٠	١,٧٥٤	٣,٣١٨	١,٢٢٣	١,١٥٣	١,١١٢	٢٠,٩٥٠
النسبة المئوية	٪٢,٣١	٪٢,٢٠	٪٥,٧٢	٪١,٧١	٪٢,٥٢	٪١,٦٣	٪٢,١٠	٪٣,٧٠	٪٠,٨٧	٪١,٨٣	٪٢,٠٠	٪٣,٥٨	٪٤,٠٦	٪٣,٠٨	٪٢,٠٩	٪٣,٣٩	٪٢,٨٨
بسام الصالحي	٣٠٧	١,٧٧٤	٢,٧٠٨	١٤٦	٣١٦٣	٥١٨	١٦٧٣	٣,٢٨٥	٢٩٤	١,٦٠٩	٢,٠٨٧	٤٤٢	٤٧٧	٥٠٠	٢٨٩	٤٣٤	١٩,٧٠٦
النسبة المئوية	١,٧٩	٪٢,٨٧	٪٦,١٢	٪١,٠٢	٪٣,٨٤	٪٢,٥٣	٪٩,٢٢	٪٥,٢٥	٪٢,٨٣	٪٣,٥٩	٪٢,٢٧	٪٠,٩٠	٪٠,٥٨	٪١,٢٦	٪٠,٥٢	٪١,٣٢	٪٢,٧١
السيد بركة	١٥٥	٤٨٤	١٥٢	٦١	٣٩٨	١٣٦	٦٥	٢٥١	٣٢	١٧٧	٦١١	٤٠٠	٧٨٧	٨٠٨	٤,٣٦٠	٤٥٧	٩,٣٣٤
النسبة المئوية	٪٠,٩٠	٪٠,٧٨	٪٠,٣٤	٪٠,٤٣	٪٠,٤٨	٪٠,٦٧	٪٠,٣٦	٪٠,٤٠	٪٠,٣١	٪٠,٣٩	٪٠,٦٦	٪٠,٨٢	٪٠,٩٦	٪٢,٠٣	٪٧,٨٩	٪١,٣٩	٪١,٢٨
عبد الكريم شبير	٥٥	١٧١	١٣٤	٥٠	٢٣٥	٤٤	٥٤	٢٠١	١١	١١٩	٢٨٠	٥٦٥	٢,٠٤٥	٣٦٩	٧٥٥	٢٧٤	٥,٣٦٢
النسبة المئوية	٪٠,٣٢	٪٠,٢٨	٪٠,٣٠	٪٠,٣٥	٪٠,٢٩	٪٠,٢٢	٪٠,٣٠	٪٠,٣٢	٪٠,١١	٪٠,٢٧	٪٠,٣٠	٪١,١٥	٪٢,٥٠	٪٠,٩٣	٪١,٣٧	٪٠,٨٤	٪٠,٧٤
الأوراق الباطلة	٦٧١	٢,٦١٢	١,٦٩٥	٤٧٦	٣,٠٣٨	٨٥٥	٦٥٠	١,٦٨٢	٢٤٧	١٦٧٥	٣,٧٠٢	١,٤٠٠	٣,١٩٠	١,٦٩٩	٢,٨١٨	١,٩٩٩	٢٨,٤٠٩
النسبة المئوية	٪٣,٩١	٪٤,٢٣	٪٣,٨٣	٪٣,٣٣	٪٣,٦٩	٪٤,١٨	٪٣,٥٨	٪٢,٦٩	٪٢,٣٨	٪٣,٧٤	٪٤,٠٢	٪٢,٨٦	٪٣,٩٠	٪٤,٢٧	٪٥,١٠	٪٦,١٠	٪٣,٩١
الأوراق البيضاء	٩٤٨	٢,٣٠١	١,٦٩٣	٥٨٠	٣,٠٤٦	٩٠٦	٥٧٩	٢,٢٢٨	٣٠٩	٢,١٨٣	٤,٠٢٨	٩٧٧	٢,٠٠٧	١,١٠٤	١,٤٠٩	٩٢٦	٢٥,٢٢٤

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية														المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
النسبة المئوية	٥٫٥٢٪	٣٫٧٢٪	٣٫٨٣٪	٤٫٠٦٪	٣٫٧٠٪	٤٫٤٣٪	٣٫١٩٪	٣٫٥٦٪	٢٫٩٧٪	٤٫٨٧٪	٤٫٣٨٪	١٫٩٩٪	٢٫٤٦٪	٢٫٧٨٪	٢٫٥٥٪	٢٫٨٢٪	٣٫٤٧٪
عدد المقترعين	١٧,١٧٥	٦١,٨٠٩	٤٤,٢٢٩	١٤,٢٧٨	٨٢,٤٣٣	٢٠,٤٣٤	١٨,١٥٤	٦٢,٥٧٦	١٠,٣٩٠	٤٤,٨٢٥	٩٢,٠١٧	٤٨,٩٨٨	٨١,٦٩٢	٣٩,٧٤٨	٥٥,٢٤٠	٣٢,٧٩٦	٧٢٦,٧٨٤
عدد الناخبين في السجل الانتخابي	٢٨,٣٨٧	٨٧,٤٧٣	٦٠,٣٩٥	١٨,٩٢٢	١١٥,٨٤٦	٢٩,٤٩١	٢٣,١٥٩	٨٨,٩٦٥	١٤,٦٠٢	٦٠,٤٨٢	١٥٩,٧٠٧	٧٣,٨٣٥	١٣٨,٥٨٢	٦٢,٠٣٩	٧٨,٥٠٤	٥١,٩١٠	١,٠٩٢,٢٩٩
النسبة المئوية لعدد المقترعين	٦٠,٥٠٪	٧٠,٦٦٪	٧٣,٢٣٪	٧٥,٤٦٪	٧١,١٦٪	٦٩,٢٩٪	٧٨,٣٩٪	٧٠,٣٤٪	٧١,١٥٪	٧٤,١١٪	٥٧,٦٢٪	٦٦,٣٥٪	٥٨,٩٥٪	٦٤,٠٧٪	٧٠,٣٧٪	٦٣,١٨٪	٦٦,٥٤٪

جدول رقم (٣-١-٨): ملخص النتائج النهائية (السجل المدني) حسب الدائرة الانتخابية

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية																المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
محمود عباس – ابو مازن	٦,٩٤٧	٣,٥٥٤	٢,١٦٤	٦٨٢	٤,٦٢٦	١,٢٧٦	٤٨١	٥,٠١٠	٩٣٨	٢,١١١	٤,٢٢٠	٣,٧٥٤	٧,١٣٦	٢,٧٣٤	٣,٦٤٠	١,٥٨٧	٥٠,٨٦٠
النسبة المئوية	٪٦٣,٨٣	٪٦٩,٥٦	٪٥٨,٩٠	٪٦٧,٠٦	٪٦٥,٨٦	٪٦٧,٨٠	٪٥٦,٧٢	٪٦٣,٥٨	٪٧٦,٥٧	٪٦٣,٤٣	٪٦٢,٤١	٪٧٤,٠٧	٪٧٩,٦٥	٪٧١,٥٩	٪٦٤,٩١	٪٧١,٩٤	٪٦٧,٥٥
مصطفى البرغوثي	٢,٤٠٤	٧٥٤	٦٩٠	١٦٣	١,٣٨٨	٣٧٢	١٩٢	١,٥٧٤	١٢٩	٧٤٣	١,٥٣٣	٧٥٥	٨٩٥	٥٣٩	٨٠٦	٣٢٢	١٣,٢٥٩
النسبة المئوية	٪٢٢,٠٩	٪١٤,٧٦	٪١٨,٧٨	٪١٦,٠٣	٪١٩,٧٦	٪١٩,٧٧	٪٢٢,٦٤	٪١٩,٩٧	٪١٠,٥٣	٪٢٢,٣٣	٪٢٢,٦٧	٪١٤,٩٠	٪٩,٩٩	٪١٤,١١	٪١٤,٣٧	٪١٤,٦٠	٪١٧,٦١
تيسير خالد	٣٧٩	٣٤١	٢٣٣	٨٠	٣٣٥	٤٩	٣٢	٢٧٥	٣٢	١٠٣	٢٧٣	٨٦	١٧٥	٨٢	٧٨	٥٢	٢,٦٠٥
النسبة المئوية	٪٣,٤٨	٪٦,٦٧	٪٦,٣٤	٪٧,٨٧	٪٤,٧٧	٪٢,٦٠	٪٣,٧٧	٪٣,٤٩	٪٢,٦١	٪٣,٠٩	٪٤,٠٤	٪١,٧٠	٪١,٩٥	٪٢,١٥	٪١,٣٩	٪٢,٣٦	٪٣,٤٦
عبد الحليم الاشقر	٢٧٣	٩١	٢١٧	١١	١٨٦	٤١	٧٨	٢٨١	٤٤	٦٦	١٨٧	٥٣	٦٣	٥٠	٥٩	٢٣	١,٧٢٣
النسبة المئوية	٪٢,٥١	٪١,٧٨	٪٥,٩١	٪١,٠٨	٪٢,٦٥	٪٢,١٨	٪٩,٢٠	٪٣,٥٧	٪٣,٥٩	٪١,٩٨	٪٢,٧٧	٪١,٠٥	٪٠,٧٠	٪١,٣١	٪١,٠٥	٪١,٠٤	٪٢,٢٩
بسام الصالحي	١٦٢	٦٨	١٣٠	١٣	١١٥	١٣	١٧	٢٢٦	١٩	٥٦	٧٤	٧٢	١١٣	٤٩	٥٥	٣٩	١,٢٢١
النسبة المئوية	٪١,٤٩	٪١,٣٣	٪٣,٥٤	٪١,٢٨	٪١,٦٤	٪٠,٦٩	٪٢,٠٠	٪٢,٨٧	٪١,٥٥	٪١,٦٨	٪١,٠٩	٪١,٤٢	٪١,٢٦	٪١,٢٨	٪٠,٩٨	٪١,٧٧	٪١,٦٢
السيد بركة	٣٣	٢٩	١٧	٥	١٦	٨	٠	٢٨	٦	١١	٤٢	٣٢	٤١	١٣١	٦٥٤	١٩	١,٠٧٢
النسبة المئوية	٪٠,٣٠	٪٠,٥٧	٪٠,٤٦	٪٠,٢٣	٪٠,٤٣	٪٠,٠٠	٪٠,٣٦	٪٠,٤٩	٪٠,٣٣	٪٠,٦٢	٪٠,٦٣	٪٠,٤٦	٪٣,٤٣	٪١١,٦٦	٪٠,٨٦	٪١,٤٢	
عبد الكريم شبير	٣١	١٠	١٠	٢	١٦	٧	٢	٢٣	٤	١	١٨	٢٩	٩٨	١٥	٧٥	١٤	٣٥٥
النسبة المئوية	٪٠,٢٨	٪٠,٢٠	٪٠,٢٧	٪٠,٢٠	٪٠,٢٣	٪٠,٣٧	٪٠,٢٤	٪٠,٢٩	٪٠,٣٣	٪٠,٠٣	٪٠,٢٧	٪٠,٥٧	٪١,٠٩	٪٠,٣٩	٪١,٣٤	٪٠,٦٣	٪٠,٤٧
الأوراق الباطلة	٢٧٩	١٥٣	٩١	٣٤	١٩٦	٤٩	٢٦	٢٠٧	٢٨	٩١	٢٠٧	٢٠٣	٢٩٨	١٣٣	١٦٢	١٠٦	٢,٢٦٣
النسبة المئوية	٪٢,٥٦	٪٢,٩٩	٪٢,٤٨	٪٣,٣٤	٪٢,٧٩	٪٢,٦٠	٪٣,٠٧	٪٢,٦٣	٪٢,٢٩	٪٢,٧٣	٪٣,٠٦	٪٤,٠١	٪٣,٣٣	٪٣,٤٨	٪٢,٨٩	٪٤,٨١	٪٣,٠١
الأوراق البيضاء	٣٧٦	١٠٩	١٢٢	٢٧	١٤٦	٦٧	٢٠	٢٥٦	٢٥	١٤٦	٢٠٨	٨٤	١٤٠	٨٦	٧٩	٤٤	١,٩٣٥

اسم المرشح أو (الفئة)	اسم الدائرة الانتخابية														المجموع
	القدس	جنين	طولكرم	طوباس	نابلس	قلقيلية	سلفيت	رام الله	أريحا	بيت لحم	الخليل	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	
النسبة المئوية	٣٫٤٥٪	٢٫١٣٪	٣٫٣٢٪	٢٫٦٥٪	٢٫٠٨٪	٣٫٥٦٪	٢٫٣٦٪	٣٫٢٥٪	٢٫٠٤٪	٤٫٣٩٪	٣٫٠٨٪	١٫٦٦٪	١٫٥٦٪	٢٫١٥٪	١٫٤١٪	١٫٩٩٪	٢٫٥٧٪
عدد المقترعين	١٠,٨٨٤	٥,١٠٩	٣,٦٧٤	١,٠١٧	٧,٠٢٤	١,٨٨٢	٨٤٨	٧,٨٨٠	١,٢٢٥	٣,٣٢٨	٦,٧٦٢	٥,٠٦٨	٨,٩٥٩	٣,٨١٩	٥,٦٠٨	٢,٢٠٦	٧٥,٢٩٣
عدد الناخبين في السجل المدني	٣٠,٩١٢	٥٧,٩٧٤	٤٠,٥١٠	٧,٢٦٦	٧٥,٩٤١	١٨,٨٩٠	٩,٤٩٩	٦٢,٢٣٩	١٠,١٨٦	٣٣,٠٣٥	٨٩,٩٥٩	٢٨,٧٠٤	٩٨,٦٤٧	٣٠,٥٢٤	٤٦,٦٢٠	٢٧,٢٧٦	٦٦٨,١٨٢
النسبة المئوية لعدد المقترعين	٣٥٫٢١٪	٨٫٨١٪	٩٫٠٧٪	١٤٫٠٠٪	٩٫٢٥٪	٩٫٩٦٪	٨٫٩٣٪	١٢٫٦٦٪	١٢٫٠٣٪	١٠٫٠٧٪	٧٫٥٢٪	١٧٫٦٦٪	٩٫٠٨٪	١٢٫٥١٪	١٢٫٠٣٪	٨٫٠٩٪	١١٫٢٧٪

(٣-٢) النتائج الرسمية المعالجة للانتخابات الرئاسية

جدول رقم (٣-٢-١) : نسبة المشاركة في المحافظات في الانتخابات الرئاسية حسب نوع السجل

نسبة المشاركة حسب المحافظة	سجل انتخابي ٪	سجل مدني ٪	مجموع ٪
القدس	٦١	٣٥	٤٧
جنين	٧١	٩	٤٦
طولكرم	٧٣	٩	٤٧
طوباس	٧٥	١٤	٥٨
نابلس	٧١	٩	٤٧
قلقيلية	٦٩	١٠	٤٦
سلفيت	٧٨	٩	٥٨
رام الله والبيرة	٧٠	١٣	٤٧
أريحا	٧١	١٢	٤٧
بيت لحم	٧٤	١٠	٥١
الخليل	٥٨	٨	٤٠
شمال غزة	٦٦	١٨	٥٣
غزة	٥٩	٩	٣٨
دير البلح	٦٤	١٣	٤٧
خانيونس	٧٠	١٢	٤٩
رفح	٦٣	٨	٤٤
الضفة الغربية	٦٨	١١	٤٦
قطاع غزة	٦٤	١١	٤٥
الوطن	٦٧	١١	٤٦

جدول رقم (٣-٢-٢): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب مكان السكن (سجل انتخابي)

منطقة السكن	مكان السكن	عدد الناخبين	النسبة
الضفة الغربية	قرية	٣٢٢٠٥٤	٠,٦٩
	مدينة	١١٦٢٧٨	٠,٢٥
	مخيم	٢٩٩٨٨	٠,٠٦
	مجموع	٤٦٨٣٢٠	١,٠٠
قطاع غزة	قرية	٦٠٤٩٨	٠,٢٣
	مدينة	١٣٠٦٣٥	٠,٥١
	مخيم	٦٧٣٣١	٠,٢٦
	مجموع	٢٥٨٤٦٤	١,٠٠
الوطن	قرية	٣٨٢٥٥٢	٠,٥٣
	مدينة	٢٤٦٩١٣	٠,٣٤
	مخيم	٩٧٣١٩	٠,١٣
	مجموع	٧٢٦٧٨٤	١,٠٠

جدول رقم (٣-٢-٣): : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب مكان السكن (سجل انتخابي)

منطقة السكن	مكان السكن	محمود عباس	مصطفى البرغوثي	تيسير خالد	عبد الحليم الأشقر	بسام الصالحي	السيّد بركة	عبد الكريم شبير
الضفة الغربية	قرية	٠,٦٦	٠,٢١	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٠
	مدينة	٠,٦٢	٠,٢٧	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٠
	مخيم	٠,٧٢	٠,١٩	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠
	مجموع	٠,٦٥	٠,٢٣	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٠
قطاع غزة	قرية	٠,٧٩	٠,٢٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٠١
	مدينة	٠,٧٢	٠,١٩	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
	مخيم	٠,٦٤	٠,١٨	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
	مجموع	٠,٧١	٠,١٩	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢
الوطن	قرية	٠,٦٨	٠,٢١	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٠
	مدينة	٠,٦٧	٠,٢٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
	مخيم	٠,٦٧	٠,١٨	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
	مجموع	٠,٦٧	٠,٢١	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١

(٣-٣) نتائج استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم للانتخابات الرئاسية

جدول رقم (٣-٣-١) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والجنس (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية		قطاع غزة		الوطن	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مصطفى البرغوثي	١٩	٢٧	١٣	١٦	١٧	٢٣
محمود عباس	٧٢	٦١	٧٦	٧٠	٧٤	٦٤
بسام الصالحي	٣	٣	١	١	٢	٢
تيسير خالد	٤	٥	١	٢	٣	٤
عبد الكريم شبير		٠	٢	٣	١	١
عبد الحليم الأشقر	٢	٢	٣	٥	٢	٣
السيد بركة	٠	١	٣	٢	١	١

جدول رقم (٣-٣-٢) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن وحالة اللجوء (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية		قطاع غزة		الوطن	
	لاجيء	غير لاجيء	لاجيء	غيرلاجيء	لاجيء	غيرلاجيء
مصطفى البرغوثي	٢٣	٢٣	١٦	١٣	١٩	٢١
محمود عباس	٦٨	٦٧	٧٣	٧٥	٧١	٦٩
بسام الصالحي	٣	٣	٢	١	٢	٢
تيسير خالد	٤	٥	١	٢	٢	٤
عبد الكريم شبير	٠		٣	٢	٢	٠
عبد الحليم الأشقر	٢	٢	٤	٣	٣	٢
السيد بركة	١	٠	٢	٤	١	١

جدول رقم (٣-٣-٣) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن ودرجة التدين (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين
مصطفى البرغوثي	٢٠	٢٤	٣٥	١٥	١٣	٢٥	١٨	٢١	٣٣
محمود عباس	٧٠	٦٨	٥١	٧٣	٧٥	٥٠	٧١	٧٠	٥١
بسام الصالحي	٣	٣	٢	١	٢		٢	٢	٢
تيسير خالد	٤	٤	١٢	١	١	١٣	٣	٣	١٢
عبد الكريم شبير		٠		٢	٤	١٣	١	١	٢
عبد الحليم الأشقر	٢	٢		٤	٤		٣	٢	
السيد بركة	١	٠		٣	٢		٢	١	

جدول رقم (٣-٣-٤) : نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والعمر (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	اكثر من ٤٧	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	أكثر من ٤٧	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	اكثر من ٤٧
مصطفى البرغوثي	٢٥	١٩	٢٠	١٦	١٢	١٤	٢٢	١٧	١٨
محمود عباس	٦٥	٧٠	٧٣	٧١	٨٠	٧٦	٦٧	٧٣	٧٤
بسام الصالحي	٢	٤	٢	١	١	٣	٢	٣	٢
تيسير خالد	٥	٤	٤	١	١	٢	٤	٣	٣
عبدالكريم شبير	٠			٣	١	٣	١	٠	١
عبد الحليم الأشقر	٢	٣	١	٥	٣	٣	٣	٣	٢
السيد بركة	١	٠		٤	١		٢	١	

جدول رقم (٣-٣-٥): نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والموقف من عملية السلام (نسب مئوية)

منطقة السكن	الموقف من عملية السلام	مصطفى البرغوثي	محمود عباس	بسام الصالحي	تيسير خالد	عبد الكريم شبير	عبد الحليم الأشقر	السيد بركة
الضفة الغربية	مؤيد لعملية السلام	١٨	٧٤	٤	٣		١	
	معارض لعملية السلام	٣٤	٤٠	١	١٦		٦	٣
	بين التأييد والمعارضة	٣٦	٥٣	١	٦		٢	٢
	لا رأي/ لا أعرف	٣١	٤٤			٦	١٩	
قطاع غزة	مؤيد لعملية السلام	١٠	٨٢	١	٢	٢	٢	١
	معارض لعملية السلام	٣٥	٣٢	٣	٣	٩	١٢	٦
	بين التأييد والمعارضة	٢٦	٥٥			٢	٩	٧
	لا رأي/ لا أعرف	٥٠	٢٥	٢٥				
الوطن	مؤيد لعملية السلام	١٥	٧٧	٣	٢	١	٢	٠
	معارض لعملية السلام	٣٥	٣٨	٢	١٢	٣	٨	٤
	بين التأييد والمعارضة	٣٣	٥٤	١	٤	١	٥	٣
	لا رأي/ لا أعرف	٣٥	٤٠	٥		٥	١٥	

جدول رقم (٣-٣-٦): نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن ودرجة التعليم (نسب مئوية)

منطقة السكن	المستوى التعليمي	مصطفى البرغوثي	محمود عباس	بسام الصالحي	تيسير خالد	عبد الكريم شبير	عبد الحليم الأشقر	السيد بركة
الضفة الغربية	ابتدائي واقل	١٤	٧٣	٤	٧		١	
	إعدادي	٢٢	٧١	٣	٢		٢	٠
	ثانوي	٢٥	٦٥	٢	٥	٠	٢	٠
	كلية فما فوق	٢٥	٦٤	٣	٤		٢	١
قطاع غزة	ابتدائي واقل	١٠	٨٣	١	١	١	٢	١
	اعدادي	١٠	٧٧	٢	٤	٣	٢	٣
	ثانوي	١٨	٦٨	١	١	٤	٦	٢
	كلية فما فوق	١٨	٧٣	١	١	١	٣	٤
الوطن	ابتدائي واقل	١٣	٧٧	٣	٥	٠	٢	٠
	اعدادي	١٨	٧٣	٢	٢	١	٢	١
	ثانوي	٢٣	٦٦	٢	٤	١	٣	١
	كلية فما فوق	٢٣	٦٧	٢	٣	١	٢	٢

جدول رقم (٣-٣-٧): نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والتأييد السياسي (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى
مصطفى البرغوثي	٨	٤٦	٣٨	٥	٢٠	٣٢	٧	٣٤	٣٧
محمود عباس	٩١	٣٤	٤٢	٩٣	٤٤	٥٦	٩١	٣٩	٤٦
بسام الصالحي	١	٥	٦	١	١	٢	١	٣	٥
تيسير خالد	١	٦	١٠	٠	١	٤	٠	٤	٨
عبد الكريم شبير			٠	١	١١	١	٠	٥	٠
عبد الحليم الأشقر	٠	٧	٣	١	١٤	٢	٠	١٠	٣
السيد بركة		٣	١	٠	٩	٢	٠	٦	١

جدول رقم (٣-٣-٨): نتائج الانتخابات الرئاسية حسب منطقة السكن والدخل (نسب مئوية)

اسم المرشح	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	اقل من ١٢٠٠ شيكل	من ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠	اقل من ١٢٠٠ شيكل	من ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠	اقل من ١٢٠٠ شيكل	من ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠
مصطفى البرغوثي	٢٢	٢١	٢٨	١٦	١٣	١٢	٢٠	١٩	٢٤
محمود عباس	٦٧	٦٨	٦٧	٧٣	٧٤	٧٧	٧٠	٦٩	٧٠
بسام الصالحي	٣	٤	١	١	١	٠	٢	٣	١
تيسير خالد	٤	٥	٣	٢	٠	٠	٤	٤	٢
عبد الكريم شبير	٠	٠	٠	٢	٤	٢	١	١	٠
عبد الحليم الأشقر	٣	١	٠	٣	٥	٤	٣	٣	١
السيد بركة	٠	١	١	٢	٢	٥	١	١	٢

شكل رقم (٣-٣-١): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب حالة اللجوء
(نسب مئوية)

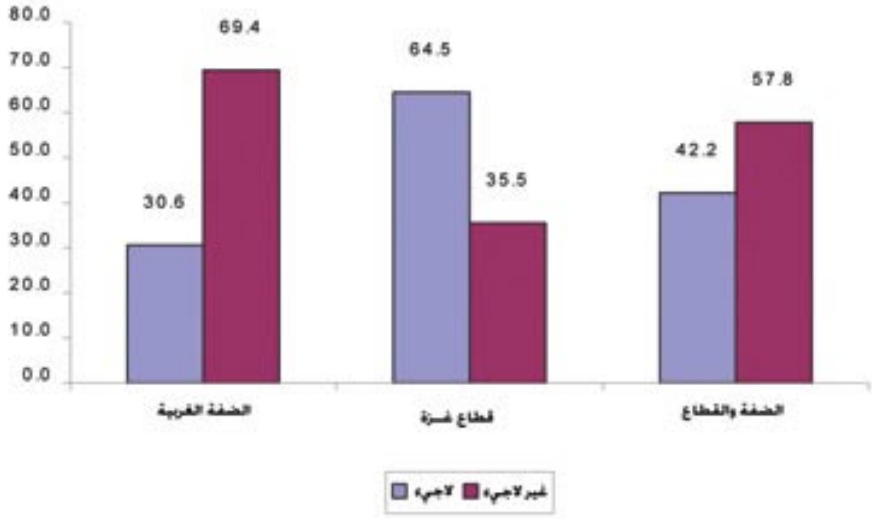

شكل رقم (٣-٣-٢): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب حالة التدين
(نسب مئوية)

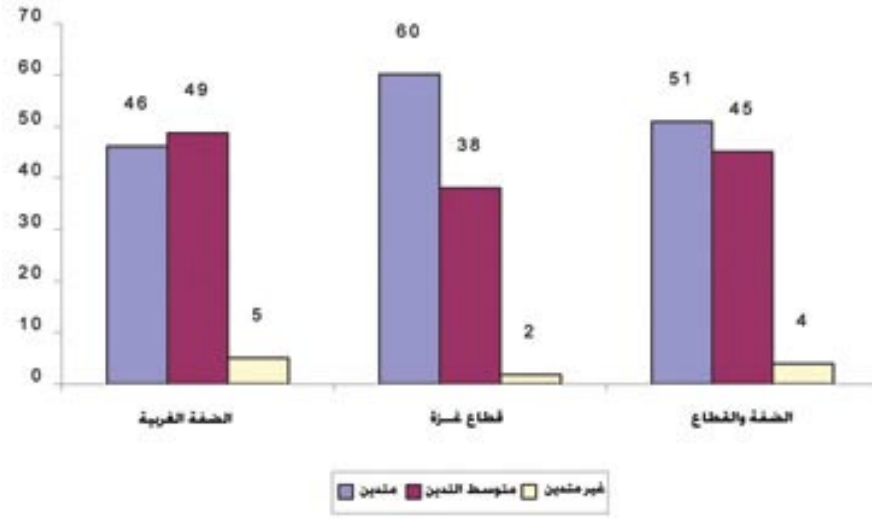

شكل رقم (٣-٣-٣): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب الموقف من عملية السلام (نسب مئوية)

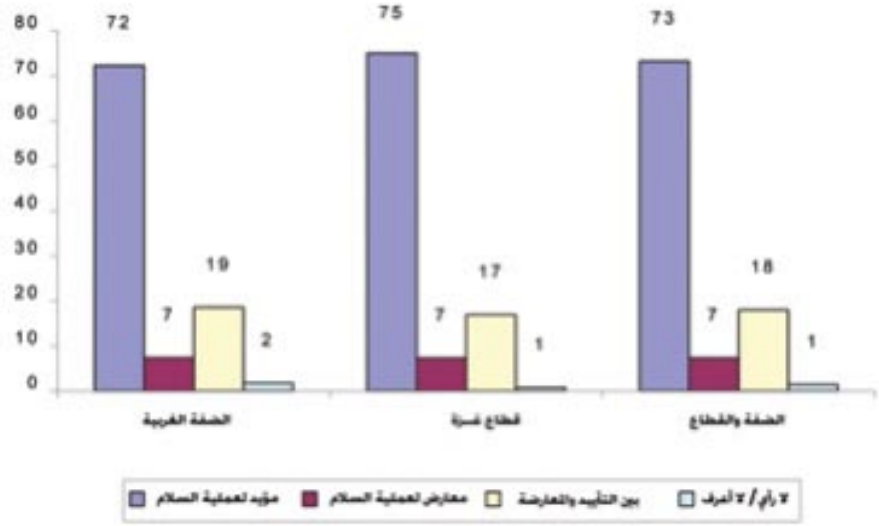

شكل رقم (٣-٣-٤): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب الدخل الشهري للأسرة (نسب مئوية)

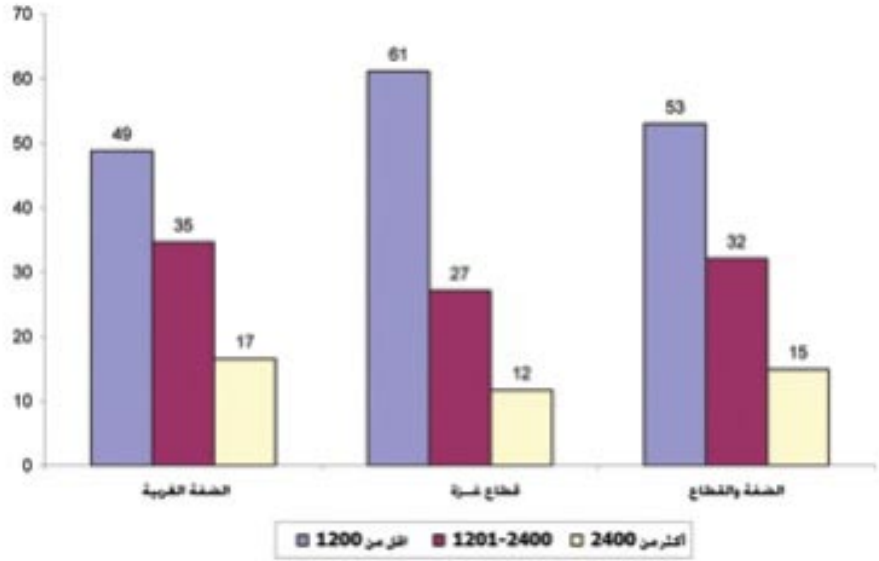

شكل رقم (٣-٣-٥): توزيع المقترعين في الانتخابات الرئاسية حسب التعليم (نسب مئوية)

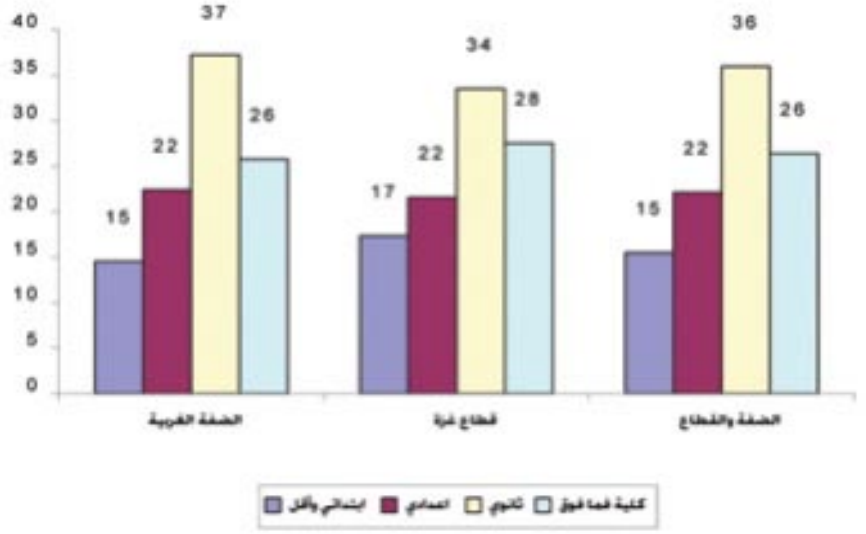

ملحق رقم ٤ : نتائج الانتخابات التشريعية الثانية

(٤-١) النتائج الرسمية الخام للانتخابات التشريعية الثانية

جدول رقم (٤-١-١): عدد المسجلين أصحاب حق الاقتراع حسب الدائرة الانتخابية والجنس

الدائرة الانتخابية	الإناث		الذكور		المجموع الكلي
	عدد المسجلين	النسبة٪	عدد المسجلين	النسبة٪	
القدس	٢١,٩٢٢	٤٥,٣٥	٢٦,٤١٨	٥٤,٦٥	٤٨,٣٤٠*
جنين	٤٧,٦٧٨	٤٦,٩٠	٥٣,٩٨٦	٥٣,١٠	١٠١,٦٦٤
طولكرم	٣٥,٦٩٤	٤٨,٦٧	٣٧,٦٤٦	٥١,٣٣	٧٣,٣٤٠
طوباس	١٠,٠٨٢	٤٨,٥٣	١٠,٦٩٣	٥١,٤٧	٢٠,٧٧٥
نابلس	٦١,٦٨٣	٤٧,٦٨	٦٧,٦٩٦	٥٢,٣٢	١٢٩,٣٧٩
قلقيلية	١٥,٧٣٨	٤٦,٧٠	١٧,٩٦٣	٥٣,٣٠	٣٣,٧٠١
سلفيت	١٢,٨٧٤	٤٨,٣٢	١٣,٧٦٧	٥١,٦٨	٢٦,٦٤١
رام الله والبيرة	٥٠,٩٢٣	٤٨,٠١	٥٥,١٣٨	٥١,٩٩	١٠٦,٠٦١
أريحا	٧,٥٧٨	٤٧,١٥	٨,٤٩٥	٥٢,٨٥	١٦,٠٧٣
بيت لحم	٣٢,٦١٠	٤٧,١٢	٣٦,٦٠٠	٥٢,٨٨	٦٩,٢١٠
الخليل	٨٧,٠٥٦	٤٦,٧٩	٩٨,٩٩٨	٥٣,٢١	١٨٦,٠٥٤
شمال غزة	٤٧,٨٤٧	٤٨,٥٦	٥٠,٦٨٨	٥١,٤٤	٩٨,٥٣٥
غزة	٨١,١٢٥	٤٦,٥٢	٩٣,٢٥٤	٥٣,٤٨	١٧٤,٣٧٩
دير البلح	٣٨,٤٠٣	٤٨,٥٨	٤٠,٦٤٨	٥١,٤٢	٧٩,٠٥١
خانيونس	٤٩,٣٩٤	٤٧,٧٨	٥٣,٩٨٢	٥٢,٢٢	١٠٣,٣٧٦
رفح	٣٢,١٣٩	٤٨,٨٣	٣٣,٦٧٨	٥١,١٧	٦٥,٨١٧
المجموع	٦٣٢,٧٤٦	٤٧,٤٩	٦٩٩,٦٥٠	٥٢,٥١	١٣٣٢٣٩٦

* سمح في دائرة القدس لغير المسجلين بالاقتراع يوم الانتخابات وتم حساب أي شخص مقترع مع عدد المسجلين فيصبح عدد المسجلين في دائرة القدس ٦٦٥٩٩ ويصبح مجموع المسجلين ١٣٥٠٦٥٥

جدول رقم (٤-١-٢): عدد المسجلين (الذكور والإناث) حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية

الدائرة الانتخابية	الفئات العمرية						المجموع الكلي
	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦١ فما فوق	
القدس	٩,٢٤٠	١٢,٣٢٠	١١,٥٠٨	٧,٤٣٥	٣,٩٩٢	٣,٨٤٥	٤٨,٣٤٠
جنين	١٧,٩٥٣	٢٤,٢٠٧	٢٤,٨٠٥	١٦,٤٤٨	٨,٧٤٣	٩,٥٠٨	١٠١,٦٦٤
طولكرم	١٢,٦٨٨	١٦,٩١٦	١٦,٩٢١	١٢,٧٤٣	٦,٦٥٠	٧,٤٢٢	٧٣,٣٤٠
طوباس	٣,٦٩٧	٥,٠٧٩	٥,٠٩٢	٣,١٢١	١,٦٩٦	٢,٠٩٠	٢٠,٧٧٥
نابلس	٢٢,٢٤١	٢٩,٦٩٨	٣٢,٠٨١	٢١,٦١٣	١١,٦٣٤	١٢,١١٢	١٢٩,٣٧٩
قلقيلية	٦,٣٨٩	٨,٢٥٩	٧,٨٣٠	٥,٤٩٤	٢,٩٣٢	٢,٧٩٧	٣٣,٧٠١
سلفيت	٤,٩٨٩	٦,٢٢٢	٦,٢٥٩	٤,٣٤٢	٢,١٤٢	٢,٦٨٧	٢٦,٦٤١
رام الله والبيرة	١٩,٧٨٤	٢٤,٨٩٥	٢٤,١٢٠	١٧,١٥٢	٩,٤٦٣	١٠,٦٤٧	١٠٦,٠٦١
أريحا	٢,٧٩١	٣,٩٥٧	٤,٠٨٧	٢,٦٦١	١,٣٢٢	١,٢٥٥	١٦,٠٧٣
بيت لحم	١٢,٢٦٦	١٦,٤٣٠	١٦,٧٨٤	١١,١٤٤	٥,٩٣٣	٦,٦٥٣	٦٩,٢١٠
الخليل	٣٨,٠٢٩	٤٨,٤٧٢	٤٤,٥٧١	٢٧,٣٦٠	١٣,٦٢٨	١٣,٩٩٤	١٨٦,٠٥٤
شمال غزة	٢٢,٣٠٤	٢٥,٤٩٤	٢١,٩٨٣	١٤,٢٩٤	٧,٧٧٣	٦,٦٨٧	٩٨,٥٣٥
غزة	٣٧,٤٨١	٤٤,٥١٠	٣٧,٩٨٩	٢٦,٤١٠	١٦,٠٨٦	١١,٩٠٣	١٧٤,٣٧٩
دير البلح	١٦,٢٩٩	١٩,٧٣٠	١٧,١٤٨	١٢,٢٤٦	٧,٣٥٣	٦,٢٧٥	٧٩,٠٥١
خانيونس	٢٢,٢٤٥	٢٦,٤٢٥	٢١,٩٦٦	١٥,١٩١	٩,٥٦١	٧,٩٨٨	١٠٣,٣٧٦
رفح	١٣,٦٤٠	١٦,٣٩٣	١٤,٤٣٨	١٠,٢٦٥	٥,٨٠٩	٥,٢٧٢	٦٥,٨١٧
المجموع	٢٦٢,٠٣٦	٣٢٩,٠٠٧	٣٠٧,٥٨٢	٢٠٧,٩١٩	١١٤,٧١٧	١١١,١٣٥	١٣٣٢٣٩٦
النسبة المئوية	٪١٩,٦٧	٪٢٤,٦٩	٪٢٣,٠٨	٪١٥,٦٠	٪٨,٦١	٪٨,٣٤	٪١٠٠

جدول رقم (٤-١-٣): عدد المسجلين الذكور حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية

الدائرة الإنتخابية	الفئات العمرية						المجموع الكلي
	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦١فمافوق	
القدس	٥,٠٤٨	٦,٩١٢	٦,٤١٣	٣,٩٩٩	٢,١٥٩	١,٨٨٧	٢٦,٤١٨
جنين	٩,٧٠١	١٣,٠٣٥	١٣,٤٨٤	٨,٨٤٦	٤,٥٢٥	٤,٣٩٥	٥٣,٩٨٦
طولكرم	٦,٦٣٥	٨,٩١٧	٨,٩٨٧	٦,٦٣٧	٣,٣٤١	٣,١٢٩	٣٧,٦٤٦
طوباس	١,٩١١	٢,٦٧٧	٢,٧٣٦	١,٥٧٢	٨٤٨	٩٤٩	١٠,٦٩٣
نابلس	١١,٧٩٥	١٥,٧٢٦	١٧,٠٩١	١١,٣٩١	٥,٩٢١	٥,٧٧٢	٦٧,٦٩٦
قلقيلية	٣,٤٩٤	٤,٤٣٤	٤,٢٥٢	٢,٩٢٠	١,٥٦٨	١,٢٩٥	١٧,٩٦٣
سلفيت	٢,٦٣٤	٣,٣٠٧	٣,٣١٧	٢,٢٦٣	١,٠٨٢	١,١٦٤	١٣,٧٦٧
رام الله والبيرة	١٠,٤٦٤	١٣,٣٧٣	١٢,٦٦١	٨,٩٥٢	٤,٨٠٤	٤,٨٨٤	٥٥,١٣٨
اريحا	١,٥٣٩	٢,١٣١	٢,١٢٧	١,٣٩٩	٦٨٦	٦١٣	٨,٤٩٥
بيت لحم	٦,٥٤٣	٨,٨١٦	٩,٠٠٦	٥,٨٣١	٣,١٥٠	٣,٢٥٤	٣٦,٦٠٠
الخليل	٢٠,٥٩٣	٢٦,٠٤٨	٢٣,٧٧٥	١٤,٤٦٨	٧,٠٤٩	٧,٠٦٥	٩٨,٩٩٨
شمال غزة	١١,٦٩١	١٣,١٥٧	١١,٤٧١	٧,٤٩٠	٣,٩٠٦	٢,٩٧٣	٥٠,٦٨٨
غزة	١٩,٩٤٢	٢٣,٩٠٤	٢٠,٧٨٦	١٤,٣١٣	٨,٤٨٩	٥,٨٢٠	٩٣,٢٥٤
دير البلح	٨,٦٥٨	١٠,٣٧٥	٨,٩٢٧	٦,٣٢١	٣,٦٤٩	٢,٧١٨	٤٠,٦٤٨
خانيونس	١١,٦٣٧	١٤,١٣٥	١١,٧٢٨	٧,٩٧٣	٤,٨٧٥	٣,٦٣٤	٥٣,٩٨٢
رفح	٧,١٦٣	٨,٤٦٥	٧,٥٩٦	٥,٣٧٨	٢,٨٠٠	٢,٢٧٦	٣٣,٦٧٨
المجموع	١٣٩,٤٤٨	١٧٥,٤١٢	١٦٤,٣٥٧	١٠٩,٧٥٣	٥٨,٨٥٢	٥١,٨٢٨	٦٩٩,٦٥٠
النسبة المئوية	٪١٩,٩٣	٪٢٥,٠٧	٪٢٣,٤٩	٪١٥,٦٩	٪٨,٤١	٪٧,٤١	٪١٠٠

جدول رقم (٤-١-٤): عدد المسجلات الإناث حسب الدائرة الانتخابية والفئات العمرية

الدائرة الانتخابية	الفئات العمرية						المجموع الكلي
	١٨-٢٢	٢٣-٣٠	٣١-٤٠	٤١-٥٠	٥١-٦٠	٦١فما فوق	
القدس	٤,١٩٢	٥,٤٠٨	٥,٠٩٥	٣,٤٣٦	١,٨٣٣	١,٩٥٨	٢١,٩٢٢
جنين	٨,٢٥٢	١١,١٧٢	١١,٣٢١	٧,٦٠٢	٤,٢١٨	٥,١١٣	٤٧,٦٧٨
طولكرم	٦,٠٥٣	٧,٩٩٩	٧,٩٣٤	٦,١٠٦	٣,٣٠٩	٤,٢٩٣	٣٥,٦٩٤
طوباس	١,٧٨٦	٢,٤٠٢	٢,٣٥٦	١,٥٤٩	٨٤٨	١,١٤١	١٠,٠٨٢
نابلس	١٠,٤٤٦	١٣,٩٧٢	١٤,٩٩٠	١٠,٢٢٢	٥,٧١٣	٦,٣٤٠	٦١,٦٨٣
قلقيلية	٢,٨٩٥	٣,٨٢٥	٣,٥٧٨	٢,٥٧٤	١,٣٦٤	١,٥٠٢	١٥,٧٣٨
سلفيت	٢,٣٥٥	٢,٩١٥	٢,٩٤٢	٢,٠٧٩	١,٠٦٠	١,٥٢٣	١٢,٨٧٤
رام الله والبيرة	٩,٣٢٠	١١,٥٢٢	١١,٤٥٩	٨,٢٠٠	٤,٦٥٩	٥,٧٦٣	٥٠,٩٢٣
أريحا	١,٢٥٢	١,٨٢٦	١,٩٦٠	١,٢٦٢	٦٣٦	٦٤٢	٧,٥٧٨
بيت لحم	٥,٧٢٣	٧,٦١٤	٧,٧٧٨	٥,٣١٣	٢,٧٨٣	٣,٣٩٩	٣٢,٦١٠
الخليل	١٧,٤٣٦	٢٢,٤٢٤	٢٠,٧٩٦	١٢,٨٩٢	٦,٥٧٩	٦,٩٢٩	٨٧,٠٥٦
شمال غزة	١٠,٦١٣	١٢,٣٣٧	١٠,٥١٢	٦,٨٠٤	٣,٨٦٧	٣,٧١٤	٤٧,٨٤٧
غزة	١٧,٥٣٩	٢٠,٦٠٦	١٧,٢٠٣	١٢,٠٩٧	٧,٥٩٧	٦,٠٨٣	٨١,١٢٥
دير البلح	٧,٦٤١	٩,٣٥٥	٨,٢٢١	٥,٩٢٥	٣,٧٠٤	٣,٥٥٧	٣٨,٤٠٣
خانيونس	١٠,٦٠٨	١٢,٢٩٠	١٠,٢٣٨	٧,٢١٨	٤,٦٨٦	٤,٣٥٤	٤٩,٣٩٤
رفح	٦,٤٧٧	٧,٩٢٨	٦,٨٤٢	٤,٨٨٧	٣,٠٠٩	٢,٩٩٦	٣٢,١٣٩
المجموع	١٢٢,٥٨٨	١٥٣,٥٩٥	١٤٣,٢٢٥	٩٨,١٦٦	٥٥,٨٦٥	٥٩,٣٠٧	٦٣٢,٧٤٦
النسبة المئوية	٪١٩,٣٧	٪٢٤,٢٧	٪٢٢,٦٤	٪١٥,٥١	٪٨,٨٣	٪٩,٣٧	٪١٠٠

جدول رقم (٤-١-٥): إحصائيات اقتراع القوائم (الناخبين المسجلين، المقترعين، نسب الاقتراع)

الرقم	الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	نسبة الاقتراع	الأوراق الصحيحة		الأوراق الباطلة		الأوراق البيضاء	
					العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	القدس	٦٦,٥٩٩	٤١,٠٠٦	٦١,٥٧	٣٨,٣١٢	٩٣,٤٣	١,٢٥٠	٣,٠٥	١,٤٤٤	٣,٥٢
٢	جنين	١٠١,٦٦٤	٧٩,٣١٧	٧٨,٠٢	٧٤,٥٦٤	٩٤,٠١	٢,٧٠٤	٣,٤١	٢,٠٤٩	٢,٥٨
٣	طولكرم	٧٣,٣٤٠	٥٥,٧٢٨	٧٥,٩٩	٥٢,٥٧٥	٩٤,٣٤	١,٨٦٣	٣,٣٤	١,٢٩٠	٢,٣١
٤	طوباس	٢٠,٧٧٥	١٧,٤٧٩	٨٤,١٣	١٦,٦٠٤	٩٤,٩٩	٥٢٣	٢,٩٩	٣٥٢	٢,٠١
٥	نابلس	١٢٩,٣٧٩	١٠٣,٣٦٢	٧٩,٨٩	٩٨,٤١٧	٩٥,٢٢	٢,٨٧٦	٢,٧٨	٢,٠٦٩	٢,٠٠
٦	قلقيلية	٣٣,٧٠١	٢٧,٢٥٠	٨٠,٨٦	٢٥,٧٤٨	٩٤,٤٩	١,٠٠٠	٣,٦٧	٥٠٢	١,٨٤
٧	سلفيت	٢٦,٦٤١	٢٢,٢٣٧	٨٣,٤٧	٢١,١٨٦	٩٥,٢٧	٥٣٢	٢,٣٩	٥١٩	٢,٣٣
٨	رام الله والبيرة	١٠٦,٠٦١	٨٣,١٥٣	٧٨,٤٠	٧٩,٧٤١	٩٥,٩٠	١,٨٠٨	٢,١٧	١,٦٠٤	١,٩٣
٩	أريحا	١٦,٠٧٣	١٢,٣٣٨	٧٦,٧٦	١١,٦٦٦	٩٤,٥٥	٤٤٣	٣,٥٩	٢٢٩	١,٨٦
١٠	بيت لحم	٦٩,٢١٠	٥١,٤٣٥	٧٤,٣٢	٤٨,٠٥٢	٩٣,٤٢	١,٤٢٢	٢,٧٦	١,٩٦١	٣,٨١
١١	الخليل	١٨٦,٠٥٤	١٣١,٠١١	٧٠,٤٢	١٢٤,١٣٧	٩٤,٧٥	٣,٧٦٧	٢,٨٨	٣,١٠٧	٢,٣٧
١٢	شمال غزة	٩٨,٥٣٥	٧٩,٧٧٥	٨٠,٩٦	٧٦,٢١٢	٩٥,٥٣	٢,٢٣٣	٢,٨٠	١,٣٣٠	١,٦٧
١٣	مدينة غزة	١٧٤,٣٧٩	١٣٦,٥٥١	٧٨,٣١	١٣١,٨٩٤	٩٦,٥٩	٢,٩٠٤	٢,١٣	١,٧٥٣	١,٢٨
١٤	دير البلح	٧٩,٠٥١	٦٣,٥٣٢	٨٠,٣٧	٦٠,٥١٨	٩٥,٢٦	١,٩١٨	٣,٠٢	١,٠٩٦	١,٧٣
١٥	خانيونس	١٠٣,٣٧٦	٨٣,٧٨٩	٨١,٠٥	٧٩,٧٨٦	٩٥,٢٢	٢,٤٩٢	٢,٩٧	١,٥١١	١,٨٠
١٦	رفح	٦٥,٨١٧	٥٤,٤٦١	٨٢,٧٥	٥١,٤٦١	٩٤,٤٩	٢,١٢٩	٣,٩١	٨٧١	١,٦٠
	المجموع	١,٣٥٠,٦٥٥	١,٠٤٢,٤٢٤	٧٧,١٨	٩٩٠,٨٧٣	٩٥,٠٥	٢٩,٨٦٤	٢,٨٦	٢١,٦٨٧	٢,٠٨

جدول رقم (٤-١-٦): إحصائيات اقتراع الدوائر (الناخبين المسجلين، المقترعين، نسب الاقتراع)

الرقم	الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	نسبة الاقتراع	الأوراق الصحيحة		الأوراق الباطلة		الأوراق البيضاء	
					العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	القدس	٦٦,٥٩٩	٤١,٠٠٦	٦١,٥٧	٣٩,٣٠٢	٩٥,٨٤	١,١٦٥	٢,٨٤	٥٣٩	٪١,٣١
٢	جنين	١٠١,٦٦٤	٧٩,٣١٧	٧٨,٠٢	٧٥,٨٣١	٪٩٥,٦٠	٢,٥٣٦	٣,٢٠	٩٥٠	٪١,٢٠
٣	طولكرم	٧٣,٣٤٠	٥٥,٧٢٨	٧٥,٩٩	٥٣,٥٣٩	٪٩٦,٠٧	١,٤٦٠	٢,٦٢	٧٢٩	٪١,٣١
٤	طوباس	٢٠,٧٧٥	١٧,٤٧٩	٨٤,١٣	١٦,٧٠٦	٩٥,٥٨	٥٣٢	٣,٠٤	٢٤١	٪١,٣٨
٥	نابلس	١٢٩,٣٧٩	١٠٣,٣٦٢	٧٩,٨٩	٩٩,٥٧٢	٩٦,٣٣	٢,٧٧٨	٢,٦٩	١,٠١٢	٪٠,٩٨
٦	قلقيلية	٣٣,٧٠١	٢٧,٢٥٠	٨٠,٨٦	٢٦,١٢٦	٩٥,٨٨	٦٣٣	٢,٣٢	٤٩١	٪١,٨٠
٧	سلفيت	٢٦,٦٤١	٢٢,٢٣٧	٨٣,٤٧	٢١,٣١٠	٩٥,٨٣	٥٨٦	٢,٦٤	٣٤١	٪١,٥٣
٨	رام الله والبيرة	١٠٦,٠٦١	٨٣,١٥٣	٧٨,٤٠	٨٠,٤١٥	٩٦,٧١	١,٨٦٢	٢,٢٤	٨٧٦	٪١,٠٥
٩	أريحا	١٦,٠٧٣	١٢,٣٣٨	٧٦,٧٦	١١,٧٨٨	٩٥,٥٤	٣٤١	٢,٧٦	٢٠٩	٪١,٦٩
١٠	بيت لحم	٦٩,٢١٠	٥١,٤٣٥	٧٤,٣٢	٤٩,٦٤١	٩٦,٥١	١,١١٣	٢,١٦	٦٨١	٪١,٣٢
١١	الخليل	١٨٦,٠٥٤	١٣١,٠١١	٧٠,٤٢	١٢٣,٦٦٧	٩٤,٣٩	٥,٩٧٧	٤,٥٦	١,٣٦٧	٪١,٠٤
١٢	شمال غزة	٩٨,٥٣٥	٧٩,٧٧٥	٨٠,٩٦	٧٦,٨٩٨	٩٦,٣٩	٢,٤٧٩	٣,١١	٣٩٨	٪٠,٥٠
١٣	مدينة غزة	١٧٤,٣٧٩	١٣٦,٥٥١	٧٨,٣١	١٣١,٧٣٥	٩٦,٤٧	٤,٠٩٧	٪٣,٠٠	٧١٩	٪٠,٥٣
١٤	دير البلح	٧٩,٠٥١	٦٣,٥٣٢	٨٠,٣٧	٦٠,٨٦٢	٩٥,٨٠	١,٤٥٥	٢,٢٩	١,٢١٥	٪١,٩١
١٥	خانيونس	١٠٣,٣٧٦	٨٣,٧٨٩	٨١,٠٥	٨٠,٣٧٩	٩٥,٩٣	٢,٧٣١	٣,٢٦	٦٧٩	٪٠,٨١
١٦	رفح	٦٥,٨١٧	٥٤,٤٦١	٨٢,٧٥	٥٢,٤٧٥	٩٦,٣٥	١,٥٤٠	٢,٨٣	٤٤٦	٪٠,٨٢
	المجموع	١,٣٥٠,٦٥٥	١,٠٤٢,٤٢٤	٧٧,١٨	١,٠٠٠,٢٤٦	٩٥,٩٥	٣١,٢٨٥	٣,٠٠	١٠,٨٩٣	٪١,٠٤

جدول رقم (٤-١-٧): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الفئات العمرية

	الدائرة	المقترعون	٢٢.١٨ سنة	النسبة٪	٣٠.٢٣ سنة	النسبة٪	٤٠.٣١ سنة	النسبة٪	٥٠.٤١ سنة	النسبة٪	٦٠.٥١ سنة	النسبة٪	فوق ٦٠ سنة	النسبة٪
١	القدس	٤١٠٠٦	٧٣٩٤	١٨	١٠٠٣٣	٢٤	٩٩٤٤	٢٤	٦٨٦٠	١٧	٣٧٠٣	٩	٣٠٧٢	٧
٢	جنين	٧٩٣١٧	١٣٤٧٧	١٧	١٨١٣٦	٢٣	٢٠٠٥٠	٢٥	١٣٥٧٧	١٧	٧١٣٩	٩	٦٩٣٨	٩
٣	طولكرم	٥٥٧٢٨	٩٢٠٣	١٧	١٢١٥١	٢٢	١٣٥٥٢	٢٤	١٠٢٨٤	١٨	٥٢٣١	٩	٥٣٠٧	١٠
٤	طوباس	١٧٤٧٩	٣٠٤٣	١٧	٤١٠٥	٢٣	٤٤٠٦	٢٥	٢٧٣٤	١٦	١٤٩٠	٩	١٧٠١	١٠
٥	نابلس	١٠٣٣٦٢	١٧٣٥٠	١٧	٢٢٨٤٨	٢٢	٢٦٤٥٩	٢٦	١٧٩٢٢	١٧	٩٦٤٧	٩	٩١٣٦	٩
٦	قلقيلية	٢٧٢٥٠	٥١٢٥	١٩	٦٥٣٧	٢٤	٦٥١٧	٢٤	٤٥٩٧	١٧	٢٤٠٣	٩	٢٠٧١	٨
٧	سلفيت	٢٢٢٣٧	٤١٦٧	١٩	٥٠٧٧	٢٣	٥٣٥٠	٢٤	٣٧٢٩	١٧	١٨٠٧	٨	٢١٠٧	٩
٨	رام الله والبيرة	٨٣١٥٣	١٥٠٣٠	١٨	١٨٨٢٨	٢٣	١٩٦٧٢	٢٤	١٤٣٦٦	١٧	٧٦٨٥	٩	٧٥٧٢	٩
٩	أريحا	١٢٣٣٨	٢٠١٦	١٦	٢٩٠٧	٢٤	٣٢٢٧	٢٦	٢٢٠١	١٨	١٠٧٣	٩	٩١٤	٧
١٠	بيت لحم	٥١٤٣٥	٨٨٣٧	١٧	١١٧٥٧	٢٣	١٢٨١٩	٢٥	٨٧٩٦	١٧	٤٦٠٩	٩	٤٦١٧	٩
١١	الخليل	١٣١٠١١	٢٥٨٦٧	٢٠	٣٢٨٧٩	٢٥	٣٢٢١٥	٢٥	٢٠٥٣٦	١٦	١٠١٦٢	٨	٩٣٥٢	٧
١٢	شمال غزة	٧٩٧٧٥	١٧٦٥٥	٢٢	٢٠١٧٨	٢٥	١٨٢٩٩	٢٣	١٢١٥٤	١٥	٦٤٨٧	٨	٥٠٠٢	٦
١٣	مدينة غزة	١٣٦٥٥١	٢٨٠٣٤	٢١	٣٣٩٦٣	٢٥	٣٠٨٩٠	٢٣	٢٢٠٠٧	١٦	١٣١٦٤	١٠	٨٤٩٣	٦
١٤	دير البلح	٦٣٥٣٢	١٣٠٧١	٢١	١٥٣٩٣	٢٤	١٤١٠١	٢٢	١٠٢٥٠	١٦	٦٠٩٣	١٠	٤٦٢٤	٧
١٥	خانيونس	٨٣٧٨٩	١٧٨٢١	٢١	٢٠٩٧١	٢٥	١٨٢٦١	٢٢	١٢٨٣٩	١٥	٧٩٠٣	٩	٥٩٩٤	٧
١٦	رفح	٥٤٤٦١	١١١٤٣	٢٠	١٣٣٦٠	٢٥	١٢٢٨١	٢٣	٨٧٩٩	١٦	٤٨٩٨	٩	٣٩٨٠	٧
	المجموع	١٠٤٢٤٢٤	١٩٩٢٣٣	١٩	٢٤٩١٢٣	٢٤	٢٤٨٠٤٣	٢٤	١٧١٦٥١	١٦	٩٣٤٩٤	٩	٨٠٨٨٠	٨

جدول رقم (٤-١-٨) : توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الفئات العمرية والجنس

	الدائرة	المقترعون	ذكور	٪	إناث	٪	٢٠.١٨ سنة		٣٠.٢٣ سنة		٤٠.٣١ سنة		٥٠.٤١ سنة		٦٠.٥١ سنة		فوق ٦٠ سنة	
							ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١	القدس	٤١٠٠٦	٢٤٠٦٩	٥٩	١٦٩٣٧	٤١	٤٤٣٤	٢٩٦١	٦٢٧١	٣٧٦١	٥٨١٦	٤١٢٨	٣٧٧٨	٣٠٨١	٢٠٩٣	١٦٠٩	١٦٧٧	١٣٩٧
٢	جنين	٧٩٣١٧	٤٣١٠١	٥٤	٣٦٢١٦	٤٦	٧٤٨٦	٥٩٩٢	٩٩٣١	٨٢٠٦	١١١١٦	٨٩٣٢	٧٣٩٧	٦١٨٠	٣٧٩٥	٣٣٤٤	٣٣٧٦	٣٥٦٢
٣	طولكرم	٥٥٧٢٨	٢٨٩٦٠	٥٢	٢٦٧٦٨	٤٨	٤٨٧٣	٤٣٣٠	٦٣٩٤	٥٧٥٧	٧٢٢٨	٦٣٢٥	٥٤١١	٤٨٧٢	٢٦٥٦	٢٥٧٥	٢٣٩٨	٢٩٠٩
٤	طوباس	١٧٤٧٩	٩٠٨٦	٥٢	٨٣٩٣	٤٨	١٥٧٨	١٤٦٣	٢١٩٩	١٩٠٨	٢٣٦٠	٢٠٤٦	١٣٨١	١٣٥١	٧٤٩	٧٤١	٨١٩	٨٨٤
٥	نابلس	١٠٣٣٦٢	٥٥١٨١	٥٣	٤٨١٨١	٤٧	٩٤٥٩	٧٨٩١	١٢٣١٧	١٠٥٣٣	١٤٢٣٦	١٢٢٢٦	٩٤٨٥	٨٤٣٨	٥٠٥٣	٤٥٩١	٤٦٣١	٤٥٠٢
٦	قلقيلية	٢٧٢٥٠	١٤٧٥٢	٥٤	١٢٤٩٨	٤٦	٢٨٦٢	٢٢٦٢	٣٥٥٠	٢٩٨٧	٣٥٩٨	٢٩١٧	٢٤٥٤	٢١٤٣	١٣٠١	١١٠٣	٩٨٧	١٠٨٦
٧	سلفيت	٢٢٢٣٧	١١٦٤٦	٥٢	١٠٥٩١	٤٨	٢٢٤٠	١٩٢٨	٢٧١٨	٢٣٥٩	٢٨٦٤	٢٤٨٧	١٩٤٥	١٧٨٤	٩١٣	٨٩٣	٩٦٦	١١٤٠
٨	رام الله والبيرة	٨٣١٥٣	٤٤٣١٥	٥٣	٣٨٨٣٨	٤٧	٨١٨٨	٦٨٤٢	١٠٣٩٨	٨٤٣١	١٠٥١٦	٩١٥٨	٧٥٨٧	٦٧٧٩	٣٩٩٥	٣٦٨٩	٣٦٣١	٣٩٣٩
٩	أريحا	١٢٣٣٨	٦٧٥٩	٥٥	٥٥٧٩	٤٥	١١٣٩	٨٧٧	١٦٤٣	١٢٦٥	١٧٣٤	١٤٩٥	١١٨٩	١٠١٢	٥٧٩	٤٩٣	٤٧٥	٤٣٧
١٠	بيت لحم	٥١٤٣٥	٢٨٠٣٣	٥٥	٢٣٤٠٢	٤٥	٤٨٣٩	٣٩٩٧	٦٥٠٠	٥٢٤٠	٧٠٤٦	٥٧٥٠	٤٦٩٧	٤٠٩٨	٢٥٣٧	٢٠٩٤	٢٤١٤	٢٢٢٣
١١	الخليل	١٣١٠١١	٧٠٠٠٨	٥٣	٦١٠٠٣	٤٧	١٤٠٠٩	١١٨٦٤	١٧٧٤٧	١٥١٤٩	١٧٢٠٧	١٥٠٢٣	١٠٨٢٠	٩٧١٤	٥٢٨٩	٤٨٥٥	٤٩٣٦	٤٣٩٨
١٢	شمال غزة	٧٩٧٧٥	٤٣٣٧٦	٥٤	٣٦٣٩٩	٤٦	٩٩٤١	٧٧٠٢	١١١٩٨	٨٩٦٠	٩٩٨٢	٨٣٠٣	٦٥٢٤	٥٦٣٤	٣٣٧١	٣١٣٥	٢٣٦٠	٢٦٦٥
١٣	مدينة غزة	١٣٦٥٥١	٧٧٥٠١	٥٧	٥٩٠٥٠	٤٣	١٦٣٠٠	١١٧٤٠	١٩٧٠١	١٤٢٧٥	١٧٦٧٩	١٣٢١٩	١٢٢٤١	٩٧٦٥	٧١٨٤	٥٩٧٠	٤٣٩٦	٤٠٨١
١٤	دير البلح	٦٣٥٣٢	٣٤٣٩٧	٥٤	٢٩١٣٥	٤٦	٧٣٥٥	٥٧٢٣	٨٧١٨	٦٦٨٩	٧٧٤٢	٦٣٦٧	٥٣٨٤	٤٨٦٧	٣٠٧٢	٣٠٠٩	٢١٢٦	٢٤٨٠
١٥	خانيونس	٨٣٧٨٩	٤٥٣٤٢	٥٤	٣٨٤٤٧	٤٦	٩٧٢٦	٨٠٩٢	١١٧٩٥	٩١٦٩	١٠١١٥	٨١٤٣	٦٧٨٧	٦٠٥٢	٤٠٨٢	٣٨٢٧	٢٨٣٧	٣١٦٤
١٦	رفح	٥٤٤٦١	٢٨٩٩٧	٥٣	٢٥٤٦٤	٤٧	٦٠٧٨	٥٠٦٦	٧٣١٦	٦٠٤٥	٦٧١٧	٥٥٦٤	٤٦٧٩	٤١٢٠	٢٣٩٧	٢٥٠٠	١٨١٠	٢١٦٩
	مجاميع	١,٠٤٢,٤٢٤	٥٦٥,٥٢٣	٥٤	٤٧٦,٩٠١	٤٦	١١٠,٥٠٧	٨٨,٧٣٠	١٣٨,٣٩٦	١١٠,٧٣٤	١٣٥,٩٥٦	١١٢,٠٨٣	٩١,٧٥٩	٧٩,٨٩٠	٤٩,٠٦٦	٤٤,٤٢٨	٣٩,٨٣٩	٤١,٠٣٦
							١٩٩,٢٣٧		٢٤٩,١٣٠		٢٤٨,٠٣٩		١٧١,٦٤٩		٩٣,٤٩٤		٨٠,٨٧٥

جدول رقم (٤-١-٩): عدد الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية

اسم القائمة	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المقاعد
قائمة التغيير والإصلاح	٤٤٠,٤٠٩	٢٩
قائمة حركة فتح	٤١٠,٥٥٤	٢٨
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٤٢,١٠١	٣
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٢٨,٩٧٣	٢
قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)	٢٦,٩٠٩	٢
قائمة الطريق الثالث	٢٣,٨٦٢	٢
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٧,١٢٧	٠**
قائمة الحرية والاستقلال	٤,٣٩٨	٠**
قائمة الشهيد أبو العباس	٣,٠١١	٠**
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	١,٨٠٦	٠**
قائمة العدالة الفلسطينية	١,٧٢٣	٠**
المجموع (٩٥,٠٥٪)	٩٩٠,٨٧٣	٦٦
مجموع الأوراق الباطلة (٢,٨٧٪)	٢٩,٨٦٤	
مجموع الأوراق البيضاء (٢,٠٨٪)	٢١,٦٨٧	
المجموع الإجمالي للمقترعين (١٠٠,٠٠٪)	١,٠٤٢,٤٢٤	

جدول رقم (٤-١-١٠): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الدوائر المختلفة

الرقم	الدائرة	قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)		قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)		قائمة الشهيد أبو علي مصطفى		قائمة الشهيد أبو العباس	
		١-		٢-		٣-		٤-	
		مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة
١	القدس	٢,٢٨٢	٥,٩٦٪	١,٩٨٦	٥,١٨٪	٢,١٣٥	٥,٥٧٪	٣٣٦	٠,٨٨٪
٢	جنين	٢,٦٢٩	٣,٥٣٪	٢,٣٢٢	٣,١١٪	٣,٦٥٧	٤,٩٠٪	٣٣١	٠,٤٤٪
٣	طولكرم	٢,١١٠	٤,٠١٪	١,٢٥٣	٢,٣٨٪	١,٩١٩	٣,٦٥٪	١٢٤	٠,٢٤٪
٤	طوباس	٨٠٨	٤,٨٧٪	٥٦٣	٣,٣٩٪	٧٠٩	٤,٢٧٪	١٢٠	٠,٧٢٪
٥	نابلس	٣,٨٩٢	٣,٩٥٪	٢,٣٥٩	٢,٤٠٪	٥,٠٢٤	٥,١٠٪	٢٢٢	٠,٢٣٪
٦	قلقيلية	٧٥٦	٢,٩٤٪	٥٢٣	٢,٠٣٪	٧٨٣	٣,٠٤٪	٣٤	٠,١٣٪
٧	سلفيت	١,٣٨٧	٦,٥٥٪	١,٢٠١	٥,٦٧٪	١,٠١٩	٤,٨١٪	٧٢	٠,٣٤٪
٨	رام الله والبيرة	٣,٦٠٩	٤,٥٣٪	٣,٢١٠	٤,٠٣٪	٥,٢٧٨	٦,٦٢٪	٣٨٤	٠,٤٨٪
٩	أريحا	٤٣٧	٣,٧٥٪	٥١٣	٤,٤٠٪	٤٢١	٣,٦١٪	١٠٢	٠,٨٧٪
١٠	بيت لحم	٣,١٩١	٦,٦٤٪	٢,٠٠٨	٤,١٨٪	٤,٥١٩	٩,٤٠٪	١١٤	٠,٢٤٪
١١	الخليل	٣,١٩٠	٢,٥٧٪	٤,٩٩٦	٤,٠٢٪	٤,١٠٣	٣,٣١٪	٣٩٣	٠,٣٢٪
١٢	شمال غزة	١,٢٦٦	١,٦٦٪	١,٢٦١	١,٦٥٪	٤,٩٧٣	٦,٥٣٪	١٢٧	٠,١٧٪
١٣	مدينة غزة	١,٢٦٦	٠,٩٦٪	٢,١١٦	١,٦٠٪	٢,٤٩٧	١,٨٩٪	٢٢٧	٠,١٧٪
١٤	دير البلح	٦٥٦	١,٠٨٪	٨٥٧	١,٤٢٪	٢,٣٢٨	٣,٨٥٪	١٠٢	٠,١٧٪
١٥	خانيونس	٩٠٩	١,١٤٪	١,١٧٤	١,٤٧٪	١,٨٨٨	٢,٣٧٪	٢٢٩	٠,٢٩٪
١٦	رفح	٥٨٥	١,١٤٪	٥٦٧	١,١٠٪	٨٤٨	١,٦٥٪	٩٤	٠,١٨٪
المجموع		٢٨,٩٧٣	٢,٩٢٪	٢٦,٩٠٩	٢,٧٢٪	٤٢,١٠١	٤,٢٥٪	٣,٠١١	٠,٣٠٪

تتمة جدول رقم (٤-١-١٠)

الرقم	الدائرة	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية		قائمة التغيير والإصلاح		الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)		قائمة الطريق الثالث	
		٥-		٦-		٧-		٨-	
		مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة
١	القدس	٤١٠	١,٠٧	١٦,٠٣٥	٤١,٨٥	١١٦	٠,٣٠	٩٠٤	٢,٣٦
٢	جنين	٤٤٠	٠,٥٩	٢٨,١٩٦	٣٧,٨١	١٥٧	٠,٢١	٢,٤٠٢	٣,٢٢
٣	طولكرم	٧٦٤	١,٤٥	٢٢,٨٨٣	٤٣,٥٢	٨٧	٠,١٧	٢,٣٧٢	٤,٥١
٤	طوباس	٦٤	٠,٣٩	٦,٣٢٣	٣٨,٠٨	١٠٧	٠,٦٤	٧٤١	٤,٤٦
٥	نابلس	٧١١	٠,٧٢	٤٤,٠٠٠	٤٤,٧١	٧١	٠,٠٧	٤,٠٥١	٤,١٢
٦	قلقيلية	٣٣٨	١,٣١	٨,٣٤٩	٣٢,٤٣	٢٩	٠,١١	٨٧٠	٣,٣٨
٧	سلفيت	٨٤٠	٣,٩٦	٧,٥٠١	٣٥,٤١	٩٣	٠,٤٤	١,٤٦٢	٦,٩٠
٨	رام الله والبيرة	٦٣٧	٠,٨٠	٣٣,٦٨٦	٤٢,٢٤	٨٤	٠,١١	١,٧٠١	٢,١٣
٩	أريحا	١٣٣	١,١٤	٣,٨٦١	٣٣,١٠	١٤	٠,١٢	٣٠٩	٢,٦٥
١٠	بيت لحم	٢٢٧	٠,٤٧	١٥,١٤٠	٣١,٥١	٨٠	٠,١٧	١,٣٤٦	٢,٨٠
١١	الخليل	١,١٣٨	٠,٩٢	٦١,٤٣٣	٤٩,٤٩	٢٢٢	٠,١٨	٣,٣٢٢	٢,٦٨
١٢	شمال غزة	١٥٣	٠,٢٠	٣٥,٧٨١	٤٦,٩٥	٧٣	٠,١٠	٧٥٥	٠,٩٩
١٣	مدينة غزة	٣٧٨	٠,٢٩	٧٤,٨١٦	٥٦,٧٢	٣٠٢	٠,٢٣	١,٥٢٠	١,١٥
١٤	دير البلح	٢٥٧	٠,٤٢	٢٦,٥٥٠	٤٣,٨٧	٢٠٦	٠,٣٤	٥٤٩	٠,٩١
١٥	خانيونس	٣٦٩	٠,٤٦	٣٥,٠٧٠	٤٣,٩٦	١٠٦	٠,١٣	١,٠٢٧	١,٢٩
١٦	رفح	٢٦٨	٠,٥٢	٢٠,٧٨٥	٤٠,٣٩	٥٩	٠,١١	٥٣١	١,٠٣
	المجموع	٧,١٢٧	٠,٧٢	٤٤٠,٤٠٩	٤٤,٤٥	١,٨٠٦	٠,١٨	٢٣,٨٦٢	٢,٤١

تتمة جدول رقم (٤-١-١٠)

الرقم	الدائرة	قائمة الحرية والاستقلال -٩		قائمة العدالة الفلسطينية -١٠		قائمة حركة فتح -١١		المجموع الكلي على مستوى الدائرة	
		مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة	مجموع الأصوات الصحيحة	النسبة
١	القدس	٢٣٣	٠,٦١	١٧٧	٠,٤٦	١٣,٦٩٨	٣٥,٧٥	٣٨,٣١٢	١٠٠,٠٠
٢	جنين	٣٧٩	٠,٥١	٢٥٥	٠,٣٤	٣٣,٧٩٦	٤٥,٣٢	٧٤,٥٦٤	١٠٠,٠٠
٣	طولكرم	٣٢٨	٠,٦٢	٦٨	٠,١٣	٦٧٢٠,٦	٣٩,٣١	٥٢,٥٧٥	١٠٠,٠٠
٤	طوباس	٢٨٨	١,٧٣	٢٠٨	١,٢٥	٦,٦٧٣	٤٠,١٩	١٦,٦٠٤	١٠٠,٠٠
٥	نابلس	١٩٩	٠,٢٠	٢٥٣	٠,٢٦	٣٧,٦٣٥	٣٨,٢٤	٩٨,٤١٧	١٠٠,٠٠
٦	قلقيلية	٢٤٣	٠,٩٤	٥٨	٠,٢٣	١٣,٧٦٥	٥٣,٤٦	٢٥,٧٤٨	١٠٠,٠٠
٧	سلفيت	٢٩٦	١,٤٠	٣٧	٠,١٧	٧,٢٧٨	٣٤,٣٥	٢١,١٨٦	١٠٠,٠٠
٨	رام الله والبيرة	١٣٦	٠,١٧	٧٧	٠,١٠	٣٠,٩٣٩	٣٨,٨٠	٧٩,٧٤١	١٠٠,٠٠
٩	أريحا	٢٤	٠,٢١	١٩	٠,١٦	٥,٨٣٣	٥٠,٠٠	١١,٦٦٦	١٠٠,٠٠
١٠	بيت لحم	١٠٠	٠,٢١	٧٢	٠,١٥	٢١,٢٥٥	٤٤,٢٣	٤٨,٠٥٢	١٠٠,٠٠
١١	الخليل	٥٢٧	٠,٤٢	١٤٥	٠,١٢	٤٤,٦٦٨	٣٥,٩٨	١٢٤,١٣٧	١٠٠,٠٠
١٢	شمال غزة	٢٠٣	٠,٢٧	٦١	٠,٠٨	٣١,٥٥٩	٤١,٤١	٧٦,٢١٢	١٠٠,٠٠
١٣	مدينة غزة	٣٤٨	٠,٢٦	٩٦	٠,٠٧	٤٨,٣٢٨	٣٦,٦٤	١٣١,٨٩٤	١٠٠,٠٠
١٤	دير البلح	٢٩٠	٠,٤٨	٤٢	٠,٠٧	٢٨,٦٨١	٤٧,٣٩	٦٠,٥١٨	١٠٠,٠٠
١٥	خان يونس	٥٥٩	٠,٧٠	٧١	٠,٠٩	٣٨,٣٨٤	٤٨,١١	٧٩,٧٨٦	١٠٠,٠٠
١٦	رفح	٢٤٥	٠,٧٠	٧١	٠,٠٩	٣٨,٣٨٤	٤٨,١١	٧٩,٧٨٦	١٠٠,٠٠
	المجموع	٤,٣٩٨	٠,٤٤	١,٧٢٣	٠,١٧	٤١٠,٥٥٤	٤١,٤٣	٩٩٠,٨٧٣	١٠٠,٠٠

ملاحظة: النسبة من مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة

جدول رقم (٤-١-١١): أسماء أعضاء المجلس التشريعي حسب القوائم

الرقم	اسم المرشح الرباعي	اسم القائمة
١	قيس كامل عبد الكريم خضر	البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)
٢	بسام احمد عمر صالحي	البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)
٣	مصطفى كامل مصطفى البرغوثي	فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)
٤	راوية رشاد سعيد الشوا	فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)
٥	احمد سعدات يوسف عبد الرسول	الشهيد أبو علي مصطفى
٦	جميل محمد إسماعيل المجدلاوي	الشهيد أبو علي مصطفى
٧	خالدة كنعان محمد جرار	الشهيد أبو علي مصطفى
٨	إسماعيل عبد السلام احمد هنية	التغيير والإصلاح
٩	محمد محمود حسن ابو طير	التغيير والإصلاح
١٠	جميلة عبدالله طه الشنطي	التغيير والإصلاح
١١	"محمد جمال" نعمان عمران علاء الدين	التغيير والإصلاح
١٢	ياسر داود سليمان منصور	التغيير والإصلاح
١٣	خليل موسى خليل ربعي	التغيير والإصلاح
١٤	هدى نعيم محمد القريناوي	التغيير والإصلاح
١٥	محمود احمد عبد الرحمن الرمحي	التغيير والإصلاح
١٦	محمود خالد الزهار الزهار	التغيير والإصلاح
١٧	عبد الفتاح حسن عبد الرحمن دخان	التغيير والإصلاح
١٨	ابراهيم محمد صالح دحبور	التغيير والإصلاح
١٩	مريم محمود حسن صالح	التغيير والإصلاح
٢٠	فتحي محمد علي قرعاوي	التغيير والإصلاح
٢١	انور محمد عبد الرحمن الزبون	التغيير والإصلاح
٢٢	عماد محمود راجح نوفل	التغيير والإصلاح
٢٣	عمر محمود مطر مطر	التغيير والإصلاح
٢٤	منى سليم صالح منصور	التغيير والإصلاح
٢٥	يحيى عبد العزيز محمد العدادسة	التغيير والإصلاح
٢٦	"محمد ماهر" يوسف محمد بدر	التغيير والإصلاح
٢٧	ايمن حسين امين دراغمة	التغيير والإصلاح
٢٨	فتحي احمد محمد حمّاد	التغيير والإصلاح
٢٩	مريم محمد يوسف فرحات	التغيير والإصلاح
٣٠	سيد سالم السيد ابو مسامح	التغيير والإصلاح

الرقم	اسم المرشح الرباعي	اسم القائمة
٣١	مروان محمد عايش ابو راس	التغيير والإصلاح
٣٢	سميرة عبد الله عبد الرحيم حلايقة	التغيير والإصلاح
٣٣	جمال اسماعيل هاشم سكيك	التغيير والإصلاح
٣٤	علي سليم سلمان رومانين	التغيير والإصلاح
٣٥	احمد يوسف احمد ابو حلبية	التغيير والإصلاح
٣٦	عبد الجابر مصطفى عبد الجابر فقهاء	التغيير والإصلاح
٣٧	سلام خالد عبد الله فياض	الطريق الثالث
٣٨	حنان داود خليل عشراوي	الطريق الثالث
٣٩	مروان حسيب حسين البرغوثي	حركة فتح
٤٠	محمد إبراهيم أبو علي يطا	حركة فتح
٤١	انتصار مصطفى محمود الوزير	حركة فتح
٤٢	نبيل علي رشيد شعث	حركة فتح
٤٣	حكم عمر أسعد بلعاوي	حركة فتح
٤٤	عبد الله محمد إبراهيم عبد الله	حركة فتح
٤٥	نجاة عمر صادق أبو بكر	حركة فتح
٤٦	رجائي محمود سليمان بركة	حركة فتح
٤٧	إبراهيم علي إبراهيم المصدر	حركة فتح
٤٨	ربيحة ذياب حسين حمدان	حركة فتح
٤٩	محمد خليل خليل اللحام	حركة فتح
٥٠	جمال محمد محمود أبو الرب	حركة فتح
٥١	سحر فهد داوود القواسمي	حركة فتح
٥٢	ماجد محمد أحمد أبو شمالة	حركة فتح
٥٣	فيصل محمد علي أبو شهلا	حركة فتح
٥٤	عيسى احمد عبد الحميد قراقع	حركة فتح
٥٥	سهام عادل يوسف ثابت	حركة فتح
٥٦	ناصر جميل محمد جمعة	حركة فتح
٥٧	علاء الدين محمد عبد ربه ياغي	حركة فتح
٥٨	عبد الرحيم محمود عبد الرحيم برهم	حركة فتح
٥٩	جمال عبد الحميد محمد الحاج	حركة فتح
٦٠	نجاة احمد علي الاسطل	حركة فتح
٦١	جهاد محمد عبد الرحمن طمليه	حركة فتح

الرقم	اسم المرشح الرباعي	اسم القائمة
٦٢	جهاد عوض الله حمد ابو زنيد	حركة فتح
٦٣	اكرم محمد علي الهيموني	حركة فتح
٦٤	جمال مصطفى عيسى حويل	حركة فتح
٦٥	نعيمة محمد محمد عيسى الشيخ علي	حركة فتح
٦٦	عبد الحميد جمعه يوسف العيله	حركة فتح

جدول رقم (٤-١-١٢): أسماء أعضاء المجلس التشريعي حسب الدائرة والانتماء السياسي وعدد الأصوات التي حصلت عليها

اسم الدائرة: القدس رمز الدائرة: "١" عدد المرشحين: ٣٩ عدد المقاعد الإجمالي: ٦				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	إبراهيم سعيد حسن أبو سالم	قائمة التغيير والإصلاح	١٥,٣٣٧	
٢	محمد عمران صالح طوطح	قائمة التغيير والإصلاح	١٤,٥٤٠	
٣	وائل محمد عبد الفتاح عبد الرحمن	قائمة التغيير والإصلاح	١٤,١٨٣	
٤	احمد محمد احمد عطون	قائمة التغيير والإصلاح	١٤,٠٨٤	
٥	إميل موسى باسيل جرجوعي	حركة فتح	٤,٥٢٢	فائز/ كوتة مسيحية
٦	افيفان زكريا عبد الله سابيلا	حركة فتح	٤,٠٣٥	فائز/ كوتة مسيحية
اسم الدائرة: جنين رمز الدائرة: ٠٢ عدد المرشحين: ٣٢ عدد المقاعد الإجمالي: ٤				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	خالد عبد عبد الله يحيى	قائمة التغيير والإصلاح	٣٠,٨٦٣	
٢	عزام نجيب مصطفى الأحمد	حركة فتح	٢٩,٢٤٩	
٣	خالد سليمان فايز أبو حسن	قائمة التغيير والإصلاح	٢٨,٠٢٥	
٤	شامي يوسف محمد شامي	حركة فتح	٢٧,٠٤٠	
اسم الدائرة: طولكرم رمز الدائرة: ٠٣ عدد المرشحين: ١٧ عدد المقاعد الإجمالي: ٣				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	حسن عبد الفتاح عبد الحليم خريشي	مستقل	٢١,١٧٩	
٢	عبد الرحمن فهمي عبد الرحمن زيدان	قائمة التغيير والإصلاح	٢٠,٤٠٧	
٣	رياض محمود سعيد رداد	قائمة التغيير والإصلاح	٢٠,٢٧٢	
اسم الدائرة: طوباس رمز الدائرة: ٠٤ عدد المرشحين: ٩ عدد المقاعد الإجمالي: ١				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	خالد حمد حامد أبو طوس	قائمة التغيير والإصلاح	٥,٧٨٤	

اسم الدائرة: نابلس رمز الدائرة: ٠٥ عدد المرشحين: ٣٠ عدد المقاعد الإجمالي: ٦				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	أحمد علي أحمد أحمد	قائمة التغيير والإصلاح	٤٤,٩٥٧	
٢	حامد سليمان جبر خضير	قائمة التغيير والإصلاح	٤٣,٧٨٩	
٣	محمود عثمان راغب العالول	حركة فتح	٣٩,٧٤٦	
٤	رياض علي مصطفى عملي	قائمة التغيير والإصلاح	٣٩,١٠٦	
٥	حسني محمد أحمد بوريني ياسين	قائمة التغيير والإصلاح	٣٩,٠٥٦	
٦	داود كمال داود أبو سير	قائمة التغيير والإصلاح	٣٦,٨٧٧	
اسم الدائرة: قلقيلية رمز الدائرة: ٠٦ عدد المرشحين: ١٠ عدد المقاعد الإجمالي: ٢				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	وليد محمود محمد عساف	حركة فتح	١٤,٠٤٩	
٢	أحمد هزاع إبراهيم شريم	حركة فتح	١٢,٩٠٠	
اسم الدائرة: سلفيت رمز الدائرة: ٠٧ عدد المرشحين: ١١ عدد المقاعد الإجمالي: ١				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	ناصر عبد الله عودة عبد الجواد	قائمة التغيير والإصلاح	٦,٧٦٢	
اسم الدائرة: رام الله والبيرة رمز الدائرة: ٠٨ عدد المرشحين: ٣٤ عدد المقاعد الإجمالي: ٥				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	حسن يوسف داود دار خليل	قائمة التغيير والإصلاح	٣٧,٣٠٦	
٢	فضل محمد صالح حمدان	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,٥٩٤	
٣	احمد عبد العزيز صالح مبارك	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,١٣٣	
٤	محمود إبراهيم محمود مصلح	قائمة التغيير والإصلاح	٣٠,٨٢٥	
٥	مهيب سلامه عبد الله سلامه	حركة فتح	٢٢,٨٣٤	فائز/ كوتة مسيحية
اسم الدائرة: أريحا رمز الدائرة: ٠٩ عدد المرشحين: ٥ عدد المقاعد الإجمالي: ١				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	صائب محمد صالح عريقات	حركة فتح	٦,٧١٧	
اسم الدائرة: بيت لحم رمز الدائرة: ١٠ عدد المرشحين: ٣٢ عدد المقاعد الإجمالي: ٤				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	خالد إبراهيم طافش ذويب	قائمة التغيير والإصلاح	١٧,٢٦٨	
٢	محمود داود محمود الخطيب	قائمة التغيير والإصلاح	١٥,٨٦٩	
٣	فؤاد كريم صليبا كوكالي	حركة فتح	٨,٦٣٦	فائز/ كوتة مسيحية
٤	فايز انطون الياس السقا	حركة فتح	٨,٣٤٠	فائز/ كوتة مسيحية

اسم الدائرة: الخليل رمز الدائرة: ١١ عدد المرشحين: ٤٦ عدد المقاعد الإجمالي: ٩				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	نايف محمود محمد الرجوب	قائمة التغيير والإصلاح	٥٩,٨٨٥	
٢	سمير صالح إبراهيم القاضي	قائمة التغيير والإصلاح	٥٩,٨٤١	
٣	عزيز سالم مرتضى الدويك	قائمة التغيير والإصلاح	٥٥,٦٤٩	
٤	عزام نعمان عبد الرحمن سلهب	قائمة التغيير والإصلاح	٥٣,٧٢٠	
٥	محمد مطلق عبد المهدي أبو جحيشه	قائمة التغيير والإصلاح	٥٢,٠٢٧	
٦	نزار عبد العزيز عبد الحميد رمضان	قائمة التغيير والإصلاح	٥١,٨٩١	
٧	حاتم رباح رشيد قفيشة	قائمة التغيير والإصلاح	٥٠,٤٨٥	
٨	باسم احمد موسى زعارير	قائمة التغيير والإصلاح	٤٩,٢٣٦	
٩	محمد اسماعيل عثمان الطل	قائمة التغيير والإصلاح	٤٧,٣٥٣	
اسم الدائرة: شمال غزة رمز الدائرة: ١٢ عدد المرشحين: ٢٧ عدد المقاعد الإجمالي: ٥				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	يوسف عواد يوسف الشرافي	قائمة التغيير والإصلاح	٣٧,١٠٦	
٢	مشير عمر خميس الحبل	قائمة التغيير والإصلاح	٣٤,٥٦٠	
٣	محمد عبد الهادي عبد الرحمن محمد شهاب	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,٢٢٣	
٤	عاطف إبراهيم محمد عدوان	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,١٠٢	
٥	اسماعيل عبد اللطيف محمد الأشقر	قائمة التغيير والإصلاح	٣٢,٠٣٠	
اسم الدائرة: غزة رمز الدائرة: ١٣ عدد المرشحين: ٤٩ عدد المقاعد الإجمالي: ٨				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	سعيد محمد شعبان صيام	قائمة التغيير والإصلاح	٧٥,٨٨٠	
٢	احمد محمد عطية بحر	قائمة التغيير والإصلاح	٧٣,٩٨٨	
٣	خليل اسماعيل إبراهيم الحية	قائمة التغيير والإصلاح	٧٣,٣١٣	
٤	محمد فرج محمود حسين الغول	قائمة التغيير والإصلاح	٧١,٤٩٢	
٥	جمال طلب محمد صالح	قائمة التغيير والإصلاح	٦٩,٨٥٦	
٦	جمال ناجي شحادة الخضري	مستقل	٦٣,١٥٠	
٧	زياد محمود حسين أبو عمرو	مستقل	٥٥,٧٤٨	
٨	حسام فؤاد كمال يعقوب الطويل	مستقل	٥٤,٩٦١	فائز/ كوتة مسيحية *

اسم الدائرة: دير البلح رمز الدائرة: ١٤ عدد المرشحين: ١٨ عدد المقاعد الإجمالي: ٣				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	عبد الرحمن يوسف احمد الجمل	قائمة التغيير والإصلاح	٢٧,٩٧٦	
٢	احمد حسن عواد أبو هولي	حركة فتح	٢٦,٢٢٩	
٣	سالم احمد عبد الهادي سلامه	قائمة التغيير والإصلاح	٢٦,٠٦٧	
اسم الدائرة: خانيونس رمز الدائرة: ١٥ عدد المرشحين: ٤٣ عدد المقاعد الإجمالي: ٥				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	محمد يوسف شاكر دحلان	حركة فتح	٣٨,٣٤٩	
٢	يونس محيي الدين فايز الأسطل	قائمة التغيير والإصلاح	٣٧,٦٩٥	
٣	صلاح محمد إبراهيم البردويل	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,٧٤٦	
٤	خميس جودت خميس النجار	قائمة التغيير والإصلاح	٣٣,٣٠٧	
٥	سفيان عبد الله يوسف الأغا	حركة فتح	٣٢,٩٦٤	
اسم الدائرة: رفح رمز الدائرة: ١٦ عدد المرشحين: ١٢ عدد المقاعد الإجمالي: ٣				
الرقم	اسم المرشح	صفة الترشيح	عدد الأصوات	ملاحظات
١	محمد سليمان موسى حجازي	حركة فتح	٢٨,٥٢٧	
٢	أشرف مصطفى محمد جمعة	حركة فتح	٢٨,٠٨٩	
٣	رضوان سعيد سليمان الأخرس	حركة فتح	٢٦,٧٥٩	

* المرشح فائز بأحد مقاعد الدائرة، كوتة مسيحية ولكن ضمن المقاعد الثمانية التي حصلت على أعلى الأصوات في مدينة غزة.

جدول رقم (٤-١-١٣): عدد المقاعد التي حصلت عليها كل كتلة في انتخابات الدوائر حسب المحافظة

رمز الدائرة	اسم الدائرة	صفة الترشيح				المجموع
		التغيير والإصلاح	حركة فتح	مستقلين	هيئات حزبية أخرى	
١	القدس	٤	٢	٠	٠	٦
٢	جنين	٢	٢	٠	٠	٤
٣	طولكرم	٢	٠	١	٠	٣
٤	طوباس	١	٠	٠	٠	١
٥	نابلس	٥	١	٠	٠	٦
٦	قلقيلية	٠	٢	٠	٠	٢
٧	سلفيت	١	٠	٠	٠	١
٨	رام الله والبيرة	٤	١	٠	٠	٥
٩	أريحا	٠	١	٠	٠	١
١٠	بيت لحم	٢	٢	٠	٠	٤
١١	الخليل	٩	٠	٠	٠	٩
١٢	شمال غزة	٥	٠	٠	٠	٥
١٣	مدينة غزة	٥	٠	٣	٠	٨
١٤	دير البلح	٢	١	٠	٠	٣
١٥	خانيونس	٣	٢	٠	٠	٥
١٦	رفح	٠	٣	٠	٠	٣
	المجموع	٤٥	١٧	٤	٠	٦٦

جدول رقم (٤-١-١٤): أسماء النساء الفائزات بعضوية المجلس التشريعي (مرتبة ترتيباً هجائياً)

الرقم	الاسم الرباعي	اسم القائمة
١	انتصار مصطفى محمود الوزير	قائمة حركة فتح
٢	جميلة عبدالله طه الشنطي	قائمة التغيير والإصلاح
٣	جهاد عوض الله حمد ابو زنيد	قائمة حركة فتح
٤	حنان داود خليل عشراوي	قائمة الطريق الثالث
٥	خالدة كنعان محمد جرار	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى
٦	راوية رشاد سعيد الشوا	قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)
٧	ربيحة ذياب حسين حمدان	قائمة حركة فتح
٨	سحر فهد داود القواسمي	قائمة حركة فتح
٩	سميرة عبد الله عبد الرحيم حلايقة	قائمة التغيير والإصلاح
١٠	سهام عادل يوسف ثابت	قائمة حركة فتح
١١	مريم محمد يوسف فرحات	قائمة التغيير والإصلاح
١٢	مريم محمود حسن صالح	قائمة التغيير والإصلاح
١٣	منى سليم صالح منصور	قائمة التغيير والإصلاح
١٤	نجاة احمد علي الاسطل	قائمة حركة فتح
١٥	نجاة عمر صادق أبو بكر	قائمة حركة فتح
١٦	نعيمة محمد محمد عيسى الشيخ علي	قائمة حركة فتح
١٧	هدى نعيم محمد القريناوي	قائمة التغيير والإصلاح
مجموع عدد المقاعد: ١٧		

(٤-٢) النتائج الرسمية المعالجة للانتخابات التشريعية الثانية

جدول رقم (٤-٢-١): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في الضفة والقطاع

الناخبون	قرى	مخيمات	مدن	أمن	مجموع
المسجلين	٦٣٠,٥٨١	١٧٤,٧٠٨	٤٨٦,٦٦١	٥٨,٧٠٥	١,٣٥٠,٦٥٥
المقترعين	٤٧٦,٥١٨	١٣٩,٣١٣	٣٧٢,٦٠١	٥٣,٩٩٢	١,٠٤٢,٤٢٤
توزيع المقترعين نسب مئوية	٠,٤٦	٠,١٣	٠,٣٦	٠,٠٥	
نسبة المشاركة	٠,٧٦	٠,٨٠	٠,٧٧	٠,٩٢	٠,٧٧

جدول رقم (٤-٢-٢): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في الضفة الغربية

الناخبون	قرى	مخيمات	مدن	أمن	مجموع
المسجلين	٥٣٣,٦٨٣	٤٦,٦٩٨	٢٢٦٥٠٢	٢٢٦١٤	٨٢٩,٤٩٧
المقترعين	٣٩٥,٤٩٣	٣٦,٢٦٥	١٧١٩٢٣	٢٠٦٣٥	٦٢٤,٣١٦
توزيع المقترعين نسب مئوية	٠,٦٣	٠,٠٦	٠,٢٨	٠,٠٣	١,٠٠
نسبة المشاركة	٠,٧٤	٠,٧٨	٠,٧٦	٠,٩١	٠,٧٥

جدول رقم (٤-٢-٣): توزيع المسجلين والمقترعين في الانتخابات التشريعية ونسب المشاركة حسب القرى والمدن والمخيمات وأجهزة الأمن في قطاع غزة

الناخبون	قرى	مخيمات	مدن	أمن	مجموع
المسجلين	٩٦,٨٩٨	١٢٨,٠١٠	٢٦٠١٥٩	٣٦٠٩١	٥٢١,١٥٨
المقترعين	٨١,٠٢٥	١٠٣,٠٤٨	٢٠٠٦٧٨	٣٣٣٥٧	٤١٨,١٠٨
توزيع المقترعين نسب مئوية	٠,١٩	٠,٢٥	٠,٤٨	٠,٠٨	
نسبة المشاركة	٠,٨٤	٠,٨٠	٠,٧٧	٠,٩٢	٠,٨٠

جدول رقم (٤-٢-٤): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم حسب منطقة السكن

إسم القائمة	غزة	الضفة	المجموع
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب فدا	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٣
قائمة التغيير والاصلاح	٠,٤٨	٠,٤٢	٠,٤٤
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٤
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة حركة فتح	٠,٤٤	٠,٤٠	٠,٤١
قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٣

جدول رقم (٤-٢-٥): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الوطن حسب مكان السكن والفئة (قرية، مدينة، مخيم، امن)

إسم القائمة	قرى	مخيمات	مدن	أمن	المجموع
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب فدا	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٣
قائمة التغيير والاصلاح	٠,٤٠	٠,٥١	٠,٥٣	٠,١١	٠,٤٤
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٤
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة حركة فتح	٠,٤٢	٠,٤٢	٠,٣٥	٠,٨٢	٠,٤١
قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣

جدول رقم (٤-٢-٦): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في الضفة الغربية حسب مكان السكن والفئة (قرية ، مدينة ، مخيم ، امن)

إسم القائمة	قرى	مخيمات	امن	مدن	مجموع
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب فدا	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٤
قائمة التغيير والاصلاح	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٠٥	٠,٤٩	٠,٤٢
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٥
قائمة الطريق الثالث	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٣
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة حركة فتح	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٨٩	٠,٣٢	٠,٤٠
قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٤

جدول رقم (٤-٢-٧): نتائج الانتخابات التشريعية للقوائم في قطاع غزة حسب مكان السكن والفئة (قرية ، مدينة ، مخيم ، امن)

إسم القائمة	قرى	مخيمات	امن	مدن	مجموع
الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب فدا	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
قائمة التغيير والاصلاح	٠,٤٠	٠,٥١	٠,١٥	٠,٥٥	٠,٤٨
قائمة الحرية والاستقلال	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٣
قائمة الطريق الثالث	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
قائمة حركة فتح	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٧٨	٠,٣٧	٠,٤٤
قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي المستقلون	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١

جدول رقم (٤-٢-٨): عدد الأصوات وعدد المقاعد التي حصلت عليها القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية

اسم القائمة	عدد الأصوات الصحيحة	عدد المقاعد	المجموع الاجمالي لأصوات المقترعين	نسبة الأصوات من مجموع الأصوات الصحيحة
قائمة التغيير والإصلاح	٤٤٠٤٠٩	٢٩	٠,٤٢	٠,٤٤
قائمة حركة فتح	٤١٠٥٥٤	٢٨	٠,٣٩	٠,٤٢
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٤٢١٠١	٣	٠,٠٤	٠,٠٥
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الدمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٢٨٩٧٣	٢	٠,٠٣	٠,٠٣
قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)	٢٦٩٠٩	٢	٠,٠٣	٠,٠٣
قائمة الطريق الثالث	٢٣٨٦٢	٢	٠,٠٢	٠,٠٣
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٧١٢٧	** ٠	٠,٠١	٠,٠٠٧
قائمة الحرية والاستقلال	٤٣٩٨	** ٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
قائمة الشهيد أبو العباس	٣٠١١	** ٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	١٨٠٦	** ٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠١
قائمة العدالة الفلسطينية	١٧٢٣	** ٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠١
المجموع	٩٩٠٨٧٣	٦٦	٠,٩٥	١,٠٠
مجموع الأوراق الباطلة	٢٩٨٦٤		٠,٠٣	
مجموع الأوراق البيضاء	٢١٦٨٧		٠,٠٢	
المجموع الإجمالي للمقترعين	١٠٤٢٤٢٤			

جدول رقم (٤-٢-٩): نتائج انتخابات الدوائر حسب الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	عدد المرشحين	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	الناجحون في عضوية المجلس	نسبة الناجحين من مجموع الناجحين
المستقلون	٢٥٨	٩٥٤٣٦٤	٢٠٪	٤	٦٪
الإصلاح والتغيير	٥٦	١٩٣٢١٦٨	٤١٪	٤٥	٦٨٪
حركة فتح	٦٦	١٦٨٤٤٤١	٣٦٪	١٧	٢٦٪
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	٢٣	١٣٥٣٥٨	٣٪	---	٠٪
بديل(حزب الشعب، الديمقراطية، فدا)	٧	١٥٢٩٠	٠٪	---	٠٪
الجبهة العربية	١	٣٤٤٦	٠٪	---	٠٪
جبهة النضال	٣	٨٣٢١	٠٪	---	٠٪
المجموع	٤١٤	٤٧٣٣٨٨٨	١٠٠٪	٦٦	١٠٠٪

جدول رقم (٤-٢-١٠): نسبة عدد المرشحين في الدوائر لعدد المقاعد المخصصة للدوائر

الدائرة	عدد المقاعد	عدد المرشحين	نسبة عدد المرشحين لعدد المقاعد
القدس	٦	٣٩	٦,٥
جنين	٤	٣٢	٨
طولكرم	٣	١٧	٥,٦
طوباس	١	٩	٩
نابلس	٦	٣٠	٥
قلقيلية	٢	١٠	٥
سلفيت	١	١١	١١
رام الله البيرة	٥	٣٤	٦,٨
أريحا	١	٥	٥
بيت لحم	٤	٣٢	٨
الخليل	٩	٤٦	٥,١
شمال غزة	٥	٢٧	٥,٤
مدينة غزة	٨	٤٩	٦,١
دير البلح	٣	١٨	٦
خانيونس	٥	٤٣	٨,٦
رفح	٣	١٢	٤
المجموع	٦٦	٤١٤	٦,٣

جدول رقم (٤-٢-١١): توزيع المقاعد التي حصلت عليها كل كتلة في الدوائر والقوائم

اسم القائمة	عدد المقاعد التي حصلت عليها في القوائم	عدد المقاعد التي حصلت عليها في الدوائر	المجموع	النسبة
قائمة التغيير والإصلاح	٢٩	٤٥	٧٤	٠,٥٦
قائمة حركة فتح	٢٨	١٧	٤٥	٠,٣٤
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى(جبهة شعبية)	٣	٠	٣	٠,٠٢
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	٢	٠	٢	٠,٠٢
قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)	٢	٠	٢	٠,٠٢
قائمة الطريق الثالث	٢	٠	٢	٠,٠٢
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	٠**	٠	٠	٠,٠٠
قائمة الحرية والاستقلال	٠**	٠	٠	٠,٠٠
قائمة الشهيد أبو العباس	٠**	٠	٠	٠,٠٠
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	٠**	٠	٠	٠,٠٠
قائمة العدالة الفلسطينية	٠**	٠	٠	٠,٠٠
المستقلون	٠	٤	٤	٣٠,٠
مجموع	٦٦	٦٦	١٣٢	١,٠٠

جدول رقم (٤-٢-١٢): مقارنة بين نتائج القائمة ومتوسط الدائرة في الوطن والدوائر

الدائرة	حماس		فتح		الآخرون	
	القائمة	متوسط الدوائر	القائمة	متوسط الدوائر	القائمة	متوسط الدوائر
القدس	٪٤٢	٪٣٧	٪٣٦	٪٢٣	٪٢٢	٪٤٠
جنين	٪٣٨	٪٣٤	٪٤٥	٣٥٪	٪١٧	٪٣١
طولكرم	٪٤٤	٪٣٨,٥	٪٣٩	٪٣٢	٪١٧	٪٢٩,٥
طوباس	٪٣٨	٪٣٤,٥	٪٤٠	٪٣١	٪٢٢	٪٣٤,٥
نابلس	٪٤٥	٪٤٠	٪٣٨	٪٣٢,٥	٪١٧	٪٢٧,٥
قلقيلية	٪٣٢	٪٣٣	٪٥٣	٪٥٢	٪١٥	٪١٥
سلفيت	٪٣٥	٪٣٢	٪٣٤	٪٢٦	٪٣٩	٪٤٢
رام الله	٪٤٢	٪٤٢	٪٣٩	٪٢٩	٪١٩	٪٢٩
أريحا	٪٣٣	٪٢٩	٪٥٠	٪٥٧	٪١٧	٪١٤
بيت لحم	٪٣٢	٪٣٣,٥	٪٤٤	٪٢٨,٥	٪٢٤	٪٣٨
الخليل	٪٤٩	٪٤٣	٪٣٦	٪٣٠	٪١٥	٪٢٧
شمال غزة	٪٤٧	٪٤٤	٪٤١	٪٣٤	٪١٢	٪٢٢
مدينة غزة	٪٥٧	٪٥١	٪٣٧	٪٢٩	٪٦	٪٢٠
دير البلح	٪٤٤	٤٤٪	٪٤٧	٪٣٩	٪٩	٪١٧
خانيونس	٪٤٤	٪٤٢	٪٤٨	٪٣٩,٥	٪٨	٪١٨,٥
رفح	٪٤٠	٪٣٩	٪٥٣	٪٥٣	٪٧	٪٨
الوطن	٪٤٤	٪٤١	٪٤١	٪٣٦	٪١٤	٪٢٣

(٤-٣) نتائج استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية الثانية

جدول رقم (٤-٣-١): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والجنس

اسم القائمة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الوطن	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٣	٤	٢	١	٣	٣
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٣	٢	٢	١	٣	٢
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٥	٤	٤	٤	٥	٤
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	١	٠	٠	٠	٠	٠
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	١	٢	٠		١	١
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٤٠	٣٩	٤٦	٥٠	٤٢	٤٤
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب	٠		١		٠	
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٥	١	١	١	٤	١
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني	٠	٠		٠	٠	٠
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري		١			٠	٠
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٤١	٤٦	٤٣	٤٣	٤٢	٤٥

جدول رقم (٤-٣-٢): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن وحالة اللجوء

اسم الفائز	الضفة الغربية		قطاع غزة		الوطن	
	لاجئ	غير لاجئ	لاجئ	غير لاجئ	لاجئ	غير لاجئ
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٤	٣	١	٢	٢,١	٣,١
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	١	٤	١	٢	١,٢	٣,٣
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٧	٥	٥	٣	٥,٤	٤,٦
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي		١	٠	١	٠,١	٠,٦
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	١	١	٠		٠,٥	٠,٩
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٤٠	٤١	٤٩	٤٦	٤٦,٢	٤٢,٠
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب	٠	٠		٠	٠,٠	٠,٢
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٤	٤	١	١	١,٩	٢,٩
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني		٠		٠	٠,٠	٠,٤
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري		٠			٠,٠	٠,٢
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٤٤	٤١	٤٢	٤٤	٤٢,٥	٤١,٧

جدول رقم (٤-٣-٣) : نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن ودرجة التدين

اسم القائمة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	متدين	متوسط التدين	غيرمتدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	١	٥	٣	١	٢		١	٤	٢
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٢	٤	٨	١	٢		١	٣	٦
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٢	٦	٢٠	٢	٧	١٣	٢	٦	١٨
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	٠	١		٠	٠		٠	١	٠
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	١	١		٠			١	١	٠
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٥٣	٣٤	١٨	٥٢	٤٤	٢١	٥٢	٣٨	١٩
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب	٠			٠	٠		٠	٠	٠
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٢	٤	٨	١	١		١	٣	٦
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني	١	٠			٠		٠	٠	٠
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري	٠	٠					٠	٠	٠
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٣٨	٤٤	٤٣	٤١	٤٢	٦٦	٤٠	٤٤	٤٩

جدول رقم (٤-٣-٤): نتائج الانتخابات التشريعية حسب مكان السكن ودرجة التدين

اسم القائمة	مدينة			قرية			مخيم		
	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين	متدين	متوسط التدين	غير متدين
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٢	٤	٥	٢	٥			٢	
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٢	٢	٥	٢	٥	٧		٢	
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٢	٦	٢٠	٢	٧	٢٠	٢	٥	
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	٠			٠	١			١	
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	٠			١	٢		١		
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٥٧	٤٦	١٨	٤٦	٢٩	٢٠	٥٤	٤٢	١١
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب	٠	٠						١	
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٢	٢	٩	١	٤	٤	١	٣	
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني		٠		١	٠				
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري				٠	٠				
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٣٤	٣٩	٤٢	٤٥	٤٧	٤٩	٤٢	٤٤	٨٩

جدول رقم (٤-٣-٥): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والعمر

اسم القائمة	الضفة			القطاع			الوطن		
	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	فوق ٤٧	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	فوق ٤٧	١٨-٣٢	٣٣-٤٧	فوق ٤٧
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٤	٤	١	١	٣		٣	٣	١
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٤	٣	٢	١	٤	٤	٢	٣	٣
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٥	٦	٧	٣	٦	٨	٤	٦	٨
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	٠	١		٠		٢	٠	١	١
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	٢	١		٠			١	٠	
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٣٧	٤٥	٤٨	٤٦	٤٨	٥٩	٤١	٤٧	٥٢
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب			١	١			٠		١
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٣	٣	٦	١	١		٢	٣	٤
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني	٠	٠	٠	٠			٠	٠	٠
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري	٠	١					٠	٠	
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٤٥	٣٦	٣٤	٤٦	٣٧	٢٦	٤٦	٣٧	٣١

جدول رقم (٤-٣-٦): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والتأييد السياسي

اسم القائمة	الضفة			قطاع غزة			الوطن		
	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى	فتح	اتجاه إسلامي	أخرى
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	١	١	١٥	٠		١٣	١	١	١٤
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	١	١	١٤	١		١٢	١	١	١٣
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	١	٢	٢٤	٠		٣٧	١	١	٢٨
قائمة الشهيد ابو العباس يترأسها عمر شلبي	١		١		١		٠	٠	١
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	٠	١	٢		٠		٠	١	٢
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٦	٨٩	١٥	٥	٩٦	٢٧	٥	٩٢	١٩
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب	٠		٠	٠	٠		٠	٠	٠
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٤	٠	٩	٢		٢	٣	٠	٦
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني	٠	٠	٠			١	٠	٠	١
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري	٠		١				٠		١
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٨٥	٦	١٨	٩١	٣	٨	٨٨	٤	١٥

جدول رقم (٤-٣-٧) : نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والدخل الشهري للأسرة

اسم القائمة	الضفة الغربية			قطاع غزة			الوطن		
	اقل من ١٢٠٠ شيكل	بين ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠	اقل من ١٢٠٠ شيكل	بين ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠	اقل من ١٢٠٠ شيكل	بين ١٢٠١-٢٤٠٠	أكثر من ٢٤٠٠
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٣	٤	٥	٢	١	٢	٢	٣	٤
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٣	٥	٢	٢	٢	١	٢	٤	١
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٤	٥	٨	٣	٤	٨	٤	٤	٨
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	٠	٠	١	١			٠	٠	١
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	١	١	١			١	١	١	١
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٤٤	٤٠	٣٧	٤٧	٤٩	٤٧	٤٦	٤٤	٤٠
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي ابو جياب		٠		١			٠	٠	
قائمة الطريق الثالث يترأسها سلام فياض	٣	٣	٥	١	١		٢	٢	٣
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني	١	٠			٠		٠	٠	
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري	٠	٠					٠	٠	
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٤١	٤١	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤٢	٤٢	٤٣

جدول رقم (٤-٣-٨): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن ودرجة التعليم

اسم القائمة	الضفة				قطاع غزة				الوطن			
	ابتدائي واقل	إعدادي	ثانوي	كلية وأكثر	ابتدائي واقل	إعدادي	ثانوي	كلية وأكثر	ابتدائي واقل	إعدادي	ثانوي	كلية وأكثر
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٣	١	٤	٤		٤	٢	٠	٢	٢	٣	٢
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٣	٣	٤	٣	٧		٢	٢	٤	٢	٣	٢
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٧	٦	٥	٥	٣	٥	٣	٦	٦	٦	٤	٦
قائمة الشهيد أبو العباس يترأسها عمر شلبي	١	٠		١		٢	٠		١	١	٠	٠
قائمة الحرية والعدالة يترأسها احمد مجدلاني	٤	٠	٢	١				٠	٢	٠	١	٠
قائمة التغيير والإصلاح يترأسها إسماعيل هنية	٤٩	٣٩	٤٠	٤٠	٣٧	٤٢	٤٩	٤٨	٤٤	٤٠	٤٤	٤٤
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي أبو جياب		٠	٠				١			٠	٠	
قائمة الطريق الثالث يتراسها سلام فياض	١	٤	٣	٤	٢	١	١	١	١	٣	٢	٣
قائمة الحرية والاستقلال يترأسها سليم البرديني		٠	٠					٠		٠	٠	٠
قائمة العدالة الفلسطينية يترأسها سمير قدري		١	٠							١	٠	
قائمة فتح يترأسها مروان البرغوثي	٣٢	٤٥	٤١	٤٢	٥٠	٤٧	٤٢	٤٢	٣٩	٤٦	٤١	٤٢

جدول رقم (٤-٣-٩): نتائج الانتخابات التشريعية حسب منطقة السكن والموقف من عملية السلام

اسم القائمة	الضفة الغربية				قطاع غزة				الوطن			
	١) مؤيد لعملية السلام	٢) معارض لعملية السلام	٣) بين التأييد والمعارضة	٤) لا رأي/ لا أعرف	١) مؤيد لعملية السلام	٢) معارض لعملية السلام	٣) بين التأييد والمعارضة	٤) لا رأي/ لا أعرف	١) مؤيد لعملية السلام	٢) معارض لعملية السلام	٣) بين التأييد والمعارضة	٤) لا رأي/ لا أعرف
قائمة البديل (قيس عبد لكريم)	٤	١	٤		٢	١	١		٣	١	٣	
قائمة فلسطين المستقلة يترأسها مصطفى البرغوثي	٤		٣	٩	١	١	٤		٣	١	٣	٦
قائمة الشهيد ابو علي مصطفى يترأسها احمد سعدات	٥	٨	٦		٣	٦	٥		٤	٧	٦	
قائمة الشهيد ابو العباس يتراسها عمر شلبي	٠	١	١		٠		١		٠	١	١	
قائمة الحرية والعدالة يترأسهااحمد مجدلاني	١		١			١			١	٠	١	
قائمة التغيير والاصلاح يتراسها اسماعيل هنية	٢٦	٧٩	٥٢	٦٥	٣٤	٧٩	٥٨	٧٧	٢٩	٧٩	٥٤	٦٩
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية يترأسها غازي ابو	٠				٠	١			٠	١		
قائمة الطريق الثالث يتراسها سلام فياض	٥	٢	١		١	١	٢		٣	١	٢	
قائمة الحرية والاستقلال يترأسهاسليم البرديني	٠	١		٢				١٢	٠	٠		٥
قائمة العدالة الفلسطينية يتراسها سمير قدري	٠								٠			
قائمة فتح يتراسها مروان البرغوثي	٥٤	٨	٣٣	٢٤	٥٨	١٠	٢٨	١١	٥٦	٩	٣١	٢٠

شكل رقم (٤-٣-١): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب حالة اللجوء

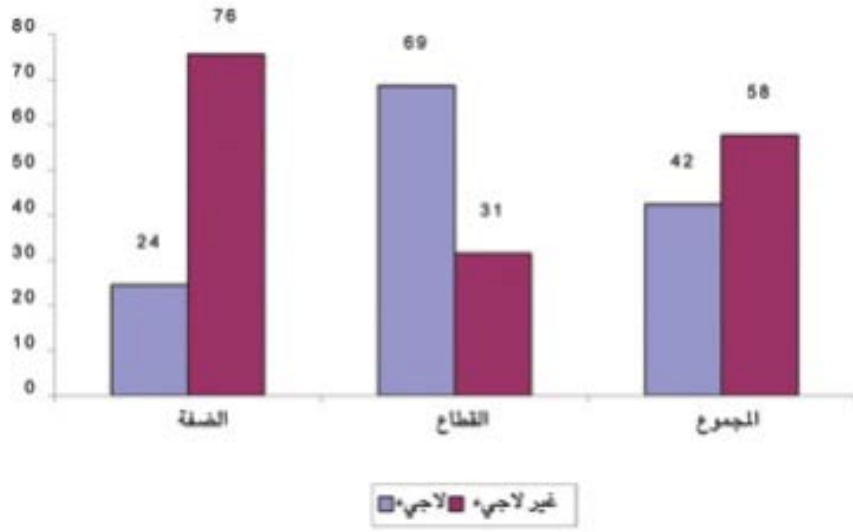

شكل رقم (٤-٣-٢): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب التدين

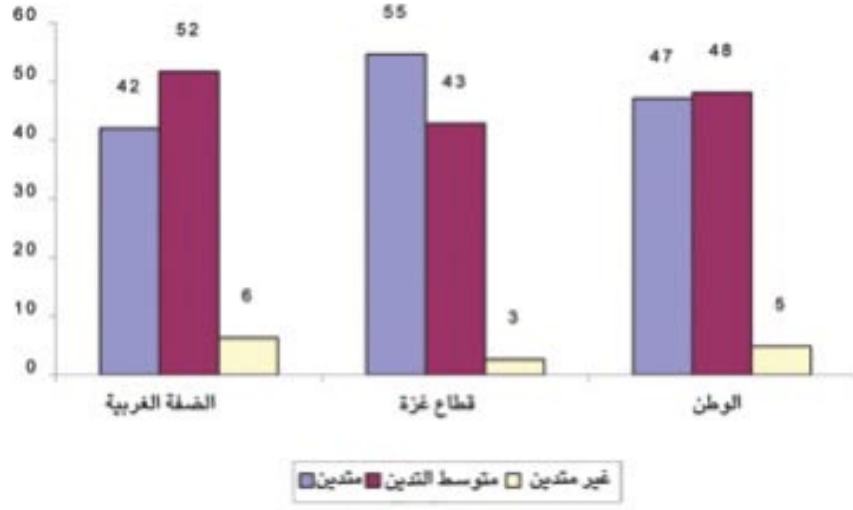

شكل رقم (٤-٣-٣) : توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الموقف من عملية السلام

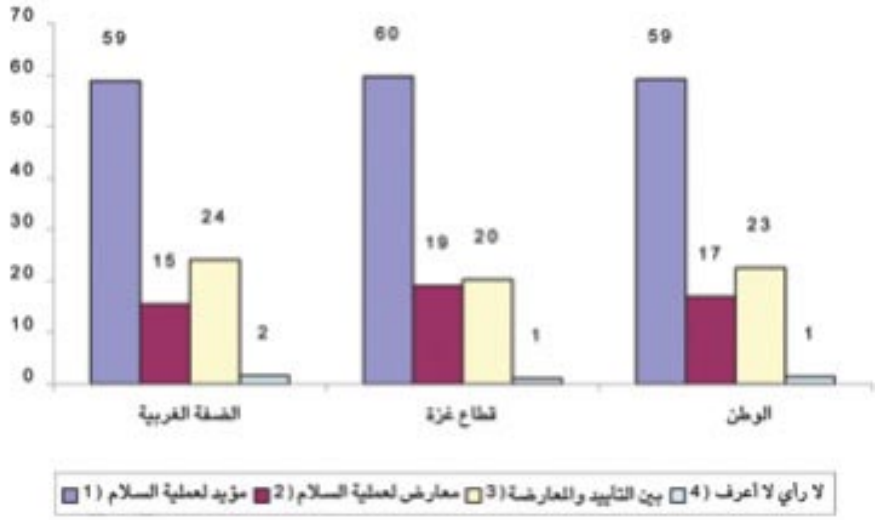

شكل رقم (٤-٣-٤) : توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب التعليم

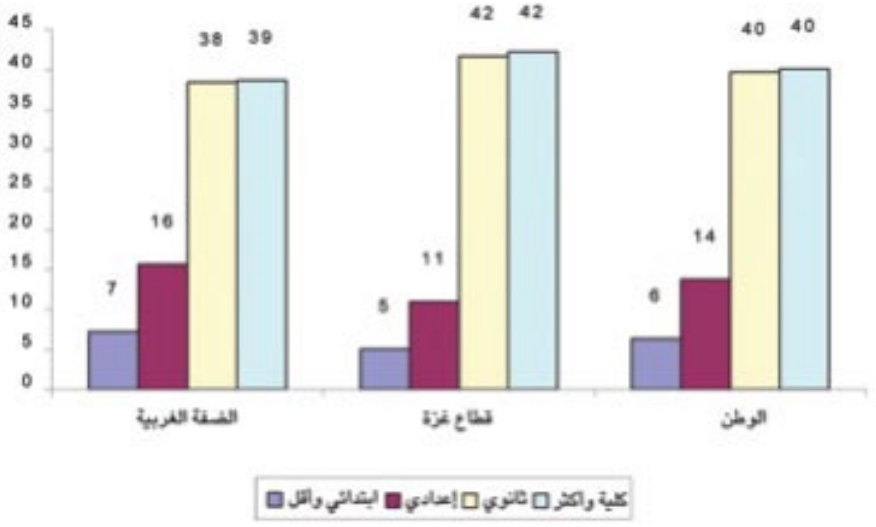

شكل رقم (٤-٣-٥): توزيع المقترعين في الانتخابات التشريعية حسب الدخل الشهري

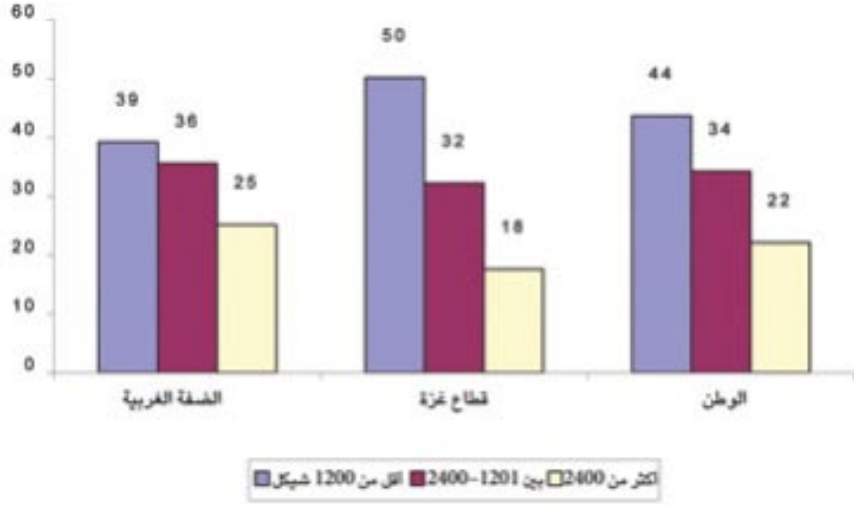

ملحق رقم ٥ : نتائج انتخابات الحكم المحلي رسمية معالجة

جدول رقم (٥-١) : توزيع الذكور والإناث الفائزين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب منطقة السكن

اسم التجمع	الفائزون							
	الفائزون ذكور	الفائزات إناث منافسة	الفائزات إناث حصة	مجموع الفائزات إناث	مجموع الفائزين	نسبة الذكور الفائزين من مجموع الفائزين	نسبة الإناث الفائزات من مجموع الفائزين	نسبة الإناث الفائزات منافسة من مجموع الفائزين
الضفة المرحلة الأولى	٢٥٤	٣٣	١٩	٥٢	٣٠٦	٠,٨٣	٠,١٧	٠,١١
الضفة المرحلة الثانية	٦٧١	٩٥	٥٤	١٤٩	٨٢٠	٠,٨٢	٠,١٨	٠,١٢
الضفة المرحلة الثالثة	٨١٠	١١٧	٩١	٢٠٨	١٠١٨	٠,٨٠	٠,٢٠	٠,١١
الضفة المرحلة الرابعة	٣٠٢	٢٣	٥٦	٧٩	٣٨١	٠,٧٩	٠,٢١	٠,٠٦
الضفة كافة المراحل	٢٠٣٧	٢٦٨	٢٢٠	٤٨٨	٢٥٢٥	٠,٨١	٠,١٩	٠,١١
غزة المرحلة الأولى	٩٨	١٥	٥	٢٠	١١٨	٠,٨٣	٠,١٧	٠,١٣
غزة المرحلة الثانية	٧٦	١٠	٦	١٦	٩٢	٠,٨٣	٠,١٧	٠,١١
غزة المرحلة الثالثة		٠	٠	٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
غزة المرحلة الرابعة	٢٧	٣	٣	٦	٣٣	٠,٨٢	٠,١٨	٠,٠٩
غزة كافة المراحل	٢٠١	٢٨	١٤	٤٢	٢٤٣	٠,٨٣	٠,١٧	٠,١٢
الوطن المرحلة الأولى	٣٥٢	٤٨	٢٤	٧٢	٤٢٤	٠,٨٣	٠,١٧	٠,١١
الوطن المرحلة الثانية	٧٤٧	١٠٥	٦٠	١٦٥	٩١٢	٠,٨٢	٠,١٨	٠,١٢
الوطن المرحلة الثالثة	٨١٠	١١٧	٩١	٢٠٨	١٠١٨	٠,٨٠	٠,٢٠	٠,١١
الوطن المرحلة الرابعة	٣٢٩	٢٦	٥٩	٨٥	٤١٤	٠,٧٩	٠,٢١	٠,٠٦
الوطن كافة المراحل	٢٢٣٨	٢٩٦	٢٣٤	٥٣٠	٢٧٦٨	٠,٨١	٠,١٩	٠,١١

جدول (٥-٢): توزيع الذكور والإناث المرشحين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب منطقة السكن

اسم التجمع	المرشحون				
	المرشحون ذكور	المرشحات إناث	مجموع المرشحين	نسبة الذكور المرشحين من مجموع المرشحين	نسبة الإناث المرشحات من مجموع المرشحين
الضفة المرحلة الأولى	٧٤٨	١٣٩	٨٨٧	٠,٨٤	٠,١٦
الضفة المرحلة الثانية	١٨٢٢	٣٣٦	٢١٥٨	٠,٨٤	٠,١٦
الضفة المرحلة الثالثة	١٨٨٨	٦٠٥	٢٤٩٣	٠,٧٦	٠,٢٤
الضفة المرحلة الرابعة	٩٤٦	٢٤٠	١١٨٦	٠,٨٠	٠,٢٠
الضفة كافة المراحل	٥٤٠٤	١٣٢٠	٦٧٢٤	٠,٨٠	٠,٢٠
غزة المرحلة الأولى	٣٤٦	٦٨	٤١٤	٠,٨٤	٠,١٦
غزة المرحلة الثانية	٢٦٨	٥٩	٣٢٧	٠,٨٢	٠,١٨
غزة المرحلة الثالثة		٠	٠	٠,٠٠	٠,٠٠
غزة المرحلة الرابعة	١٠٧	٢٦	١٣٣	٠,٨٠	٠,٢٠
غزة كافة المراحل	٧٢١	١٥٣	٨٧٤	٠,٨٢	٠,١٨
الوطن المرحلة الأولى	١٠٩٤	٢٠٧	١٣٠١	٠,٨٤	٠,١٦
الوطن المرحلة الثانية	٢٠٩٠	٣٩٥	٢٤٨٥	٠,٨٤	٠,١٦
الوطن المرحلة الثالثة	١٨٨٨	٦٠٥	٢٤٩٣	٠,٧٦	٠,٢٤
الوطن المرحلة الرابعة	١٠٥٣	٢٦٦	١٣١٩	٠,٨٠	٠,٢٠
الوطن كافة المراحل	٦١٢٥	١٤٧٣	٧٥٩٨	٠,٨١	٠,١٩

جدول رقم (٥-٣): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي ومنطقة السكن

عدد الدوائر	منطقة السكن	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٢٦	الضفة المرحلة الأولى	١٤٢٣٢٧	٨٥٩٧٣	٢٧٢٧٢	٢٤١٥٩	٣٤٥٤٢	٠,٣٢	٠,٢٨	٠,٤٠
٧٦	الضفة المرحلة الثانية	٢٧٢٩٩٤	١٧٩٥٣٩	٦٦٠٦٤	٥١٤٧٦	٦١٩٩٩	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٣٥
١٠٤	الضفة المرحلة الثالثة	١٢٨٨٤٠	١٠٩٦٧٠	٤٩٣٤٨	٣٤٤١٢	٢٥٩١٠	٠,٤٥	٠,٣١	٠,٢٤
٣٧	الضفة المرحلة الرابعة	١٣٦٩٩٩	٩٨٧٥٤	٣٢٥٦٦	٤٦٨١٠	١٩٣٧٨	٠,٣٣	٠,٤٧	٠,٢٠
١١	الضفة/ مدينة	١٧٥٥٨٧	١٠٥٩٣٧	٣٠٥٢٣	٤٩٢٦٧	٢٦١٤٧	٠,٢٩	٠,٤٧	٠,٢٥
٢٣٢	الضفة/ قرى	٥٠٥٥٧٣	٣٦٧٩٩٩	١٤٤٧٢٧	١٠٧٥٩٠	١١٥٦٨٢	٠,٣٩	٠,٢٩	٠,٣١
٢٤٣	الضفة كافة المراحل	٦٨١١٦٠	٤٧٣٩٣٦	١٧٥٢٥٠	١٥٦٨٥٧	١٤١٨٢٩	٠,٣٧	٠,٣٣	٠,٣٠
١٠	غزة المرحلة الأولى	٨٨٤١٣	٥٩٩٣٩	١٦٤٤٢	٢١٢٤٣	٢٢٢٥٤	٠,٢٧	٠,٣٥	٠,٣٧
٨	غزة المرحلة الثانية	١٣٠١٢٣	٩٠٧٦٧	٣٨٧١٨	٣٥٨٧٢	١٦١٧٧	٠,٤٣	٠,٤٠	٠,١٨
	غزة المرحلة الثالثة								
٣	غزة المرحلة الرابعة	١٠٧٨٣	٧٥٤٨	٤١٨٧	٢٣٧	٣١٢٤	٠,٥٥	٠,٠٣	٠,٤١
٢	غزة/ مدينة	١٠٥٠٧٨	٦٣١١٦	٢٣٣٨٨	٢٦٠١١	١٣٧١٧	٠,٣٧	٠,٤١	٠,٢٢
١٩	غزة/ قرى	١٢٥٤٤١	٩٥٩٩٣	٣٥٩٥٩	٣٤٠٥٢	٢٥٩٨٢	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٢٧
٢١	غزة كافة المراحل	٢٣٠٥١٩	١٥٩١٠٩	٥٩٣٤٧	٦٠٠٦٣	٣٩٦٩٩	٠,٣٧	٠,٣٨	٠,٢٥
٣٦	الوطن المرحلة الأولى	٢٣٠٧٤٠	١٤٥٩١٢	٤٣٧١٤	٤٥٤٠٢	٥٦٧٩٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٩
٨٤	الوطن المرحلة الثانية	٤٠٣١١٧	٢٧٠٣٠٦	١٠٤٧٨٢	٨٧٣٤٨	٧٨١٧٦	٠,٣٩	٠,٣٢	٠,٢٩
١٠٤	الوطن المرحلة الثالثة	١٢٨٨٤٠	١٠٩٦٧٠	٤٩٣٤٨	٣٤٤١٢	٢٥٩١٠	٠,٤٥	٠,٣١	٠,٢٤
٤٠	الوطن المرحلة الرابعة	١٤٧٧٨٢	١٠٦٣٠٢	٣٦٧٥٣	٤٧٠٤٧	٢٢٥٠٢	٠,٣٥	٠,٤٤	٠,٢١
١٣	الوطن/ مدينة	٢٨٠٦٦٥	١٦٩٠٥٣	٥٣٩١١	٧٥٢٧٨	٣٩٨٦٤	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٢٤
٢٥١	الوطن / قرى	٦٣١٠١٤	٤٦٣٩٩٢	١٨٠٦٨٦	١٤١٦٤٢	١٤١٦٠٩	٠,٣٩	٠,٣١	٠,٣١
٢٦٤	الوطن كافة المراحل	٩١١٦٧٩	٦٣٣٠٤٥	٢٣٤٥٩٧	٢١٦٩٢٠	١٨١٤٧٣	٠,٣٧	٠,٣٤	٠,٢٩

جدول رقم (٥-٤): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي والمحافظة

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٣	القدس المرحلة الأولى	١٦١٨٠	٧٧١٨	٢٦٦٠	١٤٧٧	٣٥٨١	٠,٣٤	٠,١٩	٠,٤٦
٨	القدس المرحلة الثانية	٢١٤٦٠	٩٥١٥	٣٨٣٢	٣٢٣١	٢٤٥٢	٠,٤٠	٠,٣٤	٠,٢٦
١٢	القدس المرحلة الثالثة	٩٣٩٠	٦٨٠٩	٣٥٦٥	٢١٤٥	١٠٩٩	٠,٥٢	٠,٣٢	٠,١٦
٢٣	القدس كافة المراحل	٤٧٠٣٠	٢٤٠٤٢	١٠٠٥٧	٦٨٥٣	٧١٣٢	٠,٤٢	٠,٢٩	٠,٣٠
٠	القدس/ مدينة								
٢٣	القدس/ قرى	٤٧٠٣٠	٢٤٠٤٢	١٠٠٥٧	٦٨٥٣	٧١٣٢	٠,٤٢	٠,٢٩	٠,٣٠
١	قلقيلية المرحلة الأولى	٤٠٩٥	٢٣٦٢	٧١١	٠	١٦٥١	٠,٣٠	٠,٠٠	٠,٧٠
٦	قلقيلية المرحلة الثانية	٢٩٦١٦	١٨٨٣٧	٦٩٠٨	٨٦٥٤	٣٢٧٥	٠,٣٧	٠,٤٦	٠,١٧
١٠	قلقيلية المرحلة الثالثة	٨١٥٤	٧٧٤٨	٥٦٦٩	١٥٠٧	٥٧٢	٠,٧٣	٠,١٩	٠,٠٧
١٧	قلقيلية كافة المراحل	٤١٨٦٥	٢٨٩٤٧	١٣٢٨٨	١٠١٦١	٥٤٩٨	٠,٤٦	٠,٣٥	٠,١٩
١	قلقيلية مدينة	٢٢٥٧٨	١٣٧٦٦	٤١٠٠	٧٠٨٢	٢٥٨٤	٠,٣٠	٠,٥١	٠,١٩
١٦	قلقيلية / قرى	١٩٢٨٧	١٥١٨١	٩١٨٨	٣٠٧٩	٢٩١٤	٠,٦١	٠,٢٠	٠,١٩

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٢	نابلس المرحلة الأولى	١٠٦٠٦	٨٠٦٤	١٧٩٨	١٨٩١	٤٣٧٥	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٥٤
٧	نابلس المرحلة الثانية	١٧٣٤٣	١٢٤٠٠	٤٦٢٥	٣٩٨٥	٣٧٩٠	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٣١
١٧	نابلس المرحلة الثالثة	١٨٢٢٢	١٦٠٦٦	٥٩٧٤	٥٢٥٨	٤٨٣٤	٠,٣٧	٠,٣٣	٠,٣٠
٩	نابلس المرحلة الرابعة	٥٩٢٤٤	٤٢٤٢٨	١١١١٧	٢٧٧٧١	٣٥٤٠	٠,٢٦	٠,٦٥	٠,٠٨
٣٥	نابلس كافة المراحل	١٠٥٤١٥	٧٨٩٥٨	٢٣٥١٤	٣٨٩٠٥	١٦٥٣٩	٠,٣٠	٠,٤٩	٠,٢١
١	نابلس/ مدينة	٤٩٦٩٢	٣٤٠٥٧	٧٨٩٧	٢٤٧٨٧	١٣٧٣	٠,٢٣	٠,٧٣	٠,٠٤
٣٤	نابلس/ قرية	٥٥٧٢٣	٤٤٩٠١	١٥٦١٧	١٤١١٨	١٥١٦٦	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٣٤
٢	طولكرم المرحلة الأولى	٦٥٢١	٤١٠٨	١٤٥٠	١٣٩٧	١٢٦١	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣١
٧	طولكرم المرحلة الثانية	٢١٩٦٠	١٤١٨٢	٦٥٧٠	٣٤٢١	٤١٩١	٠,٤٦	٠,٢٤	٠,٣٠
١٢	طولكرم المرحلة الثالثة	١٩١٣٣	١٥٩١٢	٦٧٤٤	٤٨٢٤	٤٣٤٤	٠,٤٢	٠,٣٠	٠,٢٧
١	طولكرم المرحلة الرابعة	٥٥٧	٣٩٠	١٧٠	٠	٢٢٠	٠,٤٤	٠,٠٠	٠,٥٦
٢٢	طولكرم كافة المراحل	٤٨١٧١	٣٤٥٩٢	١٤٩٣٤	٩٦٤٢	١٠٠١٦	٠,٤٣	٠,٢٨	٠,٢٩
٠	طولكرم/ مدينة								
٢٢	طولكرم/ قرى	٤٨١٧١	٣٤٥٩٢	١٤٩٣٤	٩٦٤٢	١٠٠١٦	٠,٤٣	٠,٢٨	٠,٢٩

تتمة جدول رقم (٥-٤): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي والمحافظة

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٢	جنين المرحلة الأولى	١٥٩٢٨	٩٥٩١	٣٣٦٣	٣٢٧٧	٢٩٥١	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣١
٨	جنين المرحلة الثانية	٣٤٠٩٩	٢١٢٤٥	٥٩٤٩	٣٦٩٩	١١٥٩٧	٠,٢٨	٠,١٧	٠,٥٥
٢١	جنين المرحلة الرابعة	٤٧٧٩٠	٣٨٩٨٦	١٥٩٢٨	١٢٧٣٣	١٠٣٢٥	٠,٤١	٠,٣٣	٠,٢٦
٣١	جنين كافة المراحل	٩٧٨١٧	٦٩٨٢٢	٢٥٢٤٠	١٩٧٠٩	٢٤٨٧٣	٠,٣٦	٠,٢٨	٠,٣٦
١	جنين/ مدينة	١٣٣٧٠	٩٤٣٣	٤١٤٥	٤١٨١	١١٠٧	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,١٢
٣٠	جنين/ قرى	٨٤٤٤٧	٦٠٣٨٩	٢١٠٩٥	١٥٥٢٨	٢٣٧٦٦	٠,٣٥	٠,٢٦	٠,٣٩
٣	سلفيت المرحلة الأولى	٨٥٨٥	٥٨٦١	١٨٢٤	١٤٢٥	٢٦١٢	٠,٣١	٠,٢٤	٠,٤٥
٦	سلفيت المرحلة الثانية	١٤٣٢٧	١٠٥٢١	٤٢١١	٢٧٨٠	٣٥٣٠	٠,٤٠	٠,٢٦	٠,٣٤
٩	سلفيت المرحلة الثالثة	٧٦٢٥	٦٨٩٦	٢٣٨٧,٥	١٧٧٦,٥	٢٧٣٢	٠,٣٥	٠,٢٦	٠,٤٠
١٨	سلفيت كافة المراحل	٣٠٥٣٧	٢٣٢٧٨	٨٤٢٢,٥	٥٩٨١,٥	٨٨٧٤	٠,٣٦	٠,٢٦	٠,٣٨
١	سلفيت/ مدينة	٥٣١٩	٣٧٨٧	١٣٩٧	١٢٠٩	١١٨١	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٣١
١٧	سلفيت/ قرى	٢٥٢١٨	١٩٤٩١	٧٠٢٥,٥	٤٧٧٢,٥	٧٦٩٣	٠,٣٦	٠,٢٤	٠,٣٩
١	طوباس المرحلة الأولى	١١٣٠٣	٧٤٧٠	٢٣٤١	٢٧٢٥	٢٤٠٤	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٢
١	طوباس المرحلة الثانية	٢٩٥٩	٢٤٠٩	٦٦٤	٦٧٥	١٠٧٠	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٤٤

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٢	طوباس المرحلة الثالثة	٤٦٥٩	٣٩٦٤	١٥٤٣	١٥٠٩	٩١٢	٠,٣٩	٠,٣٨	٠,٢٣
٤	طوباس كافة المراحل	١٨٩٢١	١٣٨٤٣	٤٥٤٨	٤٩٠٩	٤٣٨٦	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٢
١	طوباس/ مدينة	١١٣٠٣	٧٤٧٠	٢٣٤١	٢٧٢٥	٢٤٠٤	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٢
٣	طوباس/ قرى	٧٦١٨	٦٣٧٣	٢٢٠٧	٢١٨٤	١٩٨٢	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣١
٣	أريحا المرحلة الأولى	١٧١٥٨	٨٣٥٠	٣٧٤٥	١٣٤٨	٣٢٥٧	٠,٤٥	٠,١٦	٠,٣٩
١	أريحا المرحلة الثانية	١٨٦٥	١٠٢٣	٤٢٢	٠	٦٠١	٠,٤١	٠,٠٠	٠,٥٩
٤	أريحا كافة المراحل	١٩٠٢٣	٩٣٧٣	٤١٦٧	١٣٤٨	٣٨٥٨	٠,٤٤	٠,١٤	٠,٤١
١	أريحا / مدينة	١٤٧١٠	٦٤٩١	٢٢٨٤	١٣٤٨	٢٨٥٩	٠,٣٥	٠,٢١	٠,٤٤
٣	أريحا/ قرى	٤٣١٣	٢٨٨٢	١٨٨٣	٠	٩٩٩	٠,٦٥	٠,٠٠	٠,٣٥
٤	رام الله المرحلة الأولى	١٦٢٦٢	٩٥٥٤	٣٠٤٩	٢٧٤١	٣٧٦٤	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٣٩
١٢	رام الله المرحلة الثانية	٢٢٦٢٤	١٥٤٦٨	٦٩٣٦	٥٧٠٦	٢٨٢٦	٠,٤٥	٠,٣٧	٠,١٨
٢٥	رام الله المرحلة الثالثة	٣٢٠٢٠	٢٦٧٠٣	١١٣٩٥,٥	٩٦١٤,٥	٥٦٩٣	٠,٤٣	٠,٣٦	٠,٢١
٦	رام الله المرحلة الرابعة	٢٩٤٠٨	١٦٩٥٠	٥٣٥١	٦٣٠٦	٥٢٩٣	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٣١
٤٧	رام الله جميع المراحل	١٠٠٣١٤	٦٨٦٧٥	٢٦٧٣١,٥	٢٤٣٦٧,٥	١٧٥٧٦	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٢٦

تتمة جدول رقم (٥-٤): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي والمحافظة

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
١	رام اللة/ مدينة	٢٤٣١٦	١٢٢٦٠	٣٨٢٥	٥٧١٦	٢٧١٩	٠,٣١	٠,٤٧	٠,٢٢
٤٦	رام الله/ قرى	٧٥٩٩٨	٥٦٤١٥	٢٢٩٠٦,٥	١,٥ ١٨٦٥	١٤٨٥٧	٠,٤١	٠,٣٣	٠,٢٦
٢	بيت لحم المرحلة الأولى	٧٤٩٣	٥٣٠٧	١٢٣٢	١٦٣٣	٢٤٤٢	٠,٢٣	٠,٣١	٠,٤٦
١٠	بيت لحم المرحلة الثانية	٥٢١٣٨	٣١٨٩٧	٩٢٩٥	٧٠٣٩	١٥٥٦٣	٠,٢٩	٠,٢٢	٠,٤٩
١٢	بيت لحم المرحلة الثالثة	١٣٩٦٨	١٢٢٤٢	٦٤٤٦	٣٥٤٤	٢٢٥٢	٠,٥٣	٠,٢٩	٠,١٨
٢٤	بيت لحم جميع المراحل	٧٣٥٩٩	٤٩٤٤٦	١٦٩٧٣	١٢٢١٦	٢٠٢٥٧	٠,٣٤	٠,٢٥	٠,٤١
٣	بيت لحم/ مدينة	٣٤٢٩٩	١٨٦٧٣	٤٥٣٤	٢٢١٩	١١٩٢٠	٠,٢٤	٠,١٢	٠,٦٤
٢١	بيت لحم/ قرى	٣٩٣٠٠	٣٠٧٧٣	١٢٤٣٩	٩٩٩٧	٨٣٣٧	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٢٧
٣	الخليل المرحلة الأولى	٢٨١٩٦	١٧٥٨٨	٥٠٩٩	٦٢٤٥	٦٢٤٤	٠,٢٩	٠,٣٦	٠,٣٦
١٠	الخليل المرحلة الثانية	٥٤٦٠٣	٤٢٠٤٢	١٦٦٥٢	١٢٢٨٦	١٣١٠٤	٠,٤٠	٠,٢٩	٠,٣١
٥	الخليل المرحلة الثالثة	١٥٦٦٩	١٣٣٣٠	٥٦٢٤	٤٢٣٤	٣٤٧٢	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٢٦
١٨	الخليل كافة المراحل	٩٨٤٦٨	٧٢٩٦٠	٢٧٣٧٥	٢٢٧٦٥	٢٢٨٢٠	٠,٣٨	٠,٣١	٠,٣١
٠	الخليل/ مدينة					٠			
١٨	الخليل/ قرى	٩٨٤٦٨	٧٢٩٦٠	٢٧٣٧٥	٢٢٧٦٥	٢٢٨٢٠	٠,٣٨	٠,٣١	٠,٣١

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
١	شمال غزة المرحلة الأولى	١٣٩٣٢	١١٣٢٣	٢٢٦٤	٣٥٩٠	٥٤٦٩	٠,٢٠	٠,٣٢	٠,٤٨
١	شمال غزة المرحلة الثانية	٢٢٤٩٧	١٦٩٥٠	٦٠١٥	٦١٢٢	٤٨١٣	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٢٨
١	شمال غزة المرحلة الرابعة	١٤٤٥	١٢٣٩	٥٨١	٢٣٧	٤٢١	٠,٤٧	٠,١٩	٠,٣٤
٣	شمال غزة كافة المراحل	٣٧٨٧٤	٢٩٥١٢	٨٨٦٠	٩٩٤٩	١٠٧٠٣	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣٦
٠	شمال غز/ مدينة					٠			
٣	شمال غزة/ قرى	٣٧٨٧٤	٢٩٥١٢	٨٨٦٠	٩٩٤٩	١٠٧٠٣	٠,٣٠	٠,٣٤	٠,٣٦
١	غزة المرحلة الأولى	٨٢٩	٧٣٩	٢٨٠	١٩٢	٢٦٧	٠,٣٨	٠,٢٦	٠,٣٦
٢	غزة المرحلة الثانية	٣٤٩٣	٣٢٨٣	١٤٠٥	١١٠٩	٧٦٩	٠,٤٣	٠,٣٤	٠,٢٣
٣	عزة كافة المراحل	٤٣٢٢	٤٠٢٢	١٦٨٥	١٣٠١	١٠٣٦	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٢٦
٠	غزة / مدينة					٠			
٣	غزة / قرى	٤٣٢٢	٤٠٢٢	١٦٨٥	١٣٠١	١٠٣٦	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٢٦
٢	خانيونس المرحلة الأولى	١٨٧٥٤	١٣٠٥٤	٣٠١٢	٤٧٥٦	٥٢٨٦	٠,٢٣	٠,٣٦	٠,٤٠
٢	خانيونس المرحلة الثانية	١٢٢٢٨	٩٨٦٤	٥٥٧٦	٢٩٩٩	١٢٨٩	٠,٥٧	٠,٣٠	٠,١٣
٢	خانيونس المرحلة الرابعة	١٠٥٣٨	٧١٦٤	٣٦٠٦	٢٧١١	٨٤٧	٠,٥٠	٠,٣٨	٠,١٢

تتمة جدول رقم (٥-٤): توزيع المقترعين في المراحل الانتخابية المختلفة لانتخابات الحكم المحلي حسب الاتجاه السياسي والمحافظة

عدد الدوائر	المحافظة	الناخبون	المقترعون	توزيع المقترعين			نسبة المقترعين		
				فتح	حماس	آخرون وأوراق لاغية وبيضاء	فتح	حماس	آخرون
٦	خانيونس كافة المراحل	٤٠٣٢٠	٢٩٢٢٧	١٢١٩٤	٧٧٥٥	٩٢٧٨	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,٣٢
٠	خانيونس/ مدينة					٠			
٦	خانيونس / قرى	٤٠٣٢٠	٢٩٢٢٧	١٢١٩٤	٧٧٥٥	٩٢٧٨	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,٣٢
٤	الوسطى المرحلة الأولى	٤٩٥٥٨	٣٠٠٤٨	٩٧٤٦	١١٠٨٤	٩٢١٨	٠,٣٢	٠,٣٧	٠,٣١
٢	الوسطى المرحلة الثانية	١٧٣٥٧	١٤١٣٠	٦٥٥٧	٥٩٤٩	١٦٢٤	٠,٤٦	٠,٤٢	٠,١١
٦	الوسطى كافة المراحل	٦٦٩١٥	٤٤١٧٨	١٦٣٠٣	١٧٠٣٣	١٠٨٤٢	٠,٣٧	٠,٣٩	٠,٢٥
١	الوسطى/ مدينة	٣٠٥٣٠	١٦٥٧٦	٤٢٢٣	٦٣١٨	٦٠٣٥	٠,٢٥	٠,٣٨	٠,٣٦
٥	الوسطى / قرى	٣٦٣٨٥	٢٧٦٠٢	١٢٠٨٠	١٠٧١٥	٤٨٠٧	٠,٤٤	٠,٣٩	٠,١٧
٢	رفح المرحلة الأولى	٥٣٤٠	٤٧٧٥	١١٤٠	١٦٢١	٢٠١٤	٠,٢٤	٠,٣٤	٠,٤٢
١	رفح المرحلة الثانية	٧٤٥٤٨	٤٦٥٤٠	١٩١٦٥	١٩٦٩٣	٧٦٨٢	٠,٤١	٠,٤٢	٠,١٧
٣	رفح كافة المراحل	٧٩٨٨٨	٥١٣١٥	٢٠٣٠٥	٢١٣١٤	٩٦٩٦	٠,٤٠	٠,٤٢	٠,١٩
١	رفح / مدينة	٧٤٥٤٨	٤٦٥٤٠	١٩١٦٥	١٩٦٩٣	٧٦٨٢	٠,٤١	٠,٤٢	٠,١٧
٢	رفح / قرى	٥٣٤٠	٤٧٧٥	١١٤٠	١٦٢١	٢٠١٤	٠,٢٤	٠,٣٤	٠,٤٢

جدول رقم (٥-٥): توزيع المقاعد بين القوى السياسية في المراحل الأربعة حسب منطقة السكن

عدد الهيئات	المنطقة والمرحلة	عدد المقاعد الكلي	النسبة	توزيع المقاعد					
				فتح	النسبة	حماس	النسبة	آخرون	النسبة
٢٦	الضفة (المرحلة الأولى)	٣٠٦	٠,١٢	١٥٦	٠,٥١	٨٩	٠,٢٩	٦١	٠,٢٠
٧٦	الضفة (المرحلة الثانية)	٨١٨	٠,٣٢	٤١٢	٠,٥	٢٤١	٠,٢٩	١٦٥	٠,٢٠
١٠٤	الضفة (المرحلة الثالثة)	١٠١٨	٠,٤٠	٥٦٨	٠,٥٦	٢٦١	٠,٢٦	١٨٩	٠,١٩
٣٧	الضفة (المرحلة الرابعة)	٣٨١	٠,١٥	١٥٧	٠,٤١	١٢٠	٠,٣١	١٠٤	٠,٢٧
١١	مدن الضفة	١٦١	٠,٠٦	٥٢	٠,٣٢	٦٥	٠,٤٠	٤٤	٠,٢٧
٢٣٢	قرى الضفة	٢٣٦٢	٠,٩٤	١٢٤١	٠,٥٣	٦٤٦	٠,٢٧	٤٧٥	٠,٢٠
٢٤٣	الضفة (كافة المراحل)	٢٥٢٣	١	١٢٩٣	٠,٥١	٧١١	٠,٢٨	٥١٩	٠,٢١
١٠	غزة (المرحلة الأولى)	١١٨	٠,٤٨	٤٢	٠,٣٦	٦٨	٠,٥٨	٨	٠,٠٧
٨	غزة (المرحلة الثانية)	٩٤	٠,٣٨	٥٦	٠,٦	٣٨	٠,٤	٠	٠
	غزة (المرحلة الثالثة)								
٣	غزة (المرحلة الرابعة)	٣٣	٠,١٣	١٢	٠,٣٦	٨	٠,٢٤	١٣	٠,٣٩
٢	مدن غزة	٣٠	٠,١٢	٥	٠,١٧	٢٥	٠,٨٣	٠	٠
١٩	قرى غزة	٢١٥	٠,٨٨	١٠٥	٠,٤٩	٨٩	٠,٤١	٢١	٠,١
٢١	غزة (كافة المراحل)	٢٤٥	١	١١٠	٠,٤٥	١١٤	٠,٤٧	٢١	٠,٠٩
٣٦	الوطن (المرحلة الأولى)	٤٢٤	٠,١٥	١٩٨	٠,٤٧	١٥٧	٠,٣٧	٦٩	٠,١٦
٨٤	الوطن (المرحلة الثانية)	٩١٢	٠,٣٣	٤٦٨	٠,٥١	٢٧٩	٠,٣١	١٦٥	٠,١٨
١٠٤	الوطن (المرحلة الثالثة)	١٠١٨	٠,٣٧	٥٦٨	٠,٥٦	٢٦١	٠,٢٦	١٨٩	٠,١٩
٤٠	الوطن (المرحلة الرابعة)	٤١٤	٠,١٥	١٦٩	٠,٤١	١٢٨	٠,٣١	١١٧	٠,٢٨
١٣	مدن الوطن	١٩١	٠,٠٧	٥٧	٠,٣٠	٩٠	٠,٤٧	٤٤	٠,٢٣
٢٥١	قرى الوطن	٢٥٧٧	٠,٩٣	١٣٤٦	٠,٥٢	٧٣٥	٠,٢٩	٤٩٦	٠,١٩
٢٦٤	الوطن (كافة المراحل)	٢٧٦٨	١	١٤٠٣	٠,٥١	٨٢٥	٠,٣٠	٥٤٠	٠,٢٠

جدول رقم (٥-٦): توزيع المقاعد بين القوى السياسية في المراحل الانتخابية الأربعة حسب المحافظة

عدد الدوائر	اسم التجمع	عدد المقاعد الكلي	توزيع المقاعد					
			فتح		حماس		آخرون	
			عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة
٣	القدس المرحلة الأولى	٣٥	٢٩	٠,٨٣	٤	٠,١١	٢	٠,٠٦
٨	القدس المرحلة الثانية	٨٦	٥٤	٠,٦٣	٢٦	٠,٣٠	٦	٠,٠٧
١٢	القدس المرحلة الثالثة	١١٨	٩٢	٠,٧٨	٢٠	٠,١٧	٦	٠,٠٥
٢٣	القدس كافة المراحل	٢٣٩	١٧٥	٠,٧٣	٥٠	٠,٢١	١٤	٠,٠٦
٠	القدس/ مدينة							
٢٣	القدس / قرى	٢٣٩	١٧٥	٠,٧٣	٥٠	٠,٢١	١٤	٠,٠٦
١	قلقيلية المرحلة الأولى	١١	٩	٠,٨٢	٠	٠,٠٠	٢	٠,١٨
٦	قلقيلية المرحلة الثانية	٦٢	٣٢	٠,٥٢	٢٩	٠,٤٧	١	٠,٠٢
١٠	قلقيلية المرحلة الثالثة	٩٤	٧١	٠,٧٦	١٦	٠,١٧	٧	٠,٠٧
١٧	قلقيلية كافة المراحل	١٦٧	١١٢	٠,٦٧	٤٥	٠,٢٧	١٠	٠,٠٦
١	قلقيلية/ مدينة	١٥	٠	٠,٠٠	١٥	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١٦	قلقيلية / قرى	١٥٢	١١٢	٠,٧٤	٣٠	٠,٢٠	١٠	٠,٠٧
٢	نابلس المرحلة الأولى	٢٢	٩	٠,٤١	١٠	٠,٤٥	٣	٠,١٤
٧	نابلس المرحلة الثانية	٦٩	٤٠	٠,٥٨	٢٢	٠,٣٢	٧	٠,١٠
١٧	نابلس المرحلة الثالثة	١٥٩	٧٧	٠,٤٨	٥٣	٠,٣٣	٢٩	٠,١٨
٩	نابلس المرحلة الرابعة	٨٩	٣٤	٠,٣٨	٣٧	٠,٤٢	١٨	٠,٢٠
٣٥	نابلس كافة المراحل	٣٣٩	١٦٠	٠,٤٧	١٢٢	٠,٣٦	٥٧	٠,١٧
١	نابلس/ مدينة	١٥	٢	٠,١٣	١٣	٠,٨٧	٠	٠,٠٠
٣٤	نابلس / قرى	٣٢٤	١٥٨	٠,٤٩	١٠٩	٠,٣٤	٥٧	٠,١٨
٢	طولكرم المرحلة الأولى	٢٠	١٢	٠,٦٠	٨	٠,٤٠	٠	٠,٠٠
٧	طولكرم المرحلة الثانية	٧١	٤١	٠,٥٨	١٤	٠,٢٠	١٦	٠,٢٣
١٢	طولكرم المرحلة الثالثة	١١٦	٥٩	٠,٥١	٢٨	٠,٢٤	٢٩	٠,٢٥
١	طولكرم المرحلة الرابعة	٩	٤	٠,٤٤	٠	٠,٠٠	٥	٠,٥٦
٢٢	طولكرم كافة المراحل	٢١٦	١١٦	٠,٥٤	٥٠	٠,٢٣	٥٠	٠,٢٣
٠	طولكرم/ مدينة							
٢٢	طولكرم / قرى	٢١٦	١١٦	٠,٥٤	٥٠	٠,٢٣	٥٠	٠,٢٣

عدد الدوائر	اسم التجمع	عدد المقاعد الكلي	توزيع المقاعد					
			فتح		حماس		آخرون	
			عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة
٢	جنين المرحلة الأولى	٢٦	٨	٠,٣١	٨	٠,٣١	١٠	٠,٣٨
٨	جنين المرحلة الثانية	٩٤	٢٤	٠,٢٦	٢٨	٠,٣٠	٤٢	٠,٤٥
٢١	جنين المرحلة الرابعة	٢١٧	٩٤	٠,٤٣	٦٦	٠,٣٠	٥٧	٠,٢٦
٣١	جنين كافة المراحل	٣٣٧	١٢٦	٠,٣٧	١٠٢	٠,٣٠	١٠٩	٠,٣٢
١	جنين / مدينة	١٥	٧	٠,٤٧	٨	٠,٥٣	٠	٠,٠٠
٣٠	جنين / قرى	٣٢٢	١١٩	٠,٣٧	٩٤	٠,٢٩	١٠٩	٠,٣٤
٣	سلفيت المرحلة الأولى	٣١	٢٠	٠,٦٥	٦	٠,١٩	٥	٠,١٦
٦	سلفيت المرحلة الثانية	٦٤	٤٠	٠,٦٣	٩	٠,١٤	١٥	٠,٢٣
٩	سلفيت المرحلة الثالثة	٨٥	٣٥	٠,٤١	٢٠	٠,٢٤	٣٠	٠,٣٥
١٨	سلفيت كافة المراحل	١٨٠	٩٥	٠,٥٣	٣٥	٠,١٩	٥٠	٠,٢٨
١	سلفيت مدينة	١٥	٩	٠,٦٠	٦	٠,٤٠	٠	٠,٠٠
١٧	سلفيت / قرى	١٦٥	٨٦	٠,٥٢	٢٩	٠,١٨	٥٠	٠,٣٠
١	طوباس المرحلة الأولى	١٥	٢	٠,١٣	٥	٠,٣٣	٨	٠,٥٣
١	طوباس المرحلة الثانية	١١	٥	٠,٤٥	٣	٠,٢٧	٣	٠,٢٧
٢	طوباس المرحلة الثالثة	٢٤	١٧	٠,٧١	٦	٠,٢٥	١	٠,٠٤
٤	طوباس كافة المراحل	٥٠	٢٤	٠,٤٨	١٤	٠,٢٨	١٢	٠,٢٤
١	طوباس/ مدينة	١٥	٢	٠,١٣	٥	٠,٣٣	٨	٠,٥٣
٣	طوباس / قرى	٣٥	٢٢	٠,٦٣	٩	٠,٢٦	٤	٠,١١
٣	أريحا المرحلة الأولى	٣٣	٢١	٠,٦٤	١	٠,٠٣	١١	٠,٣٣
١	أريحا المرحلة الثانية	٩	٦	٠,٦٧	٠	٠,٠٠	٣	٠,٣٣
٤	أريحا كافة المراحل	٤٢	٢٧	٠,٦٤	١	٠,٠٢	١٤	٠,٣٣
١	أريحا/ مدينة	١٥	٤	٠,٢٧	١	٠,٠٧	١٠	٠,٦٧
٣	أريحا / قرى	٢٧	٢٣	٠,٨٥	٠	٠,٠٠	٤	٠,١٥

تتمة جدول رقم (٥-٦): توزيع المقاعد بين القوى السياسية في المراحل الانتخابية الأربعة حسب المحافظة

عدد الدوائر	اسم التجمع	عدد المقاعد الكلي	توزيع المقاعد					
			فتح		حماس		آخرون	
			عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة
٤	رام الله المرحلة الأولى	٥٢	٣١	٠,٦٠	١٧	٠,٣٣	٤	٠,٠٨
١٢	رام الله المرحلة الثانية	١٢٠	٧٢	٠,٦٠	٣١	٠,٢٦	١٧	٠,١٤
٢٥	رام الله المرحلة الثالثة	٢٥١	١٢٠	٠,٤٨	٧٠	٠,٢٨	٦١	٠,٢٤
٦	رام الله المرحلة الرابعة	٦٦	٢٥	٠,٣٨	١٧	٠,٢٦	٢٤	٠,٣٦
٤٧	رام الله جميع المراحل	٤٨٩	٢٤٨	٠,٥١	١٣٥	٠,٢٨	١٠٦	٠,٢٢
١	رام اللة / مدينة	٣٠	١٠	٠,٣٣	١٢	٠,٤٠	٨	٠,٢٧
٤٦	رام الله / قرى	٤٥٩	٢٣٨	٠,٥٢	١٢٣	٠,٢٧	٩٨	٠,٢١
٢	بيت لحم المرحلة الأولى	٢٤	٧	٠,٢٩	١٣	٠,٥٤	٤	٠,١٧
١٠	بيت لحم المرحلة الثانية	١١٦	٤٦	٠,٤٠	٤٢	٠,٣٦	٢٨	٠,٢٤
١٢	بيت لحم المرحلة الثالثة	١١٦	٦٩	٠,٥٩	٢٩	٠,٢٥	١٨	٠,١٦
٢٤	بيت لحم جميع المراحل	٢٥٦	١٢٢	٠,٤٨	٨٤	٠,٣٣	٥٠	٠,٢٠
٣	بيت لحم / مدينة	٤١	١٨	٠,٤٤	٥	٠,١٢	١٨	٠,٤٤
٢١	بيت لحم / قرى	٢١٥	١٠٤	٠,٤٨	٧٩	٠,٣٧	٣٢	٠,١٥
٣	الخليل المرحلة الأولى	٣٧	٨	٠,٢٢	١٧	٠,٤٦	١٢	٠,٣٢
١٠	الخليل المرحلة الثانية	١١٦	٥٢	٠,٤٥	٣٧	٠,٣٢	٢٧	٠,٢٣
٥	الخليل المرحلة الثالثة	٥٥	٢٨	٠,٥١	١٩	٠,٣٥	٨	٠,١٥
١٨	الخليل كافة المراحل	٢٠٨	٨٨	٠,٤٢	٧٣	٠,٣٥	٤٧	٠,٢٣
٠	الخليل / مدينة							
١٨	الخليل / قرى	٢٠٨	٨٨	٠,٤٢	٧٣	٠,٣٥	٤٧	٠,٢٣
١	شمال غزة المرحلة الأولى	١٣	١	٠,٠٨	٩	٠,٦٩	٣	٠,٢٣
١	شمال غزة المرحلة الثانية	١٣	٦	٠,٤٦	٧	٠,٥٤	٠	٠,٠٠
١	شمال غزة المرحلة الرابعة	٩	٣	٠,٣٣	٢	٠,٢٢	٤	٠,٤٤
٣	شمال غزة كافة المراحل	٣٥	١٠	٠,٢٩	١٨	٠,٥١	٧	٠,٢٠
٠	شمال غزة/ مدينة							
٣	شمال غزة / قرى	٣٥	١٠	٠,٢٩	١٨	٠,٥١	٧	٠,٢٠

عدد الدوائر	اسم التجمع	عدد المقاعد الكلي	توزيع المقاعد					
			فتح		حماس		آخرون	
			عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة	عدد المقاعد	نسبة
١	غزة المرحلة الأولى	٩	٧	٠,٧٨	١	٠,١١	١	٠,١١
٢	غزة المرحلة الثانية	٢٠	١٣	٠,٦٥	٧	٠,٣٥	٠	٠,٠٠
٣	عزة كافة المراحل	٢٩	٢٠	٠,٦٩	٨	٠,٢٨	١	٠,٠٣
٠	غزة / مدينة							
٣	غزة / قرى	٢٩	٢٠	٠,٦٩	٨	٠,٢٨	١	٠,٠٣
٢	خانيونس المرحلة الأولى	٢٤	٤	٠,١٧	١٦	٠,٦٧	٤	٠,١٧
٢	خانيونس المرحلة الثانية	٢٤	٢٤	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٢	خانيونس المرحلة الرابعة	٢٤	٩	٠,٣٨	٦	٠,٢٥	٩	٠,٣٨
٦	خانيونس كافة المراحل	٧٢	٣٧	٠,٥١	٢٢	٠,٣١	١٣	٠,١٨
٠	خانيونس/ مدينة							
٦	خانيونس / قرى	٧٢	٣٧	٠,٥١	٢٢	٠,٣١	١٣	٠,١٨
٤	الوسطى المرحلة الأولى	٥٠	٢٣	٠,٤٦	٢٧	٠,٥٤	٠	٠,٠٠
٢	الوسطى المرحلة الثانية	٢٢	١٠	٠,٤٥	١٢	٠,٥٥	٠	٠,٠٠
٦	الوسطى كافة المراحل	٧٢	٣٣	٠,٤٦	٣٩	٠,٥٤	٠	٠,٠٠
١	الوسطى/ مدينة	١٥	٢	٠,١٣	١٣	٠,٨٧	٠	٠,٠٠
٥	الوسطى / قرى	٥٧	٣١	٠,٥٤	٢٦	٠,٤٦	٠	٠,٠٠
٢	رفح المرحلة الأولى	٢٢	٧	٠,٣٢	١٥	٠,٦٨	٠	٠,٠٠
١	رفح المرحلة الثانية	١٥	٣	٠,٢٠	١٢	٠,٨٠	٠	٠,٠٠
٣	رفح كافة المراحل	٣٧	١٠	٠,٢٧	٢٧	٠,٧٣	٠	٠,٠٠
١	رفح/ مدينة	١٥	٣	٠,٢٠	١٢	٠,٨٠	٠	٠,٠٠
٢	رفح / قرى	٢٢	٧	٠,٣٢	١٥	٠,٦٨	٠	٠,٠٠

جدول رقم (٥-٧): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية على (أكثر عدد من المقاعد)* في انتخابات الحكم المحلي حسب المرحلة الانتخابية ومنطقة السكن

عدد الدوائر	اسم التجمع	الأكثر مقاعد							
		فتح		حماس		آخرون		فتح وحماس متساوية	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٢٦	الضفة المرحلة الأولى	١١	٠,٤٢	٩	٠,٣٥	٤	٠,١٥	٢	٠,٠٨
٧٦	الضفة المرحلة الثانية	٤٢	٠,٥٥	٢٠	٠,٢٦	١٣	٠,١٧	١	٠,٠١
١٠٤	الضفة المرحلة الثالثة	٦٥	٠,٦٣	١٦	٠,١٥	١٤	٠,١٣	٩	٠,٠٩
٣٧	الضفة المرحلة الرابعة	١٥	٠,٤١	٨	٠,٢٢	١٣	٠,٣٥	١	٠,٠٣
١١	الضفة مدينة كافة المراحل	٣	٠,٢٧	٤	٠,٣٦	٤	٠,٣٦	٠	٠,٠٠
٢٣٢	الضفة قرية كافة المراحل	١٣٠	٠,٥٦	٤٩	٠,٢١	٤٠	٠,١٧	١٣	٠,٠٦
٢٤٣	الضفة كافة المراحل	١٣٣	٠,٥٥	٥٣	٠,٢٢	٤٤	٠,١٨	١٣	٠,٠٥
١٠	غزة المرحلة الأولى	٣	٠,٣٠	٧	٠,٧٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٨	غزة المرحلة الثانية	٤	٠,٥٠	٤	٠,٥٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
	غزة المرحلة الثالثة								
٣	غزة المرحلة الرابعة	٠	٠,٠٠	١	٠,٣٣	٢	٠,٦٧	٠	٠,٠٠
٢	غزة مدينة كافة المراحل	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
١٩	غزة قرية كافة المراحل	٧	٠,٣٧	١٠	٠,٥٣	٢	٠,١١	٠	٠,٠٠
٢١	غزة كافة المراحل	٧	٠,٣٣	١٢	٠,٥٧	٢	٠,١٠	٠	٠,٠٠
٣٦	الوطن المرحلة الأولى	١٤	٠,٣٩	١٦	٠,٤٤	٤	٠,١١	٢	٠,٠٦
٨٤	الوطن المرحلة الثانية	٤٦	٠,٥٥	٢٤	٠,٢٩	١٣	٠,١٥	١	٠,٠١
١٠٤	الوطن المرحلة الثالثة	٦٥	٠,٦٣	١٦	٠,١٥	١٤	٠,١٣	٩	٠,٠٩
٤٠	الوطن المرحلة الرابعة	١٥	٠,٣٨	٩	٠,٢٣	١٥	٠,٣٨	١	٠,٠٣
١٣	الوطن مدينة كافة المراحل	٣	٠,٢٣	٦	٠,٤٦	٤	٠,٣١	٠	٠,٠٠
٢٥١	الوطن قرية كافة المراحل	١٣٧	٠,٥٥	٥٩	٠,٢٤	٤٢	٠,١٧	١٣	٠,٠٥
٢٦٤	الوطن كافة المراحل	١٤٠	٠,٥٣	٦٥	٠,٢٥	٤٦	٠,١٧	١٣	٠,٠٥

* أكثر عدد من المقاعد: تعني أن الكتلة حصلت على عدد مقاعد أكثر من الكتل الأخرى دون الحصول على أغلبية المقاعد (٥٠٪ +١)

جدول رقم (٥-٨) : عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية على (أغلبية المقاعد)* في انتخابات الحكم المحلي حسب المرحلة الانتخابية ومنطقة السكن

		فتح أغلبية المقاعد		حماس أغلبية المقاعد		آخرون أغلبية المقاعد		ائتلاف أغلبية المقاعد	
الرقم	اسم المجتمع المرحلة الانتخابية	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٢٦	الضفة المرحلة الأولى	١١	٠,٤٢	٥	٠,١٩	٤	٠,١٥	٦	٠,٢٣
٧٦	الضفة المرحلة الثانية	٤٠	٠,٥٣	٢٠	٠,٢٦	١٢	٠,١٦	٤	٠,٠٥
١٠٤	الضفة المرحلة الثالثة	٥٤	٠,٥٢	١٢	٠,١٢	٧	٠,٠٧	٣١	٠,٣٠
٣٧	الضفة المرحلة الرابعة	١٢	٠,٣٢	٩	٠,٢٤	١٠	٠,٢٧	٦	٠,١٦
١١	الضفة مدينة	٣	٠,٢٧	٤	٠,٣٦	٣	٠,٢٧	١	٠,٠٩
٢٣٢	الضفة قرية	١١٤	٠,٤٩	٤٢	٠,١٨	٣٠	٠,١٣	٤٦	٠,٢٠
٢٤٣	الضفة كافة المراحل	١١٧	٠,٤٨	٤٦	٠,١٩	٣٣	٠,١٤	٤٧	٠,١٩
١٠	غزة المرحلة الأولى	٣	٠,٣٠	٧	٠,٧٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٨	غزة المرحلة الثانية	٤	٠,٥٠	٤	٠,٥٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
	غزة المرحلة الثالثة								
٣	غزة المرحلة الرابعة	٠	٠,٠٠	١	٠,٣٣	١	٠,٣٣	١	٠,٣٣
٢	غزة مدينة	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
١٩	غزة قرية	٧	٠,٣٧	١٠	٠,٥٣	١	٠,٠٥	١	٠,٠٥
٢١	غزة كافة المراحل	٧	٠,٣٣	١٢	٠,٥٧	١	٠,٠٥	١	٠,٠٥
٣٦	الوطن المرحلة الأولى	١٤	٠,٣٩	١٢	٠,٣٣	٤	٠,١١	٦	٠,١٧
٨٤	الوطن المرحلة الثانية	٤٤	٠,٥٢	٢٤	٠,٢٩	١٢	٠,١٤	٤	٠,٠٥
١٠٤	الوطن المرحلة الثالثة	٥٤	٠,٥٢	١٢	٠,١٢	٧	٠,٠٧	٣١	٠,٣٠
٤٠	الوطن المرحلة الرابعة	١٢	٠,٣٠	١٠	٠,٢٥	١١	٠,٢٨	٧	٠,١٨
١٣	الوطن مدينة	٣	٠,٢٣	٦	٠,٤٦	٣	٠,٢٣	١	٠,٠٨
٢٥١	الوطن قرية	١٢١	٠,٤٨	٥٢	٠,٢١	٣١	٠,١٢	٤٧	٠,١٩
٢٦٤	الوطن كافة المراحل	١٢٤	٠,٤٧	٥٨	٠,٢٢	٣٤	٠,١٣	٤٨	٠,١٨

* أغلبية المقاعد تعني أن الكتلة حصلت على أكثر من نصف المقاعد

جدول رقم (٥-٩): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب منطقة السكن والمراحل الانتخابية كافة

عدد الدوائر	المحافظة	رئيس المجلس					
		فتح		حماس		آخرون	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٢٦	الضفة المرحلة الأولى	١٢	٠,٤٦	٩	٠,٣٥	٥	٠,١٩
٧٦	الضفة المرحلة الثانية	٤٢	٠,٥٥	٢٢	٠,٢٩	١٢	٠,١٦
١٠٤	الضفة المرحلة الثالثة	٧٢	٠,٦٩	١٩	٠,١٨	١٣	٠,١٣
٣٧	الضفة المرحلة الرابعة	٢٠	٠,٥٤	١٠	٠,٢٧	٧	٠,١٩
١١	الضفة مدينة	٣	٠,٢٧	٤	٠,٣٦	٤	٠,٣٦
٢٣٢	الضفة قرية	١٤٣	٠,٦٢	٥٦	٠,٢٤	٣٣	٠,١٤
٢٤٣	الضفة كافة المراحل	١٤٦	٠,٦٠	٦٠	٠,٢٥	٣٧	٠,١٥
١٠	غزة المرحلة الأولى	٣	٠,٣٠	٧	٠,٧٠	٠	٠,٠٠
٨	غزة المرحلة الثانية	٤	٠,٥٠	٤	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
	غزة المرحلة الثالثة						
٣	غزة المرحلة الرابعة	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٢	غزة/ مدينة	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١٩	غزة/ قرى	٩	٠,٤٧	١٠	٠,٥٣	٠	٠,٠٠
٢١	غزة كافة المراحل	٩	٠,٤٣	١٢	٠,٥٧	٠	٠,٠٠
٣٦	الوطن المرحلة الأولى	١٥	٠,٤٢	١٦	٠,٤٤	٥	٠,١٤
٨٤	الوطن المرحلة الثانية	٤٦	٠,٥٥	٢٦	٠,٣١	١٢	٠,١٤
١٠٤	الوطن المرحلة الثالثة	٧٢	٠,٦٩	١٩	٠,١٨	١٣	٠,١٣
٤٠	الوطن المرحلة الرابعة	٢٢	٠,٥٥	١١	٠,٢٨	٧	٠,١٨
١٣	الوطن/ مدينة	٣	٠,٢٣	٦	٠,٤٦	٤	٠,٣١
٢٥١	الوطن / قرى	١٥٢	٠,٦١	٦٦	٠,٢٦	٣٣	٠,١٣
٢٦٤	الوطن كافة المراحل	١٥٥	٠,٥٩	٧٢	٠,٢٧	٣٧	٠,١٤

جدول رقم (٥-١٠): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب المحافظة والمرحلة الانتخابية

عدد الدوائر	المحافظة	رئيس المجلس					
		فتح		حماس		آخرون	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٣	القدس المرحلة الأولى	٣	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٨	القدس المرحلة الثانية	٥	٠,٦٣	٢	٠,٢٥	١	٠,١٣
١٢	القدس المرحلة الثالثة	١٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٢٣	القدس كافة المراحل	٢٠	٠,٨٧	٢	٠,٠٩	١	٠,٠٤
٠	القدس/ مدينة						
٢٣	القدس/ قرى	٢٠	٠,٨٧	٢	٠,٠٩	١	٠,٠٤
١	قلقيلية المرحلة الأولى	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٦	قلقيلية المرحلة الثانية	٣	٠,٥٠	٣	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
١٠	قلقيلية المرحلة الثالثة	١٠	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
١٧	قلقيلية كافة المراحل	١٤	٠,٨٢	٣	٠,١٨	٠	٠,٠٠
١	قلقيلية/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١٦	قلقيلية/ قرى	١٤	٠,٨٨	٢	٠,١٣	٠	٠,٠٠
٢	نابلس المرحلة الأولى	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٧	نابلس المرحلة الثانية	٥	٠,٧١	٢	٠,٢٩	٠	٠,٠٠
١٧	نابلس المرحلة الثالثة	١٢	٠,٧١	٤	٠,٢٤	١	٠,٠٦
٩	نابلس المرحلة الرابعة	٥	٠,٥٦	٣	٠,٣٣	١	٠,١١
٣٥	نابلس كافة المراحل	٢٣	٠,٦٦	١٠	٠,٢٩	٢	٠,٠٦
١	نابلس/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٣٤	نابلس/ قرى	٢٣	٠,٦٨	٩	٠,٢٦	٢	٠,٠٦
٢	طولكرم المرحلة الأولى	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٧	طولكرم المرحلة الثانية	٣	٠,٤٣	٢	٠,٢٩	٢	٠,٢٩
١٢	طولكرم المرحلة الثالثة	٦	٠,٥٠	٣	٠,٢٥	٣	٠,٢٥
١	طولكرم المرحلة الرابعة	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠
٢٢	طولكرم كافة المراحل	١٠	٠,٤٥	٦	٠,٢٧	٦	٠,٢٧
٠	طولكرم/ مدينة						
٢٢	طولكرم / قرى	١٠	٠,٤٥	٦	٠,٢٧	٦	٠,٢٧

تتمة جدول رقم (٥-١٠): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب المحافظة والمرحلة الانتخابية

عدد الدوائر	المحافظة	رئيس المجلس					
		فتح		حماس		آخرون	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٢	جنين المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠
٨	جنين المرحلة الثانية	٣	٠,٣٨	٢	٠,٢٥	٣	٠,٣٨
٢١	جنين المرحلة الرابعة	١٣	٠,٦٢	٦	٠,٢٩	٢	٠,١٠
٣١	جنين كافة المراحل	١٦	٠,٥٢	٩	٠,٢٩	٦	٠,١٩
١	جنين/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٣٠	جنين / قرى	١٦	٠,٥٣	٨	٠,٢٧	٦	٠,٢٠
٣	سلفيت المرحلة الأولى	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٦	سلفيت المرحلة الثانية	٤	٠,٦٧	٠	٠,٠٠	٢	٠,٣٣
٩	سلفيت المرحلة الثالثة	٥	٠,٥٦	١	٠,١١	٣	٠,٣٣
١٨	سلفيت كافة المراحل	١١	٠,٦١	٢	٠,١١	٥	٠,٢٨
١	سلفيت / مدينة	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
١٧	سلفيت / قرى	١٠	٠,٥٩	٢	٠,١٢	٥	٠,٢٩
١	طوباس المرحلة الأولى		٠,٠٠		٠,٠٠	١	١,٠٠
١	طوباس المرحلة الثانية	١	١,٠٠		٠,٠٠		٠,٠٠
٢	طوباس المرحلة الثالثة	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٤	طوباس كافة المراحل	٢	٠,٥٠	١	٠,٢٥	١	٠,٢٥
١	طوباس/ مدينة	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠
٣	طوباس / قرى	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٣	أريحا المرحلة الأولى	٢	٠,٦٧	٠	٠,٠٠	١	٠,٣٣
١	أريحا المرحلة الثانية	١	١,٠٠		٠,٠٠		٠,٠٠
٤	أريحا كافة المراحل	٣	٠,٧٥	٠	٠,٠٠	١	٠,٢٥
١	أريحا / مدينة	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠
٣	أريحا / قرى	٣	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠

عدد الدوائر	المحافظة	رئيس المجلس					
		فتح		حماس		آخرون	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
٤	رام الله المرحلة الأولى	٢	٠,٥٠	٢	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
١٢	رام الله المرحلة الثانية	٩	٠,٧٥	٢	٠,١٧	١	٠,٠٨
٢٥	رام الله المرحلة الثالثة	١٤	٠,٥٦	٦	٠,٢٤	٥	٠,٢٠
٦	رام الله المرحلة الرابعة	٢	٠,٣٣	١	٠,١٧	٣	٠,٥٠
٤٧	رام الله جميع المراحل	٢٧	٠,٥٧	١١	٠,٢٣	٩	٠,١٩
١	رام اللة/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	١	١,٠٠
٤٦	رام الله / قرى	٢٧	٠,٥٩	١٠	٠,٢٢	٨	٠,١٧
٢	بيت لحم المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١٠	بيت لحم المرحلة الثانية	٤	٠,٤٠	٥	٠,٥٠	١	٠,١٠
١٢	بيت لحم المرحلة الثالثة	١٠	٠,٨٣	١	٠,٠٨	١	٠,٠٨
٢٤	بيت لحم جميع المراحل	١٤	٠,٥٨	٨	٠,٣٣	٢	٠,٠٨
٣	بيت لحم/ مدينة	٢	٠,٦٧	٠	٠,٠٠	١	٠,٣٣
٢١	بيت لحم / قرى	١٢	٠,٥٧	٨	٠,٣٨	١	٠,٠٥
٣	الخليل المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	١	٠,٣٣	٢	٠,٦٧
١٠	الخليل المرحلة الثانية	٤	٠,٤٠	٤	٠,٤٠	٢	٠,٢٠
٥	الخليل المرحلة الثالثة	٢	٠,٤٠	٣	٠,٦٠	٠	٠,٠٠
١٨	الخليل كافة المراحل	٦	٠,٣٣	٨	٠,٤٤	٤	٠,٢٢
٠	الخليل / مدينة						
١٨	الخليل / قرى	٦	٠,٣٣	٨	٠,٤٤	٤	٠,٢٢
١	شمال غزة المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١	شمال غزة المرحلة الثانية	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١	شمال غزة المرحلة الرابعة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٣	شمال غزة كافة المراحل	٠	٠,٠٠	٣	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٠	شمال غزة/ مدينة						
٣	شمال غزة / قرى	٠	٠,٠٠	٣	١,٠٠	٠	٠,٠٠

تتمة جدول رقم (٥-١٠): عدد الدوائر التي حصلت فيها الاتجاهات السياسية المختلفة على رئاسة المجلس حسب المحافظة والمرحلة الانتخابية

عدد الدوائر	المحافظة	رئيس المجلس					
		فتح		حماس		آخرون	
		عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة	عدد الدوائر	نسبة
١	غزة المرحلة الأولى	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٢	غزة المرحلة الثانية	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٣	عزة كافة المراحل	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٠	غزة/ مدينة						
٣	غزة / قرى	٢	٠,٦٧	١	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٢	خانيونس المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٢	خانيونس المرحلة الثانية	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٢	خانيونس المرحلة الرابعة	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠	٠	٠,٠٠
٦	خانيونس كافة المراحل	٤	٠,٦٧	٢	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٠	خانيونس/ مدينة						
٦	خانيونس / قرى	٤	٠,٦٧	٢	٠,٣٣	٠	٠,٠٠
٤	الوسطى المرحلة الأولى	٢	٠,٥٠	٢	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٢	الوسطى المرحلة الثانية	١	٠,٥٠	١	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
٦	الوسطى كافة المراحل	٣	٠,٥٠	٣	٠,٥٠	٠	٠,٠٠
١	الوسطى/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٥	الوسطى / قرى	٣	٠,٦٠	٢	٠,٤٠	٠	٠,٠٠
٢	رفح المرحلة الأولى	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١	رفح المرحلة الثانية	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٣	رفح كافة المراحل	٠	٠,٠٠	٣	١,٠٠	٠	٠,٠٠
١	رفح/ مدينة	٠	٠,٠٠	١	١,٠٠	٠	٠,٠٠
٢	رفح / قرى	٠	٠,٠٠	٢	١,٠٠	٠	٠,٠٠

ملحق رقم ٦ : التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي

جدول رقم (٦-١) : التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي حسب كل دائرة

١- دائرة القدس الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٤	توجيهي أو أقل	٠	مهنيون	٣	منخفض	١	أقل من ٣٠ عام	٠	لاجئ	١	مقيم	٦	حماس	٤
بلدة	٠	دبلوم	٠	رجال أعمال	١	متوسط	٣	٣٠-٤٠ عام	٢	غير لاجئ	٥	عائد	٠	فتح	٢
قرية	٢	بكالوريوس	٠	عاملون في القطاع الخاص	٠	مرتفع	٢	٤١-٥٠ عام	١					آخرون	٠
مخيم	٠	ماجستير	٣	عاملون في السلطة	١			٥١-٦٠عام	٢						
		دكتوراة	٣	عاملون في منظمة التحرير	٠			٦١ فما فوق	١						
				نواب سابقون	١										

٢- دائرة جنين الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٢	توجيهي أو أقل	١	مهنيون	١	منخفض	٣	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	١	مقيم	٣	حماس	٢
بلدة	١	دبلوم	٠	رجال أعمال	٠	متوسط		٣٠-٤٠ عام	٢	غير لاجئ	٣	عائد	١	فتح	٢
قرية	٠	بكالوريوس	١	عاملون في القطاع الخاص	٠	مرتفع	١	٤١-٥٠ عام	١					آخرون	٠
مخيم	١	ماجستير	٢	عاملون في السلطة	٢			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة		عاملون في منظمة التحرير	٠			٦١ فما فوق							
				نواب سابقون	١										

٣- دائرة طولكرم الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة		توجيهي أو أقل		مهنيون	١	منخفض	١	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	١	مقيم	٣	حماس	٢
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	١	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٢	عائد		فتح	
قرية	٣	بكالوريوس	٢	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	١	٤١-٥٠ عام	٢					آخرون	١
مخيم		ماجستير	١	عاملون في السلطة	١			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة		عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون	١										

٤- دائرة طوباس الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	١	توجيهي أو أقل		مهنيون		منخفض	١	أقل من ٣٠ عام		لاجئ		مقيم	١	حماس	١
بلدة		دبلوم	١	رجال أعمال		متوسط		٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	١	عائد		فتح	
قرية		بكالوريوس		عاملون في القطاع الخاص		مرتفع		٤١-٥٠ عام						آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة	١			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة		عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

٥- دائرة نابلس الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٢	توجيهي أو أقل	١	مهنيون	١	منخفض	٢	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	١	مقيم	٥	حماس	٥
بلدة	١	دبلوم		رجال أعمال	١	متوسط	١	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٥	عائد	١	فتح	١
قرية	٢	بكالوريوس	٣	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	٣	٤١-٥٠ عام	٢					آخرون	
مخيم	١	ماجستير	٢	عاملون في السلطة	٤			٥١-٦٠عام	٢						
				عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق	٢						
				نواب سابقون											

٦- دائرة قلقيلية الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	١	توجيهي أو أقل	١	مهنيون		منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ		مقيم	٢	حماس	
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٢	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٢	عائد		فتح	٢
قرية	١	بكالوريوس	١	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع		٤١-٥٠ عام	١					آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة	٢			٥١-٦٠عام	١						
				عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

٧- دائرة سلفيت

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة		توجيهي أو أقل		مهنيون	١	منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ		مقيم	١	حماس	١
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	١	٣٠-٤٠ عام	١	غير لاجئ	١	عائد		فتح	
قرية	١	بكالوريوس		عاملون في القطاع الخاص		مرتفع		٤١-٥٠ عام						آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة				٥١-٦٠عام							
		دكتوراة	١	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

٨- دائرة رام الله والبيرة

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٣	توجيهي أو أقل	١	مهنيون		منخفض	٢	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٢	مقيم	٥	حماس	٤
بلدة	١	دبلوم		رجال أعمال	١	متوسط	٢	٣٠-٤٠ عام	١	غير لاجئ	٣	عائد		فتح	١
قرية	١	بكالوريوس	٤	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	١	٤١-٥٠ عام	٢					آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة	٣			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراه		عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق	١						
				نواب سابقون											
				متفرغون على الفصائل	١										

٩- دائرة أريحا الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	١	توجيهي أو أقل		مهنيون		منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ		مقيم	١	حماس	
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط		٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	١	عائد		فتح	١
قرية		بكالوريوس		عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	١	٤١-٥٠ عام						آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة				٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة	١	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون	١										

١٠- دائرة بيت لحم الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٢	توجيهي أو أقل		مهنيون		منخفض	٢	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	١	مقيم	٣	حماس	٢
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٢	٣٠-٤٠ عام	١	غير لاجئ	٣	عائد	١	فتح	٢
قرية	١	بكالوريوس	٣	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع		٤١-٥٠ عام	٢					آخرون	
مخيم	١	ماجستير	١	عاملون في السلطة	٤			٥١-٦٠عام	١						
				عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

١١- دائرة الخليل الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٦	توجيهي أو أقل	١	مهنيون	٥	منخفض	٢	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	١	مقيم	٩	حماس	٩
بلدة	٣	دبلوم	١	رجال أعمال	١	متوسط	٣	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٨	عائد		فتح	
قرية		بكالوريوس	١	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	٤	٤١-٥٠ عام	٧					آخرون	
مخيم		ماجستير	٣	عاملون في السلطة	٣			٥١-٦٠عام	٢						
			٣	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

١٢- دائرة شمال غزة الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	١	توجيهي أو أقل		مهنيون	٥	منخفض		أقل من ٣٠ عام	١	لاجئ	٢	مقيم	٥	حماس	٥
بلدة	٣	دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٤	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٣	عائد		فتح	
قرية		بكالوريوس	٢	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	١	٤١-٥٠ عام	٣					آخرون	
مخيم	١	ماجستير	١	عاملون في السلطة				٥١-٦٠عام	١						
			٢	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

١٣- دائرة مدينة غزة الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٧	توجيهي أو أقل		مهنيون	٤	منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٤	مقيم	٨	حماس	٥
بلدة		دبلوم		رجال أعمال	١	متوسط	٤	٣٠-٤٠ عام	١	غير لاجئ	٤	عائد		فتح	
قرية		بكالوريوس	٤	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	٤	٤١-٥٠ عام	٥					آخرون	٣
مخيم	١	ماجستير	١	عاملون في السلطة	١			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة	٣	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون	١										
				متفرغون على الفصائل	١										

١٤- دائرة دير البلح الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة		توجيهي أو أقل		مهنيون	٢	منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٣	مقيم	٣	حماس	٢
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٣	٣٠-٤٠ عام	١	غير لاجئ		عائد		فتح	١
قرية		بكالوريوس		عاملون في القطاع الخاص		مرتفع		٤١-٥٠ عام	١					آخرون	
مخيم	٣	ماجستير		عاملون في السلطة	١			٥١-٦٠عام	١						
		دكتوراة	٣	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

١٥- دائرة خانيونس الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٤	توجيهي أو أقل	١	مهنيون	٣	منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٣	مقيم	٣	حماس	٣
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٢	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	٢	عائد	٢	فتح	٢
قرية		بكالوريوس	١	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	٣	٤١-٥٠ عام	٣					آخرون	
مخيم	١	ماجستير		عاملون في السلطة	٢			٥١-٦٠عام	٢						
		دكتوراة	٣	عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون											

١٦- دائرة رفح الانتخابية

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٣	توجيهي أو أقل		مهنيون		منخفض		أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٢	مقيم	١	حماس	
بلدة		دبلوم		رجال أعمال		متوسط	٢	٣٠-٤٠ عام		غير لاجئ	١	عائد	٢	فتح	٣
قرية		بكالوريوس	٣	عاملون في القطاع الخاص		مرتفع	١	٤١-٥٠ عام	١					آخرون	
مخيم		ماجستير		عاملون في السلطة	٢			٥١-٦٠عام	٢						
				عاملون في منظمة التحرير				٦١ فما فوق							
				نواب سابقون	١										

جدول رقم (٦-٢): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي عن القوائم (٦٦ عضوا)

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٤٠	توجيهي أو أقل	٧	مهنيون	٢١	منخفض	٩	أقل من ٣٠ عام		لاجئ	٢٦	مقيم	٦٠	حماس	٢٩
بلدة	٤	دبلوم	٤	رجال أعمال	٢	متوسط	٣٤	٣٠-٤٠ عام	١٢	غير لاجئ	٤٠	عائد	٦	فتح	٢٨
قرية	٨	بكالوريوس	٢٨	عاملون في السلطة	٢٧	مرتفع	٢٣	٤١-٥٠ عام	٣١					آخرون	٩
مخيم	١٤	ماجستير	١٥	نواب سابقون	٦			٥١-٦٠عام	١٦						
		دكتوراة	١٢	مفرغون للعمل السياسي	٨			٦١ فما فوق	٧						
				بلا عمل	٢										

جدول رقم (٦-٣): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأعضاء المجلس التشريعي عن الدوائر (٦٦ عضوا)

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٣٧	توجيهي أو أقل	٦	مهنيون	٢٧	منخفض	١٣	أقل من ٣٠ عام	١	لاجئ	٢٢	مقيم	٦٠	حماس	٤٥
بلدة	٩	دبلوم	٢	رجال أعمال	٤	متوسط	٣١	٣٠-٤٠ عام	٩	غير لاجئ	٤٤	عائد	٦	فتح	١٧
قرية	١١	بكالوريوس	٢٥	عاملون في القطاع الخاص	٠	مرتفع	٢٢	٤١-٥٠ عام	٣١					آخرون	٤
مخيم	٩	ماجستير	١٤	عاملون في السلطة	٢٧			٥١-٦٠عام	٢١						
		دكتوراة	١٩	عاملون في منظمة التحرير	٠			٦١ فما فوق	٤						
				نواب سابقون	٦										
				متفرغون على الفصائل	٢										

جدول رقم (٦-٤): التوزيع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكافة أعضاء المجلس التشريعي عن الدوائر والقوائم (١٣٢ عضوا)

مكان السكن	عدد	المستوى التعليمي	عدد	التوزيع المهني	عدد	معدل الدخل	عدد	العمر	عدد	اللجوء	عدد	مقيم عائد	عدد	الانتماء السياسي	عدد
مدينة	٧٧	توجيهي أو أقل	١٣	مهنيون	٤٨	منخفض	٢١	أقل من ٣٠ عام	١	لاجئ	٤٨	مقيم	١٢٠	حماس	٧٤
بلدة	١٣	دبلوم	٦	رجال أعمال	٦	متوسط	٦٥	٣٠-٤٠ عام	٢١	غير لاجئ	٨٤	عائد	١٢	فتح	٤٥
قرية	١٩	بكالوريوس	٥٣	عاملون في القطاع الخاص	٠	مرتفع	٤٥	٤١-٥٠ عام	٦٢					آخرون	١٣
مخيم	٢٣	ماجستير	٢٩	عاملون في السلطة	٥٤			٥١-٦٠عام	٣٧						
		دكتوراة	٣١	عاملون في منظمة التحرير	.			٦١ فما فوق	١١						
				نواب سابقون	١٢										
				متفرغون على الفصائل	١٢										
				بلا عمل	٢										